

حمود العودى

كلية الآداب - جامعة مصر

المثقفون في البلاد النامية

(بحث في الفئات والعلاقات الطبقية)

مع دراسة اجتماعية تطبيقية عن المجتمع اليمنى



0027661

Bibliotheca Alexandrina

المثقفون في البلاد النامية

(بحث في الفئات والعلاقات التطبيقية)

مع دراسة اجتماعية تطبيقية عن المجتمع اليمني

تأليف

صمود العودي

كلية الآداب - جامعة صنعاء

الطبعة الأولى

١٩٨٠

الناشر
عالم الكتب

٢٨ عبد الغفار شروت - القاهرة

إهداء

الى استاذى العزيز الاستاذ الدكتور محمد الجوهري ،
عرفانا وتقديرا لكل ما قدمه من عطاء علمي ،
وما يبذله وزملاؤه من جهد في خدمة علم الاجتماع
المعاصر ، ووفاء ببعض ما وعدت به ...

حمودى العودى

المقدمة

لقد برزت قضية البلدان النامية والمتخلفة في الثلاثة عقود الأخيرة ابتداء من مطلع الخمسينات وحتى الوقت الحاضر في بداية الثمانينات ، وأصبحت محور كل الاهتمامات وموطن أبرز الوقائع والأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية الدولية ، ومستظل كذلك في المستقبل القريب والبعيد ، وبوسائل أكثر حدة وأهمية . وذلك بعد أن كانت هذه البلدان طوال أكثر من ثلاثة قرون مضت من السيطرة الاستعمارية مجرد مساحات جغرافية من الأرض والبشر التي لا تذكر الا باعتبارها متاعا خاصا لهذه الدولة الاستعمارية أو تلك .

ولقد تجسدت مراحل وتطورات هذه القضية ابتداء بمرحلة التحرر السياسي والقومي من الاحتلال الأجنبي التي بدأت من أواخر الأربعينات وبداية الخمسينات وحتى منتصف الستينات تقريبا ، مرورا بمرحلة التحرر الاقتصادي والاجتماعي من التبعية الأجنبية والاستعمار الجديد في الخارج ، وكل أشكال القوى الطبقية الاقطاعية القديمة والكبرادورية الجديدة المتحالفة مع الاستعمار في الداخل . حيث باشرت هذه الشعوب والمجتمعات النامية الدخول في هذه المرحلة منذ أواخر الستينات وبداية السبعينات ، والتي ماتزال وقائعها مستمرة حتى الآن في أكثر من منطقة من مناطق البلاد النامية على امتداد القارة الآسيوية والأفريقية وأمريكا اللاتينية ، ابتداء بثورة الشعب الإيراني والأفغاني في آسيا ، مرورا بانتصار ونضال شعب « زيمبابوي » - روديسيا سابقا - في أفريقيا ، وصولا الى حركات النضال الثوري المتصاعد في نيكاراغوا ، والسلفادور وغيرها من بلاد أمريكا اللاتينية . وذلك وصولا الى الدخول في مرحلة جديدة في المستقبل القريب ، هي مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية ، والتي لم تباشر الدخول فيها الا أقطار محدودة حتى الآن ، كفيتنام واليمن الديمقراطية في آسيا ، وأثيوبيا وأنجولا وموزامبيق في أفريقيا ، وكوبا في أمريكا اللاتينية .

وعبر كل هذه المنعطقات التاريخية الهامة في حياة هذه الشعوب. ظلت تختفي في الأعماق حينما وتبرز على السطح أحيانا أخرى ، الكثير من

القضايا والمسائل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الجوهرية التي تعثرت ازائها وبسببها مقاييس الأداء المثالي المطلوب للحركة الوطنية في هذه الشعوب حتى الآن ، نظرا لافتقارها الى الرؤية التاريخية والعلمية الواضحة والمواقف النظرية والعملية الناجزة تجاه مثل هذه القضايا والمسائل الجوهرية ، ابتداء برؤية الحل الصحيح لمشكلة الارض الزراعية والسلطة السياسية في ضوء مبدأ الصراع الطبقي ، وانتهاء بتشخيص ومعرفة كل المميزات والخصوصيات القومية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية أيضا في كل مجتمع على حده ، والانطلاق من خلالها برؤية علمية وتاريخية جدلية واعية ومتعمقة .

ولقد كانت فئة المثقفين في هذه المجتمعات النامية ولا تزال تشكل واحدة من أهم وأبرز هذه المسائل الجوهرية وأتعتها حظا في الفهم العلمي الصحيح من جهة ، وأجدرها بالبحث والدراسة قبل غيرها من جهة أخرى ؛ نظرا لما لهذه الفئة الاجتماعية من الأهمية الثقافية والسياسية والاجتماعية المرتبطة جدليا بمجمل المسار الوطني في هذه الشعوب ومجمل البناء والتركيب الاجتماعي والطبقي بصفة عامة ، باعتبار أن هذه الفئة وبحكم طبيعتها تشكل القاسم المشترك بين مختلف الطبقات والفئات في أي مجتمع ، ووسيلة التعبير المباشر وغير المباشر عن كل طموحاتها ومصالحها المتعارضة والمتناقضة باستمرار .

وبالرغم من التعاسة المتناهية لقدرة هذه الفئة في البلاد النامية على فهم نفسها وطبيعة دورها والوعي به وعيا علميا وتاريخيا صحيحا طوال نصف القرن المنصرم ومجاراتة المجتمع القومي لها في هذا الفهم التعيس الى حد ما ، بحكم تخلفه المزمّن ، الا أنها قد ظلت جدليا وبوعي منها أو بدونه تلعب دورا فعالا في مختلف الأحداث ، وبصورة مليئة بالتشوهات النظرية والعملية منذ البدايات الأولى لمرحلة التحرر السياسي في الأربعينات وحتى بداية السبعينات ، وما يزال معظمها كذلك حتى الآن في أكثر من مجتمع من المجتمعات النامية والمتخلفة على امتداد القارة الآسيوية والأفريقية وأمريكا اللاتينية .

ومن واقع الاحساس العميق والشعور المقلق بمشكلة هذه الفئة الاجتماعية ذات الدور الاستراتيجي في حياة كل المجتمعات نبعت فكرة هذه الدراسة وتبلور موضوعها في ذهن الباحث منذ سنوات ٠٠ ويحدوني الآن الأمل الكبير وأنا أنقل أحاسيسي وملاحظاتى وفهمي لهذه المشكلة الى

القارئ العزيز من خلال هذه الدراسة ، يحدوني عظيم الأمل أن أوفق في تشخيص كل المعالم والدلالات الاجتماعية الانتقائية المشوهة لنشأة هذه الفئة من المثقفين المعاصرين في البلاد النامية بصفة عامة وفي المجتمع اليمني بصفة خاصة ، وكذلك طبيعة الأدوار السياسية والاجتماعية الغامضة والمشوهة أيضا التي ظلت تمارسها هذه الفئات من المثقفين تجاه نفسها وتجاه الواقع الاجتماعي من حولها طوال خمسين عاما مضت تقريبا وحتى الآن ، وصولا الى تحديد طبيعة التكوين الطبقي والدور التاريخي الصحيح الذي يتوجب على هذه الفئات أن تقوم به بحكم طبيعة وجودها وتكوينها نفسه ، والذي تشير معظم الوقائع والتطورات اللاحقة في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات الى أن هذه الفئات قد بدأت فعلا تتخلى عن لعب أدوارها المشوهة القديمة وتباشر مهام دورها الصحيح في أكثر من مكان على امتداد البلاد النامية والمتخلفة وفي المجتمع اليمني بالذات ، وبخطا أكثر وضحا وثباتا من ذي قبل ، خصوصا ما يتعلق بفئة المثقفين التقدميين والثوريين بالذات .

وانني أوّمن بلا حدود بأن ما أقدمه في هذه الدراسة من آراء ومفاهيم وملاحظات لا أقدم الصعب الممتنع أو الحل الجامع المانع على الإطلاق ، وان أقصى ما أطمح فيه هو أن أقوى من خلال هذا الجهد على وضع إشارة واحدة مضيئة وموضع قدم واحد صحيح على هذا الطريق الذي مايزال بحاجة الى المزيد من البحث والتقصي ، خصوصا فيما يتعلق بمجتمعنا اليمني بالذات .

يونيه ١٩٨٠

المؤلف

القسم الأول

مقتضوا السبلان النامية
النشأة والتطور

الفصل الأول

الدلالات والمفاهيم النظرية

معنى الثقافة :

ربما يكون من الأهمية بمكان في بداية هذا البحث أن نحدد ماهية الثقافة والمثقف وخواص كل منهما وعلاقته بالآخر ، وذلك حتى لا نتوه بقرائنا العزيز من أول خطوة في متاهات المفاهيم الشائعة والسطحية لمعنى الثقافة والمثقف ، والبعيدة عن العرف المعاصر للدراسة والبحث العلمي ومناهجه المنظورة في علم الاجتماع والعلوم الانسانية بصفة عامة .

فالثقافة ليست هي ما نقوله وتنشره أجهزة الاعلام والنشر الرسمية والتجارية ، أو هي ما يكتبه المثقفون . وليست مفهوما مرادفا لهؤلاء المثقفين ومشروطا بوجودها بوجودهم ، بحيث يجيز البعض لأنفسهم الحكم بأن أى مجتمع أو جماعة لا تتوفر لديها جماعة راقية من المثقفين والمتعلمين ووسائل الطباعة والنشر والتثقيف والتعبير الراقى من شعر ومسرح ومقالة ونحوها فانه مجتمع أو جماعة تعيش بلا ثقافة والعكس بالعكس ، كما هو المفهوم الشائع الى درجة الظن الساذج بأنه لا ثقافة بغير مثقفين . واذا جاز القول بأن ما يصدر عن تلك الأجهزة وما يكتبه ويفهمه هؤلاء المثقفون هو جزء من الثقافة وتعبير عنها بشكل ما ، الا أن ذلك لم يكن قط هو مفهوم الثقافة أو الثقافة نفسها كما يظن الكثيرون بأى حال من الأحوال . ان الثقافة الحقيقية - كما يقول لينين - لم تنبثق من مكان مجهول ولم يخترعها الناس الذين يقولون عن أنفسهم أنهم اختصاصيون في ميدان الثقافة البروليتارية ، كل ذلك سخف وهراء ، ينبغي أن تكون الثقافة البروليتارية هي التطور المنطقي لمجمل المعارف انتى صاغتها الانسانية تحت نير المجتمع الرأسمالى ، ومجتمع الملاكين العقاريين(١) .

(١) فى الثورة والثورة الثقافية ، دار التقدم ، موسكو ، ص ١٢٢ . لاحظ أيضا ان كلمة بروليتاريا فى النص لا تحد قط بمضمونها السياسى من المفهوم الشامل لمعنى الثقافة ، فهى الى جانب مدلولها السياسى الذى عرفت به كثيرا تحمل مدلولاً اجتماعياً عميق الدلالة ، لأنها توازى كلمة (شعبى) تماما ، ولذلك فان مدلول الثقافة البروليتارية تعنى ثقافة الشعب الأكثر عمومية وشمولا ، وهى الثقافة الحقيقية وليس ثقافة فئة أو طبقة اجتماعية معينة .

فالثقافة بمفهومها الأكثر شمولاً ووفقاً للمفهوم العلمى وبأبسط تعبير محدد هي الصورة الأكثر صدقاً وارتقاءً للواقع فى ذهن الانسان وأداة تنظيمه وتطويره . أو هي كما يؤكد قادة الفكر العلمى عامة ، الانعكاس الذهنى لتعامل الانسان مع الطبيعة والمادة عبر تاريخه الطويل .

وهناك الكثير من المفاهيم والتعاريف الكلاسيكية السابقة لهذا التعريف العلمى الشامل كانت تصدرها الكثير من الشعوب والأمم المعاصرة كتعبير عن العواطف القومية والتاريخية وبدافع الحماس لها ، بل وأحياناً كمبررات لممارسة التسلط الاستعماري والعنصرى وادعاء التفوق النازى . أو كمحاولات أولية باهتة لتحديد ماهية هذه القضية الهامة المتعلقة بمعنى الثقافة منذ وقت طويل .

فالانجليز مثلاً يقولون على لسان ممثلهم تايلور Taylor فى تعريفه الكلاسيكى القديم للثقافة بأنها ذلك الكل المعقد الذى يتضمن المعرفة والمعتقدات والقانون والأخلاق والعادات وأى قدرات وعادات يكتسبها الانسان كعضو فى المجتمع . وتلك محاولة مبكرة لتحديد معنى الثقافة . أما الألمان فانهم قد اتجهوا بدافع من الاحساس القومى بالتفوق والعراقة التاريخية التى افترضوها مفكروهم لانفسهم ولشعبهم ، اتجهوا الى تعريف الثقافة بأنها مظهر روحى أصيل وحر للتجمع البشرى مجسداً فى شعبهم فقط ، وذلك خلاف ما يراه الأمريكان الذين لا يملكون تاريخاً يتجاوز المائتين عام حيث يعرفون الثقافة والحضارة بأنها هي ما نحن *it is us* فى الوقت الحاضر وأن المدنية هي ما نستعمله *what we use* كما يقول ماكيفر . ويرى الفرنسيون بزعامة دور كايم أن الثقافة هي ظاهرة اجتماعية محلية غير قادرة بطبيعتها على الحركة والانتقال دون أن تتغير . ويمثل وجهة النظر العربية الأكثر قدماً وكلاسيكية بالنسبة لكل ما سبق العلامة ابن خلدون حيث يعرف الثقافة والحضارة بأنها الحالة المقابلة للبداوة واللاحقة لها وهي آتية من التحضر ، أى الإقامة فى الحضر (٢) .

والثقافة بالمفهوم الأكثر جدة ومعاصرة فى نطاق العلم الاجتماعى ، وكامتداد متطور للمفهوم العلمى الشامل للثقافة السابق ذكره وبتفصيل

(٢) انظر حمود العودى : المتطور العلمى للثقافة ، دراسة خاصة عن المجتمع اليمنى ،

أكثر ، هي مفهوم ذى شقين رئيسيين : فهى من جهة تشكل مجموع ما يباشره الفرد أو الجماعة من فعاليات وممارسات تجاه الطبيعة والواقع المادى بحكم وجوده فيه ، وما يقوم به من عملية تحويل حضارى فى تشكيل هذا الواقع وإعادة صنعه فى شكل منجزات وأدوات مختلفة ، وهى من جهة أخرى أو فى جانبها الآخر تشكل مجموعة المقاييس الذهنية والنظم والمعايير الاقتصادية والأدبية والأخلاقية فى ذهن الإنسان الناجمة عن مجموع تلك الفعاليات والممارسات والمنظمة لها فى الوقت نفسه .

الأمر الذى قد نختلف فيه فى هذا الشأن مع بعض الباحثين الاجتماعيين والأنثروبولوجيين بالذات الذين ما يزالون يفصلون فصلا حادا فى تعريفهم للثقافة ، بين الجانب المادى والجانب ذهنى الى حد افتراض وجود ثقافتين مادية ولا مادية ، وذلك بناء على رأى برجوازى قديم صاغه (أوجبرن) فى هذا الشأن لم يعد صالحا بالضرورة ، ونحن لا نرى أهمية لهذا الفصل الا باعتباره تصنيفا فنيا ومنهجيا وليس تقسيما موضوعيا ، الأمر الذى يؤكد الدكتور محمد الجوهري بقوله : ان هذه التقسيمات بين العناصر المادية وغير المادية تقسيم مصطنع لا يستهدف سوى تيسير البحث العلمى ، وذلك أن الثقافة كما نعلم هى كيان واحد تربط أجزائه علاقات تفاعل كثيفة لا تسمح بهذا الفصل الا للأغراض النظرية فقط (٣) .

فاذا كان من الجائز اعتبار تشكيل الإنسان للمادة وإعادة صنعها فى شكل أدوات مختلفة كتعبير وترجمة لمفاهيمه الذهنية شكل من أشكال الثقافة أو جانب منها ، الا أنه لا يمكن اعتبار المادة نفسها ثقافة قائمة بذاتها فنجزم بوجود ثقافة مادية وأخرى لا مادية ، فالمادة والفكر أو الواقع المادى والذهنى أو النظر والعمل أو الواقع والفكر ، كلها قضايا لم تعد قابلة للتجزئة ، ذلك أن النشاط ذهنى للإنسان لا يبدأ من فراغ ولا يقوم بإفناء المادة أو خلقها من العدم ، ولكنه يعكسها ويعبر عنها بصورة أرقى .

فالثقافة من وجهة النظر الاشتراكية العلمية والتاريخية أيضا هى النهوض الروحى الكامل للشعب فى مختلف مجالات الفكر والفن والأدب وكل ما أنتجه الإنسان من خيرات مادية ، وهى تتحقق على

(٣) د . محمد الجوهري : علم الاجتماع وقضايا التنمية فى العالم الثالث ، دار المعارف

المصرية - الطبعة الأولى ١٩٧٨ ص ١٠٦ .

أساس النهوض المبادئ للشعب ، ولا يمكن الفصل بين النهوض الروحي والمادى فكلاهما يكملان بعض ويشكلان بناء واحدا لمجتمع راق تكون فيه القوى المنتجة فى وضع يمكنها من الجمع المتناسق بين تلبية حاجاتها المادية وحاجاتها الروحية(٤) .

وهذا التعبير والارتقاء هو ما يدل على معنى الثقافة والفكر بصفة عامة ، فالناس أثناء تطوير انتاجهم المادى انما يغيرون وجودهم الحقيقى وأساليب تفكيرهم وكل ما ينتج عن هذا التفكير ، فليس وعى الناس هو الذى يحدد وجودهم ولكن وجودهم الاجتماعى هو الذى يحدد وعيهم(٥) .

فالمزارع حينما يباشر لأول مرة استصلاح قطعة من الأرض فانه يقوم بمباشرة عملية ممارسة فى الواقع المادى ممثلا فى قطعة الأرض ، وحينما يقتطع بعض الأخشاب المتينة ويصنع منها محراثا لزراعة الأرض بعد تمهيدها ويزرعها بالفعل ويقيم له مسكنا بالقرب منها ويربى الحيوانات التى يحصل منها على اللبن والجبن والأثاث . الخ ، فان هذا الانسان الى جانب كونه يقوم من خلال كل ذلك بممارسات وفعاليات عملية تجاه الواقع المادى بحكم الضرورة والحاجة الى البقاء ، فانه يقوم فى الوقت نفسه بعملية تحويل هذا الواقع تحويلا حضاريا وثقافيا(٦) . وإعادة صنعه بشكل أكثر فائدة وجمالا ، وبطريقة أكثر ارتقاء وتقدما بالنسبة له .

وهو حينما يحدد نوع المحصول الذى يزرعه فى الأرض وطريقة طبيخه وتناوله ، وحينما يختار نوع المواد الطبيعية المناسبة لبناء مسكنه « أحجار -

(٤) عبدالفتاح اسماعيل : فى كتاب مناقشات حول الثقافة اليمنية ، دار بن خلدون بيروت ١٩٧٥ ص ١٦ « شارك فيها عدد من المثقفين اليمنيين » .

(٥) راجع د . محمد على محمد : القيم الثقافية والتنمية فى كتاب دراسات فى التنمية الاجتماعية ، دار المعارف المصرية ، الطبعة الثانية ١٩٧٤ ص ٢٥٨ .

(٦) التحويل الحضارى للواقع من قبل الانسان يشير الى المعنى الأكثر شمولاً وعمومية لعلاقة الانسان بالطبيعة والمجتمع منذ وجد ، وهو المعنى الدال على الحضارة نفسها باعتبارها تشكل مجموع كل مظاهر تدخل الانسان فى الطبيعة وفكرته عنها والمتراكمة منذ القدم وحتى الآن ، بنض النظر عن كونها ما تزال ذات طبيعة فعالة فى حياته الحاضرة أم لم تعد كذلك . بينما يشكل التحويل الثقافى للواقع أو الثقافة نفسها الجانب الحى والفعال من الحضارة فى حياة الناس الراحنة والمنظم لها ، سواء كان موروثا من الماضى أو مما يضيفونه هم أو يصنعونه فى الحاضر ، ومستناول الدلالات المختلفة لكل من الحضارة والثقافة والمادية فى الصفحات التالية بشئ من التفصيل .

أخشاب - طين - أشجار ٠٠ الخ ، (٧) ، وكيفية بناءه وتوزيع مرافقه وحينما ينظم علاقته مع من يعيشون ويعملون معه من أفراد أسرته أو جماعته فيما بينهم أو تجاه الغير وفق مقاييس ومعايير اجتماعية معينة ، « تزواج - عمل - حب - حقوق - واجبات - جزاءات - عقوبة ٠٠ الخ » ، وحينما يعبر عن نجاحاته واخفاقاته وطموحاته وآماله في كل هذا الخضم الواسع من الفعل ورد الفعل بكثير من المعاني والمفاهيم الدالة على النجاح والفشل والصح والخطأ والحسن والقبح والتفاؤل والتشاؤم ٠٠ الخ ، ويصيفها جميعا في شكل حقائق ومعارف مادية وعملية حينما ومفاهيم أدبية وأخلاقية وفنية ودينية أحيانا كثيرة انما هو يقوم من خلال كل ذلك بعملية تجريد عقلية وذهنى بطريقة ما لمجموع ممارساته وفعالياته الواقعية ووضع المقاييس الذهنية الناجمة عن مجموع تلك الفعاليات والممارسات وخبرة الانسان المتراكمة عنها والمنظمة لفعله وسلوكه وتصرفاته نحوها في الوقت نفسه ، ضمن سياق تاريخي وجدلي دائم الحركة والتغير والتطور بلا توقف .

وعلى عكس ما تقوله المفاهيم المثالية والتي تريد أن تعزل الثقافة عن الواقع المادى ، فان انتاج الخيرات المادية - كما يقول على باذيب - هو الذى يشكل قاعدة ومصدر الثقافة الروحية (٨) . ويمكن اعتبار التعريف المقتضب والمحدد الذى صاغه الدكتور محمد الجوهري حديثا هو أكثر التعريفات دلالة على المعنى العلمى للثقافة ، فقد حددها من وجهة نظر الانثروبولوجيا الثقافية وعلم الاجتماع المعاصر بأنها : « البيئة الثانوية التى من صنع الانسان ، أى كل ما صنعه الانسان للتعامل مع البيئة الطبيعية (التى تعد البيئة الأولية) من عناصر مادية وروحية على السواء » (٩) .

نخلص من كل ذلك الى أن الثقافة بالمعنى الشامل والمحدد هى : الفعل المباشر للانسان فى الواقع وما ينجم عنه من أداة أو فكرة تعمل مباشرة على تنظيم هذا الفعل والوعى به وزيادة نموه أكثر فأكثر فى الوقت الحاضر .

المدلول العلمى للحضارة والثقافة والمدنية :

وبعد أن انتهينا من مسألة إيضاح تعريف ومدلول المعنى العلمى

(٧) د. دورسون : نظريات فى القولكلور المعاصر ، ترجمة الدكتور محمد الجوهري ، والدكتور حسن الشامي ، دار الكتب الجامعية القاهرة ١٩٧٢ ص ٢٠ .

(٨) على باذيب : فى كتاب مناقشات حول الثقافة اليمنية ١٩٧٥ ص ١٠٥ .

(٩) د. محمد الجوهري : علم الاجتماع وقضايا التنمية فى العالم الثالث ١٩٧٨ ص ٨٩ .

لثقافة في حدود ما يسمح به حيز هذا البحث ويحقق غرضه ، نجد أنه من الضرورة توضيح مدلول مصطلحات أخرى ذات علاقة جوهرية بمصطلح الثقافة وهما مصطلحي الحضارة والمدنية ، وذلك قبل الدخول في صميم موضوع هذا البحث الذي سيدور أساسا حول ظاهرة المثقفين في البلدان النامية والمتخلفة .

ونظرا لما هو معروف عن هذه المصطلحات مجتمعة من مفاهيم ومذاهب ووجها نظر فلسفية واجتماعية وتاريخية شديدة التعقيد والتشعب والتباين الى هذا الحد أو ذاك وعلى نحو لا يسمح باستعراضها أو حتى مجرد الإشارة إليها هنا ، والذي قد يكون القيام بشيء من هذا القبيل لا يعدو مجرد كونه فعل من قبل تحصيل حاصل بل هو تصرف قد يخرج في جوهره عن موضوع هذا البحث وهدفه الأساسي . الا أن ما نحرص عليه في نطاق خدمة موضوع بحثنا وتحقيق تكامله النظري والموضوعي من جهة ، ويساعد القارئ العزيز على تفهم كل أبعاده بوضوح من جهة أخرى ، هو أننا سنقوم في هذه الفقرة بتقديم لمحة سريعة ومركزة عن مدلول مصطلحي الحضارة والمدنية وعلاقتها بمصطلح الثقافة الذي سبق تحليله ، وذلك في ضوء مجمل المفاهيم والمذاهب ووجهات النظر الفلسفية والاجتماعية والتاريخية الشائعة في هذا الصدد ، وبرؤية أكثر حداثة لا تخلو من الاجتهاد والاضافة الجديدة ، دون اللجوء الى التفاصيل والمقدمات وعرض وجهات النظر التقليدية التي لا يطبقها موضوع بحثنا كما سبقت الإشارة ، والتي يستطيع القارئ أن يجدها في عشرات ومئات المجلدات الخاصة بهذا الأمر ، عوضا عن كونها بالرغم من ذلك لم تقدم بعد حلا علميا ناجزا لهذه المسائل المعقدة في حياة الانسان وتاريخه وفكره .

(١) الحضارة

إذا جاز لنا القول بتعريف محدد لمعنى « الحضارة » بكل ما تعنيه هذه الكلمة من معنى في ضوء ما قيل أو كتب أو ما يقودنا اليه جهدنا الذهني والعقلي من خلال ما يفعل أو يقال أيضا فهو القول : بأن معنى الحضارة ومدلولها الواسع يتجسد في كل مظاهر تدخل الانسان في الطبيعة وتحويلها عبر التاريخ ، وما ينجم عن هذا التدخل والتحويل من فكر ومعرفة متجددة بلا انقطاع ، انها امتداد وجود الانسان خارج ذاته في كل زمان ومكان .

وبذلك فإن الحضارة تشكل الاطار الأكثر شمولاً واستيعاباً لنشاط الانسان وانجازاته المادية والذهنية منذ فجر التاريخ القديم ، وما يحدثه فى الوقت الحاضر ، وما قد يحدثه فى المستقبل أيضاً . فاشتعال النار وزرع البذور واستئناس الحيوان وركوب البحر منذ فجر التاريخ قد شكلت البدايات الأولى لمظاهر تدخل الانسان فى الطبيعة ومحاولة تحويلها لأجله منذ القدم ، كما أن كل مجموع أفكاره الصحيحة والخاطئة عنها هى انعكاس لفعله وتدخله فيها من جهة وتعبير عن رغبته العميقة فى تفسيرها وتحويلها لأجله بطريقة ما من جهة أخرى . وانسان الحاضر لا يختلف كثيراً عن انسان الماضى الا فى حدود نسبية ، حيث أنه بالرغم من زيادة فاعلية تدخله فى الطبيعة وتحويلها لأجله وزيادة نموه وتراكم أفكاره الصحيحة عنها ، الا أنه ما تزال له طموحاته غير المحدودة فى التدخل فى شئونها وتحويلها لأجله أكثر فأكثر ، وما يزال عليه أن يكتشف الكثير من أفكاره الخاطئة عنها ويصححها ويضيف اليها أفكاراً جديدة ، كما أن انسان المستقبل سوف لن يخرج كثيراً عن هذا المسار الا بحدود نسبية .

ومن بين مجموع هذه التراكمات والتحولات والاضافات يتجسد المدلول الحضارى لتاريخ الانسان ووجوده الحضارى أيضاً الممتد خارج ذاته والمستمر فى كل زمان ومكان ، والذي يتفرد به عن بقية الكائنات الأخرى بمقاييس لا تدرك أو تجارى بسهولة .

والحقيقة أن المدلول السابق لمصطلح (الحضارة) بقدر ما أنه يوحى بالشمول شبه المطلق لممارسات الانسان وتفكيره ووجوده الا أنه شديد الوضوح وبارز الدلالة من الناحية الموضوعية واللغوية معاً ، أكثر من أى تعريف أو مدلول آخر عن هذه القضية ، كما أن البحث عن أى جانب من جوانب حياة الانسان فى نطاق هذا المدلول الحضارى ، كالحب أو الجمال أو العلم بما فى ذلك الثقافة والمدنية يصير أمراً بديهياً وأكثر قبولا ، فكون الانسان يبحث عن أى شيء أو يصنع أى شيء أو يفكر فى انجاز أى شيء فى نطاق مدلول وجوده الحضارى الشامل هو الأمر الذى يبدو أكثر بداهة وقبولا ، موضوعياً ولغوياً مما لو أراد أن يصنف كل ذلك أو بعضه ويمارسه فى نطاق السياسة أو الدين أو مجرد تشابه الأحداث التاريخية وحدها .

فاذا كان المدلول السابق لكلمة « حضارة » قد تميز بهذا الشمول والعمومية لمظاهر نشاط الانسان العملى والذهنى الى هذا الحد فى الماضى والحاضر والمستقبل وفيما يشبه عملية الاستيعاب المطلق لمدلول وجوده

فما الذى سيبقى اذن للحديث عنه كثقافة أو مدنية فى حياة هذا الانسان وتاريخه ؟؟ خصوصا اذا ما تذكرنا بأنه من الملاحظ أن المدلول الاصطلاحي لكل من الثقافة والمدنية هما من أشد جوانب حياة الانسان اقترابا وتشابها بالمدلول الموضوعى والاصطلاحي السابق لكلمة « حضارة » الى حد التداخل الشديد واحلال أى من هذه المصطلحات الثلاثة محل الآخر لدى أوساط عديدة من المفكرين والفلاسفة ، أو الاستغناء بأحدهم للدلالة على البقية ، الى حد انعدام القدرة على التمييز بين دلالة كل منهم على حدة فى كثير من الأحيان (١٠) .

لذلك فقط رغبتنا جادين فى هذا الجزء من هذه الدراسة فى التركيز على محاولة تبيان المدلولات الاصطلاحية والموضوعية لمصطلحات الثقافة والمدنية ، وعلاقة كل منهما بالآخر وبمصطلح الحضارة السابق تحليله .

(ب) الثقافة

فالثقافة فى ضوء المدلول السابق للحضارة يمكن النظر اليها باعتبارها الجانب الحى والفعال من الحضارة والذى لم يفقد وظائفه المباشرة بعد ، والمثلة فى مختلف أنماط الفعل والسلوك والتفكير السائد بين الناس حاليا ، والمنظم لحياتهم والحائز على درجة معقولة من التقبل من جانبهم . وحتى نوضح بسهولة دلالة هذا التعريف لمصطلح الثقافة باعتبارها الجانب الأكثر فعالية من الحضارة فى الوقت الحاضر ، فى مقابل الجوانب الأقل فعالية وتأثيرا فى حياة الانسان الحاضرة والتي تتضمن المعنى الأكثر دلالة واتساعا لمعنى الحضارة ، فاننا سوف نضرب مثالا حيا لتوضيح هذه القضية من خلال المقارنة بين الهرم الأكبر ومعبد الكرنك من جهة ، والمسجد أو الكنيسة من جهة أخرى ، كرموز للسلوك الدينى وأماكن بنيت أساسا لممارسة هذا السلوك وأداء شعائره المختلفة ، حيث يمثل المسجد والكنيسة مثلا ظاهرة ذات دلالة ثقافية بالمعنى المشار اليه سابقا فى نطاق الوجود الحضارى الشامل للانسان ، باعتبار أن المسجد والكنيسة يمارس كل منهما وظيفته المادية والمعنوية المباشرة التى بنى من أجلها ، ويتميز سلوك الانسان نحوهما بالجدية والالتزام ، باعتباره سلطة قائمة تستوجب الطاعة والاذعان لما تقضى به هذه الرموز الدينية ، وذلك على خلاف الهرم أو معبد الكرنك الذى كان يمارس مثل هذه الوظيفة والفاعلية المباشرة فى حياة الانسان فى يوم

من الأيام ولا تقل أهميته ولا تختلف شكلا ومضمونا عن المسجد أو الكنيسة في الوقت الحاضر الا في حدود نسبية ، الا أنه « أى الهرم » قد فقد كل تلك الوظائف والفعاليات المباشرة تماما وصارت علاقتنا به اليوم هامشية الى أبعد الحدود « مجرد مكان للنزهة واسترجاع ذكريات التاريخ وقراءة أحداثه » فالمسجد والكنيسة والنادى والسينما ونظام المرور ظواهر ثقافية ، واهرام مصر ومعابدها القديمة وبرج بابل وسد مأرب وقصر الحمراء وأخبار غرناطة ، ظواهر أكثر التصاقا بالمضمون الحضارى التراكمى الأكثر شمولاً والتي لم يعد لها أى تأثير مباشر فى حياتنا الا بصورة غير مباشرة فى أحسن الأحوال .

وقس على ذلك السفن الشراعية القديمة بسفن البحار الحديثة ، وإيقاد شعلة الحطب للاضاءة فى الماضى ، بمصابيح الكهرباء فى الوقت الحاضر ، وعربة الخيل بالسيارة والطيارة . الخ ، الى ما لا نهاية . وهكذا أشياء وجدت منذ وجود الانسان ولعبت أدوارا ووظائف هامة فى حياته ثم تخلت عن تلك الوظائف المباشرة لتشكّل البعد التراكمى الغير مباشر فى تاريخ الانسان ووجوده الحضارى الأكثر شمولاً ، وحلت محلها أشياء جديدة فى الوقت الحاضر أكثر تطورا ، وتمارس فعاليات ووظائف أكثر تعقيدا فى حياة الانسان وسلوكه لتشكّل ما نقصده بالجانب الثقافى من الحضارة أو الثقافة نفسها فى اطار المفهوم الحضارى ، وهذه الأشياء قد تتخلّى حتما عن دورها هذا ووظيفتها هذه فى المستقبل ، لتأخذ مكانها على هامش الحياة مفسحة المجال أمام أشياء أكثر جدة وتطورا وفعالية فى حياة الانسان ، ضمن عملية دياكتيكية جدلية مستمرة لا تتوقف .

(ج) المدنية

يمكن النظر الى المدنية فى نطاق المدلول الحضارى الشامل أيضا باعتبارها « المسافة التى تشكّل نقاط التفاعل والاحتكاك المتجدد بين الابداع الانسانى الجديد والاتباع الثقافى السائد فى مرحلة زمنية وتاريخية معينة » ، والتى تبدأ باحداث الأشياء الجديدة لأول مرة من جهة والمحاولات الأولى لتطبيق مدى صلاحيتها ومدى تقبل الواقع الاجتماعى لها وقدرته على التكيف معها من عدمه ، انها مرحلة التهجين الأولى لاحداث الأشياء الجديدة من خلال تطوير الأشياء القديمة أو الاضافة اليها ، واجراء التعديلات وعمليات الاختبار والتجارب الأولى لمدى صلاحيتها فى الواقع المادى وتناسبها مع الواقع الاجتماعى وتقبله لها من جهة أخرى ، وبمجرد أن تثبت هذه الأشياء أو بعضها

— مادية كانت أو معنوية — صلاحيتها في الواقع وقبولها من قبل أفراد المجتمع واستقرارها في تفكيرهم وتطبيقها في سلوكهم وممارستهم فانها تكون بذلك قد تحولت من عناصر مدنية الى عناصر ثقافية ملزمة اجتماعيا .

فارتداء البنطلون وحلاقة شعر الذقن عند الرجال والميكرو جيب عند النساء وحتى خروجهن سافرات الى العمل والحياة العامة كلها كانت وحتى مرحلة ليست بالبعيدة أبدا في واقعنا العربي مثلا ، أمورا ذات حساسية بالغة ، ودار حولها الجدل المرير على مستوى الواقع والفكر ابتداء من أشد المواقف رفضا مرورا بأكثرها ميلا الى مجرد التردد والحذر والمحاكمة الذهنية وحتى أشدها تطرفا بوعى وبدون وعى . وتلك هي فترة أو مرحلة ما نقصده بتيار المدنية أو بالمدنية نفسها بالنسبة لوجود الأشياء وتطورها ، أو ما يعرف « بالموضة » بكل ما تعنيه هذه الكلمة ، أو الصدمة الأولى للمدنية حيث ما تلبث مثل هذه الأمور أن تشق طريقها نحو الاستقرار والتقبل أكثر فأكثر في صميم الحياة الاجتماعية والثقافية بعد أن تتعرض لبعض التعديلات من مجتمع لآخر الى هذا الحد أو ذاك ، ويصبح الخروج عليها هو الأمر الذي يستحق العقوبة الاجتماعية . وقس على ذلك استخدام ساعة اليد وأنبوبة البوتاجاز وتناول الطعام على السفرة قعودا على الكراسي والميكروفونات في المساجد ... الخ .

العلاقة الجدلية بين مدلول كل من الحضارة والثقافة والمدنية :

في ضوء ما سبق يمكن أن نلاحظ بوضوح أن المدنية هي الحيز أو المسافة الممتدة بين ما يبدعه الانسان وينتجه أو يقدم اليه لأول مرة لكي يتعرف عليه ويلتزم به في حياته الجديدة كمدنية ، وبين ما هو يعرفه ويلتزم به أصلا « كثقافة » . وأن الثقافة هي الحيز أو المسافة التي تبدأ من هذه النقطة « نقطة الاعتراف بالأشياء وتقبلها والالتزام بها كإطار منظم للفكر والسلوك والعمل » ، وتنتهي عند البدء بالتخلي عن الالتزام المباشر بالوظائف المباشرة لهذه الأشياء والظواهر في حياة الفرد والمجتمع عند تطويرها أو استبدالها بأشياء جديدة بعد نقلها الى مواقع هامشية في حياة الانسان وتاريخه ، وأن الحضارة بأكثر دلالاتها شمولاً واتساعاً بقدر ما أنها تشكل الإطار الذي يحدث الانسان في نطاقه كل هذا ، فهي من باب أولى تشكل البعد التراكمي الهائل الذي يجسد كل ما يحدثه أو أحدثه الانسان عبر تاريخه الطويل والاحتفاظ به كبعد اجتماعي وثقافي غير مباشر ، خصوصا ما يتصل من ذلك بالأشياء والظواهر التي تفقد وظائفها المباشرة في إطار المدلول الثقافي الراهن للمجتمع وتشكل المذخور التاريخي والروحي والوجداني العميق غير المباشر لوجود الانسان وتصرفاته المباشرة .

فالذى فكر فى ايقاد أول مصباح زيتى لمكافحة الظلمة من حوله قد باشر حدثا حضاريا من حيث كونه قد تدخل فى شئون الطبيعة الأصلية ، الا أن هذا الفعل فى تلك اللحظة كان ما يزال أيضا يشكل ظاهرة مدنية من حيث كونه شيئا جديدا كان ما يزال على مخترعه وكل من حوله أن يقيم هذا الفعل ويفكر فى مدى جدواه من عدمه بالنسبة لهم ، فاذا ما قبلوا به فانهم ملزمون بتعلم بعض المعارف الأساسية عن تكوينه وكيفية استخدامه والتعامل معه (كيف يشعلونه ، ومتى ، وما هى المخاطر المترتبة على سوء الاستخدام .. الخ) وبذلك يتحول من ظاهرة مدنية خاضعة للتجربة والعرض والطلب جائزة القبول والرفض الى ظاهرة ثقافية واجتماعية ملزمة وجزء لا يتجزأ من التنظيم الاجتماعى وضروراته .

وحينما جاء المصباح الكهربائى كشكل أكثر تطورا فى تدخل الانسان فى شئون الطبيعة واكتشاف قوانينها لأجله فانه قد مر بنفس الخطوات التى مر بها المصباح الزيتى منذ البداية حتى صار ما نعيشه اليوم ظاهرة حضارية فى الأساس وثقافية فى الوظيفة والفاعلية المباشرة فى حياة الناس فى الوقت الحاضر وجزء لا يتجزأ من التنظيم الاجتماعى وضرورات وجوده الملحة .

وبينما كان مصباحنا الكهربائى الجديد هذا آخذ فى التحول من ظاهرة مدنية الى ظاهرة ثقافية كان مصباحنا الزيتى القديم ذاك آخذ فى التخلي عن مهامه ووظائفه وفعالياته المباشرة فى حياة الناس فيما يشبه عملية تناسب عكسى منظم ودقيق ، حتى صار اليوم على هامش الحياة الاجتماعية تماما ، بعد أن كان فى نقطة ارتكازها ، وصار اضافة جديدة فى المذخور التراكمى الهائل لتاريخ الانسان ووجوده الحضارى والروحى الممتد فى الماضى وغير المباشر فى الحاضر ، هناك حيث سفينة الشراع والفأس الحجرى والتقاط الثمار وعبودية الأرض والانسان ، وعلى هذا فقس كل الماضى وما هو آت .

ومن خلال كل هذا وبرؤية هادئة ومتعمقة نستطيع القول بأن المصطلحات الثلاثة « الحضارة والثقافة والمدنية » هى ذات دلالات موضوعية فى الواقع ويمكن القبول بها نظريا وعمليا وليست مجرد مصطلحات لغوية يمكن احلال بعضها محل البعض الآخر أو الاستغناء ببعضها عن بعض أو تحميلها من المعانى والدلالات ما لا صلة لها به ، انسياقا وراء توجهات ايدولوجية أو قومية أو سياسية وعنصرية مفرضة بعيدة عن العلم ، كما كان شائعا فى الماضى وما يزال .

هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن العلاقة التي تربط بين هذه القضايا الأساسية هي علاقة دياكتيكية وجدلية مترابطة وشديدة الوضوح وبالغة الدلالة تاريخيا وعلميا . ولنتتبع الحركة الجدلية للأشياء والظواهر في هذا الصدد وهي تعبر من الواقع الى ذهن الانسان حيث تتشكل بصورة أرقى وتتجسد بفعله في الواقع من جديد في شكل أشياء وأفكار جديدة هي ما نطلق عليه المدنية أو مرحلة المدنية للأشياء ، حينما تقدم للمجتمع لأول مرة لكي يتعرف عليها ويتذوقها ويختار منها ما يناسبه كأطر ومقاييس جديدة لحياة جديدة بدلا عن أشياء قديمة ينبغي عليه التخلي عنها ، ثم ما تلبث هذه الأشياء الجديدة نفسها التي قبل بها المجتمع كأطر ومقاييس جديدة لحياة جديدة أن تشكل الاطار والمدلول الثقافي للمجتمع بكل ما تعنيه هذه الكلمة من معنى سبقت الإشارة اليه . ونظرا لأن عمليات انعكاس الواقع في فكر الانسان بصورة أرقى وتجسيد هذا الفكر في الواقع من خلال عمليات الابداع والانتاج بما نطلق عليه حاضرا الأشياء المدنية أو مرحلة المدنية للأشياء التي يتحول النافع منها أيضا الى اطار الثقافة أو مرحلة الثقافة للأشياء ، هي عمليات دياكتيكية وجدلية مستمرة ومتجددة لا تتوقف ، نظرا لكل ذلك فإن عناصر الثقافة أو الأشياء في مرحلة الثقافة لم تكن قط بمنجى من عملية التحول التاريخي والجدلي هذه ، حيث يضطر بعضها أو مجموعها الى التخلي عن دوره الثقافي المباشر في تنظيم وتقنين حياة المجتمع طال الوقت أم قصر مفسحة الطريق أمام عناصر ثقافية جديدة ، وتتحول بدورها الى موقع التراكم الهامشي الهائل غير المباشر في حياة الانسان وتاريخه ، والذي يكون ما نعنيه بالمدلول الأكثر شمولاً لمعنى الحضارة والبعد التاريخي والروحي والوجداني العميق لوجود المجتمع غير المباشر في الوقت الحاضر ، والذي يظل بدوره يسهم اسهاما جوهريا في تطوير وابداع أشياء وأفكار جديدة بطريقة مباشرة وغير مباشرة في أغلب الأحيان .

وهكذا يظل كل شيء يدور في دائرة دياكتيكية وجدلية حية ابتداء من الأفكار الأولية التي يعكسها الواقع في ذهن الانسان بشكل أرقى ويجسدها في انتاج أشياء وأفكار جديدة (المدنية) ثم ما تلبث هذه الأشياء والأفكار أن تصير ذات وظيفة وفعالية مباشرة وأساسية في حياة المجتمع وتنظيم شئونه (الثقافة) ، وحينما توجد بدائلها أو نقائصها الجديدة الأكثر تطورا فانها ما تلبث أن تزيعها وتحل محلها وتؤول هي الى هامش الواقع الاجتماعي المتراكم عبر التاريخ (الحضارة بأوسع دلالتها) وتظل تسهم اسهاما حيويا

بِالطرق المباشرة وغير المباشرة في إثارة أفكار جديدة تؤدي بدورها إلى إنتاج أشياء جديدة وهكذا وهكذا .

وهذه الدائرة الحية لم تكن حركتها سلبية (مغلقة) كما تجمع على ذلك كل الفلسفات المثالية والبرجوازية والرجعية بشكل أو بآخر ، والتي يمكن تلخيص محتواها من خلال التذكير بالمعادلات السابقة التي تقول بأن كل شيء يسير وفقا لمبدأ « الولادة ثم الحياة فال موت ثم الحياة من جديد » ، على الطريقة البوذية والبرهمانية الهندية ، أو أن كل شيء قد سبق فعله في عالم الغيب واننا نقوم بعملية احساس وتذكر لما يسمح به لنا عالم الغيب هذا من الأشياء التي نحتاجها فنجسدها بشكل مؤقت في شكل أشياء ملموسة نستعملها حيث ما تلبث بعد وقت قصير حينما تنتهي صلاحية استعمالها أن تعود إلى عالمها الغيبي حيث توجد ضمانات وجودها الحقيقي كمجرد احساسات غيبية ، وتفارق تجسدها المادية المؤقتة لنقوم نحن بعملية تذكرها من جديد إذا ما سمح لنا بذلك وبشكل ما ، وذلك على حد تعبير « باركلي » كبير المثاليين ورائد فلسفتهم الذي ألفى وجود الموضوع واكتفى بالاحساس والتذكر من قبل القوى الغيبية كهوية للوجود برمته . (١٠)

كما ان هذه الدائرة الحية لحركة الأشياء ليست كما تدعى الفلسفات الرأسمالية والبرجوازية الوسيطة والمعاصرة مجرد حركة تلقائية وعشوائية للأشياء غير محددة الاتجاه أو الهدف كما يقول الوضعيون والوظيفيون ، والتي ان جاز للانسان التعرف على قوانين حركتها الطبيعية والاجتماعية الا انه ليس من حقه أن يتدخل في شئونها أو تنظيمها وتوجيهها ، لأنها بحكم طبيعتها أقدر منه على تنظيم شئون نفسها بنفسها ولأن ذلك يتجاوز قدرة الانسان وامكانياته . مفسحة بذلك مكانا للغيب والميتافيزيقا من جهة والفوضى والظلم والاستغلال من جهة أخرى ، فالجروب والأمراض والعقم — كما يقول مالتوس — تحل مشكلة زيادة السكان ، والاستغلال والظلم والمراياه تحل مشكلة توزيع الثروة . الخ .

وهذه الحركة ليست أيضا كما يفسرها البرجسوازيون والوظيفيون المعاصرون ، مجرد أشياء تتحرك بانتظام لأداء وظائف محددة في دائرة مغلقة وثابتة الإيقاع والتوازن تلقائيا ، كما هي عليه في الوقت الحاضر ودون حاجة الى تغيير ، وأنه اذا ما حدث أى تأزم أو اختلال أو انهيار في هذا التوازن الوظيفي المزعوم ، فانه ما يلبث أن يفرز العوامل الكفيلة بإعادة هذا التوازن من جديد كما هو ، واذا جاز للانسان أن يتدخل في كل هذا فهو تدخل من أجل المحافظة على أدائها الوظيفي وزيادة فعاليتها وحفظ توازنه واستمراره وليس من أجل تغييره .

فالأزمات الاقتصادية والحروب الدولية التي يتسبب فيها النظام الرأسمالي والتفكير البرجوازي والنازي ويختل معها توازن الواقع القائم هي مجرد حالات عارضة ومؤقتة ما تلبث أن تزول ويستعيد توازنه الوظيفي من جديد ، كما أن الدعوة الى انتهاء السيطرة الاستعمارية واستغلال الاحتكارات الدولية الرأسمالية للمجتمعات النامية والمتخلفة وتحقيق تحررها الاقتصادي والاجتماعي هو في نظر هذه الفلسفة عمل تخريبي للنظام الوظيفي القائم للعالم وافساد توازنه واستقراره ، بينما يكون الفعل المعاكس الذي يعمل على المحافظة عليه وزيادة تنشيطه وفعاليتها هو الذي من المفروض أن يتم باعتبار أن هذا التنظيم (المشوه) لم يكن كما ترى هذه الفلسفات الرأسمالية والاستعمارية مجرد تنظيم اقتصادي واجتماعي فحسب ولكنه نظام الطبيعة الأمثل الذي أهدته السماء الى الأرض .

ولقد أبدى كل من دوركايم ، وماكس فيبر ، وهيدل برج ، وبارسونز وباريتو ، وسمارت ، وغيرهم اهتماما بالغاً بدراسة النسق الرأسمالي في نظرياتهم السوسيولوجية في محاولة منهم للتصدي للاشتراكية العلمية وتبرير الأوضاع القائمة في المجتمعات الغربية من خلال التركيز على مفاهيم النظام والنزعة الوضعية والتساند الوظيفي (١١) .

وأخيرا نلتقى بأكثر نماذج الفلسفات البرجوازية انحطاطا وسذاجة والتي لا ترى في كل مظاهر نشاط الانسان وفعاليتها في الواقع والطبيعة أكثر من مجرد المحافظة على البقاء والبحث المستميت عن مصلحته وفائدته وربحه بصفته « فردا » فكل شيء مفيد ومربح هو حقيقة تستحق العمل بها والدفاع عنها ، حتى « الكذب » والقتل والخرافة والشعوذة ، قد يرقى

(١١) د. محمد نبيل السمالوطي : علم اجتماع التنمية ، دراسة في اجتماعيات العالم الثالث ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الاولى ١٩٧٤ ، ص ١٧٢ .

كل منها الى مصاف الحقائق المقدسة طالما وأن في مقدورها تحقيق ربحا أو مصلحة فردية أو طبقية بذاتها حتى ولو كانت هذه المصلحة على حساب الغير وعلى أنقاض بقائهم نفسه ، وهذا هو منطق الفلسفة البرجماتية السائدة في الولايات المتحدة الامريكية والتي لا تخفى مقاصدها (١١) .

وعلى خلاف كل هذه الفلسفات الرجعية والبرجوازية الرأسمالية معا ترى النظرية العلمية والتاريخية أن مجموع حركة الأشياء في الطبيعة والمجتمع لم تكن قط عملية « تناسخ وحلول » كما يرى انرجيون ، ولا احساسات خيالية وميتافيزيقية كما يرى المثاليون ، ولا هي مجرد حركة عشوائية في دائرة مغلقة أو مجرد كائنات وظيفية سلبية تقوم بتنظيم وإدارة واقع انساني واجتماعي غير قابل للتغيير ، أو مجرد تعبير عن فكرة منحطة وسلبية لمعنى الفائدة والربح الفردي كما ترى كل الفلسفات البرجوازية والاستعمارية المشار اليها آنفا من وضعية ووظيفية وبرجماتية .

فعلى خلاف كل هذا ترى المادية التاريخية أن مجموع حركة الأشياء في الطبيعة والمجتمع تشكل عملية تغيير وتطوير وتحول جدلي مستمر لا يتوقف وفي اتجاه صاعد ومتجدد على الدوام ، وأن دور الانسان وموقعه في هذه العملية هو دور ايجابي وحاسم الى أبعد الحدود ، ومن خلاله وبفعله تتحول حركة الأشياء في الطبيعة من حركة تلقائية بطيئة ولا واعية الى حركة واعية وأكثر سرعة وفائدة لأجله .

فحركة الأشياء من الواقع الى ذهن الانسان بشكل معين ثم اعادتها الى الواقع ليست مجرد حركة سلبية ، ذلك أنه بالرغم من وجود الأشياء وقوانينها في الطبيعة ولم تكن بحاجة الى ذهن الانسان أو الى أية قوة غيبية لكي توجد أو تستمر في وجودها وحركتها وتطورها المستمر ، إلا أن ادراك ذهن الانسان لها واكتشافها والوعي بها شيئا فشيئا وتدخله المباشر في شئونها وفرض نفسه كحلقة جديدة في عملية التحول التاريخي ، بعد أن حقق هذا ذهن الانسان درجة عالية من التطور والارتقاء بالقياس الى بقية الحيوانات الأخرى ، وهذا التطور الهائل قد أحدث ثورة كبيرة في حياة الانسان والطبيعة معا ، فحركة الأشياء وقوانينها في الطبيعة صارت بفضل ذلك تعمل بمقاييس أكثر سرعة وانتظاما وحيوية نتيجة وعي الانسان بها وتحويلها من حركة تلقائية بطيئة لا واعية الى حركة واعية وأكثر سرعة وتنظيما وفائدة لأجله أكثر فأكثر .

(١١) مكرر) راجع حمود العودي : التراث الشعبي وعلاقته بالتنمية في البلاد النامية ، وبالذات الفصل الثاني بصفة عامة ، مركز الدراسات اليمنية ، ١٩٨٠ .

وفي نطاق هذا المفهوم النظري والعلمي والمنهجي الواسع لفهم الأشياء وتفسيرها وبفضله أيضا كانت محاولتنا السابقة لتفسير معنى ومدلول كل من الحضارة والثقافة والمدنية ومحاولة الخروج بهذه المصطلحات ذات الدلالات الهامة في حياة المجتمع من دائرة الميتافيزيقا والاجتهادات العشوائية الغامضة والمتناقضة والتي ما تزال تقسد الوعي بها بطريقة صحيحة حتى الآن في كثير من الأحيان الى دائرة العلم والفهم التاريخي والجدلي الصحيح .

وبالرغم من الحيز الكبير نسبيا الذي شغله الحديث في هذه القضية التي لا تدخل مباشرة في صميم هذه الدراسة ، الا أنني راض كل الرضا عن هذا الفعل نظرا لما لهذا الأمر من أهمية قائمة بذاتها وذات صلة مباشرة بموضوع هذا البحث ، وذلك حتى تتاح فرصة أكبر لتناول هذه القضية في دراسة قائمة بذاتها وتحليل أكثر عمقا وشمولا لهذا الموضوع .

المدلول العلمي والطبي لفئة المثقفين :

لقد سبق وأن ذكرنا بأن الثقافة ليست هي ما تقوله أو تنشره أجهزة الاعلام والنشر الرسمية والتجارية أو ما يقرأه ويكتبه المثقفون ، واشتراط وجودها بوجودهم وبيننا المفهوم الحقيقي والعلمي لمعنى وماهية الثقافة وعلاقتها بالحضارة والمدنية . لكن من هم المثقفون ومن هو المثقف نفسه وما هي علاقته بالمفهوم السابق للثقافة ؟؟

ربما يكون من باب التيسير للوصول الى تحديد معنى وماهية المثقف على أساس موضوعي وعلمي لو قمنا في البداية بعملية « تسطيح » أفقى لهذا المفهوم قياسا على غيره من المفاهيم المماثلة وشبه المماثلة ، كالطبيب والمهندس والفنان ... الخ . فاذا كان الطبيب هو من تتوفر لديه معلومات أكثر من الطب وقدرة أفضل على مكافحة المرض في حياته وحياة الآخرين ، وأن المهندس هو أيضا من تتوفر لديه معلومات أكثر عن علم الهندسة ومهارات أكثر في تصميم وإقامة المباني وغيرها ، الا أن الطبيب ليس هو الطب نفسه وليس هو المريض أو المرض أبدا ، انه فقط يعرف عن هذه الأشياء أفضل من غيره بحد نسبي لا أكثر ، وبما يتجاوز حدود احتياجه المباشر اليها ، أو هو على الأصح مثقف فيها أكثر من غيره . والأمر كذلك بالنسبة للمهندس والفنان وراعى الأغنام ... الخ .

والمثقف بالمعنى الاجتماعي والسياسي الشامل هو ضرب من هذا القبيل ، هو شخص أو أشخاص تتوفر لديهم معلومات ومفاهيم نظرية

مجردة عن حياة الناس وعاداتهم وعلاقتهم وتاريخهم وأنشطتهم المكونة لثقافة المجتمع الحقيقية ، وبحسود نسبية أيضا ربما أكثر من الناس أنفسهم وبصورة أكثر تنظيما وتعقلا الى حد ما ، الا أنهم « أى هؤلاء المثقفين » ليسوا هم الناس أنفسهم ولا عاداتهم وتقاليدهم وعلاقاتهم وطموحاتهم وكل ما يفعلونه أبدا ، انهم مجرد صورة جزئية لها وتعبير هامشي مجرد عنها بشكل ما ، انهم مثقفون فى الثقافة وليسوا هم الثقافة نفسها .

فاذا كان من أهم وأبرز خواص الثقافة كونها تشكل المقاييس والأطر المرجعية المختلفة لفعل الفرد والواجبة الالتزام والمراعاة فى سلوكه ضمن جماعة فان المثقف بالرغم من ادراكه نسبيا لمجموعها ومعلوماته عنها الا أنه وكل ما يدركه أو يعيه من تقسافة أفراد المجتمع لا يشكل قط فى مجموعه مصدر الزام واجب المراعاة بالنسبة له فى سلوكه وتصرفاته وأفعاله الا فى حدود ما يتطلبه وجوده المباشر ضمن جماعة كائى فرد آخر عادى وغير مثقف فيها وبفوارق نسبية بسيطة ، سواء ان كانت هذه الجماعة تشكل فئة أو طبقة قائمة بذاتها داخل المجتمع بحكم انتمائه اليها .

فالمثقف البرجوازى فى الولايات المتحدة الأمريكية مثلا قد تجده شغوفاً ومهتماً بقراءة الفلسفة الماركسية ، لكنها لا تشكل بالنسبة له مصدر الزام يذكر فى فعله وسلوكه اذا ما قيس بمصادر ثقافته الحقيقية فى نطاق مجتمعه أو طبقته ، بل ان اهتمامه ذاك قد تكون له دوافع عكسية تماما ، وهو الاهتمام بقصد الرفض وامتلاك القدرة على المواجهة المضادة ، تماما كما يفعل المتخاصمون فى الحرب الساخنة ، أو رجال المخابرات وأجهزة القمع والارهاب السياسى فى كل مكان ، حيث يهتمون جدا بالاطلاع العام على شئون الغير ومعرفة دقائق أسرارهم الشخصية والفكرية بقصد التمكن من احباطها اذا كانت لا تنسجم مع ميولهم وليس بقصد تبنيها كإطار لأفعالهم وسلوكهم . كما أن الرجل المسلم قد يقرأ ويتثقف كثيرا فى الديانة المسيحية أو اليهودية أو البوذية ويكتب ويحاضر عنها فى الجامعات ومعاهد التعليم لكنها لا تعنيه فى شئ من الناحية العملية والتطبيقية والعكس صحيح .

والأكثر من كل هذا أنه حتى فى حدود الأمة الواحدة أو المجتمع الواحد نجد أن المثقف قد يلم ويضيف الى معلوماته الكثير من المفاهيم والنماذج الثقافية المختلفة أو المتناقضة فى مجتمعه ، فيقرأ عن ثقافة الفقراء والأغنياء ورجال الدين واللصوص وعن العدل والظلم والفساد والخ .

بصفته مثقفا فحسب وبغض النظر عن كونه ينتمى اجتماعيا وطبقيا لاي من هذه النماذج أو لا ينتمى ، حيث يكون قد حدد سلفا نوع الجماعة أو الطبقة التى ينتمى اليها جوهريا ويلتزم بثقافتها وفكرها كإطار لسلوكه وتصرفاته العملية ، وذلك اما بحكم الوراثة والمولد والظروف المحيطة بمراحل تكوين حياته الأولى ، أو من خلال قنوات لاحقة سياسية كانت أو اجتماعية أو اقتصادية . فالشرائع الاجتماعية أو الفئات الاجتماعية بهذا المفهوم بما فيهم المثقفون هم - كما يقول الدكتور الجوهري - عبارة عن تجمعات داخل طبقات معينة فعلا ولكن حجمها يتجاوز حدود تلك الطبقة ، ومن الممكن أن ينتمى أبناء شريحة معينة الى طبقات مختلفة ، أى أن علاقتهم بوسائل الانتاج ليست واحدة . وهذه الشرائع لا تلعب دورا مستقلا فى الصراع الطبقي الدائر فى المجتمع ، ولا تكون لها أى فاعلية الا بالتعاون مع الطبقات الرئيسية الأخرى فى المجتمع (١٢) .

فحينما يكون الأصل الاجتماعى والطبقي للشخص فلاحا مثلا أو عاملا أو اقطاعيا أو رأسماليا أو غير ذلك من الجماعات الهامشية فى المجتمع بحكم الوراثة والمولد والتربية فى نطاق هذه الطبقة أو الجماعة أو تلك (١٣) . فانه يكتفى فى الظروف العادية اضافة الى هذا الموروث بالقيام بعملية اندماج وتمثل ثقافى وفكرى عميق لثقافة الطبقة أو الفئة التى وجد نفسه فيها وارتبطت مصالحه ووجوده بها ، والتى تشكل اطاره ومرجعه الاجتماعى

(١٢) د . محمد الجوهري : علم الاجتماع وقضايا التنمية فى العالم الثالث ، ١٩٧٨ ،

ص ٢٢٥ .

(١٣) ان الفرق بين الطبقة والفئة أو الطبقات الأساسية والفئات الهامشية فى المجتمع هو فرق أو فروق بقدر ما أنها ثانوية وجزئية الا أنها مهمة ومن الضرورى ادراكها . فالطبقة هى الوجود الاجتماعى لقطاع أبقى معين من الناس فى المجتمع يتميز ويختلف عن قطاع أبقى آخر من حيث المضمون الاقتصادى بالدرجة الأولى وما ينجم عنه من سمات أخرى ثقافية وفكرية وسياسية وسلوكية ، كطبقة العمال والفلاحين والرأسماليين والبرجوازية . أما الفئات الاجتماعية فهى عبارة عن جماعات هامشية موزعة رأسيا بين مختلف الطبقات ولا تتميز بالقدرة على البقاء والاستقلال بذاتها كالتبقات الأساسية ، وهى اما فئات وجماعات مؤقتة كالطلبة والجنود « تحت الخدمة العسكرية » أو جماعات تعيش على هامش الطبقات الأخرى أو ملحقة بها بصورة مباشرة وغير مباشرة ، مثل الأطباء والمهندسين والعلمين والمثقفين أنفسهم ، ورجال الدين ، وكذلك جماعات اللصوص والمجرمين والمنحرفين .. الخ . انظر فى ذلك تفاصيل أكثر فى كتاب دراسات فى التنمية الاجتماعية د . محمد الجوهري وآخرون - دار المعارف المصرية - الطبعة الثالثة ١٩٧٧م ص ٢٢٦ الى ٢٢٩ . كما أننا سنتناول هذه النقطة بتفصيل أكثر فى أماكن لاحقة من هذه الدراسة .

الحق ، وهو لا يتجاوز باهتماماته حدود ثقافة هذه الطبقة الا حينما تنحاح له فرصة أكثر فى التعليم ويوسع اهتماماته واطلاعاته الاجتماعية والسياسية بصفته مثقفا ، اما بقصد الاطلاع والتثقف الشخصى وفقا للمثل القائل « العلم بالشئ خير من جهله » أو بدافع التعرف على ما عند الغير والافادة منه فى الدفاع عن ثقافته الحقيقية وزيادة نموها فى مواجهة الأطر والثقافات الأخرى التى قد تتعارض وتتناقض مع ثقافته وتكوينه الطبقي ، وهذه هى القاعدة العامة فى علاقة المثقفين بطبقاتهم الاجتماعية وغيرها من الطبقات الأخرى فى المجتمع .

أما الاستثناء فهو أن المثقف من أى طبقة أو جماعة ومن خلال ما يقوم به من عملية تجاوز وقفز مستمر خارج نطاق طبقته وثقافته الأصلية قد يتأثر بمضمون ومحتوى نموذج ثقافى آخر غير نموذجه الأصلى الذى وجد فيه لآى سبب من الأسباب ، كما يفعل بعض أفراد الطبقة البرجوازية والأرستقراطية حينما يتبنون مواقف الطبقة العساملة وفكرها ، أو طبقة الفلاحين ويدافعون عنها بصدق الى هذا الحد أو ذاك ، أو حينما يحدث العكس تماما ، خصوصا فى نطاق البلدان النامية والمتخلفة وحديثة التكوين المعاصر ، حيث نجد - كما يقول عدد من الباحثين السوفييت - أن الوسط الاجتماعى الواحد فى البلد النامى يفرز رجالا يتبنون الماركسية ويدافعون عنها كما يفرز زعماء لمنظمات رجعية عاتية (١٤) . حيث ينسلخ المثقف عن هذا النموذج الطبقي أو ذاك ويحاول دمج نفسه فى نموذج آخر ، وهو قد ينجح وقد لا ينجح ، وقد يتنقل ويجرب أكثر من نموذج على هذا النحو .

وعلى العكس من ذلك فانه يكاد يكون من المستحيل والنادر جدا أن نجد حالة اجتماعية واحدة من غير هؤلاء المثقفين تقوى على انتشارال نفسها دفعة واحدة من واقعها الاجتماعى والطبقي الأصلى الى واقع اجتماعى وطبقي آخر باختيارها تحت أى ظرف من الظروف وبنفس الطريقة ما لم تجبر على ذلك بالقوة الثورية التى تلغى وجودها الاقتصادى كخطوة أولى للقضاء على وجودها الاجتماعى والثقافى بمرور الوقت أو الاحتياج الى زمن أطول للقيام بعملية عكسية ، لأن ذلك لو حدث فرضا فانه سيكون أشبه باختيار سمكة البحر لأن تغادر المياه دفعة واحدة لتحيا فى سلام مع حيوانات اليابسة .

(١٤) مجموعة من العلماء السوفييت : التركيب الطبقي للبلدان النامية ، ترجمة الدكتور

داود حيدو ومصطفى الدباس ، الطبعة الثانية ، منشورات وزارة الثقافة - دمشق ١٩٧٤ ،

فنحن لا نستطيع أن نتنظر من فلاح أمي بسيط أو عامل منجم مسحوق أن يتمثل ويمارس الحياة الأرستقراطية وثقافتها فوراً وبغير مقدمات طويلة ، أو أن ، نتنظر العكس أيضاً ، كما يفعل المثقفون من كلا الطرفين بسهولة أكثر . وهكذا لا تنتهى سوء الرؤية وعدم الوضوح الذى يتحدث عنه « بوتو مورو » فى هذا الصدد وعما اذا كان المثقفون هم أقل تأثراً من الصفوات الأخرى بأصولهم الطبقية والاجتماعية نتيجة لطبيعة نشاطاتهم وأسلوبهم فى الحياة كما يقول فحسب (١٥) بل وأكثر من غيرهم بما لا يقاس على الانتقال من طبقة لأخرى .

نخرج من كل هذا الى حقيقة أن المثقف والمثقفين بصفة عامة هم بالنسبة للطبقات والفئات التى ينتمون اليها أشبه ما يكونوا بالأجرام الخارجية الدائرة فى محيطها ، ويشكلون نقاط التماس وقنوات الاتصال بين هذه الطبقات وبعضها ، واذا ما اضطرت طبقة ما الى افتقاد بعض مثقفها من جراء عملية التساقط الى طبقات أخرى - كحالات استثنائية كما سبقت الإشارة - فانها قد تعوض هذا الخسران بعملية جذب مماثلة . وهكذا تنتهى الى أن المثقفين ليسوا طبقة أو طبعة مستقلة كما يقال عنهم فى أحسن الأحوال بقدر ما أنهم تعبير هامش عن كل الطبقات والمصالح المتعارضة أو المتناقضة فى المجتمع ، انهم - كما يقول لينين - يجسدون ويعبرون عن تطور المصالح الطبقية والتكتلات السياسية فى المجتمع بأسره ، وذلك بأوعى وأحزم وأدق شكل ممكن للتجسيد والتعبير (١٦) .

واذا كانت قليلة هى الكتابات والدراسات العلمية التى تناولت فئة المثقفين بصفة عامة حتى الآن فإن الأكثر ندرة هو التحليل الجدلى والموضوعى المتعمق لهذه الفئة الاجتماعية الهامة على هذا النحو ، خصوصاً ما يتعلق بمثقفى البلدان النامية والمتخلفة بالذات .

فكثير من الكتابات الحديثة الجيدة التى تتناول الطبقات والفئات الاجتماعية بصفة عامة لا تسقط من حسابها فئة المثقفين بل تتناولهم بصفة جزئية وهامشية وبأسلوب التحليل الوصفى لا أكثر ، فمجموعة من العلماء السوفييت يقدمون لنا فى مصنف جيد وذا أهمية علمية كبيرة عن التركيب

(١٥) بوتومورو : الصفوة والمجتمع ، ترجمة الدكتور محمد الجوهري وآخرون ، دار

المعارف المصرية ، الطبعة الثانية ١٩٧٨ ، ص ٩١ .

(١٦) لينين : المؤلفات ، المجلد السابع ، ص ٣٤٣ .

الطبقي للبلدان النامية ، يقدمون لنا وصفا تحليليا لفئة المثقفين في هذه البلدان هو في تقديرنا أفضل ما كتب عن هذه الفئة الاجتماعية حتى الآن وفي هذه البلدان بالذات في المرحلة الراهنة ، من حيث نشأتهم ودورهم في النضال الوطني وتذبذب مواقفهم الاجتماعية والطبقية من مرحلة لأخرى . الخ . الا أنهم لم يحددوا بدقة طبيعة القوانين الاجتماعية والجدلية التي تتحكم في طبيعة تكوين هذه الفئة طبقيا وتاريخيا . فهم يقولون مثلا : ليس هناك ضرورة لأن يعكس المثقفون مصالح الطبقة التي خرجوا منها . وان مستوى ثورية المثقفين لم يكن دائما متماثلا . وان الدور القيادي للمثقفين في الثورة الوطنية الديمقراطية ذو طابع مؤقت ومحدود تاريخيا . الخ ، الا أنهم لم يحددوا لنا بدقة لماذا يحدث كل هذا ؟ وكيف ؟ (١٧) أما بعض الكتابات البرجوازية الأوربية فانها تذهب الى موقف أكثر تعاسة وتشويها لمعنى ووظيفة هذه الفئة وغيرها من الفئات الاجتماعية كالصفوات والجماعات العسكرية الأولجارية والأرستقراطيات المختلفة ومحاولة أحلالها محل الطبقات في تفسير المجتمع وتطوره التاريخي وذلك في مواجهة التفسير العلمي للبقطات (١٨) .

وفي ضوء كل ما سبق وإضافة اليه نستطيع أن نحدد الخواص والمميزات العلمية الخاصة بالمثقفين وطبيعة دورهم في :

١ - ان المثقفين بصفة عامة يكونون فئة أو شريحة اجتماعية موزعة رأسيا أو عموديا بين مختلف الطبقات الأساسية في المجتمع ، وليسوا طبقة أو ممثلي طبقة بذاتها ، وهم أقل الفئات الاجتماعية انسجاما وتماسكا ، بحكم المهنة أو الظروف أو المرحلة كما هي الحال بالنسبة للطلبة والمجندين أو الأطباء ورجال الدين والمهندسين . الخ (١٩) .

٢ - ان المثقفين بالرغم من أنهم يشكلون لسان حال كل الطبقات والمصالح المتفقة أو المتعارضة والمتناقضة في المجتمع ويعبرون عنها دائما ، الا أنهم ليسوا أكثر قدرة من هذه الطبقات نفسها على الصمود والتضحية

(١٧) مجموعة من العلماء السوفييت : التركيب الطبقي للبلدان النامية ، ١٩٧٤ ،

ص ٣٥٨ و ٣٩٧ و ٤٠٤ .

(١٨) بوتومورو : الصفوة والمجتمع ، ترجمة الدكتور الجوهري وآخرون - طبعة ١٩٧٨ ،

ص ٣٥ .

(١٩) المرجع السابق ص ٩١ .

فى سبيل مصالحها الحقيقية والدفاع عنها الى ما لا نهاية أو الانابة عنها ، فهم غير جديرين بمثل هذه المهمة نظرا لأن ثقافتهم ووعيهم هو أشبه ما يكون بالخبرة المهنية والوظيفية وأبعد ما يكون عن الحس والوعى الطبقي السليم (٢٠) .

٣ - ان عملية التساقط التلقائي التى تحدث بين مثقفى الطبقات المختلفة هبوطا أو صعودا ، وبالرغم من أهميتها الكبيرة ، الا أنها تظل هى الاستثناء وليس القاعدة ، والتى لابد من تحديد ملامحها بدقة والتعامل معها بحذر .

٤ - ان أهم دور ايجابي بالنسبة لمثقفى أى طبقة سواء كانوا من أفرادها أو ممن تجذبهم من أوساط الطبقات الأخرى هو أن يساعدوا هذه الطبقة على تنمية حسها ووعيها الطبقي ويجعلونها - بحكم ثقافتهم - تعى مصالحه جيدا وتقوم بتنمية وتطوير هذه المصالح والدفاع عنها بنفسها بطريقة أفضل ، وليس ادعاء القيام بكل ذلك نيابة عنها كما يحدث غالبا .

العلاقة الجدلية بين الفئات والطبقات الاجتماعية :

لم تكن فئة المثقفين هى الفئة أو الشريحة الوحيدة التى تتميز طبيعتها وعلاقتها ببقية الطبقات الرئيسية فى المجتمع على نحو ما سبق تحليله ، ذلك أنه بالرغم من المميزات الجوهرية التى تحدد العلاقة المتميزة لفئة المثقفين ببقية الطبقات الرئيسية الا أنها ليست هى الفئة الوحيدة التى تربطها مثل هذه العلاقات والصلات المتميزة . فهناك الكثير من الفئات والشرائح الاجتماعية الأخرى التى تعيش على هامش التركيب الطبقي للمجتمع وترتبط معه بروابط جوهرية متميزة أيضا ، وليست متماثلة بالضرورة مع ذلك النمط من الصلات والعلاقات التى تربط المثقفين مع هذا التركيب الأصلى للمجتمع بل انها قد تكون على النقيض منها فى معظم الأحيان .

(٢٠) هناك فرق جوهري وأساسى بين معنى التعلم والتثقف من جهة وبين الحس والوعى الطبقي من جهة أخرى ، فالتعلم والتثقف الذى يتجسد من خلال فئة المثقفين كما رأينا هو بالرغم من أهميته يظل قضية هامشية وأداة قابلة للتداول . بينما يكون الحس والوعى الطبقي حينما يزدهر ويتقدم لا يشكل التعبير للزم مصيريا بمصالح الطبقات فى المجتمع والذى لا يتفصل عنها فحسب ، بل انه الانعكاس الذهني والمعنوي للوجود الفعلي للطبقات وممارستها العملية ، وسنتناول هذه النقطة بتفصيل أكثر فى مكان لاحق من هذا البحث .

ولما كانت هذه الدراسة تتركز أساسا حول فئة المثقفين الا أننا سوف نتناول في هذه الفقرة نماذج من الفئات والشرائح الاجتماعية الأخرى وصلتها بالأوضاع انطباقية في المجتمع بايجاز . فاذا ما حاولنا النظر الى هذه الفئات من حيث الكم نجد أنها تتسع وتتعدد بل وتتفرع الى حد كبير وفقا لطبيعة الظروف التاريخية والاقتصادية التي يمر بها التطور الاجتماعي في هذا المجتمع أو ذاك (مجتمعات متخلفة - نامية - متقدمة) حيث توجد في كل نمط من هذه الأنماط الاجتماعية نماذج من الفئات والشرائح الهامشية التي تتناسب وطبيعة المرحلة ونوع تركيبها السياسي والاقتصادي، ففي المجتمعات النامية والمتخلفة مثلا تبرز الفئات الدينية والقبلية والسلالية والعشائرية والأرستقراطيات العسكرية والسياسية ، وفي المجتمعات المتقدمة والتي هي في طريقها الى التقدم تبرز الفئات المهنية والجماهيرية ، كالأطباء والمهندسين والحقوقيين والمثقفين والطلبة والجنود تحت الخدمة العسكرية ، وغير ذلك من المؤسسات المهنية والجماهيرية والنقابية . وهذا لا يعنى اقتصار النمط الأول من هذه الفئات على المجتمعات المتخلفة والنمط الثاني على المجتمعات المتقدمة أو التي هي في طريقها الى التقدم ، بل ان نماذج هذه الفئات والشرائح الهامشية في المجتمع غالبا ما تتواجد متداخلة في كلا المستويين ، والفروق هنا هي فروق نسبية فقط حيث يبرز النمط الأول من هذه الفئات في المجتمعات المتخلفة بشكل أقوى وأكثر فعالية ، الى درجة تضعف وتضمحل معها العلاقات الطبقية الحقيقية في المجتمع الى حد الظن الخاطئ من قبل التفسيرات البرجوازية والمثالية بعدم وجود نظام طبقي في مثل هذه المجتمعات وأن هذه الفئات السائدة على سطح الحياة السياسية والاقتصادية هي التعبير الوحيد للعلاقات الاجتماعية والتاريخية في المجتمع . ومما يساعد على الترويج لمثل هذه الرؤية اللا علمية هو التدني الشديد لنمط الانتاج الزراعي وانعدام الانتاج الصناعي في مثل هذه المجتمعات والذي ينجم عنه بالتالي تدني أكثر في العلاقات الانتاجية وتشويه للعلاقات الاجتماعية والثقافية بصفة عامة .

كما أن النمط الثاني من هذه الفئات والشرائح الاجتماعية (أطباء ، مهندسين ، مثقفين ، جنود ، طلبة ، حقوقيين ، صحفيين .. الخ) هو أكثر ارتباطا وبروزا في المجتمعات السائرة في طريق التنمية أو التي حققت نموها بالفعل في المجتمعات المتقدمة مع الاحتفاظ بنماذج أكثر هامشية وأقل فعالية لبقايا ورواسب فئات وشرائح النمط الأول في مجتمع تسوده علاقات طبقية أكثر وضوحا ، كتعبير عن حالة القوى الاجتماعية الأكثر تقدما .

التفسير التاريخي لوجود وتطور الفئات الاجتماعية :

وتبقى مسألة التفسير التاريخي لنشأة وتطور هذه الفئات ، خصوصا ما يتعلق منها بذلك الطراز أو النمط المتخلف (القبليّة - العشائريّة - السلالية - الدينيّة الوثنيّة - والأرستقراطيات القديمة ٠٠ الخ) فهذه الفئات السلالية - الدينيّة - الوثنيّة - والأرستقراطية القديمة ٠٠ الخ) فهذه الفئات المنتشرة في المجتمعات النامية والمتخلفة أكثر من غيرها يغطي وجودها على سطح الحياة السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة أيضا وتفرض علاقتها ووجودها الهامشي المشوه وكما لو كان هو التفسير الوحيد لماضي وحاضر ومستقبل المجتمعات التي تعيش فيها ، في مواجهة أي تفسير جدلي وتاريخي آخر لأوضاع المجتمع وعلاقاته الطبقيّة ، هذه الفئات في مجموعها ووفقا للتفسير العلمي لا تخرج عن كونها تعبير عن بقايا ورواسب طبقات وايدولوجيات قديمة في الماضي ، أو تجسيد لعلاقات طبقية متخلفة سائدة في الوقت الحاضر .

فكل الذين ينتمون من هذه الفئات الى السلطة السياسيّة ويمسكون بزمامها من مجاميع الأولجاريات العسكريّة والأرستقراطيات السياسيّة ، أو يفرضون سيطرتهم وملكيّتهم للأرض الزراعيّة ومن عليها باعتبارها المصدر الأساسي للبناء الاقتصاديّ وغيرها من مصادر الثروة القوميّة للمجتمع من تجارة وموارد طبيعيّة وغيرها والذين قد يجمعون عادة بين كل من هذه الامتيازات في آن واحد (السلطة والقوة والملكيّة) هؤلاء جميعا يجسدون حقيقة تحالف الطبقة الاقطاعيّة المتسلطة في المجتمع المتخلف بكل مضامينها وأبعادها مهما قال عنهم غيرهم أو ادعوا لأنفسهم غير هذا ، وإذا كان الدكتور الجوهري يؤكد بأن هذه النظرة الماركسيّة تمثل أساس كل دراسة علميّة لموضوع الطبقات فإن ماركس يؤكد بقوة على الأساس الاقتصادي للطبقات وفكرة الصراع فيما بينها الناشئ عن تضارب مصالحها (٢١) . كما أن كل الفئات الأخرى ممن قد لا ينتمون أو لا يتمتعون بالسلطة أو الثروة أو بهما معا ويمثلون مواقع اجتماعيّة أكثر هامشيّة وأقل فعاليّة وتأثيرا في مجرى الحياة السياسيّة والاقتصاديّة الراهنة كرجال الدين في بعض المجتمعات وبعض الجماعات السلالية والعرقية والعشائريّة والمذهبيّة ذات الأبعاد الايدولوجيّة المتميزة ، ليست في مجموعها أكثر من مجرد تعبير مشوه لبقايا ورواسب أوضاع طبقية وسياسيّة واجتماعيّة قديمة منهارة ذات طموحات

(٢١) د . محمد الجوهري وآخرون : دراسات في التنمية الاجتماعيّة ، ص ٢١٢ و ٢١٣ .

ضعيفة ومتخلفة في الوقت الحاضر ، أو مجرد الميل الى المحافظة على وجودها الحال وبقائها كما هي أمام المتغيرات الحديثة (٢٢) .

فالفئات الاجتماعية بصفة عامة هي في المجتمعات المتخلفة والأكثر تخلفا اما تجسيدا مشوها لأوضاع طبقية اقطاعية متخلفة في الوقت الحاضر ، أو تعبيرا عن بقايا ورواسب أوضاع طبقية وسياسية وايدلوجية قديمة منهارة . أما في المجتمعات السائرة في طريق النمو أو التي حققت نموها بالفعل حيث تسود العلاقات الطبقية الأكثر وضوحا فان الفئات الاجتماعية هي مجرد تعبير هامشي عن العلاقات الاقتصادية والطبقية السائدة بصفة عامة وبشكل ما ، قد تختلف طبيعة هذا التعبير من فئة لأخرى ، فكما هي الحال بالنسبة للمثقفين السياسيين في مجتمع نامي أو متقدم حينما يعبرون عن مختلف المصالح الطبقية المتعارضة والمتناقضة - كما سبقت الإشارة - نجد المهندسين أو الحقوقيين أو الأطباء الذين قد تضمهم رابطة مهنية واحدة الا أنهم لا يعبرون من خلالها عن قضية مستقلة قائمة بذاتها بقدر ما يعبرون من خلالها عن أصولهم الطبقية وانتماءاتهم السياسية والايدلوجية التي تعكسها . وينسحب الأمر كذلك على الفئات الأخرى من الكتاب والمفكرين والأدباء والفنانين والصحفيين . الخ ، مع الفوارق النسبية الواضحة من حيث الدرجة والفاعلية والحدة حيث يأتي المثقفون السياسيون والكتاب والمفكرون في مقدمة المجتمع .

نخلص من هذه النقطة الى أن أي مجتمع لا بد وأن يتضمن بجانب طبقاته الرئيسية نماذج لطبقات فرعية قديمة ، كنماذج الاقطاع المتبقى في ظل مجتمع رأسمالي ، أو فئات طبقية هامشية للطبقات السائدة كالمثقفين والمحامين والأطباء والمهندسين ، أو بذور لنشوء طبقات جديدة كتجمعات العمال والبرجوازية الصغيرة في ظل مجتمع اقطاعي ، وهو الأمر الذي قد يعترض عليه بعض الماركسيين المتزمتين ممن لا يعرفون سوى تقييم المجتمع الى طبقتين متصارعتين ، الأمر الذي لا يتفق حقيقة والفهم الماركسي العلمي الصحيح للطبقات والذي يؤكد وجود طبقات فرعية بجانب الطبقات الرئيسية ، فغير صحيح - كما يقول الدكتور الجوهري - ما يذهب اليه بعض الماركسيين من أن الماركسية لا تعرف سوى تقسيم المجتمع الى طبقتين متصارعتين ، اذ نجد من أمثلة تلك الطبقات الفرعية ملاك الأرض أو الفلاحين

فى ظل المجتمع الرأسمالى . . ويضيف الجوهري قائلا : ان تلك الطبقات الفرعية بصفة عامة تمثل اما رواسب طبقات رئيسية عفا عليها الزمن ، أو خمائر لطبقات رئيسية سوف تتضح ملامحها وشخصيتها فى المستقبل (٢٣) .

الرؤية العلمية للفئات والطبقات الاجتماعية :

فى الوقت الذى تحدد فيه الرؤية التاريخية العلمية مفهومها للفئات والشرائح الاجتماعية على نحو ما سبق نجد بالمقابل أن الرؤية المثالية اللاعنمية تتلخص فى هذا الشأن جملة وتفصيلا فى كل ما صاغه وتصيغه النظريات والمذاهب المعادية للاتجاه التاريخى العلمى فى تفسير المجتمع وعلاقاته الطبقيه (٢٤) هى رؤية برجوازية فى مبادئها رأسمالية استغلالية فى أهدافها وأغراضها رجعية ولا علمية فى مضمونها وحيقتها .

فلقد وجدت البرجوازية الأوربية والمجتمع الرأسمالى بصفة عامة فى هذه الفئات والشرائح الاجتماعية بمختلف أنماطها ضالتها المنشودة فى خضم الصراع والعداء المستحكم للنظرية التاريخية العلمية وتفسيرها الطبقي للعلاقات الاجتماعية والاقتصادية ، وذلك لكى تحل هذه الفئات والشرائح محل الطبقات فى تفسير العلاقات الاجتماعية والاقتصادية فى المجتمع وقراءة تاريخها بطريقة عشوائية وغير منظمة تحكمها الصدفة والنبؤات القديمة ، بدلا من انقانون التاريخى للمجتمع . فهذه الرؤية مثلا تحل الصفوة أو النخبة السياسية محل الطبقة الحاكمة وتفصلها عن المؤسسة العسكرية ورجال الأعمال المهيمنين على الثروة فى مجتمع رأسمالى كالولايات المتحدة الأمريكية ، باعتبار أن كلا منهم يشكل فئة أو صفوة و نخبة مستقلة أو شبه مستقلة عن الأخرى ، بدلا من كونهم جميعا يشكلون تحالف الطبقة الرأسمالية المسيطرة .

كما تنظر هذه الرؤية أيضا الى كل التجمعات والنقابات المهنية والفنية بما فيها العمال والفلاحين باعتبار أن كل ذلك لا يعدو كونه مجرد فئات

(٢٣) د . محمد الجوهري وآخرون : دراسات فى التنمية الاجتماعية ص ٢٢٦ و ٢٢٧ .
وانظر فى ذلك أيضا مختارات ماركس ولينين وانجلز الطبعة الألمانية - المجلد ٢٩ ص ٥٠٨ .
(٢٤) راجع تفاصيل أكثر فى هذا الشأن ، يوتومودو : الصفوة والمجتمع دراسة فى علم الاجتماع السياسى ، ١٩٧٨ ، ص ٣٥ وما بعدها .

وشرائع اجتماعية قائمة بذاتها ، ويقوم كلا منها بمهام وظيفية محددة في نطاق البناء الاجتماعي السائد ، لا من أجل تغييره وتطويره بل من أجل المحافظة عليه وزيادة فعالية نظامه القائم وحفظ توازنه كما هو عليه الآن بصفة دائمة ونهائية وحمايته من الانهيار ، وبتعبير أوضح حفظ توازن النظام الرأسمالي القائم وزيادة فعالية علاقاته الاستغلالية السائدة في الداخل والاستعمارية في الخارج وحمايته من السقوط .

فالتطبقات الاجتماعية تختزل وفقها لهذه الرؤية الى مجرد صفوات وعبريات فردية خارقة ، والنظم المتغيرة هي مجرد أنساق وعادات اجتماعية ثابتة لا تتغير ، والصراع الطبقي هو مجرد أزمات عارضة ما يلبث المجتمع أن يتجاوزها ويستعيد توازنه السابق ، وحركة أفراد المجتمع ونشاطهم اليومي هو مجرد وظائف يؤديونها من أجل استمرار المحافظة على توازن هذا الواقع وحمايته من السقوط ، وفقها للمفهوم الوظيفي . كما أن الحقيقة الوحيدة في هذا العالم هي - كما يرى البرجماتيون - ما يحقق ربها أفضل حتى القتل والكذب والخرافة ، أما التفكير في المستقبل وفي ما وراء الواقع المعطى فهو - كما يرى الوجوديون - العدم الذي ينبغى الخوف منه .

فكل أصحاب هذه الفلسفات البرجوازية والرجعية المعاصرة من وضعية وبرجماتية ووظيفية ووجودية وغيرها والذين يتبنون هذه الرؤية في تفسير العلاقات الاجتماعية والطبقية ويدافعون عنها ، هم كلهم سوية - كما يقول جارودي - يعلنون أو يتظاهرون بتجاهل المادية التي كانت في القرن الثامن عشر كبرياء البرجوازية الصاعدة وأصبح يجرى كل شيء وكما لو كانت هذه الطبقة قد استخدمت المادية للاستيلاء على السلطة واستخدمت المثالية للاحتفاظ بهذه السلطة (٢٥) .

فالقضية الرئيسية التي تدور حولها كتابات الوظيفيين - كما يقول نيقولا تيماشيف - يمكن تحديدها على النحو التالي : ان النسق الاجتماعي (وهو اصطلاح يستخدمه الوظيفيون غالبا) يمثل نسقا حقيقيا فيه تؤدي أجزاءه وظائف أساسية لتأكيد الكل وتثبيتته ، وأحيانا اتساع نطاقه وتقويته (٢٦) كما أن المشاكل والأزمات الاجتماعية - على حد تعبير بارسونز

(٢٥) روجيه جارودي : النظرية المادية في المعرفة ، ص ٤٠٢ .

(٢٦) نيقولا تيماشيف : نظرية علم الاجتماع نشأتها وتطورها ، ترجمة د. محمود

عودة وآخرون - دار المعارف المصرية ، ص ٣٤١ .

Parson . زعيم . الوظيفية المعاصرة هي مجرد ردود أفعال لحالات مرضية عارضة تزول بزوال هذه الحالات (٢٧) ولقد جهدت الوجودية - كما يقول جارودي أيضا - لأن تجعل الخوف من المستقبل « الخوف الخاص بالبرجوازية » يشمل البشرية كلها ، فالإنسان يقف وجهاً لوجه أمام العدم والقلق والتشاؤم هما النمط المشترك بين هذه الفلسفات جميعاً (٢٨) .

هذا فيما يتعلق بتفسير الرؤية الوظيفية والبرجماتية المعاصرة وغيرها من الفلسفات البرجوازية في المجتمعات الرأسمالية الكبرى ورؤيتها للنواقع الاجتماعية ، بما فيه الفئات والفرائح الاجتماعية الهامشية واخلالها محل الطبقات .

أما إذا طلب من هذه الرؤية تفسير الأوضاع السياسية والاقتصادية الغير متكافئة بين هذه الفئات والتي صارت تشمل شعوباً وأممًا بأسرها والتي تجعل القلة المهيمنة أو الصفوة كما يقول عنها « باريتو وموسكا » تملك كل شيء من مصادر القوة والسلطة والثروة في مقابل حرمان الأغلبية ممن يشكلون قاعدة الهرم الاجتماعي داخل المجتمع المحلي من جهة ، ومجموعة الشعوب النامية والمتخلفة التابعة والملحقة بهذه النظم المركزية للرأسمالية والامبريالية العالمية من جهة أخرى ، فإنها تستند في ردها على نقطتين رئيسيتين لا تخلوان من الخبث والسذاجة في آن واحد ، الأولى ان النظام الاجتماعي القائم قد تشكل تلقائياً وبصفة نهائية بفعل قوانين اقتصادية واجتماعية وقدرية أيضا ، ولم يكن أحد من البشر قد تدخل في الغالب ولا يجوز له أن يتدخل حتى ولو لمس في نفسه القدرة على ذلك ، وقد انتهى في تشككه هذا الى ما يشبه درجات سلم الصعود أو كراسي السينما أو مقاعد الأوتوبيس أو طابور الصباح في المدرسة أو المعسكر ، وما على فئات وأفراد المجتمع الا أن يتنافسوا على مواقع المقدمات أو الوسط والمؤخرة على الأقل ، ومن لم يظفر منهم بأي من هذه المقاعد أو الدرجات أو الصفوف المتراصة أو لا يستطيع دفع ثمن ما يريده منها على الأصح فلينتظر قليلا حتى تصنع

(٢٧)

Talcott Parsons: Social structure and personality, Copyright (c) 1964 by the free press of Glencoe, U.S.A. P. 112.

وانظر تفاصيل أكثر حول نقد الوظيفية في كتاب التراث الشعبي وعلاقته بالتنمية في البلاد النامية ، حمود العودي ، مركز الدراسات اليعانية ، صنعاء ، ١٩٨٠ ، وبالذات الفصل الثاني بصفة عامة .

(٢٨) روجيه جارودي : النظرية المادية في المعرفة ، ص ٤٤٣ .

مقاعد اضافية أو تتوفر مقاعد شاغرة أو يتوفر لديه الثمن اللازم. ومن لم يقتنع بدرجة أو مقعد المؤخرة أو الوسط فليناضل للحصول على مقعد أفضل في المقدمة أو على مقربة منها (١٩) !! .

ذلك أن كل هذه السلالم والمقاعد والطوابير والمصاعد .. الخ هي مفتوحة أمام الجميع وليست حكرا على أحد ، حتى بالنسبة لمن واثقهم الفرصة للتربع على رأسها أو مقدمتها فانهم قد يتركونها مختارين أو غير مختارين اذا ما وجد من هو أقوى وأفضل وأسعد حظا منهم ، وأكثر كفاءة وقدرة وعبقرية من غيرهم .

ولقد كان « باريتو » وتلاميذه من أصحاب نظرية النخب أو الصفوات الحاكمة ودوراتها السياسية كبديل عن الطبقات في سبيل مواجهة النظرية العلمية لما ركس هم أكثر المجتهدين تشييعا لهذه الآراء الخاصة بالصفوات والصفوات ودوراتها في السلطة والدفاع عنها ، فالتاريخ « هو مقبرة الأرستقراطيات » بهذه العبارة الأدبية الشاعرة بدأ باريتو يصوغ واحدة من أهم أفكاره السياسية وهي « دورة الصفوة » على أن المتأمل لتحليل باريتو - كما يقول بوتومور - لهذه الظاهرة يتبين على الفور أن هذا التحليل لم يصل في روعته روعة أسلوبه وطريقته في الكتابة (٣٠) .

ففي مؤلفه « الأنظمة الاشتراكية » نجد (أي بارتو) يقول :
قد يؤدي الهبوط التدريجي للدورة « أي الأفراد » الى تفشي عناصر الانحلال في الطبقات الحاكمة ، كما قد يؤدي الى بروز عناصر التفوق لدى الطبقات الخاضعة . وفي مثل هذه الحالة يصبح التوازن الاجتماعي غير مستقر ، بل ان أبسط حركة كفيلة بتحطيمه وقد تؤدي الهزيمة أو الثورة الى انقلابات معززة بذلك صفوة جديدة . ومؤسسة أيضا نوعا آخر من التوازن جديد .

كما أن تلميذته « ميري كولا بينسكا » M. Kola Binska قد ميزت بين ثلاثة أنماط لدورة الصفوة هي : اما أفراد من المستويات الدنيا ينجحون

(٢٩) راجع تفاصيل أكثر حول هذا الموضوع في كتاب م. ي. يوبوف : علم الاجتماع البرجوازي المعاصر ، ترجمة نزار عيون السود ، دار دمشق للطباعة والنشر ، ١٩٧٢ ، ص ١٢٠ وما بعدها .

(٣٠) بوتومور : الصفوة والمجتمع ، ترجمة الدكتور الجوهري وآخرون ، دار المعارف المصرية - الطبعة الثانية ١٩٧٨ ، ص ٦٥ .

فى الانضمام الى الصفوة القائمة ، أو أفراد من مستويات دنيا أيضا يشكلون صفوات جديدة تدخل فى صراع القوة مع الصفوة القائمة ، أو حدوث العمليتين معا (٣١) . فباريتو - كما يقول بوتومورو - يكرس كل اهتمامه لدراسة دورة الأفراد بين الصفوة واللاصفوة ، ومن ثم نجد أن اهتمامه يتحدد مباشرة نتيجة لاختياره لمشكلة « التوازن الاجتماعى » بوصفها الموضوع الأساسى لبحثه ، شأنه فى ذلك شأن الوظيفيين المحدثين (٣٢) .

وهكذا يقوم الفهم الرأسمالى لعلم الاجتماع البرجوازى بمسح المفهوم العلمى للطبقات الى مجرد فكرة للحراك الاجتماعى والمساعد الاجتماعية والشرائح الاجتماعية .. الخ (٣٣) .

ولكى تدل هذه الرؤية التبسيطية على منطقها المضلل هذا فانها لا تكل ولا تمل عن النفخ فى أساطير « هيلتون » صبى بار الجعة المتشرد فى الولايات المتحدة الأمريكية الذى أصبح يملك أضخم شركة فنادق فى أنحاء العالم وتحمل اسمه . أو « أوناسيس » الصبى ماسح السيارات الذى أصبح ملك أساطيل النقل البحرى لصاحب الجزر الأسطورية فى الحسن والجمال . وماسح الأحذية الذى أصبح مليونيرا ، والذى تحدث عنه لينين مبينا حقيقة هذه التبسيطات الساذجة والمضللة فى تفسير التاريخ والعلاقات الاجتماعية ، وافساد معرفتها معرفة علمية صحيحة ، وربما يكون عثمان أحمد عثمان صبى الجراج فى مصر جديرا بأن يقدم لهذه التفسيرات السطحية مثالا حيا اذا كانت الأمثلة السابقة قد غادرتنا الى حياة ما بعد الموت !!

ذلك أن الشئ الهام فى هذا الموضوع كما يؤكد بوتومورو هو معرفة نسبة أعضاء الصفوة الذين أتوا من المستويات الدنيا ونسبة القادرين من أفراد المستويات الدنيا على تحقيق صعودا اجتماعيا ، فواقع الأمر أن ما يقدمه هذا النوع من المنهج التاريخى لا يعدو أن يكون تضخيما فى حجم

(٣١) المرجع السابق ص ٦٦ .

(٣٢) نفس المرجع السابق ص ٧٥ .

(٣٣) راجع د . محمد الجوهري : دراسات فى التنمية الاجتماعية ، ص ٢٢٢ و ٢٢٣

٢٢٧ و ٢٢٨ .

ومسدى السدورة في المجتمع (٣٤) . ولفسد ناقش « سي . بي . بوبوف » ، C.B. Bobof فكرة الحراك الاجتماعي الرائجة في علم الاجتماع البرجوازي بصورة ساخرة ومعبرة اذ يقول : ان نظرية الحراك الاجتماعي معدة لكي توحى للسماخطين الموجودين في الدرجات الدنيا من السلم الاجتماعي بفكرة امكانية الصعود الى الدرجات الاعلى والنفوذ الى الطبقات الاعلى . . . ونتيجة لذلك هناك فرص حقيقة أمام كل عامل في تنظيف الاحذية لكي يصبح مليونيرا ، وكل جندي يحمل في حقيبته عصا المرشالية! (٣٥) .

فلقد اتضح من خلال الدراسات الحديثة — دحضاً لهذه الأكذوبة — ان كبار الموظفين والمديرين يرتبطون ارتباطاً وثيقاً بالطبقات العليا في المجتمع الرأسمالي ، حيث أوضحت دراسة حديثة لبوتومورو في بريطانيا عن كبار موظفي الخدمة المدنية أن ٨٤٪ منهم ينتمون الى عائلات الطبقة العليا والوسطى العليا الذين لا يتجاوز عددهم ثلاثة في المائة من مجموع السكان ، وأن أقل من ١٪ ينتمون الى عائلات العمال الصناعيين أو الزراعيين (٣٦) . كما أن « وليم ميلر » W. Miller قد كشف في بحث عميق عن الأصول الاجتماعية لمائة وتسعين من كبار رجال الأعمال الأمريكيين خلال العشر سنوات الأولى من القرن الحالي كشف فيه أن الفكرة القائلة بأن رجل الأعمال النموذجي الناجح يأتي من الطبقات الدنيا في المجتمع هي فكرة بالية ، ذلك أن أقل من ١٠٪ من الفئة التي درسها قد ولدوا خارج حدود الولايات المتحدة وأن ١٪ فقط يمكن اعتبارهم من « فقراء المهاجرين » وأن ٨٠٪ منهم أتوا من عائلات أمريكية قديمة تزاوّل أعمالاً فنية عليا أو هم أبناء أصحاب الأعمال (٣٧) . والرأي عندنا — كما يقول الدكتور الجوهري — هو أن دراسات علم الاجتماع البرجوازي تحاول تزييف الصورة عن طريق المبالغة في تقدير مدى هذا الحراك ودوره (٣٨) .

(٣٤) بوتومورو : الصفوة والمجتمع ، ١٩٧٨ ، ص ٧٧ .

(٣٥) انظر سي . بي . بوبوف : نقد علم الاجتماع البرجوازي ، ترجمة نزار عيون السود ، تقديم د . طيب تيزيني منشور في سلسلة الافكار ، عن دار دمشق للطباعة والنشر ١٩٧٣ — ص ١١٣ وما بعدها ، وبالذات ص ١٢٠ .

(٣٦) بوتومورو : الصفوة والمجتمع ، مرجع سابق ص ١٠١ .

(٣٧) نفس المرجع السابق ص ٩٥ .

(٣٨) د . محمد الجوهري : علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث ، الطبعة الأولى ١٩٧٨ ، دار المعارف المصرية — ص ٢١٠ .

واذا ما سؤلت هذه الرؤية أيضا عن سبب ضرورة اقتصار مقاعد المقدمة في السلطة والثروة على قلة أو صفوة محدودة من الناس على حد تعبير « موسكا » ، بينما تقف الغالبية الساحقة من الفئات والمجتمعات الأخرى (٣٩) اما وقوفا بلا مقاعد أو جلوسا على المقاعد الخلفية الرديئة في أحسن الأحوال ، حيث لا رؤية جيدة ولا طعام شهى ، بلا تغيير حقيقى يذكر رغم تعاقب الأجيال والقرون ، فان هذه الرؤية عموما تستند فى ردها على مبدأين شهيرين فى الفلسفة البرجوازية والرأسمالية لا يخلوان من الخبث والسذاجة معا ، فالقانون البرجوازى المقدس للعرض والطلب وغيره من الفلسفات الرأسمالية يظل برأسه فى هذه اللحظة ليقدم التبرير المشوه لواقع مشوه أيضا ، وهو أن فرص العرض بالنسبة للملكية الاقتصادية المطلقة ومراكز السلطة السياسية محدودة جدا بطبيعتها الى درجة يكفى معها وجود طبقة أو فئة قليلة لكى تمتلك كل شئ وفئة أخرى تحكم كل شئ ، أو فئة واحدة فقط تمتلك وتحكم فى آن واحد ، وربما يكفى شخص واحد للقيام بهذه المهمة وتلك هى قوانين الطبيعة والاقتصاد عند المتقدمين الرأسماليين واردة القدر والغيب عند المتخلفين الاقطاعيين ، وكل ذلك فى مقابل الطلب المتعاظم عليها بغير حدود والذي يستحيل تلبيةه بأى حال من الأحوال ، وهذا هو المبدأ الأول .

أما اذا سؤلت عن الأسباب التى جعلت من هذه الفئة أو القلة بالذات تفوز بامتياز القوة والسلطة والثروة هكذا دون غيرها وإلى ما لا نهاية ، فان المغالطات المضحكة والمقولات الساذجة لمحاولة نفى هذه الحقيقة والتى من طراز الحديث عن أوناسيس الأسطورة أو هيلتون أو .. أو .. الخ اذا ما افتضح أمرها أمام الحقائق العلمية والتاريخية المشار إليها سابقا ، فان هذه الرؤية لا تتردد عن اصدار النظريات والفتاوى النازية والعنصرية القبيحة لكى تتحدث من خلالها عن مبررات بيولوجية وعنصرية وسلالية خاطئة من أجل الدفاع عن هذا التنظيم السياسى والاقتصادى الدولى المشوه الذى تعاني منه معظم شعوب العالم فى آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية .

(٣٩) لابد من ملاحظة أننا لا نفرق بين الطبقات والفئات الاجتماعية الواقعة فى أسفل السلم الاجتماعى فى المجتمعات الرأسمالية المتقدمة ، وبين شعوب وأمم بأكملها فى البلدان النامية والمتخلفة تعاني من الاستغلال والتبعية للطبقات الرأسمالية فى الغرب من خلال الاحتكارات الدولية والتقسيم الإمبريالى لمناطق النفوذ فى العالم المتخلف ، حيث صار الكل فى ظل المتغيرات الدولية والتقنية الحديثة يرتبطون بقوانين اقتصادية على الأقل شبه موحدة ومركزة جوهريا فى عواصم الميتروبول الرأسمالية وتحت إشرافها .

حيث تعتمد هذه النظريات والفتاوى الاستعمارية القديمة الجديدة الى القول : بأن الطبيعة التي وهبت الانسان قانون العرض والطلب لكي يوازن احتياجاته الضرورية والكمالية التي لا يمكن الحصول عليها بأنصبة متساوية لكل الناس أو حتى متقاربة ، ولكي يؤدي هذا القانون مفعوله بانسجام وبصورة مقبولة وعادلة للجميع فانها « أى الطبيعة أيضا » قد جعلت من الأفراد والشعوب والأمم أناسا ذوي قدرات ومواهب متفاوتة الى حد كبير ، وبما يتناسب عادة وفرص التدرج الاقتصادي والاجتماعي ، بحيث أن عوامل الندرة الزائدة في مراكز السلطة السياسية والملكية الاقتصادية المطلقة مثلا ، تقابلها عوامل ندرة مماثلة تقريبا في المواهب والعقريات البشرية المناسبة لها والعكس بالعكس صحيح .

فاذا كانت قد وجدت قلة أو فئة من الناس في هذا المجتمع أو ذاك تملك كل شيء وتتحكم في كل شيء فان ذلك لم يكن بمحض ارادتها فحسب ولكنه قدرها أيضا ، لأن الطبيعة قد منحتها دون سواها كل المؤهلات والقدرات العقلية والبيولوجية الخاصة بذلك بحدود لا تتوفر لسواها .

واذا كان يوجد عشرات الملايين من الناس والشعوب ممن لا يملكون شيئا أو لم يعد يوجد هناك شيء لكي يملكوه على الأصح ، أو لا يملكون الا الفتات في أحسن الأحوال ، فان ذلك هو قدرهم أيضا وما يتناسب وقدراتهم العقلية والفكرية والانتاجية ، فهناك شعوب وأمم هي وحدها التي تستطيع أن تبدع الحضارة الحديثة وتبنيها ، وشعوب وأمم أخرى قد تقوى على المشاركة في البناء الى هذا الحد أو ذاك بينما لا يعجز غالبية البشر في الشعوب النامية والمتخلفة عن صنع الحضارة الحديثة أو حتى المشاركة في صنعها فحسب بل انهم عاجزون حتى عن ادارة شئون أنفسهم سياسيا واقتصاديا وأنهم قد يسيئون الى حضارة العصر ويفسدونها لو تركوا وشأنهم .

بل ان هناك من الشعوب والمجتمعات من اعتبر مجرد الابقاء على حياتهم عائقا كبيرا أمام بناء الحضارة الانسانية والمجتمعات العظيمة كما يسمونها في الولايات المتحدة الأمريكية . ولقد لخص موريس دوفرليه الفكرة المشتركة لمجمل هذه النظريات العنصرية والنازية في القول : بأنه من العسير مثلا أن يتجاوز السود البنات القبلية البدائية ، أما الصفر فيمكن أن يرتقوا الى مستوى الدول المعقدة ولكنهم لا يستطيعون أن يعطوها صورة ديمقراطية ، ولكن ما يقدررون عليه في أحسن الظن هو أن يبلغوا المستوى الذي كانت

عليه الأمم الأوربية في القرن السابع عشر والثامن عشر ، أما الهنود ، وهم يمتازون بذكاء واضح ويتمتعون بمواهب في التجارة وأعمال المصارف والنقد « الهدام » ، فانهم عاجزون عن ممارسة وظائف الحكم والقيادة ، وعن تنظيم سلطة سياسية ناجحة ، ولن يقدر على انشاء دول حديثة تسير سيرا ملائما الا العرق الأبيض غير الهندي (٤٠) .

وهذه الرؤية لا تختلف في مقدماتها ونتائجها عن الأساطير المصرية القديمة التي كانت - كما يقول الدكتور أحمد الخشاب - تصور حكام مصر الفراعنة الأقدمين على أنهم من طبيعة مقدسة . . ويضيف . انه ما من شك أن هذا التصور كان يهدف الى حماية النظام العبودي الذي كان يتألف من المجتمع المصري القديم (٤١) كما يؤكد أيضا بأن الغزو والسيطرة السياسية والقهر الاجتماعي والطبقي هي الأبعاد التاريخية الحقيقية لمختلف مظاهر التفرقة العنصرية والطائفية والدينية وغيرها (٤٢) . كما يؤكد بوتومورو أيضا بقوله : ان التفاوت الاجتماعي يتعلق أساسا بالنتائج الاجتماعية الذي تخلقه وتصونه نظم الملكية والارث للثروة والقوة السياسية والعسكرية ، تلك التي تلقى سندا وعونا من معتقدات ومذاهب معينة حتى ولو واجهت مقاومة ومعارضة طموح أفراد بارزين (٤٣) . ويشير الدكتور الجوهري أيضا بقوله : بأن طائفة غير قليلة من المفكرين ترجع فكرة التفرقة العنصرية الى عوامل تاريخية واجتماعية نشأت عن هجرة أجناس واستقرارها أو اغتصابها لبلاد تسكنها أجناس أخرى ، فالذي يحدث عادة أن الجنس الذي يتولى الحكم فيها ويفرض سلطانه على سكانها الأصليين يحتكر لنفسه أسباب التقدم الحضاري ويحرم منها الأقوام المغلوبة على أمرها بكافة القيود التي يغلها بها ، ومن ثم تتحسن وتتقدم الظروف الاقتصادية والاجتماعية للعنصر القاهر في الوقت الذي يتردى فيه السكان الأصليون في الحضيض (٤٤) .

-
- (٤٠) موريس دوفرليه : مدخل الى علم السياسة ، ترجمة جمال الآتاسي وسامي الدروبي ، دار دمشق للطباعة والنشر ١٩٦٧ ، ص ١٩ وما بعدها .
- (٤١) د . أحمد الخشاب : مقال في المجلة الاجتماعية القومية بمصر ، عدد سبتمبر ١٩٧١ ص ٧ الى ٤٢ (عدد خاص عن التفرقة والتمييز العنصري) .
- (٤٢) المرجع السابق ص ١٩ .
- (٤٣) بوتومورو : الصفوة والمجتمع مرجع سابق ص ١٤٢ .
- (٤٤) د . محمد الجوهري : علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث - دار المعارف المصرية ١٩٧٨ ، ص ٢١٦ .

وأخيرا وحينما تعجز هذه الرؤية عن الدفاع عن نفسها أو الصمود ويصير أولى بها أن تقر بهذه الحقائق وتعترف بها بحس علمي متواضع ومحاييد فانها تضطر الى عملية الاعتراف بوجود النظام الطبقي في المجتمع فعلا ولكن بطريقة مشوهة جدا وبأسلوب فيه من الافساد لحقائق اجتماعية واقتصادية أخرى أكثر أهمية من مجرد نظام الطبقات وحدها .

ذلك أن هذه الرؤية الرأسمالية والامبريالية في الوقت الذي تصر فيه دائما على خلو مجتمعاتها من الطبقات تقدم في الوقت نفسه اعترافا ضمنيًا وغير مباشر من خلال حملاتها المحمومة على النظام الاشتراكي ، باعتبار أنه ما يزال هو أيضا مجتمعا طبقيًا ويحكم بواسطة طبقة خاصة من البيروقراطيين السياسيين - كما يقول دوجلاس - Dijilas أحد النقاد اليوغوسلافيين للشيوعية - تتضمن كل خصائص الطبقات الحاكمة القديمة ، فالدليل على أنها طبقة خاصة يكمن في ملكيتها وعلاقاتها المتميزة بالطبقات الأخرى . ان البيروقراطية السياسية الشيوعية - كما يقول دوجلاس أيضا - تستخدم الملكية القومية وتستمتع بها وتتصرف بها (٤٥) .

ولقد عقب بوتومورو على هذا الطرح قائلا : ان ذلك في رأي تحليل مضلل جدا للصفوات في المجتمع السوفيتي ، انها ليست بيروقراطية على الاطلاق طالما أن أولئك الذين يكونونها « قادة الحزب » ليسوا بيروقراطيين اذا ما قورنوا مثلاً بمديرى الصناعة كبيروقراطيين . ويضيف مورو في الصفحة التالية قوله : من الخطأ أن نفترض أن الحزب يحكم لأنه يراقب وسائل الانتاج ، لأن الأمر بخلاف ذلك ، فهو يراقب وسائل الانتاج لأن لديه قوة سياسية . ولست أقصد القول بأن كبار موظفى الدولة في الاتحاد السوفيتي وغيره من الدول الشيوعية ليس لديه نفوذ انهم فقط ليسوا طبقة (٤٦) .

كما أن بوتومورو كان واضحا في تقييمه الذي أنهى به مناقشة الآراء الماركسية وضد الماركسية في طبيعة الطبقات الاجتماعية حيث يقول : ان الانتقادات التي وجهت الى النظرية الماركسية والآراء البديلة التي عرضت

(٤٥) بوتومورو : الصفوة والمجتمع - ص ٩٨ .

(٤٦) بوتومورو : الصفوة والمجتمع ، ترجمة الدكتور محمد الجوهري وآخرون - دار

المعارف المصرية ، ص ٩٨ و ٩٩ .

والتي تعتمد أساسا على تمييز ماكس فيبر Max Weber بين التدرج الطبقي والتسدرج على أساس الهيبة ، لا ترقى جميعها إلى أن تكون نظرية جديدة شاملة تستطيع أن تحل محل نظرية ماركس ، وإنما هي تقدم لنا حصرا يتفاوت في درجة منهجيته للمشكلات البارزة (٤٧) .

نخلص من كل هذا الاستطراد التفصيلي لهذه الرؤية البرجوازية والرأسمالية الاستعمارية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية في تفسير الطبقات والفئات الاجتماعية داخل المجتمع الأوربي وخارجه وتاريخها وعلاقاتها الاقتصادية والسياسية ، نخلص إلى ثلاث نتائج رئيسية بالنسبة لهذه الرؤية وهي : أنها رؤية مضللة ولا علمية من جهة واستعمارية استغلالية من جهة ثانية ورجعية متخلفة من جهة ثالثة .

● فهي أولا مضللة ولا علمية لأنها تتجاهل القوانين الاجتماعية للطبقات في المجتمع وتشوهها ما استطاعت إلى ذلك سبيلا ، وتحاول إحلال الفئات والشرائح الهامشية في المجتمع محل الطبقات الرئيسية ، محولة بذلك القاعدة إلى استثناء والاستثناء إلى قاعدة. في التفسير العلمي والتاريخي الجدلي للمجتمع وطبقاته وعلاقاته الاجتماعية والانتاجية .

● وهي ثانيا رؤية استعمارية واستغلالية واضحة لأنها تهدف بالدرجة الأولى من وراء هذا التشويه التاريخي والعلمي المضلل للواقع إلى المحافظة على المصالح السياسية والاقتصادية الموروثة للطبقات الرأسمالية الأوروبية والأمريكية المسيطرة داخل شعوبها وخارج هذه الشعوب على امتداد المجتمعات النامية والمتخلفة كلها ، والقائمة على أساس المزيد من استغلال وافقار هذه الشعوب واستمرار تخلفها من أجل المزيد من قوة واشباع هذه الطبقات والمجتمعات الرأسمالية الامبريالية .

● وهي ثالثا رؤية رجعية متخلفة لأنها تريد تثبيت الواقع حيث هو الآن وكما هو بلا تغيير أو إضافة ، أو تنتهي به على الأصح حيث انتهت إليه أعلى درجات مصالحها في الوقت الحاضر ، وإذا لم تسعفها النظريات والفتاوى البرجوازية والعنصرية الفاسدة اللازمة لذلك أمام حقائق التاريخ وقوانين التطور ، فإن الكذب والخرافة والشعوذة ومختلف أنواع الدعاوى

الغيبية والميتافيزيقية المنحطة أصبحت اليوم من الأمور المستحبة لدى هذه الرؤيا اذا ما وجد أنها تستطيع أن تمتد من آجال أصحابها ومصالحهم ولو الى بعض حين ، حيث تتجلى أبعاد هذه الرؤية الرأسمالية الرجعية والمتخلفة أيضا من خلال تحالفها المعاصر مع كل الطبقات الرجعية والاقطاعية في البلاد النامية والمتخلفة ودفاعها عنها في الوقت الحاضر بلا حدود .

ولنعد الآن الى صميم موضوعنا في هذه الدراسة حول فئة المثقفين بصفة عامة والمثقفين في البلدان النامية والمتخلفة بصفة خاصة حيث سيتضح لنا من خلال كل الفصول والصفحات التالية من هذه الدراسة لا مجرد الفهم العلمي لحقيقة هذه الفئة ودورها المتميز في المجتمعات النامية والمتخلفة فحسب بل وصدق كل المقولات والبديهيات التي سبق الحديث عنها حول الثقافة والمثقفين والفئات والطبقات الاجتماعية بصفة عامة وما قيل ويقال عنها من أفكار ونظريات مختلفة .

الفصل الثاني

مثقفو البلدان النامية نشأتهم وتطورهم

مثقفو البلدان النامية والبداية الخاطئة :

إذا كان قد سبق لنا وأن ناقشنا في مطلع الفصل السابق المفهوم الأكثر شمولاً وعمومية لمعنى الثقافة والمثقفين فإن موضوعنا المباشر هنا هو الحديث عن الثقافة ومنقفي البلدان النامية وما يتميزون به من الخصائص والسمات المحلية والاقليمية والقومية التي رافقت النشأة الحديثة للمثقفين المعاصرين لهذه البلدان وأسهمت جوهرياً في تشكيلها بطريقة ما قد تباين الأسس الموضوعية والعلمية لتكوين المثقف ودوره الطبقي بصفة عامة إلى حد ما والتي سبق الحديث عنها .

فاذا كان المثقفون في المجتمعات غير المتحضرة - كما يقول بوتومورو - هم السحرة والكهان والشعراء والفنانين والملمين بأمور الأنساب .. الخ . فإن هذه الفئة تضم في المجتمعات المتحضرة الفلاسفة والشعراء والفنانين والموظفين والمحامين والسياسيين(١) .. فانه يمكن اعتبار فترة البدايات الأولى لحركة الغزو والسيطرة الاستعمارية المباشرة للبلدان النامية والمتخلفة حالياً أو ما صار يعرف في نظر البعض ببلدان العالم الثالث(٢) هي مرحلة

(١) بوتومورو : الصفوة والمجتمع - مرجع سابق ص ٨٧ .

(٢) نحن لا نميل إلى استخدام مصطلح « العالم الثالث » كتعريف لمجموعة الشعوب والمجتمعات النامية والمتخلفة شكلاً وموضوعاً ، فبغض النظر عن كون هذه التسمية قد أطلقتها مجموعة الدول الاستعمارية والرأسمالية الكبرى على هذه الشعوب غداة حصولها على الاستقلال السياسي في محاولة مباشرة وغير مباشرة للبعد بها عن مجموعة المنظومة الاشتراكية والتقارب والتعاون معها ، فإن هذه التسمية رغم ما قد حظيت به من شيوع واستخدام حسن النية من قبل الكثير من الباحثين دون مناقشة فانه لا يتضمن أية دلالة لغوية أو موضوعية سليمة ، إذا كان هذا هو العالم الثالث قايماً بالاول وأين الثاني وأين الرابع الخ !! وإذا كان المفهوم الضمني للعالم الاول والثاني هما المنظومة الاشتراكية والمنظومة الرأسمالية قايماً بالرقم الاول =

التكوين الجنيني الأول لشرائح المثقفين وأنصاف المثقفين المعاصرين في هذه البلدان حديثا ، وأن البدايات الأولى لمرحلة النضال من أجل التحرر الوطني والخلاص من السيطرة السياسية الاستعمارية المباشرة منذ ما قبل منتصف القرن الحالي هي بمثابة الميلاد الحقيقي لهذه الشرائح التي ساهمت كل الطبقات والفئات الاجتماعية على اختلاف نزعاتها في عملية الحمل والولادة . هذا مع ملاحظة أن الطبقات والفئات الغنية والموسرة التي استطاعت بفضل ذلك أن تحصل على فرص أفضل لتعليم وتثيف أبنائها قد قدمت الاسهام الأكبر في تكوين عدد المثقفين بالقياس الى الطبقات والفئات الفقيرة في ظل السيطرة الاستعمارية ، الا أن تحليل المثقفين بالاستناد الى منشأهم الاجتماعي وحده لا يمكن بحد ذاته أن يؤدي الى أية استنتاجات حول المواقف السياسية للمثقفين ، ففي غالبية البلدان النامية خرج من الوسط الاجتماعي الواحد رجال يمثلون الماركسية وكذلك زعماء لمنظمات رجعية عاتية (٣) .

ولقد كانت طبيعة الظروف السياسية والاجتماعية والتاريخية بشكل عام التي أحاطت بتكوين وميلاد هذه الشرائح من المثقفين في البلدان النامية والمتخلفة قبيل وأثناء مرحلة النضال من أجل التحرر السياسي كانت وما تزال هي أشد العوامل حسما وفاعلية في تكوين وبلورة شخصية هذه الشرائح ومحتواها الفكري وممارساتها العملية حتى اليوم ، الأمر الذي يستوجب الإشارة الى طبيعة هذه الظروف بتفصيل أكثر .

طبيعة الظروف التي تكون ونشأ في ظلها مثقفو البلدان النامية :

وحتى نتوصل الى تحديد علمي وموضوعي للملامح وأبعاد هذه الشخصية الاجتماعية لمثقفى هذه البلدان وبلورة محتواها ومواقفها العملية

وأيهما الثاني ؟؟ وما هو المحتوى الضمني للعالم الثالث ؟؟ ثم هل انتهى تقسيم الكرة الأرضية الى ثلاثة عوالم أم أن المستقبل يعد بأرقام عوالم جديدة (رابع وخامس .. الخ) . هذا بالإضافة الى انعدام الصلة المنطقية واللغوية بين الأرقام والمسميات ، حيث يمكن إلحاق الرقم أو ربطه بأي اسم ، ولا يمكن تحويل الرقم نفسه الى اسم ، لأن الأسماء مفاهيم نسبية متغيرة والأرقام نظرية مطلقة ، وهكذا تتأكد ركازة وخطأ استخدام هذا المفهوم الشائع باسم « العالم الثالث » كما يتضح أيضا أن تعبير البلدان النامية أو المتخلفة أو هما معا هو الأقرب الى الموضوعية ، رغم أن هذا المفهوم ما يزال هو الآخر بحاجة الى مناقشة .

(٣) مجموعة من العلماء السوفييت : التركيب الطبقي للبلدان النامية - ص ٣٥٨

مرجع سابق .

الناجمة عن ذلك لابد وأن نشخص أولا طبيعة البيئة والظروف التاريخية والاجتماعية والسياسية التي تكونت ونشأت في ظلها هذه الشرائح كمدخل تاريخي وجدلي لابد منه لتحديد أبعاد هذه الشخصية من جهة وتأكيدا لحقيقة أن البيئة الاجتماعية والظروف الطبيعية المحيطة اذا كانت هي التي تشكل العامل الحاسم في خلق وتشكيل الكائن الحي نفسه فانها من باب أولى تعتبر أكثر العوامل حسما في ايجاد وتشكيل الظواهر الاجتماعية عامة بما فيها شرائح المثقفين المعاصرين في البلدان النامية والمتخلفة في الوقت الحاضر كواحدة من أبرز الظواهر المعاصرة . ويمكن تحديد الملامح الأساسية لتلك المرحلة داخليا وخارجيا في :

(أ) حالة شاملة من الركود والاستسلام لأشد المفاهيم الاقطاعية تخلفا ابتداء من انتشار الأمية والخرافة والجهل والعزلة مرورا بانحطاط المشاعر القومية والانتماء الوطني(٤) وانتهاء بأبشع مظاهر القهر الطبقي والسياسي والظلم الاجتماعي للطبقات الاقطاعية المتسلطة والأرستقراطيات العشائرية والدينية والقبلية الدائرة في فلكها ضد الطبقات الأخرى من عامة الشعب من فلاحين وعمال وتجار صغار (أصحاب ورش ودكاكين) وغيرهم من الفئات الاجتماعية الأخرى ممن لا تنسجم أو تتكامل مصالحهم مع مصالح الطبقات والفئات المسيطرة (جنود - مثقفين مستنيرين - جماعات سياسية معارضة .. الخ) .

(٤) المعروف دائما عن المجتمعات والجماعات الاقطاعية وشبه الاقطاعية هو تغليبها المستمر لمشاعر الانتماء الأسرى والعشائري والاقليمي على حساب مشاعر الانتماء الوطني والاجتماعي والوحدة الوطنية والدولة المركزية بصفة عامة بل وتعارضها دائما ، وفي مقابل الطبقات الاقطاعية التي كان هذا شأنها في المجتمع الأوربي القديم وما يزال كذلك في الوقت الحاضر بالنسبة للمجتمعات النامية والمتخلفة تبرز اليوم في هذه المجتمعات المتخلفة فئة جديدة أكثر خطورة على السيادة والوحدة الوطنية وهي فئة الكمبرادور (الوسطاء التجاريين الدوليين) التي لا تميل الى اضعاف الوحدة الوطنية وعرقلة التنمية عن طريق تغليب الاعتبارات الأسرية والعشائرية والاقليمية على الولاء الوطني كما يفعل الاقطاع ، بقدر ما أنها تميل الى التحلل شبه النهائي من الانتماء الى الوطن واحترام حق المواطنة بأي شكل من الأشكال وتحولهم الى مضاربين دوليين لصالح الاحتكارات العالمية وتوزيع منتجاتها ، ولا ينظرون الى حق المواطنة في وطنهم الأصلي أو يحتاجون اليها الا باعتبارها امتيازاً تجارياً لهم يستخدمونها من أجل المزيد من نشاط الاستيراد والتوزيع لمنتجات الاحتكارات الرأسمالية الدولية وإزالة أية عوائق في طريقها ، والتي ينتمون اليها كمتطفلين على فئات موائدها أكثر من انتمائهم الى موطنهم بكثير .

(ب) غزو استعماري مباشر يعمل بلا تردد على تكسير وتحطيم هذه الأوضاع بوحدة وشراسة لا هوادة فيها ، لكي ينفرد بكل الامتيازات السياسية والاقتصادية القائمة من جهة ويعيد ترتيب أوضاعها وتكييفها من جديد بما يتوافق وطبيعة مصالحه الدولية ومضامينها السياسية والاقتصادية المغايرة جذريا لكل ما هو موجود من جهة أخرى وفي ضوء مفاهيم وطموحات البرجوازية الأوروبية ومضامينها العقلية والتقنية الحديثة (٥) .

(ج) وأمام هذا المتغير الأوربي الاستعماري الحاد الذي أمسك بزمام المبادرة في كل شيء تقريبا ومن خلال التعامل معه بغير تكافؤ وبمرور الوقت حدثت عملية استرجاع واجترار تاريخي عميق بطريقة غامضة وباهتة للماضي التاريخي والحضاري لهذه الشعوب من كل الفئات والطبقات في المجتمع بلا استثناء في محاولة سلبية لمواجهة الواقع المتداعي من تحت أرجلهم جميعا قطعة قطعة ، وأشبه ما تكون بعملية البحث عن تعويض معنوي غامض أو « افاقة الموت » كما يقال أنها تحدث للمحتضر قبل لحظات الاحتضار الأخيرة .

(د) وإذا كانت عملية الاجترار الغامض للماضي بهذا الشكل قد عجزت بطبيعة الحال عن رأب الواقع الاقتصادي والاجتماعي المتصدع والمنهار أو المحافظة عليه ، الا أنها قد أفرزت بمرور الوقت - ولو بطريقة غير مباشرة - مجموعة من النتائج الهامة والجوهرية الأخرى وأهمها نمو المشاعر القومية من جهة والرغبة الوطنية للتخلص من السيطرة السياسية الاستعمارية المباشرة من جهة أخرى ، باعتبار أنها تشكل التجسيد الوحيد لا لمجرد السيطرة الأجنبية على السلطة فحسب بل ولكل المشاكل الداخلية أيضا ، وبزواله تزول كل المتاعب والمشاكل ويسترد الاعتبار القومي والوطني المهان تحت السيطرة الأجنبية المباشرة . ولقد شاركت كل الطبقات والفئات

(٥) يمكن تلخيص أهم النقاط التي ارتكز عليها النشاط الاستعماري المبكر في :
١ - تعديل النظم القطاعية القديمة بتحويلها من أنظمة اقليمية وعشائرية معزولة الى نظام مركز الى حد ما . ٢ - تحطيم نمط الانتاج والاستهلاك القطاعي القديم المرتبط بالداخل وصولا الى خلق سوق رأسمالية مركزية تقسوم على أساس تحطيم كل أشكال الانتاج المصنع محليا وتصدير كل ما يمكن انتاجه من مواد خام واستيراد كل ما يحتاجه المجتمع من سلع الاستهلاك . ٣ - ثم اقامة شبكات هائلة من وسائل النقل والمواصلات التجارية من موانئ ومطارات وسكك حديدية . الخ . تمكن وتسهل انجاح المهام السابقة والذي يراجع تاريخ مصر والهند في هذا الشأن يجد أفضل مثل على ذلك .

الأساسية في المجتمع تقريبا في صنع هذا الموقف والنضال من أجله مع بعض الفروق النسبية في طبيعة الأدوار ونوع الأداة وتفاير الأهداف والمقاصد حتى تحقق التحرر السياسي فعلا بعد زمن طويلا من السيطرة الأجنبية المباشرة .

النشأة الانتقائية للمثقفين :

والآن وبعد هذا الاستعراض السريع لفترة ما قبل وأثناء مرحلة التحرر السياسي في البلدان النامية سيكون في مقدورنا أن نحدد في ضوءها طبيعة المنشأ والتكوين الحقيقي لشرائح المثقفين في هذه المجتمعات وما لعبته من أدوار مختلفة حتى الآن . فلقد كان الاحساس العميق بحاجة الطبقات الاقطاعية المتسلطة في المجتمع ، وكذلك الجماعات الأوجاركية (الديكتاتوريات العسكرية) والأرستقراطيات المختلفة الى الدفاع عن نفسها والتعبير عن قلقها وخوفها تجاه واقعها المنهار ، مع عجزها - بحكم التقادم - عن امتلاك الأدوات والقدرات التعبيرية والتكتيكية المناسبة لذلك من داخلها ، كان كل ذلك يدفعها بطريقة مباشرة وغير مباشرة الى افراز مجاميع واسعة من أبنائها والدفع بهم الى مجال التعليم والثقيف الحديث الذي أتيح في ظل السيطرة الاستعمارية استعدادا منها للقيام بتلك المهمة في صورتها ، والتي كانت تحس هي بالعجز عن القيام بها بامكانياتها التقليدية ، أو من أجل الحصول على امتيازات أكثر في ظل السيطرة الاستعمارية على الأقل .

كما أن بقية الطبقات والفئات الأخرى الواقعة في أسفل السلم الاجتماعي من فلاحين وعمال وتجار صغار وحرفيين وغيرهم من الفئات الهامشية الأخرى قد فعلت نفس الشيء وبحماس أكثر من خلال بعض الفرص الضيقة التي حصلت عليها في ظل نفس الظروف . ومن المفارقات العجيبة أن يلتقي هذا النزوع والرغبة شبه الجماعية من كل فئات وطبقات المجتمع مع رغبة مماثلة من قبل السلطات الاستعمارية المباشرة التي ظلت ترغب دائما في الحصول على المستخدمين والكتبة والجنود والشرطة المحليين المؤهلين الذين لا غنى عنهم كجانب محلي تابع ومكمل للإدارة الاستعمارية الجديدة (٦) .

(٦) راجع على باذيب : ثقافتنا الوطنية وآفاق تطورها ، في كتاب مناقشات حول الثقافة

اليمنية ، دار ابن خلدون بيروت ١٩٧٥ ، ص ١٠٨ الى ١١٤ .

وهنا ومن هذا المنطلق تتضح النشأة الانتقائية للمثقفين في هذه المجتمعات منذ البداية في ضوء مفاهيم قومية انتقائية ، وليس على أسس ايدلوجية وطبقية ، حيث كان هؤلاء المثقفون لا يعبرون عن طبقاتهم بقدر ما يعبرون عن الحمارس والمشاعر القومية المشتركة لكل الطبقات والانتماء الوطني المشترك . فمنذ الفصول الأولى للدراسة في الجامعات والمعاهد - كما يذكر مجموعة من الباحثين السوفييت - كان الطلاب كفة مثقفة بما يمتازون به من سرعة الاستيعاب يتمثلون الأفكار القسومية ويتعرفون الى طبيعة الأشياء في العالم الخارجى والى طراز الحياة الاجتماعية فى الغرب ويتحولون بأكثريةهم الى أنصار للتغيرات الحاسمة والاصلاحات الجبرية (٧) .

ومن الأمور والعوامل الحاسمة التى دفعت بهذه البداية والنشأة الانتقائية الخاطئة لمثقفى البلدان النامية والمتخلفة الى أقصى مدى ممكن وأجل من اكتشاف خطئها ، هو أنه حينما بدأت مرحلة النضال من أجل التحرر السياسى كانت هذه العناصر المتساقطة أو المنتقاة من مختلف الفئات والطبقات فى المجتمع قد نمت واتسع حجمها أفقيا ورأسيا وصار لها فكرها وثقافتها شبيهة بالتميزة عن فكر وثقافة أصولها الطبقية التقليدية ، وهى عبارة عن مزيج من الخبرة المهنية الوظيفية والمفاهيم الثقافية الغربية التى جلبها الاستعمار وسمح بنشرها وتداولها كعامل أساسى فى تكوينهم الفكرى من جهة والشعور القومى والوطنى غير الواضح وغير المبلور من جهة أخرى ، ووجد من بين أوساطهم من تجاوزوا فى اتجاههم الرأسى مجرد كونهم كتبة وموظفين مهرة ضمن الادارة الاستعمارية أو خارجها الى تأكيد وجودهم كأصحاب وعى وثقافة أكثر نضجا وارتقاء بالنسبة لأبناء وطنهم بعمامة ، من شعراء وأدباء وكتاب صحافة وقادة نقابيين نشطين بل وزعماء حركات ومنظمات سياسية أيضا ، واضطلعوا بالعبء الأكبر فى إثارة المشاعر القومية والوطنية وقيادة النضال الوطنى لكل الطبقات والفئات الأخرى ضد المحتل الأجنبى فى مرحلة التحرر السياسى ، ومن أوساطهم أيضا تبلور التكوين والولادة الحقيقية لما نعينه هنا بمثقفى البلدان النامية منذ مطلع هذا القرن الحالى وحتى الآن .

فلقد اكتسب المثقفون - كما يقول بوتومورو - مكانة رائدة فى الحركات الراديكالية ، ولا يزال دورهم واضحا كما أظهرت ذلك أحداث بولندا والمجر عام ١٩٥٦ وثورة كوبا والحركات المناهضة للاستعمار فى بلاد كثيرة (٨) .

(٧) مجموعة من الباحثين السوفييت : التركيب الطبقي للبلدان النامية ، ص ٣٩٢ .

(٨) بوتومورو : الصفوة والمجتمع ، ص ٨٩ .

الاتفاق العلني والتناقض الخفي بين الفئات والطبقات في مرحلة التحرر السياسي :

لقد كانت حرارة الحماس القومي للنضال الوطني ضد الاستعمار من أجل التحرر السياسي تشكل في مرحلة ما قبل الاستقلال مباشرة ما يشبه دور القاسم المشترك بين مختلف الفئات والطبقات الاجتماعية ، والعامل الحاسم في تكوين وعيها السياسي ، وفي مقدمة الجميع هؤلاء المثقفين الذين اضطلعوا بدور القيادة السياسية والعسكرية للنضال وتشبعوا حتى الثمالة بفكرة الطموح والحماس القومي والوطني للاستقلال السياسي ، لا باعتباره مجرد انتزاع للادارة والسلطة من المستعمر فحسب بل وغاية في حد ذاته - كما كن الكل يتصور - لتحقيق الاستقلال الاقتصادي والسيادة الوطنية وبناء مجتمع حديث ومتطور فورا وبصورة شبه تلقائية وبدون مقدمات واضحة أو شروط موضوعية محددة ، فغالبا ما شكل المثقفون في المجتمعات النامية صفوة راديكالية متماسكة لعبت دورا هاما في الحياة السياسية في مرحلة التحرر السياسي والقومي (٩) .

وهكذا ففي الوقت الذي ساعدت هذه الظروف على تنمية الشعور القومي الذي أدى الى الاجماع شبه الكامل على مقاومة السلطة الأجنبية والحصول على الاستقلال ، الا أنه قد عمل في الوقت نفسه على تكريس مجموعة من الثغرات ونقاط الضعف الخطيرة في حياة هذه المجتمعات حالت دون تحررها الاقتصادي والاجتماعي الكامل والحقيقي حتى اليوم ، والتي لم يبدأ اكتشافها الا غداة الاستقلال الشكلي « الكسيح » . وكانت فئة أو شريحة المثقفين التي كانت تطرح نفسها على أنها الأكثر وعيا وادراكا لمجريات الأمور وتحتل بموجب ذلك موقع رأس الحربة المتقدمة في عملية النضال من أجل التحرر السياسي ، هذه الفئة كانت هي أكثر الباقيين جميعا جهلا بهذه الثغرات ذات الأبعاد الاجتماعية والطبقية والتاريخية في المجتمع ، وذلك بحكم تكوينهم الانتقائي الخاطئ وطبيعتهم اللابعدية وتفكيرهم اللاتاريخي واللاجدي ، ولأن لديهم دائما - كما يقول بوتومورو - ميل نحو طرح مشكلات مجردة بدرجات متفاوتة من الأخلاص ، وهم غالبا ما يوسعون من نطاق هذه المشكلات بمقدرة عالية ، لكن هذا الاتجاه أو الميل يتضمن أنهم غالبا ما يقترحون حلولاً غير واقعية ، وأنهم أيضا يتمسكون بالفرعيات ويهملون المسائل الرئيسية وعدم الاتفاق فيما بينهم (١٠) .

(٩) نفس المرجع السابق ص ٩٢ .

(١٠) بوتومورو : الصفوة والمجتمع ، ص ٩٠ و ٩١ .

ويأتى فى مقدمة هذه الثغرات ونقاط الضعف تحييد واضعاف بروز العلاقات الطبقية السائدة فى المجتمع والوعى الطبقي المعبر عنها ، وإزاحة كل ذلك من ساحة النضال ضد الاستعمار القادم من الخارج والخصوم الطبقيين المتخلفين فى الداخل ، والذين أثبتت التجارب أن أى منهما (الاستعمار والاحتكارات الدولية فى الخارج والطبقات الاقطاعية والبرجوازية والكبرادورية فى الداخل) يستطيع أن يقوم بنفس المهمة فى حالة غياب الآخر أو الانابة عنه فى أداء نفس المهمة المشتركة والتي لا خلاف حولها من الناحية الاستراتيجية وهى المحافظة على الأوضاع والمصالح التقليدية المجسدة لحالة التخلف كما هى وعدم السماح بأى تحديث ايجابى معاصر الا فى حدود ما يضمن تقوية وتدعيم هذه الأوضاع وتكريها أكثر فأكثر فى الداخل من جهة ، وزيادة نصيب القوى الاستعمارية والامبريالية والاحتكارات الدولية فى الخارج من المصالح الاقتصادية والسياسية المباشرة وغير المباشرة فى هذه الأوضاع نفسها من جهة أخرى .

ولقد ذهب بول باران الى تأكيد هذه الحقيقة بالقول : بأن الطبقات الحاكمة فى الغرب لديها مصالح خاصة فى استمرار الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الراهنة فى البلاد النامية . . وهى تتبنى استراتيجية لضمان استمرار تخلف الدول المتخلفة تقوم على تأييد ودعم « الجماعات المحافظة والرجعية » فى الدول الأخيرة بما تقدمه لها من مساعدات اقتصادية وعسكرية (١١) .

كما أنه قد اتضح مؤخرًا وبما لا يدع مجالًا للشك أن المشاركة الهامشية لتلك الطبقات وتعاطفها فى النضال من أجل الحصول على الاستقلال السياسى لم يكن فى حقيقته أكثر من مجرد رغبة فى استعادة ما أخذته منها سلطة المستعمر الأجنبى من الامتيازات السياسية والاقتصادية وانفرادها بها من جديد ، أو تقاسمها معه على الأقل ، وتنسيق مصالحهما معا فى المستقبل ، وهو الأمر الذى حدث بالفعل بعد تحقيق الاستقلال السياسى المزيف ، ولم تكن مشاركتها وتعاطفها هو بقصد تحقيق استقلال سياسى واقتصادي واجتماعى ناجز وإيجاد تحولات اجتماعية جذرية على طريق بناء مجتمع متطور جديد ومتقدم كما كانت تظن مجاميع المثقفين وغيرهم من الجماعات الليبرالية والشعبية الأخرى فى المجتمع .

فالبرجوازية الكمبرادورية مرتبطة بشكل وثيق بالرأسماليين الأجانب والقطاعيين المحليين وهي تشكل مع العناصر القطاعية ونصف القطاعية الركيزة الاجتماعية الرئيسية للامبريالية في البلدان المستعمرة والمتخلفة (١٢) .

فلقد كان الكل فيما قبل مرحلة الاستقلال يعمل من أجل الحصول عليه علنا ، والكل سرا وبطريقة غير مباشرة يعتقد بأنه صاحب الحق في قيادة مرحلة ما بعد الاستقلال مباشرة والاستئثار بمنافعها دون أن يكون بحاجة حتى لمجرد اعلان هذه الرغبة أو اشعار الآخرين بها على الأقل . فالطبقات القطاعية والأرستقراطيات المسيطرة في الماضي افترضت بأن الاستقلال هو مجرد استرداد حق تاريخي سلب منها أصلا ، والبرجوازية الصغيرة التجارية والكمبرادورية التي ازدهرت في ظل السلطة الاستعمارية اعتقدت أيضا أنها صاحبة المستقبل الحقيقي بكل ما تحمله من معاني التجديد والتطوير الحديث الشكلي القائم على أساس التكامل والتبعية للاحتكارات الاقتصادية في الخارج والاكتفاء بالتعيش الطفيلي على هامشها في الداخل .

فلقد اضطرت البرجوازية - كما يؤكد مجموعة من العلماء السوفييت - بسبب معاناتها من اضطهاد الاحتكارات الامبريالية ومن تضييقها لمصالحها الطبقية الى مقاومة توسع نفوذ الاحتكارات والى مساندة حركة التحرر الوطني ولكنها تحاول بالمقابل وبنفس الحماس أن تقيم الحواجز في وجه الأفكار الاشتراكية والتقدمية التي أخذت تغزو البلدان المتحررة . فالحياة تدفع البرجوازية المتوسطة الى مجابهة الاحتكارات الأجنبية والطبقات القديمة ورأس المال الوطني الكبير من جهة والى مجابهة البروليتاريا وكل الشغيلة من جهة أخرى (١٣) .

أما بقية الطبقات والفئات الأخرى في المجتمع ذات التوجه الوطني والديمقراطي بطبيعتها من عمال وفلاحين وجنود ومثقفين وطنيين .. الخ ، وذات التركيب والمضمون المضاد جملة وتفصيلا لما سبق ، فهي اما بعيدة نسبيا عن حلبة الصراع المباشر ولم تقصع بعد عن مصالحها ومطالبها الطبقية في تلك المرحلة بالذات مثل طبقة الفلاحين التي تشكل القاعدة العريضة للهرم الاجتماعي في البلدان النامية والمتخلفة حتى الآن ، واما أنها ما تزال

(١٢) راجع مجموعة الباحثين السوفييت : التركيب الطبقي للبلدان النامية ، ص ٤٨

(انظر من الصفحة الهامش) .

(١٣) المرجع السابق - ص ٢١٨ و ٢٨٨ .

ضعيفة التكوين نسبيا مثل طبقة العمال ، رغم أنها ظلت تشكل بمواقفها ومطالبها الوطنية حالة حضور مستمر طوال مرحلة النضال من أجل التحرر السياسي من خلال قياداتهم ومؤسساتهم النقابية والسياسية المختلفة .

والفئة الاجتماعية التي شكلت أكثر المواقف حدة وفعالية في هذا الشأن هي فئة المثقفين التي كانت نقطة الارتكاز في العملية بكاملها بالتنسيق مع كل الطبقات السابقة وبعض الفئات الاجتماعية الأخرى ، مثل الجنود والطلبة وبعض أصحاب المهن كالأطباء والمهندسين وصغار التجار ، أصحاب الدكاكين ، فهؤلاء المثقفين الذين شكلوا همزة الوصل أو ما يشبه القاسم المشترك بين كل الطبقات والفئات الاجتماعية في عملية النضال من أجل التحرر السياسي قد افترضوا من جانبهم أيضا أن الاستقلال قضية قومية بالدرجة الأولى ووطنية بشكل ما في الدرجة الثانية ، ولم يكن لديهم بحكم طبيعتهم الانتقائية والهامشية أى تصور محدد وجرىء لكيفية تشكيل مرحلة ما بعد الاستقلال من الناحية الاقتصادية والاجتماعية على غرار ما كانت تضمه وتعتقده طبقات الارستقراطيات الاقطاعية القديمة والتطلعات البرجوازية والكبرادورية الجديدة على نحو ما سبق ذكره .

ولقد جاءت كل النتائج اللاحقة غداة الاستقلال كإفراز جدلى وطبيعى لكل تلك المقدمات السابقة سواء كان الكل يشعر ويعى ذلك بطريقة صحيحة أو خاطئة ، فلقد اصطدمت رغبة هذه الصفوة الجديدة (المثقفون) - كما ينول الدكتور الجوهري - فى الحصول على الاستقلال السياسى الفورى وتأسيس حكومة وطنية منظمة ومركزية قوية برغبة ومصلحة الصفوة القديمة فى الحفاظ على الظروف التى تؤمن لهم امتيازاتهم التقليدية فى ظل الدولة المستعمرة ، خاصة وأن هذا الاستقلال المطلوب سوف يرفع قبضتهم عن المناطق التى كانوا يسيطرون عليها أو القبائل أو الجماعات الدينية المختلفة (١٤) .

فلاستقلال السياسى رغم قوة الحماس القومى والشعبى له وما توفر له من امكانيات غير عادية تتيح بسهولة امكانية تحول اجتماعى واقتصادى شامل ، الا أنه لم يستطع رغم شعاراته العريضة وحماسه الرنان أن يحقق

أكثر من مجرد استقلال سياسي ناقص وشكلي تماما ، لا يتجاوز في معظم الأحيان مجرد تلحين السلام الوطني ورفع الأعلام الدالة عليه وما شابه ذلك .

ذلك أن الاقطاع القديم والنشوء البرجوازي والكمبرادوري الجديد الذي تسلم السلطة الحقيقية كان حتى في مرحلة النضال من أجل الحصول على الاستقلال يرفض العنف المسلح ضد المستعمر واشراك جماهير الشعب فيه ويكتفى بالعنف السياسي والدبلوماسي الناعم ، فهو لم يدعو قط الى العنف الثوري المسلح ضد الاستعمار ومخلفاته لأنه لم يكن يهدف قط الى قلب الأوضاع التي أنشأها الاستعمار رأسا على عقب ولا يطمح في أكثر من استلام مقاليد الحكم من يد المستعمر وإعادة توزيع المصالح بين الطرفين بصورة أكثر ميلا الى تأكيد مصالح هذه الطبقات والاعتراف بها من قبل المستعمر (١٥) بل لقد بلغ الحال بمثل هذه الطبقات الرجعية المتخلفة أن خافت من رحيل المستعمر نفسه ورفضت الاستقلال في بعض الحالات حينما كانت تشتم أبسط المفاهيم الوطنية والتقدمية المرافقة لهذا الاستقلال . ولقد بدت هذه الهوة أوضح ما تكون - كما يقول الدكتور الجوهري - في نتيجة « الاستفتاء » الذي أجرته حكومة روديسيا الجنوبية في شهر أكتوبر ١٩٦٤ ، وشمل حوالي ستمائة من زعماء القبائل هناك الذين طالبوا في الاستفتاء بالانفصال عن بريطانيا والحصول على دستور تحكم من خلاله حكومة « من البيض » وعارضوا أفكار الاستقلال الوطني والمساواة التي كان يطالب بها الزعماء الافريقيون الوطنيون من بنى جنسيتهم (١٦) .

حقيقة الوضع الهامشي للمثقفين :

ووسط كل هذه التحولات ومن خلالها كان - كما لاحظنا سابقا - ميلاد فئة المثقفين كافراز نشط لكل الطبقات والفئات الأخرى في المجتمع من ناحية واضطلاعها بدور رأس الحربة المتقدمة في اثارة الوعي القومي وتصعيد النضال ضد المستعمر والحصول على الاستقلال السياسي مع بقية الفئات والطبقات الأخرى في المجتمع من ناحية ثانية ، واعتقادها الجازم بأنها ستظل كذلك في موقع الصدارة بلا منازع بعد الاستقلال ووفق ما تشبعت به من مفاهيم قومية ووطنية غامضة ومثالية من ناحية ثالثة .

(١٥) د. السيد الحسيني : دراسات في التنمية الاجتماعية ، ص ١٢٨ .

(١٦) د. محمد الجوهري : علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث ، ص ٢٦١ .

الا أنه ومنذ صباح اليوم التالي للاستقلال « الكسيح » بدأت الطبقات
الاقطاعية والأرستقراطيات القديمة من جهة والبرجوازية الكمبرادورية
الجديدة من جهة أخرى يعبر كل منها عن مصالحه انطباقية حقيقية ويدعمها
من خلال التنافس السياسى حيناً أو الاقتتال الدموى أحياناً كثيرة من أجل
الاستيلاء على السلطة السياسية كإطار ضرورى لحماية المصالح الاقتصادية
والطبقية وتطويرها . حيث بدأت هاتين الطبقتين تتقاسمان السلطة بعد
رحيل الشكل السياسى للاستعمار من بلد لآخر ، أو يتناوبان الاستيلاء
عليها بالقوة من خلال انقلابات متتالية داخل البلد الواحد .

ولو أننا قمنا بعملية مراجعة سريعة لخارطة الوطن العربى مثلاً فى تلك
المرحلة التى ما تزال امتداداتها قائمة حتى اليوم لوجدنا أفضل نموذج
لما جرت عليه الأمور حتى اليوم فى الوطن العربى والبلدان النامية والمتخلفة
بصفة عامة . حيث يمكن تقسيم أقطار الوطن العربى الى ثلاث مجموعات
رئيسية ، المجموعة الأولى وتتمثل فى كل من مصر والعراق والصومال
وليبيا ، وفيها تسلم الاستقلال أولاً الطبقة الاقطاعية وكان استقلال سياسيا
هزيعاً تحت السيطرة الاستعمارية المباشرة وغير المباشرة (الأنظمة الملكية
فاروق فى مصر وعبدالله ونور السعيد فى بغداد وادريس السنوسى
فى ليبيا) وما لبثت البرجوازية أن انتزعت منها هذا الاستقلال بالقوة تحت
شعار القومية العربية والوحدة العربية الذى كان له أبلغ الأثر فى حسم
المعركة لصالح البرجوازية من خلال ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فى مصر
و ١٤ توز ١٩٥٤ فى العراق والفتح من سبتمبر ١٩٦٩ فى ليبيا ، والتى
أعطت الاستقلال بعداً وطنياً جديداً هو أكثر عمقا ودلالة بالنسبة لما قبله ،
ثم ما لبثت الشعارات القومية التى استخدمتها البرجوازية كأداة تكتيكية
وانخدع بها المثقفون الذين راهنوا عليها كأداة استراتيجية ضمن مفاهيم
سطحية ما لبثت أن سارت فى تناسب عكسى مع ما يحدث فى الواقع
من توطيد وتطوير لمصالح البرجوازية والكمبرادورية من جهة وتقهر المد
القومى الوطنى والتقدمى الحقيقى من جهة أخرى ، حيث يمكن ملاحظة كل
ذلك بوضوح من خلال تتبع خط عبدالناصر فى الوطن العربى وما انتهى
إليه هذا الخط داخل مصر بالذات فى الوقت الحاضر ، ومثله خط نهرو فى
الهند وسوكرنو فى جنوب شرق آسيا ونكروما فى أفريقيا .

أما المجموعة الثانية فهى عبارة عن أقطار عربية تسلمت فيها
البرجوازية الوطنية السلطة من المستعمر مباشرة وسارت فى نفس الخط
الذى سارت فيه المجموعة الأولى ، وتتمثل هذه المجموعة فى كل من سوريا

ولبنان وتونس والجزائر والشاطر الجنوبي من اليمن (١٧) . أما المجموعة الثالثة وتتمثل فى المغرب والأردن والسعودية والشاطر الشمالى من اليمن ، وفى هذه الأقطار نلاحظ أن الاقطاع اما أنه قد قام بتسلم السلطة من المحتل الأجنبى وما يزال يحافظ عليها وفقها لمفهومه كما هى الحال فى المغرب والأردن أو أنه كان يحكم أصلا بعيدا عن الشكل المباشر للإدارة الاستعمارية مكثفيا بالتعاون والتحالف معها والخضوع غير المباشر لها ، كما هى الحال فى حالة السعودية والشاطر الشمالى من اليمن قبل عام ١٩٦٢ ، والذي دخلت فيه البرجوازية مع الاقطاع فى صراع مرير من أجل الاستيلاء على السلطة منذ عام ١٩٦٢ والذي لم يحسم بعد تاريخيا حتى هذه اللحظة .

فالقادة الوطنىون لمرحلة ما بعد الاستقلال لم يكونوا - كما يقول بوتومورو - من المثقفين أو الثورىين فهم فى الهند (مثلا) لا ينتمون لآى من الفريقين كما أن تأثيرهم (أى المثقفين الثورىين) لم يستمر لفترة طويلة اذ واجهه بعد فترة تأثير القادة السياسيين الذين ينتمون لجماعات مهنية أو لقطاع الأعمال فضلا عن المذاهب الأخلاقية والاجتماعية التى صاغها غاندى واستقاها من الفكر الدينى التقليدى ، وما يصدق على الهند نجد له نماذج أخرى كثيرة فى المجتمعات النامية والمتخلفة (١٨) .

وهكذا لم يفاجأ المثقفون السياسيون بالذات فى هذه المرحلة (غداة الاستقلال وما بعدها) أنهم مبعدون عن مركز القيادة السياسية فحسب بل صاروا هم أشد حلقات السلسلة ضعفا وأقلها قدرة على الاتزان والتماسك وذلك حينما فاجأتهم هول الحقيقة التى ما يزالون يعانون من العجز عن ادراكها حتى الآن ، حقيقة أنهم فى مجموعهم وبحكم طبيعة تكوينهم ونشأتهم الانتقائية الخاطئة منذ البداية ليسوا طبقة ولا جديرين بالدفاع عن مصالح طبقة معينة أو التحالف معها فى مجموعهم ، سواء ان كانت فى قمة السلطة أو خارجها ، وان الخيوط الرفيعة التى ألفت فيما بينهم فى الماضى لا تعدوا كونها مجرد

(١٧) لابد من ملاحظة أن الفئة البرجوازية الوطنية التى تسلمت السلطة من الاستعمار البريطانى فى جنوب اليمن قد دخلت فى صراع مرير منذ اليوم التالى للاستقلال مع خط اليسار الثورى الذى قاد النضال المسلح فى محاولة لاقصائه عن السلطة والواقع الاجتماعى برمته ، الا أن الأمور قد حسمت بعد ثلاث سنوات من الاستقلال عام ١٩٦٧ لصالح اليسار الثورى نهائيا وسارت الأمور فى غير صالح لخط البرجوازى فى هذه المنطقة من الوطن العربى والتى يمكن أن تشكل الحالة الاستثنائية الوحيدة حتى الآن الى جانب الجزائر الى حد ما ، الامر الذى سيتضح أكثر فى الفصول القادمة من هذه الدراسة .

أحياء و تنشيط لمشاعر « المواطنة » والالتقاء القومى التى تجمع فى نطاقها أشد المصالح تناقضا فى أى مجتمع تجاه الخطر الخارجى أو أى تهديد للمصير القومى ، وأنهم قد أخطأوا فى تخمينهم لهذه الحقيقة التاريخية أكثر مما تحتمله طبيعتها حينما ظنوا - بأحاساس طفولى مراهق - أنها قادرة أيضا على حل القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتناقضاتها الذاتية فى المجتمع وبأساليب مثالية مغرقة فى السذاجة .

بل لقد تصدى الكثير منهم بشراسة لفكرة الحل الاجتماعى والصراع الطبقي من خلال المفهوم الجدلى والتاريخى العلمى للعلاقات الاجتماعية بين الطبقات وإعادة ترتيب هذه العلاقات جذريا بما يحقق الحل الاجتماعى الجذرى أيضا لمشكلة القهر والظلم والتخلف الاجتماعى بشكل عام ، وذلك كتعبير عن اعتقادهم الطوباوى المريض بأن ذلك سيشكل تهديدا للوحدة الوطنية والوجود الوطنى نفسه الذى حقق الاستقلال السياسى وسيحقق الحل الاجتماعى أيضا بطريقة ما .

دور المسألة القومية

ولقد كان هذا الفهم الخاطىء للقضية القومية هو أشد نقاط الضعف خطورة وأكثرها مدعاة للضياع المحقق ليس بالنسبة للمثقفين فى البلدان النامية وفى الوطن العربى بالذات فحسب بل وبالنسبة لمبدأ الفهم العلمى والتاريخى السليم لحركة التاريخ وقوانين المجتمع بصفة عامة ، وذلك بالنظر الى هذه القضية باعتبارها المدخل والحل الحاسم للقضية الاقتصادية والاجتماعية بنفس القدر الذى كانت فيه هى المدخل والأداة للحصول على الاستقلال السياسى من السيطرة الأجنبية .

ذلك أن المسألة القومية فى حقيقتها ترتبط جوهرى بالقضية الوجود التاريخى والقومى للمجتمع برمته وبكل تناقضاته ومهما كانت طبيعة تركيبه أو المرحلة التى يمر بها ، باعتبارها القاسم المشترك الذى يربط بين كل أفراد المجتمع وطبقاته بلا استثناء بحكم وجودهم وانتمائهم الى مجتمع معين يعيش على رقعة جغرافية معينة ويتمتع بسمات وخصوصيات قومية يتميز بها عن غيره من المجتمعات كاللغة والدين والثقافة والامتداد التاريخى والجغرافى والحضارى المشترك فى الماضى والحاضر .. الخ ، وحينما يتعرض هذا الوجود للتهديد أو القهر من قبل قوى خارجية فان إثارة المسألة القومية يلعب دورا حاسما فى دفع المجتمع بكامل فئاته وطبقاته الى مقاومة هذا التهديد على نحو ما جرت عليه الأمور فى مقاومة السلطات الاستعمارية

والعنصرية ومخططاتها الرامية الى مسح هذا الوجود وتحطيمه في كثير من الشعوب النامية والمتخلفة ذات القوميات المختلفة .

وعند هذا الحد يتوقف دور المسألة القومية ، أما حينما ينظر الى المسألة القومية باعتبارها الوسيلة الوحيدة أيضا لحل مشاكل التخلف والتناقضات السياسية والاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمع الواحد أو الأمة الواحدة فإن ذلك هو عين الخطأ وأشد نقاط الضعف وأكثرها مدعاة للضياع المحقق الذي وقعت فيه كثير من الشعوب والحركات الوطنية في المجتمعات النامية والمتخلفة غداة حصولها على الاستقلال السياسي وفي مقدمتها الشعوب العربية التي حاولت عبثا أن تحقق حريتها ووحدتها السياسية وتبني الاشتراكية . . الخ من خلال هذه المسألة القومية بلا جدوى حتى اليوم ، ذلك أن تحقيق مثل هذه المهام لا يتأتى قط الا من خلال قضية الصراع الطبقي وتفجير التناقضات الاجتماعية داخل الاطار القومي نفسه ، والتي ستؤدي حتما الى تخليف وازاحة كل الطبقات والفئات الاجتماعية القديمة عن السلطة والتي تحول أساسا بحكم طبيعتها دون تحقيق المهام السابقة كما أن ذلك سيتيح للقوى التقدمية الجديدة الامساك بالسلطة ، والقادرة وحدها على انجاز تلك المهام السابقة على أسس اجتماعية وطبقية أيضا .

ولأن هذا المفهوم قد انقلب على رأسه تماما في أذهان المثقفين في البلاد العربية وغير العربية من مجموعة الشعوب النامية والمتخلفة فانهم قد وقعوا نتيجة لذلك فريسة سهلة لأشد نقاط الضعف خطورة ومدعاة لاقتيادهم بسرعة الى المصير الحقيقي التعس الذي كان ينتظرهم بطبيعة الحال على حين غرة كمجرد فئة متشردة من الناس على هامش الحياة الاجتماعية والسياسية لكل الطبقات والفئات في المجتمع والتي أخذت تحتل مواقعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية بعنف وبلا هوادة ، وبالذات مجاميع الاقطاع القديم ومجاميع البرجوازية والكمبرادور الجديد الذين أخذوا ينسقوا بين مصالحهم جميعا قديمة كانت أو حديثة مع الاستعمار الجديد من موقع السلطة وفي ظل الاستقلال المزيف غير عابئين بشيء مما يدور في أذهان وعواطف المجتمع بصفة عامة وهؤلاء المثقفين الطيبين بصفة خاصة ، والذين ما لبثوا بمرور الوقت أن أدركوا مأساتهم كفئة تعيش بلا هوية حقيقية ممزقة الوجدان والمشاعر ، وتقيم على أرضية اجتماعية شديدة القلق وأدعى الى الانهيار وعدم الاستقرار ، لا تربطها ايديولوجية محددة كالفئات الدينية مثلا ، ولا مصالح مادية ومهنية ملموسة كالأطباء والمهندسين والحرفيين ، وأبعد ما يكونون في مجموعهم عن الانتماء الطبقي الى أي من الطبقات

الرئيسية في المجتمع كطبقة الاقطاع أو الفلاحين أو البرجوازية الناشئة أو الطبقة العمالية التي كانت وما تزال في دور التكوين .

انهم هجين تجربة أول ولادة اجتماعية مشوهة وغير ناضجة لكل الطبقات والفئات السابقة في كل مجتمع من مجتمعات البلدان النامية والمتخلفة في العصر الحديث ، انهم - كما يقول موريس دوفرليه - بحق أناسا مشردين حقا أو أناسا اقتلعت جذورهم من أرضها ، أناسا بؤساء مطرودين من جماعة قديمة لا يقبلونها ومن جماعة جديدة لا يرقى اليها مستوى حياتهم وثقافتهم (١٦) . ولقد تبلور هذا الوضع الهامشي لهذا المولود المشوه والمتشرد وجسد نفسه أكثر فأكثر بمرور الوقت من خلال مجموعة من المميزات والخصائص البارزة التي اتسم بها مثقفوا البلدان النامية والمتخلفة ابان مرحلة التحرر السياسي وما بعدها وأهمها :

(أ) البعد الهامشي عن طبقاتهم وجماعاتهم القديمة وعدم القدرة على تكوين طبقة أو جماعة اجتماعية جديدة متماسكة .

(ب) التذبذب الشديد في اتخاذ المواقف السطحية المتطرفة بين أقصى اليمين وأقصى اليسار ، مع الاستعداد للعب الأدوار المتناقضة في وقت واحد ، أو من وقت لآخر بالنسبة للفرد الواحد .

(ج) سوء الفهم العلمي والتاريخي للمسألة القومية وطبيعة دورها السياسي والاجتماعي في حياة أي مجتمع أو أمة من الأمم .

(د) الاسراف في النقد النظري والاحجام عن التوضيح والفعل العملي الا قليلا ، فهم غالبا ما يفشلون في الموازنة والتوفيق بين ما يقولون وبين ما يفعلون أو بين ما يظنون أنهم قادرون على فعله وبين ما يستطيعونه فعلا .

(هـ) سوء الرؤية وانعدام التمييز الجيد بين ما هو أساسي وما هو ثانوي في تعاملهم مع بعضهم أو مع الغير ومع الواقع برمته الذي غالبا ما يتعاملون معه من مواقع هامشية وليست مصيرية .

(و) انتشار النرجسية وعشق الذات وتضخيمها المقرون غالبا بالميل

(١٦) موريس دوفرليه : مدخل الى علم السياسة ، ترجمة جمال الاتاسي ومسامي الدروبي ، دار دمشق للطباعة والنشر ١٩٦٧ ، ص ٢٢٥ .

الى استثمار حالة التخلف القسائم بفرض انسهم عليه والبحث عن مصالح طفيلية متخلفة من خلاله .

(ز) التشرد وعدم الاحساس بالأمن والاستقرار النفسى والاجتماعى والعائلى تحت مختلف الظروف والتعرض لنوبات الحساسية وانهيار التوازن الشخصى والنفسى باستمرار .

رحلة المثقفين نحو العودة الى الأصل :

وبينما هذا التهميش والتشرد الحياتى المرير الذى وجد مثقفو البلدان النامية والمتخلفة أنفسهم فى أتونه غداة الاستقلال يفعل بهم فعله الذى لم يكونوا يتوقعونه بهذا الشكل ، حدث ما يشبه عملية جزر جديدة فى مقابل عملية المد القديمة من قبل الطبقات الاجتماعية بالنسبة لهؤلاء المثقفين .

فاذا ما تذكرنا ما أشير اليه فى مكان سابق من هذا البحث عن كيفية النشأة الخاطئة الأولى لهذه الشرائح الاجتماعية المثقفة كإفراز انتقائى مؤقت من كل الفئات والطبقات الاجتماعية فيما يشبه عملية مد بحرى صاحب بفعل ظروف اجتماعية وتاريخية وسياسية معينة ، فإن ما حدث فى الماضى القريب ومنذ مطلع الستينات وما قبلها بقليل وحتى الآن هو حدوث عملية « الجزر » المعاكس تماما ، وبتعبير أوضح فإن كل الطبقات والفئات الاجتماعية التى أفرزت هذه الشريحة من المتعلمين والمثقفين والكتبة والسياسيين بالذات وألفت بينهم روابط وهمية مؤقتة فى مواجهة ظروف وأوضاع مرحلة معينة (النضال ضد الحكم الأجنبى والحصول على الاستقلال السياسى وتنمية مشاعر المواطنة القومية) هى اليوم ومنذ غداة الاستقلال تقوم بعملية عكسية تماما ، حيث تنقسم جماعات الصفوة الجديدة - كما يقول الدكتور الجوهري - على نفسها مكونة عدة معسكرات تلعب الانتماءات القبلية السابقة أو الانتماءات الاقليمية أو غير ذلك من التعصبات القديمة ، تلعب دورا كبير الشأن فى تغذيتها وتدعيمها (٢٠) .

أى أن هذه الطبقات والفئات الأصيلة فى التركيب الاجتماعى قد قامت وما تزال فى مرحلة الاستقلال السياسى بعملية جذب وامتصاص عكسية لهؤلاء المثقفين الذين أفرزتهم بالأمس ، مستفيدة من نقاط الضعف

(٢٠) د . محمد الجوهري : علم الاجتماع وقضايا التنمية فى العالم الثالث ، ١٩٧٨ -

والتهميش والتشرد الحياتي الذي آل اليه هؤلاء التعساء ووجدوا أنفسهم في أتونه ، فكل واحدة من هذه الطبقات الاقطاعية والبرجوازية والفئات الدينية القبلية والأرستقراطيات العشائرية المتخلفة صار كل يحاول الفوز بنصيب الأسد من هذا الصيد الثمين المقطع الأوصال ، ليستفيد من مهاراته المهنية والسياسية والفنية النادرة في سبيل الدفاع عن نفسه وتنمية مصالحه والتغلب على منافسيه ، سواء ان كانوا في السلطة أو خارجها ، وبالطرق المباشرة وغير المباشرة .

وحتى الاستعمار نفسه الذي ارتحل بشكله وبقي بمضمونه ، قد دخل حلبة المنافسة بطريقة مباشرة للحصول على نصيبه الوافر من هذه السلعة الرائجة والتي كان له الدور الاساسي في صنعها منذ البداية وحصل من بين عناصرها على كل ما يحتاجه من أدوات وضمانات تكريس بقاءه وتأمين مصالحه الاقتصادية والسياسية بصورة ربما كانت أكثر فعالية من ذي قبل تحت مظلة الاستقلال السياسي المزيف في معظم المجتمعات النامية والمتخلفة حتى الآن .

وهكذا سوف يصبح من المحتم - كما يقول الدكتور محمد الجوهرى - كلما أراد المجتمع استبدال الادارة التقليدية البالية والعاجزة بادارة عصرية جديدة وكلما أرادت الدولة الاضطلاع بوظائف وأعباء جديدة ، كلما وجد هذا المجتمع نفسه مضطرا الى الاستعانة بطبقة من المتخصصين وتشجيعهم ماديا وأديبا ، بل والعمل على اعدادهم وتأهيلهم اذا لم يكونوا موجودين أصلا(٢١) وبذلك أصبحت الطريق مفتوحة الى مراكز السلطة الادارية والسياسية والفنية أمام كل من يرغب من هؤلاء المثقفين المهرة وشبه المهرة ، بشرط أن يؤديوا مهامهم كموظفين ومهنيين وفنيين لا أكثر ، ووفقا لما تقضى به طبيعة التركيب الاقتصادي والاجتماعي السائد وتنميته والمحافظة عليه واحترامه ، والذي لا يعدو كونه في الواقع مجرد نظم اقطاعية متخلفة في الداخل أو برجوازية طفيلية تابعة للخارج أو مزيج من هذا وذاك ، وليس وفقا لطموحاتهم وافتراضاتهم المثالية القديمة ، ولا حتى عواطفهم الوطنية والقومية الهشة ، والتي لا بد وأن ينحوها جانبا وهم يقومون بمهامهم الوظيفية الجديدة في اطار التنظيم الاقطاعي هنا أو البرجوازي هناك ، ولا مانع من أن يحتفظوا ببعض مفاهيمها المذهبة والمؤدبة لتسلية أنفسهم في أوقات الفراغ والمناسبات العامة وبعض أعمدة الصحف في أحسن الأحوال .

كما أن الأماكن الشاغرة التي خلفها الاستعمار في مؤسساته الاقتصادية والتجارية الرسمية وغير الرسمية والمؤسسات الجديدة التي تقوم البرجوازية بتنفيذها حينما تكون على قمة السلطة أو متحالفة معها على الأقل قد فتحت هي الأخرى أبوابها الواسعة أمام هذه العناصر المثقفة والمؤهلة بمغريات مادية أكثر جذبا ، وشروط سياسية ومعنوية أكثر قسوة ومهانة ، وحتى الفئات الاجتماعية التقليدية الأكثر تخلفا من قبلية وعشائرية وارشتراطية ودينية متزمتة قد رغب كل منها أيضا في الحصول على نصيب معين من هذه العملة القابلة للتداول والرواج قبل غيرها (المثقفون) أما بحكم الانتماء الأصلي أو الاستعارة المباحة في هذا الشأن ، ملوحة بما لديها من مغريات وشروط . وهكذا صار الأمر بالنسبة لهؤلاء المثقفين يسير وفقا لمبدأ : بقدر ما تعطى تستلم وإذا لم تقبل فغيرك مستعد .

ولم يتوقف الأمر هكذا عند مجرد الخيارات التي لا بديل عنها في كل الحالات السابقة ، بل لقد تعداه الى ما هو أكثر من ذلك بكثير حيث صار مجرد الاعتذار عن قبول أى من الخيارات السابقة وعدم حصول الفرد المثقف على هوية اجتماعية وسياسية تثبت انتماءه لأى منها دليل تهمة كاف لحرمانه من شهادة حسن السير والسلوك فى أحسن الأحوال ، أما لو اشتتم منه رائحة رأى مغاير فإن فصل رأسه عن جسده هو أقل العقوبات استحقاقا له وأكثرها قربا من مبادئ حقوق الإنسان بجانب ما أحدثته وسائل العصر وتكتيكاته المتطورة من وسائل القهر والتعذيب والتشويه والعبث بانسانيته قبل موته ، والتي تحرص هذه الطبقات والفئات المتخلفة على استيراد وتطبيق أحدث منتجاتها وخبراتها قبل حرصها على مكافحة أمراض التيفود والبلهارسيا ورفع القمامة من الشوارع . وهكذا فإن القليلون ممن قد يتورعون عن القبول بأى من الخيارات السابقة لا يستطيعون الصمود طويلا بدون الحصول على شهادات حسن السير والسلوك الا من رحم ربي !!

وهذا لا يعنى أبدا أن هذه الأطراف الاقطاعية والبرجوازية الطفيلية وغيرها من الفئات الاجتماعية الأخرى ذات الطابع السلبي والمتخلف هي وحدها التي تتقاسم هذه الغنيمة بطريقة مباشرة وغير مباشرة ، ذلك أنه بالرغم من أنها قد فازت بنصيب الأسد الا أن طبقات وفئات اجتماعية أخرى ذات طابع ايجابي وطني وتقدمي قد استطاعت أن تمتص هي الأخرى نسبة محدودة من هذه العناصر المثقفة بحكم ضعفها وكونها ما زالت فى دور التكوين كالطبقة العاملة ، أو فى دور النقاهة وبداية الوعي والاحساس.

بالذات كطبقة الفلاحين وما ينبثق عن كل ذلك من هيئات ومؤسسات نقابية وجماعية مختلفة .

فلقد تمت عملية الاقتسام هذه في جانب أساسي منها على أساس الانتماء الأصولي وتطبيق مبدأ « العودة الى الأصل » (٢٢) كما نفذت في جانب آخر على أساس انتقائي وعشوائي واسع النطاق . حيث وجد من بين عناصر هؤلاء المثقفين ممن ينتمون الى أصول اجتماعية فقيرة « عمالية وفلاحية وبروليتارية مضطهدة » من يتبنى بحرارة مصالح الطبقات الاقطاعية والبرجوازية الكمبرادورية ويدافع عنها الى هذا الحد أو ذاك ، والعكس صحيح . وهكذا فان الوسط الاجتماعي الواحد في البلد النامي - كما يقول مجموعة من العلماء السوفييت - يفرز رجالا يتبنون الماركسية ويدافعون عنها كما يفرز زعماء لمنظمات رجعية عاتية (٢٣) .

كما أن الكثير من هذه العناصر قد سحقهم هول مفاجئة كون المثقفين - حقيقة - هم هكذا مجرد تركة يتم اقتسامها أصوليا وعشوائيا بين مختلف الطبقات والفئات الأساسية في المجتمع ، وانهم لم يكونوا كما تصورا أنفسهم في مرحلة سابقة ، باعتبارهم طليعة موحدة لكل فئات المجتمع وطبقاته بلا منازع وربما طبقة فوق كل الطبقات قادرة على صنع كل شيء من أعلى ، حيث فشل هؤلاء تماما في القدرة على التكيف مع أي طرف من الأطراف أو المواقف السابقة أو التوفيق بينهما تشبعت به نفوسهم من عواطف ومفاهيم قومية وليبرالية وطنية وبين ما فاجأتهم به حقائق الواقع ، وأصيبوا بحالة من الاستلاب الفكري والاجتماعي المروع ، وانتكاس معنوي ونفسي خطير أودى بحياة أكثرهم بصورة مباشرة وغير مباشرة (٢٤) .

(٢٢) أقصد بفكرة أو مبدأ العودة الى الأصل أن المثقف ذى الأصول الطبقيّة الاقطاعية أو البرجوازية والرأسمالية في البلدان النامية بالرغم من تبنيه لأفكار وتطلعات لبرالية وقومية وتقدمية أيضا في مواقف علنية معينة خلال مرحلة ما قبل وبعد الاستقلال مباشرة ، إلا أنهم قد لاذوا في مراحل لاحقة الى أصولهم الطبقيّة وتبنوا مواقفها ومصالحها بعمق ضمن عملية الاقتسام المشار اليها آنفا ما عدا بعض الحالات الاستثنائية التي تم اقتسامها أو وزعت على الأصح على أساس عشوائي بين مختلف الطبقات والفئات من خلال قنوات سياسية وشخصية .

(٢٣) مجموعة من العلماء السوفييت : التركيب الطبقي للبلدان النامية ترجمة الدكتور داوود حيدو ومصطفى الدباس ، الطبعة الثانية - منشورت وزارة الثقافة بدمشق (٢٤) هناك العديد من الأمثلة والحالات الكثيرة لهذا النوع من المثقفين التمساء الذين انتهى بهم الأمر الى الانتحار البطيء من خلال الادمان على المشروبات والمخدرات والميل الى الانطواء النفسى الشديد واللامبالاة والاستهتار وانعدام التركيز الفعلى والميل بدلا من ذلك =

ولا ننسى في نهاية هذه النقطة أن نشير الى طراز آخر من المثقفين الذين خضعوا لمبدأ الاقتسام هذا ، ولكن ليس على أساس محلي بل على أساس دولي ، حيث تردت في نفوسهم فكرة الانتماء الوطني والقومي تحت أى اعتبار من الاعتبارات المشار اليها سابقا ، وراح كل منهم يبحث عن هوية دولية أخرى يستغنى بها عن هويته الوطنية الأصلية بطريقة مباشرة وغير مباشرة ، اما من خلال الهجرة والانفصاء تحت مظلة المنظمات والهيئات الدولية المختلفة التى تشكل اليوم مركز جذب قوى لأفضل القدرات والكفاءات من هذه الشعوب ، والانقطاع الكلى عن الوطن ، أو البحث عن جنسيات أخرى من خلال التشجيع السياسى والفكرى لهذه البؤرة الدولية أو الاقليمية أو تلك .

عوامل تيسير اقتسام المثقفين بين مختلف الطبقات فى المجتمع :

ولقد ساعد ويسر هذا الاقتسام أو الانفصام مجموعة من الأسباب والعوامل الموضوعية والواقعية الرئيسية وأهمها :

(أ) طبيعة الفكرة المثالية الخاطئة التى بنى هؤلاء المثقفون على أساسها وجودهم وتكوينهم منذ البداية ، باعتبارهم طليعة سياسية واجتماعية موحدة لكل الطبقات وربما طبقة جديدة فوق كل الطبقات قادرة على صنع كل شئ وفق مفاهيم وفروض مثالية وغير علمية فى مرحلة معينة مما أفقدهم القدرة على الاحتفاظ ولو بالحد الأدنى من التماسك أمام أول اصطدام حقيقى مع الواقع غداة الاستقلال من المحتل الأجنبى .

(ب) طبيعة الأصول الطبقيـة والاجتماعية المختلفة والمتناقضة التى قدموا منها منذ زمن قصير نسبيا ، والتى ما تزال قريبة العهد بهم جدا ، وتشكل الاطار المرجعى الحقيقى لغالبيتهم العظمى فكرا وسلوكا على الأقل ، رغم كل ما أعلنوه وغالطوا به أنفسهم بأنهم قد انفصلوا عن تلك الأصول وتخلوا عن مفاهيمها الى غير رجعة . حيث ما كادت الأرض الهشة والمصطنعة التى يقفون عليها أن تنهار من تحت أرجلهم حتى وجدوا فى أطرافهم الطبقيـة والاجتماعية القديمة تلك ملاذ أمنهم ووجودهم الحقيقى .

= الى الانتحار المباشر أو الجنون فى بعض الحالات الشائعة والتأزم النفسى الحاد بصفة عامة ، فى اليمن مثلاً تصل نسبة المثقفين من هذا النوع الى ما يقارب ٢٣٪ ، وذلك على نحو ما سيتضح فى الفصول القادمة التى سنتحدث فيها عن المثقفين اليمنيين بالذات كنموذج تطبقى لهذا لبحث .

(ج) . افتقار الطبقات الاجتماعية القديمة والجديدة في المجتمع بحكم تخلفها - رغم سيطرتها على السلطة - الى الخبرات والمهارات الذاتية وحاجتها الملحة لهؤلاء المثقفين لمواجهة ظروف ومتغيرات العصر الجديدة والمواءمة بينها وبين طبيعة مصالحها الحقيقية والعمل على تنميتها في ضوء هذه المتغيرات ومن خلالها ، وذلك بالرغم من تواضع تلك الخبرات والمهارات الثقافية والفنية التي يملكها المثقفون غداة الاستقلال على الأقل ، والتي لم تكن تتجاوز في كثير من الأحيان المراحل الأولى من التعليم . حيث كان المواطن العادي ولا يزال في البلاد النامية - كما يشير بلاندييه - يميل الى الربط بين « النظام » أو « السلطة » واجادة استخدام القراءة والكتابة وسط شعب أغلبه من الأميين (٢٥) كما أن ذلك كان وما يزال هو أقصى ما تتطلبه الطبقات الرجعية المسيطرة في هذه الشعوب من أجل ادارة مصالحها المتخلفة وخدمتها بل انها لا تسمح بأكثر منه في الغالب الأعم .

(د) ان السلطة الاستعمارية حينما رحلت بشكلها السياسي قد بنت استراتيجيتها من أجل المحافظة على بقاء نفوذها ومصالحها الاقتصادية بالاعتماد على القوى والطبقات التقليدية القديمة بالدرجة الأولى (الاقطاع والأرستقراطيات السياسية والعسكرية والعشائرية الدينية المتزمنة .. الخ) بعد أن كانت قد نجحت في افساد ذوقها ونمط استهلاكها وحولته من استهلاك مغلق ومحدود متجه الى الداخل الى استهلاك مفتوح حديث ومصرف للسلع الرأسمالية المستوردة من الخارج ، كما اعتمدت من ناحية أخرى على الطبقة البرجوازية والكبرادورية الجديدة كحليف سياسي ووسيط اقتصادي تابع ونشيط ومستفيد ، وضمن الاستعمار بذلك استمرار نفوذه السياسي ومصالحه الاقتصادية من خلال وجود أي من هاتين الطبقتين في السلطة ، وليس من خلال الاعتماد على بعض العناصر السياسية المثقفة على أساس ما كانت تطرحه قبيل الاستقلال من الآراء والمفاهيم الاصلاحية والبرالية في التحرر الوطني وفي اطار من التعاون والتعامل من موقف الندد للند ، والتي كانوا يرددونها حينما كانوا يتقدمون الصفوف في انفصال من أجل الاستقلال .

بل لقد همس الاستعمار في آذان هؤلاء المثقفين السياسيين أثناء وبعد رحيله بما فيهم الذين كان قد نجح في تجنيدهم من قبل لخدمة مصالحه

(٢٥) د . محمد الجوهري : علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث ، ١٩٧٨ ،

وضمهم الى صفه ناصحا اياهم بأن يتخلّصوا عن تلك المفاهيم وينسقوا مصالحهم المستقبلية من خلال القوى الرئيسية في المجتمع من الاقطاع والبرجوازية المتطفلة والكيمرادر ، وأن يديروا مصالحها من موقع السلطة ، الأمر الذي نفذ بالفعل في كثير من الحالات وأدى في الوقت نفسه الى انهيار موقفهم وتفككه بسرعة وعجزهم عن الصمود والمقاومة لوقت أطول .

(هـ) وبالإضافة الى كل العوامل السابقة التي ربما تشكل خصوصيات مرتبطة بثقفي البلدان النامية والمتخلفة وظروف تكوينهم ونشأتهم ، لابد وأن نشير الى وجود الحقيقة العلمية والتاريخية الخاصة بمعنى المثقفين وطبيعة وجودهم الاجتماعي بكل ما تعنيه هذه الكلمة من معنى علمي وموضوعي سبق تحديده بالتفصيل في مطلع هذا البحث والذي يتخلص في كون المثقفين هم دائما التعبير الهامشي عن كل الطبقات والمصالح المتعارضة والمتناقضة في كل المجتمعات وعبر مراحل التاريخ المختلفة ، ونقاط الاتصال والتبادل فيما بينها . حيث يشكلون غالبا ما يشبه بيت الخبرة المهنية الذي يقدم خدماته وخبراته ومشوراته لكل من يطلبها أو يقنعه بذلك أكثر من غيره بالأغراء أو الاضطرار بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، ولقد عبرت هذه الحقيقة التاريخية في المراحل الأخيرة عن نفسها بوضوح بالنسبة لمثقفى البلدان النامية والمتخلفة رغم قلتهم وتواضع خبراتهم ، ورغم أن الكثير منهم ما يزال عبثا يرفض هذه الحقيقة بشكل عام متشبثا بالأفكار الديماغوجية السابقة أو يتجاهلها بوعي تام ، ولحاجة ما في نفس يعقوب ! ، انهم يرفضون الحقيقة التي يؤكد لها جماعة من الباحثين السوفييت والمثثلة في كون فئة المثقفين تنحدر بصورة رئيسية من وسط الموظفين والوسط البرجوازي الصغير والاقطاع ، وان هذا المنشأ قد ساعد على أن تكون لديهم عقيدة ازدواجية لا تنفى الملامح الرجعية اللازمة لطبقة البرجوازية الصغيرة (٢٦) .

الاغتراب والحقيقة في حياة المثقفين :

إذا كان الاغتراب - كما يقول ازفلد Azveld - هو الانفصال بين

الآنا والآخر انفصال يؤدي الى العسدي ، أو هو ذلك الاستلاب الذي يؤدي الى العبودية ، أو هو عبارة أخرى فقصدان الحرية وزوالها ، فان المشكلة لا تكمن في كون الحقيقة التاريخية والاجتماعية القائمة تلك بالنسبة لمثقفى البلدان النامية والمتخلفة هي بالفعل هكذا وعلى نحو ما سبق عرضه وتحليله

وما تقتضيه طبيعة الواقع وظروف المرحلة بقدر ما أن المشكلة والخطورة تكمن أساسا فيما يفترضه الغالبية العظمى من هؤلاء المثقفين في أذهانهم حتى الآن من مفاهيم مغايرة عن الواقع وعن أنفسهم أيضا ، أو مغتربة على الأصح عجزوا معها عن الموازنة بين حقيقتهم وواقعهم ، بين ما يعلنونه وما يطمحون اليه قولا وما تقتضيه ممارستهم العملية والاجتماعية فعلا ، بين ما يحاولون ادعاء الانتماء اليه شكلا وما هم مرتبطون به موضوعا الأمر الذى فقدوا معه اتزانهم وحريتهم (٢٧) .

فكون هؤلاء المثقفون يتعرضون اليوم لعملية اقتسام داخلي وخارجي أو يقومون — على الأصح — بإعادة توزيع أنفسهم كأدوات وظيفية ووسائل تعبيرية عن مختلف الطبقات والمصالح السياسية والاقتصادية المتناقضة في المجتمع على أساس من الانتماء الأصولي ، أو الاختيار السياسي والوظيفي ، فتلك ظاهرة طبيعية بل وصحية ، ويجب ألا يثير ذلك أى قلق أو خوف على حاضر ومستقبل التطلعات والأفكار الوطنية والتقدمية الجديدة ، أو فشلها في مواجهة الايدولوجيات والأفكار البرجوازية والاقطاعية القديمة ، بل ان مرحلة ما قبل إعادة التوزيع هذا والتي لم تنتهى بعد ، كانت هي أكثر مدعاة للقلق والخوف ، ونقطة الضعف المميتة في جسم المد الوطني والتقدمي الحقيقي في الشعوب النامية والمتخلفة ، حيث كان غياب المضمون الاجتماعي والطبقي الناضج بين المثقفين بصفة عامة والوطنيين والتقدميين منهم بصفة خاصة والجهل بالحقيقة العلمية والتاريخية لمعنى المثقف وطبيعة دوره لهو أشد حلقات السلسلة ضعفا في تكوينهم حتى الآن ، وعامل الحسم في تذبذبهم وتهديد جهودهم وفشلهم في تحقيق قيادة الانتصار الناجز للأفكار الجديدة في مقابل الأفكار القديمة وما آلوا اليه من تشرد وضياع محقق عجزوا معه حتى عن المحافظة على بعض المكاسب القومية والوطنية الباهتة التي كانت تظهر من وقت لآخر وما تلبث أن تختفي بسرعة أكثر (٢٨) .

وحالة الاغتراب هذه في حياة المثقفين لم تكن دائما مجرد ظاهرة مرضية ولا ارادية فحسب ، ولكنها قد تمارس من قبل البعض كنوع من

(٢٧) مجموعة من العلماء السوفييت : التركيب الطبقي للبلدان النامية ، ص ٣٩٢ .

(٢٨) يمكن اعتبار تجربة عبدالناصر في مصر ونهرو في الهند ونكروما في غانا وما شابه ذلك من الدلائل الواضحة على اخفاق هذا الخط الاصلاحى القومى وضياع المكاسب الشكلية التي كان قد حققها من وقت لآخر .

التصرف الانتهازي والبحث عن مصالح جديدة أو الدفاع عن النفس وعن مصالح شخصية موجودة .

الفهم المغرب كتصرف انتهازي :

إذا كان هذا الخطأ العرضي الذي دفع المثقفون الوطنيون وشعوبهم ثمنه غالبا قد بدأ يتجاوز نفسه بنفسه على مستوى الواقع العملي والمادى المعاش على نحو ما سبق ذكره ، إلا أنه ما يزال مقلوبا على رأسه تماما فى أذهان غالبية المثقفين عموما وفى مفاهيمهم النظرية والسطحية بوعى منهم أو بدونه ، فالكثير منهم ممن يتربعون على قمة السلطة أو يقفون على مقربة منها فى هذا البلد أو ذاك ، ويقومون بأدوار كلاب الحراسة فى خدمة مصالح الامبريالية العالمية والاحتكارات الدولية فى الخارج داخل شعوبهم ، والمصالح البرجوازية والكبرادورية الطفيلية التابعة لها فى الداخل ، وبدوافع انتهازية خطيرة ترقى الى مستوى الخيانة الوطنية لسيادة وحرية شعوبهم ، فانهم مع ذلك لا يترددون لحظة بوعى منهم أو بدونه عن الحديث والتغنى بأمجادهم القديمة أيام كانوا تلاميذ فى المدارس ، أو قادة نقابيين وسياسيين يوزعون المنشورات ، ويكتبون فى الصحف ، ويعقدون المهرجانات ويقودون المظاهرات فى الشوارع ، وهم يهتفون ضد الاحتلال ويتغنون بمطالب الاستقلال السياسى ونشيد العلم الوطنى الذى حققوه فى النهاية ، وأهدوه الى شعوبهم التى يعيشون معها اليوم فى ظله وتحت لوائه « فى ثبات ونبات » وأنهم ما يزالون على نفس العهد وماضون فى نفس الطريق !!

وهنا تتأكد حقيقة أن النزعة الوطنية فى المجتمعات النامية - كما يقول بوتومورو - هى نتيجة الصراع من أجل تحقيق الاستقلال عن الحكام الأجانب ... واذن فليس من الغريب فى شيء أن نجد فى معظم المجتمعات النامية حزبا واحدا قاد بنجاح حركة الاستقلال ، ثم جعل من نفسه صفوة حاكمة تبرر قوتها بالنظر الى أمجادها الماضية والوعود التى تقدمها لبناء أمة حديثة (٢٩) .

كما يعملون فى نفس الوقت وبلا كلل على اقناع شعوبهم - أو تضليلها على الأصح - بالحديث عن عظمة ما أنجزوه من تحرر سياسى مزيف وما حققوه من انجازات اقتصادية واجتماعية وهمية لصالحها كل يوم بلا خجل ، وأنه

ما عاد هناك من عمل وطنى يعمل ولا مهمة حضارية أو اجتماعية أو سياسية يمكن المطالبة بها ، غير التصدى للأفكار المستوردة ، ومحاربة الخطر الشيوعى ، والتحلّى بالأخلاق الحميدة والصبر عند المكاره والقناعة بما قسم ، والله يرزق من يشاء بغير حساب !!

ذلك أن الحادث - كما يقول الدكتور الجوهري - فى الغالب وكما هو متوقع ألا يتحول هؤلاء الأفراد الى مدافعين عن قضية التقدم والتنمية الاجتماعية . ذلك أن انتماءهم الأصلى ثم مجيئهم من بيئات مستقرة ماديا ، وكذلك تبعيتهم للسلطة السياسية التقليدية التى لا تسعى الى تشجيع الجديد ، كل ذلك يقلل من حماسهم للقضايا العامة ، ولا يجعل من عملهم الجديد وسيلة لخدمة المجتمع الكبير ، ولذلك تقتصر حياتهم على الاندفاع نحو الاستهلاك باسراف ، الذى تيسره لهم دخولهم العالية من الأراضى الزراعية أو المضاربات وأعمال السمسرة ، أو الاقتصاص على المشاركة الروتينية المحافظة فى النشاط السياسى العام « دون برنامج محدد ، أو دون مطامح ثورية ان شئنا الدقة » وقد نجدهم يقتصرون على ادارة المشروعات الصناعية أو التجارية الجديدة ، ولو ادارة اسمية « من خلفهم جيش من الخبراء المحليين أو الأجانب » (٣٠) .

وهذا هو طراز الفهم الطبقي الجديد لمثقفى البرجوازية الكبيرة والكبرادور المحلى والدولى الذين يديرون مصالحها من قمة السلطة والذى يمارسونه بوعى كامل فى قرارة نفوسهم سرا ، ويؤطرونه علنا بكل تلك التصرفات الانتهازية الخطيرة ، والأكاذيب والاشاعات المضللة الفاسدة ، والتى بالرغم من كل ما أحدثته من مضاعفات سياسية واقتصادية واجتماعية لبعض الوقت ، الا أنها لم تعد تقوى على الحيلولة دون كشف حقيقة الاستقلال الكسيع ، وتعميق مظاهر الاستغلال والتبعية الاقتصادية والسياسية فى الخارج ، وتكريس الأوضاع المتخلفة فى الداخل .

كما أنها لم تعد تقوى أمام متغيرات الظروف والتطور التاريخى على اخفاء ما تسببت فيه وما تزال تتسبب فيه أبواقها المضللة والكاذبة من افساد حقيقى للرأى العام والذوق والثقافة الوطنية وبديهيّات العقل والمنطق

(٣٠) د. محمد الجوهري : علم الاجتماع وقضايا التنمية فى العالم الثالث ،

والتي يعون هم حقيقة زيفها قبل غيرهم ، الا أنهم لم يستغثوا عنها بعد
كتصرف انتهازي ضحل من أجل خدمة مصالحهم السياسية والطبقية الحقيقية
المرتبطة بحالة التخلف والتبعية . فهناك عامل - كما يقول بوتومورو
أيضا - يجعل من النزعة الوطنية في حد ذاتها مذهباً غامضاً بالنسبة
للحكام السياسيين للدول النامية هو أنها قد تنطوى على نظرة تراجعية
وقد تسعى الى احياء النظم والصفوات التقليدية . . . والمثال الكلاسيكى على
هذا النمط من الأحداث هو احياء الهندوسية في الهند (الأعنف) تلك
الحركة التي طورها واستخدمها غاندى في اقامة حركة جماهيرية لمعارضة
الحكم البريطانى . ونستطيع أن نجد أمثلة أخرى في الأقطار العربية ،
وباكستان ، بل وحتى في بعض اجزاء افريقيا (٣١) .

ويمكننا أن ننظر الى حركة الثورة الايرانية باعتبارها تقدم أحدث دليل
على هذا النمط من النزوع الوطنى التراجعى ، وان كان الشئ الذى
تتميز به عما ذكره بوتومورو هو كونها لم تحارب محتلا أجنبيا مباشرا
ولكنها أسقطت حكم فرد دكتاتور مستبد وعميل للغرب بمضمون وأفق
سياسى ووطنى يشكل خطوة متقدمة أكثر بالنسبة لما قبله وواقعه الراهن ،
الا أن الأفق المستقبلى ما يزال محفوف بالمخاطر نتيجة لوجود هذا النمط من
النزوع الوطنى الغامض الذى تحدث عنه بوتومورو والذى هو فى طريقه
لأحكام قبضته على السلطة فى ايران ما لم تجد تطورات وتحولات اقتصادية
 واجتماعية وسياسية جذرية .

وهكذا تتأكد حقيقة أن هذا الطراز من مثقفى الاقطاع والبرجوازية
والذى بدأ يمارس مهمته الطبيعية من خلال السلطة أو من خارجها لم يكن
حرصه على الاستمرار فى الصاق المفاهيم المغتربة بنفسه للوطنية والحرية
والديمقراطية والثقافة والدين والشيوعية . . الخ ، والاصرار على تكريسها
فى الواقع بطرق مشوهة ومنحرفة ، لم يكن كل ذلك تابع عن اغتراب حقيقى
فى نفوسهم أو جهل بحقيقة وضعهم الطبقي والثقافى الجديد ، بقدر ما أنه
قد أصبح تصرفا انتهازيا خطيرا وواعيا دفاعا عن مصالح طبقية واجتماعية
معينة ، يجب الكشف عنها وتعريضها بلا هوادة (٣١)

(٣١) بوتومورو : الصفوة والمجتمع ، ص ١١٦ و ١١٧ .

(٢١ مكر) راجع بصفة عامة لينين : كتاب « ما العمل » - دار التقدم موسكو .

(ب) الفهم المقرب كجزء من البقاء والدفاع عن النفس :

وهناك طراز آخر من الفهم المقرب ما يزال يعشعش بين طراز آخر من المثقفين في البلدان النامية والمتخلفة ، خصوصا ما يتعلق منهم بذلك النوع البرجوازي الصغير المنتشر بين صغار وكبار الموظفين الإداريين والفنيين في أجهزة السلطة والمؤسسات والوكالات التجارية المحلية والأجنبية الخاصة والمختلطة ، والتي بالرغم من أنها قد أصبحت هي التعبير المادى والمعنوى لوجودهم ، كما صاروا هم كذلك يشكلون العمود الفقرى لوجودها وضمان استمرارها أيضا ، إلا أنهم من الناحية الشكلية وبروح استلابية مغتربة ينكرون على أنفسهم ذلك ، بل ويصرون بدافع الحفاظ على توازنهم النفسى المنهار بين ما يعلنونه شكلا ، ويمارسونه فعلا وموضوعا ، يصرون على أنهم كانوا وما يزالوا يشكلون بأفكارهم ومفاهيمهم الخاصة المدخل الوحيد لمبادئ النضال الوطنى والتقدمى بكل مقاييسه ومضامينه المختلفة ، من أجل تغيير الواقع الراهن نحو الأفضل ، وأنهم وحدهم القادرون على تحديد مهامه وإدارة شئونه ، بل وتحقيق أهدافه النهائية فى يوم ما وبطريقة ما ، وتقديمها للواقع الاقتصادى والاجتماعى المتخلف كما تقدم الهدايا الثمينة فى الاحتفالات المهيبة .

ولذلك لا ندهش — كما يقول الدكتور الجوهري — عندما نجد أبناء جماعات الصفوة الجديدة يستشعرون فى قرارة أنفسهم التفوق على سائر فئات المجتمع ، وهو شعور باعتقادهم بأنهم أقدر على رؤية مستقبل الجماهير العريضة وتقدير مصالحها من خلال ما حصلوه من تعليم عصرى وما اكتسبوه من خبرة ، ولذلك يسعون الى التحلل من أداء الوظائف الجزئية (٣٢) .

ولقد كان لينين ثاقب النظرة وشديد الحساسية لهذا الطراز من المثقفين وكان يصفهم بالميوعة ويعتبر أن مجرد وقوفهم على الحياد ضمن علاقة حسن جوار بالنسبة لقضية النضال الثورى يكفى جدا ، أما اذا قبلوا بتنفيذ بعض المهام الثورية المحددة فان ذلك يعد عملا عظيما ، كما أن لينين لم يكن يخفى أبدا احتياج طبقات الشغيلة والمنتجين لأفكار ومعارف هؤلاء المثقفين فى نضالهم ، إلا أنه يؤكد بثقة أن السند المكين للنضال يكمن فى جماهير هذه الطبقات وليس فى هذا الطراز من صفوات المثقفين ، ملخصا كل ذلك بقوله مخاطبا لهم : ان سندنا مكين ، ونحن لم يخامرنا الشك يوما

(٣٢) د . محمد الجوهري : علم الاجتماع وقضايا التنمية فى العالم الثالث ، ص ٢٦٠ .

فى ميوعتكم ورخاوتكم ، أما أننا بحاجة اليكم فهذا ما لا ننكره لأنكم كنتم
العنصر المثقف الوحيد (٣٣) .

ومن واقع هذا الفهم البرجوازى المشبع بالمثالية المسرفة يستمد هؤلاء
المثقفون شرعية استمرار تسلطهم ووصايتهم على التنظيمات السياسية الوطنية
والنقابية والجماهيرية المختلفة ، ويشكلون القناة شبه الوحيدة لصياغة
وتوصيل المفاهيم والأفكار التضالية والتقدمية الى كل تلك الطبقات
والمؤسسات الواقعة فى أسفل السلم الاجتماعى ، من عمال وفلاحين وجنود
وتجار صفار وطلاب . الخ ، بعد أن يصبغوا عليها طبيعة شخصيتهم
ومزاجهم الخاص . يساعدهم فى ذلك طبيعة الواقع المتخلف سياسيا وثقافيا
لتلك الطبقات والمؤسسات الجماهيرية والذي ما يزال غضا من ناحية ،
والاستفادة المشروعة من مبدأ التقدم فى العمل الوطنى الذى اكتسبوه
فى هذا الشأن بمرور الوقت من ناحية أخرى ، اضافة الى وجود رغبة خفية
ولا واعية على الأقل فى الحرص على هذا الوضع والدفاع عنه كجزء
من الحرص على بقاء بعضهم ممن تجاوزتهم الظروف أو تخلفوا عنها على
الأصح ، وصار التمسك بهذه الأنماط والمفاهيم المغترية والخاطئة فى العمل
السياسى والوطنى ورؤية الواقع نفسه جزءا من التمسك بوجودهم نفسه
والدفاع عنه ورغبتهم فى التفاضى عن حقيقة واقعهم الى هذا الحد أو ذاك .

وهكذا تتأكد الحقيقة الثانية بالنسبة لهذا الطراز من المثقفين
البرجوازيين الصغار بأن ميلهم الى الفهم المغترب للقضايا السياسية
والاجتماعية والوطنية ليس فهما واعيا أو تصرفا انتهازيا ١٠٠٪ كما هو الحال
بالنسبة لمن قبلهم من مثقفى الطبقات الاقطاعية والبرجوازية الكبيرة
والرجعية ، بقدر ما أنه نابع من أصول تربية سياسية وفكرية قديمة خاطئة
من ناحية ، ويجد البعض منهم - حتى بحكم تقدم العمر والمراهقة الجديدة -
صعوبة بالغة فى القدرة على تجاوزها بسهولة ومجاراة المتغيرات التاريخية
الجديدة ، كما يرفضون - بحكم تربيتهم أيضا - الاعتراف بذلك ، ويميلون
بدلا منه الى التمسك بمواقعهم التى وقف بهم الزمن عندها لسبب أو لآخر ،
كجزء من الدفاع عن بقائهم نفسه الذى صار اغترابا فى الأساس ، ومحاولة
جعل كل شئ يدور حول هذا الموقف المغترب والمتذبذب والمريض وغير
المستقر .

انهم باختصار - كما يقول عدد من الباحثين السوفييت - لم يعد لديهم استعدادا كافيا للتجاوب مع ارادة الجماهير التي تزداد وضوحا وتهدف الى بناء الاشتراكية فى الوقت الراهن وفى مرحلة الانعطاف الاجتماعى الشديد التى يجرى فى عدد من البلدان المتحررة فى آسيا وافريقيا ، وعلى هؤلاء المثقفين أن يختاروا اما الوقوف مع الشعب فى سبيل الاشتراكية واما مناهضة المستقبل الاشتراكى أى تفضيل الطريق الرأسمالى فى التطور (٣٤) .

(ج) الحقيقة بدلا من الاغتراب :

وهناك طراز ثالث جديد ومتطور من الفهم السائد بين مثقفي البلدان النامية والمتخلفة ، أو على الأصح طرازا جديدا من المثقفين الاشتراكيين التقدميين ، ترجع نشأته وتكوينه الى مراحل لاحقة جدا بالنسبة لمن قبلهم ، بل ربما أنه ما يزال فى مرحلة التكوين من خلال بعدين اجتماعيين رئيسيين ، الأول من خلال تحول جذرى حاسم فى حياة البعض من أولئك الذين أضنتهم حياة الاغتراب والصراع النفسى والتهميش الاجتماعى والفكرى بين ما يفترضونه فى نفوسهم ويطمحون اليه ، وما يعيشونه ويمارسونه فى واقعهم العملى ، وبإلذات مجموعة الطراز الوسطى أو البرجوازى الصغير الذين سبقت الإشارة اليهم فى النقطة السابقة ، حيث يتجه البعض منهم بحزم من أجل الخلاص من وضعهم الاغترابى الممزق بحثا عن الواقع والحقيقة التى يوفقون فيها بين الشكل والمضمون فى حياتهم الخاصة والعامة .

وذلك اما صعودا الى أعلى بمفاهيمهم البرجوازية الصغيرة والبرالية والوطنية نحو ذلك الطراز الأول من الفهم الذى أصبح واضحا لدى مثقفي الطبقات الاقطاعية والبرجوازية الكبيرة والكمبرادور والقوى الرجعية بعامة فى المجتمع ، ويوفقون بذلك بين الشكل والمضمون فى حياتهم ، أو المفاهيم النظرية والممارسات العملية ، شأنهم فى ذلك شأن سابقينهم ممن سبقت اليهم الإشارة ، وتزداد مفاهيمهم عمقا ومواقفهم وممارساتهم جرأة فى هذا الاتجاه المضاد ، ويحصلون على امتيازات ومكاسب أكثر فى ظل الأوضاع الراهنة .

(٣٤) عدد من الباحثين السوفييت : التركيب الطبقي فى البلدان النامية .

وأما هبوطا الى أسفل حيث يغادرون واقعهم المادي والموضوعي القائم بجرأة وجدية أيضا بحثا عن واقع اجتماعي وموضوعي آخر يتوافق ونوع طموحاتهم ومفاهيمهم الليبرالية والوطنية في نطاق الفئات والطبقات الشعبية المقهورة في المجتمع ، من عمال وفلاحين والمنظمات الجماهيرية والنقابية المختلفة ، ويوفقون بذلك أيضا بين مفاهيمهم النظرية وممارساتهم العملية والموضوعية ، وتزداد مفاهيمهم عمقا ونضجا ، وممارساتهم أكثر فاعلية وتأثيرا في الاتجاه الوطني والتقدمي الموجب ، مكونين بذلك البعد الأول لما نسميه هنا بالطراز الثالث والجديد من مثقفي البلدان النامية والمتخلفة . أما البعد الرئيسي الثاني لهذا الطراز الجديد من المثقفين الوطنيين فهو لايهبط من أعلى بقدر ما هو آخذ في التبلور والنشوء من أسفل ومن أوساط الطبقات الشعبية والفئات الجماهيرية نفسها ومؤسساتها المختلفة من عمال وفلاحين وصغار الموظفين والجنود والطلبة ، وغيرهم من قوى التحالف الوطني في المجتمع .

خصوصا بعد أن بدأت هذه الطبقات والمؤسسات الجماهيرية تمسك بزمام المبادرة المباشرة في طرح مطالبها وطموحاتها بنفسها في كثير من الحالات في مواجهة القوى المعادية في الداخل والخارج ، ولم يعد موقفها هامشي كما جرت العادة منذ ما قبل الاستقلال وبعده بقليل ، أو مجرد صدى وتلبية لنداءات العناصر السياسية الوطنية من وقت لآخر وعلى ضوء تقديراتها الذاتية .

حيث تغيرت مقاييس الوعي في أوساط هذه الطبقات والفئات نحو الأفضل ، وبالذات طبقة الفلاحين التي تكون الغالبية العظمى من سكان هذه المجتمعات التي بدأت تدخل بثقلها كطرف مباشر في سير الأحداث السياسية والاجتماعية بصورة مباشرة وغير مباشرة (٣٥) . حيث بدأ يظهر بين أفراد هذه الطبقة وغيرها عناصر تتمتع بوعي طبقي حقيقي ، مكونين مع تلك العناصر الهابطة التي سبقت الإشارة إليها نمطا جديدا من المثقفين الوطنيين هو بمثابة الحليف الحقيقي للنضال الطبقي التقدمي ومضامينه التاريخية والعلمية والتقدمية الجديدة في مواجهة كل البناءات والمؤسسات الطبقية والاجتماعية القومية .

(٣٥) يمكن اعتبار الثورة الإيرانية والحركة الثورية في نيكاراغوا وبوليفيا ، هي أولى البوادر الجديدة ، لحركة الشعب المباشرة ضد أعدائه الطبقيين في الداخل على طريق التحرر الاقتصادي والاجتماعي الشامل .

ولقد أشار بوتومورو الى أهمية الأصول الطبقيّة والاجتماعية في تكوين المثقفين الاشتراكيين والثوريين داخل الطبقات الكادحة من جهة ، والى نقاء وحياد وعالمية الأفكار التقدّمية والاشتراكية كعوامل جذب للمثقفين الاشتراكيين والتقدميين أيضا من خارج الطبقات الكادحة وخصائص حيوية للحياة الفكرية ذاتها ، اذ يقول : ان انجذاب المثقفين نحو الحركة الاشتراكية راجع الى أنهم يجدون فيها النقاء والحيادية والعالمية وهي خصائص تعد حيوية للحياة الفكرية ذاتها . وثمة عامل آخر يحتل نفس الأهمية - وربما يفوق أهمية ما سبق - وهو الأصول الاجتماعية للمثقفين (٣٦) .

الفصل الثالث

أنماط التشوهات الاقتصادية والثقافية في البلدان النامية

في كل الصفحات السابقة - تقريبا - من هذا البحث تم تحليل الكثير من مظاهر العلاقات الخاصة بفئة المثقفين وانتماءاتهم الطبقية وما تعرضت له من متغيرات سياسية واجتماعية حديثة ، وبدأ تحليلنا لكل ذلك بصورة تميل الى الرقابة شبه الآلية ، والتي توحى بالتعميم المطلق على معظم المجتمعات النامية والمتخلفة موضع الدراسة .

فهل نستطيع أن نحكم بأن الأحداث التاريخية المعاصرة في كل هذه المجتمعات قد جرت على هذا النحو وما تزال وبلا مميزات أو خصوصيات جزئية أو استثناءات على الأقل ؟ سواء بالنسبة لفئة المثقفين أو غيرهم من الفئات والطبقات الاجتماعية من مجتمع لآخر أو من قارة لأخرى ؟؟

هذا ما لا نميل الى الأخذ به ، ونرغب في تحليله من خلال صفحات هذا الفصل . وإذا كان لابد وأن نتذكر دائما بأن كل الأبعاد النظرية والتحليلية الأكثر شمولاً وعمومية والتي سبق الأخذ بها في مجمل التحليلات الاجتماعية والطبقية السابقة بالنسبة لفئة المثقفين أو غيرهم ، هي القاعدة العلمية والموضوعية الأكثر صدقاً ، وتطابقاً مع ايقاعات التطور التاريخي والجدلي في الطبيعة والمجتمع ، الا أن حالات نمطية واستثنائية معينة وربما عرضية مؤقتة ، تستطيع أن تفرض نفسها من وقت لآخر وتؤثر تأثيراً ملحوظاً وعميقاً على الايقاع الصحيح للتطور التاريخي والجدلي ، وتحد من فاعليته الايجابية ، وهي عادة ما تبدو أشبه ما تكون بحالات التشوه المرضي الذي يصيب الجسم الصحيح فيفسد شكله ونموه الطبيعي ويحد من حركته وعطائه المادي والمعنوي .

فلقد لاحظنا في كل الصفحات السابقة بأن كل الظروف الخاصة والعامة التي أدت الى كيفية نشأة وتكون المثقفين في البلاد النامية وطبيعة انتماءاتهم وعلاقاتهم الطبقية ، ودورهم السياسي والاجتماعي ، هو ضرب

من حالات التشوه المرضى هذه على مستوى البلدان النامية والمتخلفة بصفة عامة في ظل علاقات الغزو والسيطرة الاستعمارية .

وسنقوم في هذا الفصل بتحليل أكثر عمقا لنماذج وأنماط محددة من هذا التشوه ، قد يختلف شكلها وفاعليتها ومضمونها من مجتمع لآخر ، أو من قارة لأخرى على امتداد هذه المجتمعا نفسها ، في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية ، وصولا الى تحديد السمات والمميزات المختلفة لأشكال التشوه الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي أصاب هذه المجتمعات في ظل الغزو والسيطرة الاستعمارية القديمة ، والتبعية السياسية والاقتصادية الحديثة ، من مجتمع لآخر أو من قارة لأخرى على الأقل ، والتي أسفرت في مجملها عن تشوهات مختلفة في البناء الاقتصادي والسياسي والاجتماعي (الطبقى) بما في ذلك بناء فئة المثقفين التي تشكل النقطة الأساسية لموضوع هذا البحث .

التشوهات الاقتصادية :

إذا ما تذكرنا بأن مربط الفرس في حركة الغزو والسيطرة الاستعمارية القديمة والامبريالية الجديدة هو دائما الابتزاز والنهب الاقتصادي للشعوب النامية والمتخلفة ، فأننا سوف لن نقوى على الامساك بالمدخل الصحيح لتفسير دلالة الافساد والتخريب والتشويه الرهيب الذي ألحقته هذه الحركة باقتصاديات هذه الشعوب منذ مطلع القرن السابع عشر وحتى اليوم فحسب ، بل اننا سوف نمسك بالمدخل الصحيح لكل دلالات التشويه والتخريب والافساد الاجتماعي والسياسي والثقافي الذي كان ولا يزال مشروطا ولازما لاكمال عملية التشويه والتخريب والنهب الاقتصادي ، وصولا الى تكريس كل دلالات التخلف التي تعاني منها هذه المجتمعات في الوقت الحاضر ، بكل ما تعنيه هذه الكلمة من معنى ، ذلك أن التخلف — كما يقول رودولفو استافنهاغن — هو كما نعرفه الآن نتيجة انغراس الرأسمالية في المجتمعات غير الصناعية وهو يبدو سمة أساسية من سمات النظام الرأسمالي^(١) . ويضيف قوله : بأن البنى التقليدية ليست في حد ذاتها علامة على التخلف ، فهذه البنى تميل الى أن تصبح متخلفة فقط في حال اندراجها في النظام الرأسمالي الجديد^(٢) .

(١) رودولفو استافنهاغن : الطبقات الاجتماعية في المجتمعات الزراعية ، ص ٦ .

(٢) المرجع السابق ص ٧ .

وحتى لا نضطر الى الدخول في تفاصيل موضوع هذه الحقيقة التي أصبحت شبه بديهية عوضا عن كونها لا تشكل جوهر ما نقصده من هذا البحث ، فاننا نستطيع أن نجعل هذه التشوهات الاقتصادية في نقاط محددة ، ونتبين مدى خطورتها وما وصلت اليه من نتائج سلبية مخيفة ، خصوصا اذا ما تذكرنا بأن عملية غرس وتكريس هذا التشويه والتخريب قد بدأ منذ ما يقرب من ثلاثة قرون كاملة وحتى الآن ، حيث يمكن تحديد أبرز مظاهر هذا التشوه وأكثرها شيوعا من الناحية الاقتصادية بصفة عامة في النقاط الآتية :

(أ) تدمير الاقتصاد القومي المنتج والمستقل الذي كان سائدا قبل الغزو ويحقق الاكتفاء الذاتي في الداخل ، مع تحقيق فوائض مصنعة وغير مصنعة للتصدير الى الخارج ، وتحويله الى اقتصاد استيراد سلعي مستهلك غير مستقل وتابع للخارج ١٠٠٪ في كثير من الأحيان (٣) .

(ب) تحويل استثمار مصادر الثروة القومية والطبيعية في هذه المجتمعات من حالة تكامل مرتبط ومنتجة الى الداخل الى استثمار متخصص بصفة مطلقة ووحيدة الجانب تقريبا ومرتبطة نهائيا بمناطق التصنيع في الخارج ، بالنسبة لكل مجتمع على حدة تقريبا . فمصر تنتج القطن لمصانع الغزل والنسيج الانجليزية بمانشستر ، والجزائر تنتج الكروم لمصانع النبيذ والمشروبات الروحية بفرنسا ، والبرازيل تنتج البن ، وبلدان شرق آسيا وجنوبها المطاط والشاي ، وحتى الوقت الحاضر يمثل الكاكاو الانتاج الرئيسي المعتمد للتصدير في غانا ونيجيريا ، وتوجو والكامرون ، وكذلك هي الحال بالنسبة للمطاط في ليبيريا ، وفسدق العبيد في السنغال ، والبن في غينيا وساحل العاج وكينيا وأوغندا (٤) وهكذا .

ثم القيام بعملية ابتزاز ناتج هذه الاستثمارات في شكل مواد خام بأثمان بخسة وشبه مجانية .

(ج) الحيلولة دون احداث صناعات حديثة بعد تدمير كل أشكال الصناعات التقليدية ، والاكتفاء بتحويل كل مجتمع على حدة الى مجرد سوق مفتوحة للسلع الاستهلاكية المصنعة في مناطق « المتروبول » في أوروبا

(٣) مجموعة من العلماء السوفييت : التركيب الطبقي للبلدان النامية ، ص ٤٤ .

(٤) ر . استفنهاغن : الطبقات الاجتماعية في المجتمعات الزراعية ، ص ١١١ .

كمصدر وحيد وملزم بالضرورة للحصول على مثل هذه السلع الاستهلاكية التي أصبحت ضرورة ، بما في ذلك المواد الغذائية بأثمان باهظة . فبعد أن كانت أوروبا بصفة عامة وانجلترا بصفة خاصة نستورد من التوابل والمنسوجات من الهند أثناء القرن الثامن عشر وما قبله فانها - أي انجلترا - قد استطاعت - كما يقول بول بايرونك - أن تجبر الهند منذ العام ١٨١٣ على شراء المنسوجات القطنية التي كانت تشحن من ميناء « ليفربول » وتصنع في مصانع « لانكشستر » بانجلترا حيث كان الأطفال يشتغلون ١٦ ساعة في اليوم ، وحيث بلغ ما تحصل عليه بريطانيا من قيمة هذه الصادرات عام ١٨٥٦ عشرة ملايين جنيه استرليني ، والذي لم يكن يتجاوز خلال القرن الثامن عشر المليون جنيه استرليني ، وقفز هذا الرقم عام ١٨٦٧ الى عشرين مليون وبلغ عشية الحرب العالمية الأولى سبعين مليوناً بعد فتح قناة السويس عام ١٨٦٩ التي اختزلت المسافة بين لندن وبومباي بنسبة ٤٠٪ وما لبث أن أدى كل ذلك الى زوال كامل تقريباً للصناعة الحرفية المحلية وعرقل بشدة نشوء صناعة حديثة (٥) .

حيث تحولت بدلا من ذلك أسواق الهند وغيرها من المجتمعات الآسيوية والافريقية الى مجرد أماكن لتجميع المواد الخام المختلفة التي كانت وما تزال تبتزها السلطات والشركات الاستعمارية بلا مقابل في البداية ، أو بأثمان بخسة في الوقت الحاضر ، واللازمة لمختلف الصناعات الآلية الحديثة في مراكز « المتروبول » في أوروبا .

فلقد أبدى الرأسماليون دائماً - كما يقول استافنهاغن - عدائهم لاقامة صناعات محلية تتيح المجال لتحويل المواد الأولية حيث هي موجودة ، فتساهم في إثراء البلاد ، وكان من شأن هذه المنجزات فيما لو تحققت أن تؤدي الى ضرب احتكارات الشركات التجارية (٦) .

(د) اقامة العديد من المرافق الاقتصادية من موانئ ومطارات وسكك حديدية بالذات وفق تخطيط لا يخدم مطلقاً ترابط المجتمع اقتصادياً والاجتماعياً في الداخل ، بقدر ما يسهل في الأساس عملية الربط بين مصادر المواد الخام في المناجم والمزارع وموانئ تصديرها من جهة ومراكز

(٥) بول بايرونك : مازق العالم الثالث ، ص ١٠٧ .

(٦) ر - استافنهاغن : الطبقات الاجتماعية في المجتمعات الزراعية ، ص ٦٣ .

توزيع السلع التجارية المستوردة من جهة أخرى . ان هذه المرافق قد بنيت - كما يقول بايرونك - بشكل يشبه القمع المتجه الى الخارج ، وليس الشبكة التى يبدأ مركزها وينتهى فى اتجاه الداخل (٧) . ولقد أشار ماركس الى هذه الحقيقة فى عام ١٨٥٣ قائلا : اننى أعرف جيدا أن الرأسمالية الانجليزية لا ترغب فى أن تهب الهند خطوطا حديدية الا لكى تحصل على المواد الأولية التى تحتاجها مصانعها (٨) .

التشوهات الطبقيّة والثقافيّة :

ولكى تؤدى عمليات التشويه والتخريب الاقتصادى كل النتائج المرجوة منها فى تكريس السيطرة والاستغلال الاقتصادى ، فلقد لزم اجراء عدة أشكال مختلفة من التشويه والتخريب الاجتماعى والثقافى والسياسى والطبقى الموازى بالضرورة لعمليات التخريب والتشويه الاقتصادى بطريقة أكثر خطورة ووحشية ، حيث يمكن رصد أبرز مظاهر هذه التشوهات الاجتماعية والثقافية باختصار فى النقاط الآتية :

(أ) مسح الوجود القومى والحضارى لكثير من الشعوب والمجتمعات عن طريق الحرب والابادة الجسدية ، والقيام بعملية تستطيع مجتمعات « كولونىالية » جديدة قادمة من الخارج على أنقاض بقايا المجتمعات القديمة التى تحولت الى أقليات اجتماعية وقومية محاصرة فى مناطق جغرافية وسكنية محددة سلفا ، وفى ظل ظروف معيشية لا انسانية . الأمر الذى حدث فعلا بالنسبة لمعظم المجتمعات الحضارية الهندية القديمة فى أمريكا الشمالية والجنوبية على السواء ، وإستراليا ومناطق الاستيطان العنصرى فى جنوب افريقيا والصهيونى فى الشرق الأوسط .

(ب) افساد الأوضاع الثقافية والفكرية والحضارية أيضا للمجتمعات الأصلية ، والقيام بعملية حجبها وتهميشها بكل الوسائل ، وفرض أنماط محددة ومخططة سلفا من الثقافة والمدنية الأوروبية التى أتاها الغزاة ، بما يحقق الإيقاع المطلوب لعمليات الفساد والابتزاز الاقتصادى والسيطرة السياسية ، خصوصا فيما يتعلق باللغة والتشريع وعلاقات الملكية ، وهو الأمر الذى ينطبق على ما حدث لمعظم مجتمعات القارة الافريقية التى

(٧) بول بايرونك : مازق العالم الثالث ، ص ١١٣ .

(٨) المرجع السابق ، ص ١١٢ .

صارت تعرف اليوم بالناطقة بالفرنسية أو الانجليزية أو غيرها ، إذا :
ما استثنينا الدول العربية بشمال وشرق القارة التي أفلتت من هذه القضية.
الى حد ما .

(ج) القيام بعملية افساد وتعديل نمط الاستهلاك الاقتصادي
للطبقات الاقطاعية التقليدية المسيطرة قبل الغزو في معظم هذه المجتمعات
بصفة عامة وهي مجتمعات القارة الآسيوية بالذات ، وتحويله من انفاق
محدود للقوت متجه الى الداخل مائة في المائة (١٠٠٪) الى انفاق للترف متجه
الى الخارج ١٠٠٪ تقريبا (الحصول على السلع الكمالية والاستهلاكية
المصنعة في الغرب) دون أن يغير شيء من أوضاعها السياسية والاجتماعية
والعشائرية أو نمط تفكيرها الايدلوجي والفكري المتخلف ، بقدر ما زاد
من تضخيم هذه الأوضاع وباركها ودافع عنها . بعد أن صارت أكثر تخلفا
من ذي قبل . فهذه البنى التقليدية - كما يقول استافنهاغن - قد لا تكون
في حد ذاتها علامة على التخلف بالضرورة بقدر ما أنها تميل الى أن تصبح
متخلفة فقط في حال اندراجها في النظام الرأسمالي الجديد ، وأكثر من ذلك
أن الرأسمالية القادمة من الخارج تعززها وتقويها ، وهذه حالة بعض الطوائف
في الهند ، والاقطاعات في افريقيا واندونيسيا والأنظمة السياسية
والاستبدادية في أمريكا اللاتينية ، والنزعات القبلية التي تثيرها الدول
الكبرى الاستعمارية في افريقيا (٩) .

(د) التركيز الشديد على خلق طبقة أو شريحة جديدة من البرجوازيين
والوسطاء التجاريين والكمبرادوريين المحليين ، للقيام بمساعدة المستثمرين
والمضاربين الدوليين في مراكز المتروبول على توزيع بضائعهم وحتى أرباحهم
الطائلة من جهة ، والحصول على ما قد يحتاجونه من المنتجات الزراعية
والمواد الخام اللازمة لتلك الصناعات المركزة في الخارج ، مقابل الحصول
على مداخل طفيلية من عمليات الوساطة والسمسة هذه التي يتسع نطاقها
يوما بعد يوم ، خصوصا بعد الغياب المباشر للسيطرة الأجنبية وفي ظل
الاستقلال السياسي المزيف في الوقت الحاضر .

(هـ) القيام بعملية تقسيم اداري وجغرافي مشوهة لمواطن هذه
المجتمعات ، لا وفقا لطبيعة تكوينها القومي وبما يحافظ على وحدتها الوطنية

(٩) ر - استافنهاغن : الطبقات الاجتماعية في المجتمعات الزراعية ، ص ٧ .

بل بما يضمن اضعاف وتمزيق هذه الوحدة نفسها ، ويسهل مهمة الادارة الاستعمارية ويحقق أغراضها السياسية والاقتصادية . وهو الأمر الذى أدى الى افتقاد كثير من هذه المجتمعات لوحدها الوطنية والقومية ، وأورثها الكثير من المشاكل السياسية والاقتصادية الحادة بعد الاستقلال الذى كان يعطى لها على أساس ذلك التقسيم الجغرافى والسياسى المشوه . والوطن العربى الذى تم تقسيمه الى عدة مستعمرات قبل الاستقلال وتحولت هذه المستعمرات الى دويلات بعد الاستقلال وما تعانيه هذه الأمة من التمزق السياسى وسوء التكافل الاقتصادى والاجتماعى حتى اليوم من جراء ذلك والى أجل غير مسمى ، كل ذلك يقدم أفضل دليل على ذلك لأكثر من مثل فى أكثر من منطقة من العالم (باكستان الشرقية والغربية - كوريا الشمالية والجنوبية - جنوب السودان - شمال العراق - فيتنام الشمالية والجنوبية - الصين الشعبية والوطنية .. الخ) .

نتائج التشوه فى كل من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية :

ومن خلال كل عمليات التشويه والتخريب الاقتصادى والاجتماعى هذه وبفعلها يمكننا أن نستخلص عدة نتائج مباشرة وغير مباشرة تمخضت جميعها عن هذا التشويه والتخريب الذى طال به الزمن ، فالى جانب النتائج المباشرة التى فقدت بموجبها العديد من المجتمعات وجودها القومى والحضارى والثقافى نفسه على نحو ما سبق فإن نتائج أخرى غير مباشرة وإن كانت أقل خطورة نسبيا لهذا التشوه قد شملت هذه المجتمعات نفسها وغيرها من المجتمعات التى صارت اليوم تعرف بالمجتمعات النامية والمتخلفة فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، والتى سنحاول أن نستخلص هذه النتائج فى كل منطقة على حدة نظرا لكل المقدمات والنتائج التى تتميز بها كل منطقة عن المنطقة الأخرى .

فى آسيا وشرق وشمال افريقيا :

لقد كان نجاح الادارة الاستعمارية فى افساد وتعديل نمط المعيشة والاستهلاك الاقتصادى للطبقات والأرستقراطيات الاقطاعية فى المجتمعات الآسيوية من انفاق للقوت متجه للداخل الى انفاق للترف متجه للخارج ، دون أى تغيير يذكر فى أوضاعها السياسية والاجتماعية ، هو من الأمور التى أفقدت هذه الطبقات أهم خواصها التاريخية ، وهى الزهد النسبى فى الانفاق والاعتماد على المصادر الذاتية فى الداخل وعدم الارتباط بالخارج ، أو الخوف منه عادة ، والتى يمكن أن توصف بأنها خواص ايجابية بشكل ما ، فى الوقت

الذى احتفظت بكل خواصها السلبية ، كطبقات مستغلة وذات مصالح ومفاهيم رجعية شديدة التخلف ، الأمر الذى حقق ارتباطها الاقتصادى بالخارج من جهة وكرس أوضاعها السياسية والاجتماعية المتردية فى الداخل من جهة أخرى ، وتشوه بذلك دورها السياسى وتركيبها الاجتماعى نفسه .

كما أن نجاح السيطرة الأجنبية فى خلق طبقة أو شريحة الوسطاء التجاريين والكمبرادورين المحليين على أنقاض الصناعيين والحرفيين التقليديين ، قد أدى الى ايجاد شرائح برجوازية تجارية وكمبرادورية طفيلية مرتبطة بالخارج ١٠٠٪ ، وحال دون تكون طبقة برجوازية وطنية منتجة بالمعنى العلمى والتاريخى الذى عرفته أوروبا فى القرن التاسع عشر . وهو الأمر الذى أدى جدليا الى الاختفاء شبه التام للتعارض أو الصراع بين مصالح هذه الطبقة البرجوازية الجديدة المشوهة التركيب وبين الطبقات الاقطاعية التقليدية السابقة ، وعلى العكس من ذلك مال كلا الطرفين فى كثير من الأحيان الى التحالف فى مواجهة التيارات التقدمية والوطنية تحت تأثير حرص الطبقات الاقطاعية على استمرار مصالحها التقليدية وحصولها على استقرار مصالحها التقليدية وحصولها على احتياجاتها الاستهلاكية المترفة احتياجاتها الاستهلاكية المترفة المستوردة من الخارج كمستهلك شره ، وقيام الأخرى بعملية التوريد والاستهلاك معا (١٠) . اضافة الى كون الارتباط شبه الكلى لكلا الطرفين اقتصاديا وسياسيا فى كثير من الأحيان بالاحتكارات الامبريالية والعالمية وحرص هذه الاحتكارات على تنظيم العلاقة والتعايش بين الطرفين قد قام بدور صمام الأمن والفرملة الحقيقية لتنظيم هذه العلاقات والأوضاع الاقتصادية والسياسية والطبقية المشوهة فى مواجهة المد الوطنى والتحررى حتى الآن .

فلقد تميز سلوك الغزو والسيطرة الاستعمارية فى آسيا وبعض مجتمعات شرق وشمال افريقيا فى أنه عمل على تعديل وتكييف أوضاع هذه المجتمعات التقليدية اقتصاديا واجتماعيا بما يتناسب وطبيعة مصالحه ، والمحافظة الى أقصى حد ممكن على هذه الأوضاع نفسها كما هى ، حيث لم تقتضى هذه المصالح منه أن يمارس عملية التدمير الاجتماعى والثقافى العميقة التى مارسها فى افريقيا وأمريكا اللاتينية ، أو أن ظروفها تاريخية وحضارية معينة قد حالت دون قدرته ووصوله الى هذا الحد من الممارسة البربرية تلك ،

(١٠) راجع التركيب الطبقي للبلدان النامية ، مرجع سابق ، ص ٤٨ و ٥٠ .

خصوصاً وأنه قد وجد في طبيعة الأنظمة القائمة ذات البعد الاقطاعي والأرستقراطي المتخلف ما ساعده على تحقيق مهمته الأساسية في السيطرة والابتزاز الاقتصادي ، ولم تشكل مثل هذه الأوضاع الاجتماعية والثقافية عوائق مباشرة كبيرة أمام تلك المهمة الى الحد الذي شكلته الأوضاع الاجتماعية والثقافية الأقل ايجابية بالنسبة لأهدافه في افريقيا وأمريكا اللاتينية ، فعمد الى تدميرها بالكامل بطريقة أو بأخرى ، وذلك على نحو ما سنرى بعد قليل .

كل هذه النتائج وغيرها قد أدت مجتمعة الى تكريس حالة التخلف والتبعية الاقتصادية والسياسية المباشرة وغير المباشرة ، وخلق عوائق اجتماعية واقتصادية لا تحصى أمام امكانية احداث تنمية أو تقدم حقيقي يتجاوز بهذه المجتمعات عتبة التخلف بسهولة ما لم تقطع دابر كل صلة لها بمجتمعات المتروبول وتحقق تحررها الاقتصادي والاجتماعي من خلال تحولات ثورية وتقدمية جذرية في الداخل ، واعادة ترتيب علاقاتها مع الخارج وفقاً لمبدأ التكافؤ والمعاملة بالمثل لا مبدأ الوصاية والتبعية .

فلقد أظهرت لنا التجربة الحديثة لتطور البلدان المتخلفة - كما يقول استافنهاغن - ان التقدم الاقتصادي الحقيقي لا يمكن أن يتم انجازه الا عندما تحدث تبدلات عميقة في البنى الاجتماعية . . . وتعديل شامل في العلاقات مع الخارج . . . ان التنمية الاقتصادية - ويجري الاعتراف بذلك أكثر فأكثر - ليست مشكلة تقنية ، بل هي سياسية قبل كل شيء . . . انها باختصار تحتم انقلاباً في علاقات الطبقات القائمة ، وفي معظم الأحيان حلول طبقة مكان أخرى في السلطة (١١) .

تشوه المثقفين :

واذا ما رجعنا الآن الى جرثومة بحثنا الأساسية الخاصة بالمثقفين وحاولنا تتبع كل الانعكاسات المباشرة وغير المباشرة لتلك التشوهات وأنماطها المختلفة على هذه الفئة في القارة الآسيوية بالذات فاننا سوف نجد أنفسنا أمام أنماط مختلفة نسبياً من تشوهات المثقفين في كل من افريقيا وأمريكا اللاتينية على نحو ما سنرى فيما بعد .

(١١) ر . استافنهاغن : الطبقات الاجتماعية في المجتمعات الزراعية ، ص ١٤ .

ففى عموم آسيا تقريبا حيث لم تصب مجتمعاتها وثقافاتها بكسور وجروح عميقة وانما تم تعديلها وتكييفها وتحديد حركتها بما تقتضيه متغيرات المصالح الأوربية سياسيا واقتصاديا ، نجد أن فئة المثقفين فى هذه المجتمعات قد ظلت تعبر عن وضعها الصحيح كفئة هامشية وملحقة بالأوضاع التطبيقية المتأصلة السائدة ومعبرة عنها ، رغم افتقادها لوعيتها بحقيقة ذاتها وطبيعة دورها لبعض الوقت قبيل وأثناء مرحلة الاستقلال السياسى ، ثم ما لبثت أن استعادت هذا الوعي والاحتكام اليه بعد الاستقلال وحتى الآن مختارة وغير مختارة على نحو ما سبق تحليله فى فصل سابق من هذه الدراسة .

ولقد كانت كل الصفات والمميزات التى تتميز بها الفئة المثقفة فى المجتمعات الآسيوية عن غيرها هى ميلها قبل الاستقلال الى التخلص من أصولها الاجتماعية والطبقية لا بغرض الانتقال من طبقة لأخرى رأسيا أو أفقيا ، وانما بهدف تكوين طبقة جديدة ذات نفوذ سياسى وبعد وطنى قومى اصلاحى بشكل ما ، ولكنها فشلت بعد الاستقلال فشلا ذريعا فى تحقيق تلك المهمة التى كانوا يظنون أنها قد صارت فى متناول أيديهم بالفعل وهم يتسلمون أعلام الاستقلال ، لسببين رئيسيين ، الأول هو أن امكانية تحول الفئة المثقفة الى طبقة متماسكة وتملك السلطة هى مسألة خاطئة تاريخيا ، ومقضى عليها لا محالة ، أما السبب الثانى فهو أن قوة التماسك الطبقي الاقطاعى والأرستقراطى العريق فى هذه المجتمعات الآسيوية وأصالته قد عجل باكتشاف هذا الخطأ وتصفيته بسرعة ، انطلاقا من الحرص على مصلحة هذه الطبقات والدفاع عنها فى الأساس .

حيث ما لبثت هذه الفئة فى المجتمعات الآسيوية التى يمكن أن نضم اليها الأقطار العربية فى افريقيا مصر والمغرب العربى الى حد ما ، أن عادت الى البحث عن هوية وانتماء مجزى اقتصاديا وسياسيا ، سواء بالعودة الى أصولها القديمة أو غيرها من التشكيلات البرجوازية والكبرادورية الجديدة ، وفى نطاق المجتمع القومى المتجانس ، دون أن تصطدم بعوائق اجتماعية وكسور حضارية وثقافية كبيرة على غرار ما حدث فى مجتمعات افريقيا وأمريكا اللاتينية على نحو ما سنوضح بعد قليل ، اذا ما استثنينا المجتمع الهندى الذى يتميز بنظامه الطبقي بفواصل وعوائق اجتماعية وثقافية ذاتية أكثر تعقيدا .

لقد تحولت اهتمامات وطموحات المثقفين فى آسيا وشمال شرق

افريقيا « مصر بالذات » من البحث عن طبقة جديدة مهيمنة الى البحث عن مواضع انتماء كامل داخل الطبقات الاقطاعية والبرجوازية المهيمنة ، والتخلي تماما عن أصولهم القديمة اذا لم تكن من هذا الطراز الاقطاعي والبرجوازي المهيمن والمجزى سياسيا واقتصاديا ، ما عدا قلة وطنية وتقدمية محدودة استطاعت أن تحافظ على التزامها القومي والوطني الثوري وتطوره من خلال البحث عن الانتماء الطبقي للطبقات العمالية والفلاحية والبروليتارية المضادة والالتزام بمصالحها وفكرها .

ومصر تقدم أفضل نموذج لهذه الحقيقة في كل تاريخها المعاصر ، حيث أنه بالرغم من مجموعة الاجراءات والتحويلات الليبرالية والوطنية التي تمت بعد الاستقلال وقيام ثورة ١٩٥٢ والتي أتاحت حراكا اجتماعيا وطبقيا أكثر حيوية صعودا وهبوطا ، من خلال مجانية التعليم واجراءات اصلاح الزراعي وشكليات التمثيل البرلماني . الخ . الا أن مجموعة تلك الاجراءات والتحويلات المتواضعة لم تؤدي الى أي تحول يذكر في البناء الطبقي القديم وعلاقاته التقليدية ، بقدر ما أدت الى اتساع مظلة الطبقة الاقطاعية القديمة والبرجوازية الجديدة عن طريق تزويدها وتجديدها بقطاع اجتماعي واسع من عناصر الطبقات العمالية والفلاحية الشديدة البؤس والتخلف والحرمان ، ممن استفادوا من فرص التعليم كمتقنين ومهنيين ، ونجحوا في تغيير أوضاعهم الاجتماعية لا في نطاق طبقاتهم الأصلية والتعبير عنها وعن مصالحها والدفاع عن هذه المصالح ، بل في نطاق الطبقات الاقطاعية والبرجوازية والانسلاخ شبه الكلي عن أصولهم الاجتماعية والطبقية العمالية أو الفلاحية القديمة ، وقطع كل علاقة وصلة حقيقية لهم بهذه الطبقات التي تعاني في قاع المجتمع منذ زمن طويل ، رغم كل ادعاءات الارتباط الشكلي بين قلة تستغل وتسيطر في القمة وكثرة مسحوقة تماما في القاعدة ، والذي تعودت أن تمارسه مثل تلك العناصر للمناورات السياسية لا أكثر ، يشاركها في ذلك مجموع أفراد الطبقة الاقطاعية والبرجوازية القديمة الأكثر استغلالا وتسلطا تحت نفس الدوافع .

ذلك أن شدة الظلم والقهر والاستغلال المعنوي الذي ترسف تحته طبقة الفلاحين في مصر والتي تشكل بأغليبتها الساحقة صلب المجتمع المصري عبر قرون طويلة تحت وطأة الغزاة القادمين من الخارج أو المتسلطين في الداخل أو هما معا في معظم الحالات قد أصاب هذه الطبقة وغيرها من الفئات والطبقات المهضومة في المجتمع بنوع من الاستلاب واللامبالاة ، وفقدان الوعي بالذات ، الى حد افتقادها لأدنى حدود المبادرة تجاه نفسها ،

الأمر الذى أشار اليه استافنهاغن بقوله : فظروف هذه الأكثرية من الشعب المصرى هى فى غاية البؤس وهى - أى هذه الظروف - ككل متدنية وأقرب ما تكون بحالة « التشرد » ومعدومة الانسانية ، لدرجة أن بعضهم (الكلام ما يزال لستيفانهاغن) كتب يصفها قائلا : « ان هذه الجماهير الشعبية الحاملة واللامبالية لا تشارك بأية طريقة من الطرق فى الحياة العامة للبلاد ، ولا تشعر بأية رغبة أو أى ايمان فى صناعة تاريخها » (١٢) . ويضيف قائلا فى نفس الموضع : لا شك أن هذا الحكم يبدو قاسيا إلا أن المسافة الاجتماعية التى تفصل هذه الجماهير الشعبية عن « الآخرين » (كل الآخرين) هى بالتأكيد العقبة التى تحول دون تبلور طبقة اجتماعية واعية لذاتها . ويؤكد هؤلاء الدارسين « لهذا السبب » أن هذه الجماهير الغائبة سياسيا والمفتقرة الى وعى مصالحها لا تؤمن بأى نظام وهمى لتعلقها به أن يخلق لديها اهتماما تدافع عنه (١٣) . ويذكر الدكتور محمود الكردى فى بحث أكثر حداثة مشيرا الى مثل هذه المتغيرات فى الأوضاع الطبقيّة الدنيا الآنف الذكر قائلا : انه نتيجة لتلك المتغيرات مجتمعة ومتفاعلة نلاحظ فئات هذه الطبقة الدنيا وقد غاب وعيهم بالأوضاع الحقيقية التى يحيون فى ظلها ، ويؤدى ذلك بالتالى الى تدنى مستويات طموحهم للدرجة التى يبدو معها وكأنهم غير مستائين من أوضاعهم تلك ، (١٤) .

والاستثناء المعاصر الوحيد الذى يمكن ملاحظته فى حياة المجتمع المصرى كما سبقت الإشارة هو ما حدث بصورة مؤقتة بعد ثورة ١٩٥٢ حينما بدأت فئة اجتماعية وسطية تظهر وتتطلع الى تكوين فئة أو طبقة مثقفة جديدة صاعدة من أسفل ، بما فيهم المثقفون ، حيث نلاحظ فى بحث قيم أكثر حداثة عن التخلف ومشكلات المجتمع المصرى إشارة الدكتور محمود الكردى الى فئة المثقفين فى مصر والذين يصنفهم ضمن الطبقة الوسطى التى برزت بعد الاصلاحات الجزئية التى نفذتها ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ومن خلالها وما لحق بهم من فشل وتمزق بقوله : وكانت هذه الطبقة هى أكثر الفئات تفاؤلا (بحكم تكوينها العمرى ونصيبها من التعليم) بالأحوال المستقبلية للمجتمع المصرى ، إلا أن هزيمة ١٩٦٧ جعلتها أكثر الفئات قلقا

(١٢) ر . استافنهاغن : الطبقات الاجتماعية فى المجتمعات الزراعية ، ص ١٠٤ .

(١٣) المرجع السابق ص ١٠٤ (انظر الهامش) .

(١٤) د . محمود الكردى : التخلف ومشكلات المجتمع المصرى ، دار المعارف المصرية ،

وحيرة ، فمعظمها من فئة الشباب الذين أعدوا بشكل معين أظهر لهم المجتمع في صورة مستقبلية حاملة ، وتخيل كل منهم أن دوره هام وفعال في تحقيق كل ذلك ، ودون مقدمات ، ففوجيء كل منهم بالصورة وقد صارت متناقضة ، فالضعف باد في كل شيء وما هو بقادر على تغييره (١٥) .

وهو في تقديرنا الأمر الذي جعل من حصول أى فرد من أفراد هذه الطبقة المسحوقة على فرصة للخلاص منها والانتقال الى طبقة المستغلين على نحو ما سبق ذكره قاعدة عامة للطموح الاجتماعى بين أفرادها ، وليس مجرد انحراف أو عقوق ونكران بجميلها ، الى حد أن مثل هؤلاء الأفراد المحظوظين ممن نجحوا في أنتشال أنفسهم سياسيا واقتصاديا يتخرجون جدا من مجرد تذكيرهم بأصولهم الاجتماعية القريبة العهد بهم (حتى آبائهم وأخوانهم من الفلاحين الفقراء أو غيرهم من أبناء طبقتهم الأصلية) الذين أصبحوا موضع سخريتهم ولعنة ماضيهم التى تعكر صفو حاضرهم أحيانا ، ويحرصون على مواراتها والتخلص منها بقدر حرصهم على استكمال عضويتهم في الطبقة الجديدة ، فى ما يشبه عملية التناسب العكسى تماما .

وهنا تكمن مأساة المثقفين الوطنيين بالذات ذوى الأصول الفقيرة والكادحة فى مصر وغيرها من المجتمعات الآسيوية فى أنهم لم يستطيعوا بعد أن يكونوا مثقفين الا خارج طبقاتهم وضمن طبقات أخرى معادية فى الأساس لطبقتهم الأصلية ، أو مجرد مثقفين وطنيين لأنفسهم فى أحسن الأحوال .

وفى الهند تتكرر نفس الصورة بنفس الايقاع من حيث قدرة أفراد الطبقات المختلفة على أكتساب الثقافة والامتيازات الاقتصادية والمهنية وأحيانا السياسية بفضل بعض التشريعات القومية الحديثة ، الا أن الحواجز الاجتماعية والدينية تبدو أكثر تعقيدا بما لا يقاس بالنسبة لمصر ، حيث لا تسمح هذه الحواجز بخرقها أو تعديلها فى المجتمع الهندى الا فى حياة ما بعد الموت ، حيث لا يستطيع (البينيان) الذين تتكون منهم غالبية الشعب الهندى الأصل أن يصيروا « شودرا » (طبقة الجند والسياسيين) كما لا يستطيع أفراد هذه الطبقة الأخرى أن يتصوروا إمكانية انتقالهم الى طبقة « البراهما » (رجال الدين) الا اذا اتفانا أفراد كل طبقة فى خدمة وطاعة من يليها من أعلا مدة حياتهم ، فيكافؤن مقابل ذلك بأن يبعثوا بعد

موتهم وبعد أن يظهر الآله أرواحهم النجسة ويبعثها من جديد في أجسام طبقة أرقاء . أما إذا أساءوا فإن أرواحهم قد يعاد بعثها في أجسام حيوانات وحشرات قدرة ، أو لا يعاد بعثهم على الإطلاق ، وذلك وفقا لمبدأ « تناسخ الأرواح » (١٦) . يضاف الى ذلك أساسا طبيغة التركيب الطبقي والاقتصادي في المجتمع الهندي وطراز العلاقات السائدة بين قوى الانتاج وعلاقات الانتاج الاقطاعية الشديدة الاستغلال بالنسبة لمن يملكون كل شيء ومن لا يملكون حتى أنفسهم ، والتي تعبر عن مدى فسادها وانحطاطها محمل تلك المفاهيم والأفكار والفلسفات الميتافيزيقية والخرافية المنحطة أيضا .

فكل هذه الأفكار الميتافيزيقية والخرافية المغرقة في القدم والتقليدية في المجتمع الهندي أو غيره لا تعدو كونها مجرد تدابير أيديولوجية واجتماعية أكثر تكريسا واحكاما لسيطرة طبقة على طبقة أخرى سياسيا واقتصاديا واجتماعيا .

والشيء ذاته - كما يقول استافنهاغن - بالنسبة للتمييز العنصري ازاء السود في الولايات المتحدة الأمريكية ، الذي تمتد جذوره الى الرق بقدر ما تمتد الى التطور الذي أصاب الرأسمالية الصناعية على اثر الغاء الرق ، فالتمييز العنصري ينبع أذن أولا وبجلاء من وضع طبقي ما يزال مستمرا الى حد كبير حتى الآن (١٧) . وهنا أيضا تكمن صعوبة أن يكون المثقفون الوطنيون ذوى الأصول الشعبية المقهورة هم مثقفون لطبقاتهم بالدرجة الأولى ، لأن هذه الطبقات قد لا تقوى على تقبل آرائهم بسهولة كما قد يتصورون عادة ، ناهيك عن ميلهم الدائم كفتة هامشية الى البحث عن مجرد مخرج يخصصهم بالدرجة الأولى في معظم الأحيان بشكل أو بآخر على نحو ما سبقت الإشارة بالنسبة للمجتمع المصري ، ولم نستطع الطبقات المسحوقة في هذه المجتمعات أن تسترد من أبنائها الذين دفعت بهم الى ميدان التعليم والثقافة في العصر الحديث الا القليل جدا رغم قلتهم أصلا .

في أفريقيا : غرب وجنوب الصحراء :

ان النتائج السابقة الأكثر شيوعا في المجتمعات الآسيوية وبالذات في مصر وتركيا وإيران والهند وجنوب شرق آسيا بصفة عامة « أندونيسيا

(١٦) راجع بصفة عامة دكتور أحمد شلبي : الديانة الهندية ، سلسلة مقارنة الأديان ،

دار نهضة مصر - طبعة ١٩٧٧ .

(١٧) د . استافنهاغن : الطبقات الاجتماعية في المجتمعات الزراعية ، ص ٢٩ .

والفلبين بالذات ، يمكن أن نجد لها قرائن وامتدادات مشابهة الى هذا الحد أو ذاك في أفريقيا وبالذات شمال وشمال شرق القارة ، أما معظم أفريقية غرب وجنوب الصحراء فانه بالرغم من تشابه النتائج الاقتصادية والسياسية الا أن الوقائع والوسائل التي أدت الى ذلك قد اختلفت كثيرا ، وفقا لطبيعة اختلاف الظروف الاجتماعية والتاريخية المتميزة ، حيث لم تكن توجد في هذه المجتمعات الأفريقية (غرب وجنوب الصحراء) طبقات وارسقراطيات اقطاعية عريقة المجد والتاريخ الاقتصادي والسياسي والديني كما هو الحال بالنسبة للمجتمعات الآسيوية ، حيث كانت توجد بدلا من ذلك مجتمعات قرابية بسيطة تحكمها وتنظم شئونها علاقات القرابة العائلية بالدرجة الأولى ، وليس علاقات الملكية العقارية والطبقية ، وحيث كانت غالبية هذه المجتمعات ولا تزال جذورها الاجتماعية تعيش علاقات الاقتصاد المشاعي في استثمار الأرض والرعى الى حد كبير ، ولا تعرف معنى الملكية الخاصة ، حتى غداة الغزو الاستعماري لهذه القارة المتناحية الحيرات والموارد الاقتصادية المغربية ، حيث عمد الاستعمار الى افساد هذه الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتخريبها حتى العمق .

فلقد كانت الأرض كوسيلة انتاج أساسية في هذه المجتمعات الأفريقية هي - كما يقول استافنهاغن - ليست أداة من أدوات التملك الخاص ، حتى أن مفهوم الملكية الخاصة لم يتطور فيها - أي في هذه المجتمعات - الا قليلا هذا ان لم يتطور مطلقا ، اذ أن هذه المجتمعات لا تعرف الانقسام الى طبقات اجتماعية ، ويضيف قائلا : وأنا لنجد في هذه المجتمعات « البدائية » (على حد تعبيره) أنظمة تراتب مستقلة للبنية الاجتماعية . . ولا تشمل مطلقا سلسلة هرمية من عدة شرائح الواحدة منها فوق الأخرى ، بل تحتوي بالاحرى أوضاعا متباينة لبعض الأفراد وبعض الأنساب الذين يمكن ربطهم بعناصر رفيعة الشأن (١٨) . كما أن الملكية الخاصة لم تكن معروفة قبل الغزو الأوربي ، ولم تكن معتبرة كقيمة تبادلية (١٩) . ففي البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء - كما يذكر مجموعة من الباحثين السوفييت - كانت العلاقات الاقطاعية عشية الوقوع تحت الاحتلال الاستعماري معدومة أو هي في المراحل الأولى من تطورها (٢٠) .

(١٨) ر . استافنهاغن : الطبقات الاجتماعية في المجتمعات الزراعية ، ص ٤٠ .

(١٩) المرجع السابق ص ١٠٦ .

(٢٠) عدد من الباحثين السوفييت : التركيب الطبقي في البلدان النامية ، ص ٤٤٠ .

وقبل ان نسترسل فى تحليل هذه القضية أود أن أشير أو أعقب على كثير من التحليلات الاقتصادية والاجتماعية لتلك المرحلة التى كانت تعيشها هذه المجتمعات الأفريقية قبل الغزو ، وما تزال لها أثارها حتى الآن ، والتى وصفها اللبراليون والمنظرون الغربيون بأنها المرحلة الأكثر بدائية والأقرب الى الوحشية ، وأنه مهما بدت مساوء وسلوك وتصرفات الغزاة المستعمرين تجاه هذه المجتمعات وأتسامها بالقرصنة والشنوذ فى بعض الأحيان ، الا أنه لا يجب أن يقتل ذلك من أهمية دورهم فى أعداد هذه المجتمعات وتهيئتها للدخول فى مرحلة التطور التاريخى الأكثر تقدما مهما بدت لنا قاتمة ، فهى بالقياس الى ما قبلها تبدوا أهون شرا ، وخطوة الى الامام ، كما أن بعض اليساريين السطحيين قد تورطو فى الوقوع فى مثل هذا المنطق العنصرى والامبريالى العقيم الذى لا تخفى مقاصده بطريقة مباشرة وغير مباشرة ولو بدون وعى منهم ، وذلك حينما أطلقوا على هذه المرحلة بأنها من بقايا المجتمع المشاعى ، الأمر الذى قد يكون صحيحا الى حد ما وبشكل ما ، وأن هذه المجتمعات ما تزال هى أكثر من غيرها بعدا عن امكانية التحول الاشتراكى قبل أن تمر بالمرحلة الاقطاعية التى تمر بها معظم المجتمعات الآسيوية ، والمرحلة الرأسمالية التى تمر بها التجمعات الرأسمالية ، وهم بذلك يبررون بوعى منهم أو بدونه وجهة النظر الاستعمارية والامبريالية السابقة الرامية الى تبرير ما حدث ويحدث لهذه المجتمعات من ألوان التشويه والتخريب والسيطرة .

وعلى العكس من كل ما سبق ، فان تقديرنا بأن المرحلة التى كانت تمر بها المجتمعات الأفريقية قبل الغزو وما تزال دلالاتها باقية بعده وحتى الآن ، هى أكثر المراحل امكانية وأقل كلفة فى التحول نحو الاشتراكية والتقدم بسهولة ، بالنسبة للمجتمعات الآسيوية ذات الانماط الاقطاعية والأرستقراطية العريقة ، لأن الأولى لا تحتاج لكى تتحول الى الاشتراكية سوا عملية واحدة وهى البناء الاشتراكى فى ظروف اقتصادية واجتماعية أكثر مواتاة تماما ، بينما تتطلب الأخيرة لكى تسير فى نفس الطريق عملية مزدوجة أكثر مشقة وكلفة ، وهى هدم الاقطاع القديم بكل أبعاده ، وبناء المجتمع الاشتراكى بكل مفاهيمه ، خصوصا وان المقولة الماركسية القديمة فى ضرورة اجتياز المراحل للوصول الى الاشتراكية ، لم يعد لها مكان مرموق فى الممارسة العملية الثورية المتنامية ، وصارت مجرد حقيقة فى تاريخ المقولات النظرية التى لم يصادفها الحظ فى التطبيق العملى الا قليلا وضمن حقائق أخرى متنوعة . ولقد أشار مجموعة من الباحثين السوفيت المحدثين الى أن حرمان غالبية سكان الريف البروليتاريين فى آسيا وأمريكا

اللاتينية ومظاهر المشاعية البدائية في أفريقيا تشكل عاملا مساعدا لتخلصهم من نزعة التملك البرجوازي وتوحيدهم في التضال ضد مستغليهم (٢١) .

ولأن الاستعمار لم يعثر في هدم المجتمعات على طموحات ومصالح طبقات اقطاعية وارشتراطيات محلية عريقة ومعقدة ، ينسق مصالحه من خلالها على نحو ما حدث في آسيا ، بل أصتدم بمجتمع شبه مشاعي وشديد التماسك في افريقيا السوداء ، لذلك فقد ركز وصولا الى نفس النتائج السياسية والاقتصادية التي توصل اليها في آسيا وقبلها في أمريكا اللاتينية على ثلاثة مداخل رئيسية :

(أ) عدم الاقتصار على تشويه وتدمير الواقع الاقتصادي على نحو ما حدث في آسيا فحسب ، بل لقد عمد الى تحطيم وتشويه الواقع الاجتماعي والثقافي أيضا ، عن طريق فرض التخاطب والتعامل باللغات الأجنبية ونشر ثقافتها بدلا من اللغات القومية المحلية وثقافتها التي مالت الى الاندثار وفرض نظم وتشريعات قضائية ومدنية ودينية تتعارض مع كل مقومات المجتمع الأصلي ، وتتيح للأجانب حق امتلاك الأراضي الزراعية واستثمارها ، وممارسة عمليات العزل الاجتماعي لمناطق الأجانب عن السكان الأصليين أو العكس ، بما في ذلك مناطق العمل نفسها في المناجم والمزارع ، الأمر الذي أدى بعد الاستقلال الى فرض أوضاع مجتمعات مستقلة سياسيا يشكل فيها الوضع الاستعماري الفعلي الاطار الاقتصادي والسوسيولوجي (الاجتماعي) للبلاد (٢٢) .

(ب) اقامة عدد كبير من محطات التجميع والتوزيع التجارية والمناطق الحضرية الحديثة على السواحل ومناطق التعدين ومناطق المزارع الاقتصادية الحصبة التي تم الاستيلاء عليها من السكان الأصليين ، يقطنها ويملكها الاوربيون الأجانب من الحكام السياسيين والعسكريين ومديرو وموظفو وكالات وشركات المستثمرين البيض بالدرجة الاولى ، وأشبه ما تكون بالمعسكرات المغلقة تجاه المجتمع المحلي والقومي ، المرتبطة بالخارج مائة في المائة (١٠٠٪) ، والتي تحولت فيما بعد الى مدن ، حيث كان يقتصر دورها

(٢١) عمدة من الباحثين السوفييت : التركيب الطبقي في البلدان النامية ،

ص ٤٩٤ و ٤٩٥ .

(٢٢) ر . استافنهاغن : الطبقات الاجتماعية في المجتمعات الزراعية ، ص ١٢٠ .

بالنسبة للمجتمع المحلي كمجرد مراكز لاستخراج وتجميع المواد الخام والحاصلات الزراعية استعدادا لنقلها الى الخارج من جهة ، واستقبال وتوزيع السلع الاستهلاكية المصنعة في الخارج على السكان الأصليين في الداخل من جهة أخرى ، من مئات وألوف العمال الأفريقيين الذين تستقبلهم هذه المراكز الأشبه بالمعسكرات في الصباح ، والقادمين من القرى والمناطق الريفية المجاورة مختارين وغير مختارين للعمل في المزارع والمناجم وأعمال الشحن والتفريغ ، وأعادتهم من حيث أتوا في المساء أو في نهاية الموسم في أحسن الأحوال ، تحت ظروف عمل بالغة السوء ، حيث يذكر أستافنهاغن عن هذه المراكز قوله : بأن معظم هذه المدن أنشأتها حركة الاستعمار في سبيل غايات محددة تماما (غايات تجارية ، وإدارية ، أو صناعية) وحافظت - أي هذه المدن - حتى الى ما قبل فترة قصيرة على صلات اقتصادية وثقافية مع أوروبا أكثر من الصلات التي كانت تربطها بالأرض الأفريقية (٢٣) .

(ج) القيام بعملية افساد سياسي واقتصادي وثقافي منظم لرؤساء القبائل والعشائر والعائلات والعناصر المثقفة التي حصلت على قسط معين من التعليم والتأهيل المهني والفني اللازم لأداء بعض الأعمال المساعدة والتكميلية للإدارة الاستعمارية ، وذلك بدفعهم الى التخلي عن كل مفاهيمهم وعلاقاتهم الاجتماعية والاقتصادية القديمة ذات الطابع الجماعي والمشاركة العامة وتغليب الاعتبارات الاجتماعية على الاعتبارات الاقتصادية ، وذلك باغرائهم بالميل الى الاعتراف بما تصدره هذه الإدارة الاستعمارية من نظم وتشريعات وقوانين رأسمالية تتيح لهم تكوين ملكيات خاصة للأرض والموارد الطبيعية بدلا من الملكيات الجماعية ، أو على الأصح تتيح لهم تحويل معظم الملكيات الجماعية للأسرة أو الجماعة أو العشيرة والقبيلة للأرض الى ملكية خاصة يتقاسمونها مع الأجانب ، اضافة الى ما يحصلون عليه من امتيازات واغراءات سياسية واجتماعية واقتصادية أخرى مقابل ذلك في ظل الإدارة الاستعمارية ومن خلالها ، كوسطاء ومتمصلحين طفيليين ، يعتمدون على هذه الإدارة في الحصول على نمط معين من المعيشة المترفة والاستهلاك السلعي الذي لم يكونوا قد عرفوه من قبل أو تعودوا عليه الا في ظل هذه الإدارة والتكامل معها اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا ، كما يعتمدون في فرض مصالحهم الجديدة وتعزيز سلطاتهم السياسية والاجتماعية التقليدية على جماعاتهم ومناطقهم التقليدية على هذه الإدارة أيضا ، ويستمدون منها شرعيتهم وشرعية

مصالحهم القديمة والجديدة بدلا من أن يستمدوها من الوضع التقليدي الأصلي الذي كان يربط ربطا دقيقا وقويا بين شرعية الحصول على هذه السلطة والمكانة وبين الارتباط الكلي بالجماعة الأصلية والاحترام المطلق لنظمها والمحافظة عليها ، والتي أصبحت تتعارض جوهريا مع كل ما آلت اليه الأوضاع الجديدة لأفراد هذه الشريعة ، خصوصا فيما يتعلق بتملك الأرض ملكية خاصة ، حيث كانت وما تزال مبادئ التنظيم الاجتماعي القائمة على العرف والخاصة بالحصول على الأرض ، تقضى بمنع هؤلاء الزعماء من التحول بواسطة مراكز السيطرة في السلم الاجتماعي الى مزارعين منظمين وملاكين عقاريين كبار(٢٤) ، ذلك أنه ليس من ملكية خاصة للأرض في المجتمعات الأفريقية الأصلية ، فالحقوق العقارية حقوق جماعية ، فالمجتمع الأغني بكامله في ساحل العاج « مثلا » ، هو الذي يملك مبدئيا الاراضى التي يقيم عليها المجتمع ، والحياسة هي حق من حقوق الاستعمال فقط غير القابل للتصرف واستصلاح الأرض هو الذي يكرس الحياسة(٢٥) .

ولقد أدت هذه العوامل الثلاثة التي اعتمد عليها الاستعمار في تخريب وتشويه هذه الأوضاع الاجتماعية والثقافية الأصيلة في أفريقيا غرب وجنوب الصحراء في نهاية الأمر الى بلورة عدد كبير من التشوهات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في بناء هذه المجتمعات التي كانت أقل تعقيدا وأكثر موثاقا من المجتمعات الآسيوية لأحداث تنمية اشتراكية واحداث تقدم حقيقي ، وذلك حينما أدت الى فساد كل المقومات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الايجابية في المجتمع (الغاء الملكية الجماعية والاستثمار الجماعي للأرض - تفتيت الترابط والتماسك الاجتماعي التكامل العريق المستمد من نظام القرابة والأسرة - حجب اللغات والثقافات الوطنية وعزلها بصفة شبه نهائية) كما أن هذه التشوهات التي أصابت المجتمع التقليدي بفعل السياسة الاستعمارية قد حالت في الوقت نفسه دون تحول المجتمع الى مجتمع ثقافي أقطاعي أو برجوازية على أي نمط معاصر كما هو المفترض عادة ، لأن العناصر التي أغريت بالتخلي عن مفاهيم وأسس المجتمع التقليدي لم تتحول الى طبقة اقطاعية أو برجوازية واضحة البنيان والمعال ، بقدر ما أن هذه العناصر المكونة من بعض أفراد الزعامات التقليدية والعناصر الأكثر احتكاكا بالادارة الاستعمارية قد كونت شريعة سياسيا واقتصادية متكاملة

(٢٤) الطبقات الاجتماعية في المجتمعات الزراعية ، ص ١٢٥ .

(٢٥) المرجع السابق ص ١٣٦ و ١٤٠ .

كلية مع الادارة الاستعمارية ومرتبطة بها سياسيا واقتصاديا وثقافيا الى حد كبير ، أكثر من ارتباطها بأصولها الاجتماعية وواقعها الثقافي والقومي .

ففي مناطق أفريقيا السوداء التي وجد بها استعمار قوى ، لا سيما في اتحاد جنوب أفريقيا وكينيا نجد - كما يقول أستافنهاغن - طبقة من المزارعين قد نمت وتطورت بصورة مبكرة في الاراضى التي طرد منها السكان الأصليون الا أن هذه الطبقة قد فرضت نفسها من فوق على المجتمع وهي جزء من المجتمع الاستعماري ضمن نطاق الوضع الاستعماري (٢٦) .

كما أن مئات وألوف من العمال الذين كان يتم أستخدامهم للعمل في المزارع والمناجم والخدمات المختلفة لم يتحولوا الى طبقة عاملة ذات سمات وملامح معينة بكل ما تعنيه هذه الكلمة ، لأن ظروف التشغيل كانت تتم اما بالاكراه والسخرة أو بدافع البحث عن المبالغ النقدية التافهة التي تعطى لهم في نهاية كل يوم ، أو في نهاية الاسبوع ، لكي يتمكنوا بواسطتها من شراء بعض السلع الاستهلاكية المصنعة القادمة من الخارج ، من ملابس وغيرها ، والعودة الى أسرهم بعد نهاية يوم العمل أو موسم العمل في أحسن الأحوال ، حيث يتشكل وضعهم الاجتماعي والطبقي الصحيح ضمن روابط الاسرة والقرابة التقليدية ، ولا يعودون للعمل الا حينما تتجدد احتياجاتهم الشخصية والاسرية تلك ، أو يجبرون عليه بالقوة ، خصوصا فيما يتعلق بمواسم الحصاد وجنى المحاصيل الزراعية للبن والكاكاو ، والتي تتطلب أكبر كمية ممكنة من اليد العاملة وفي أقصر وقت ممكن .

كما أن ممارسة سياسة العزل الاجتماعي لهذه الفئة العاملة الواسعة النطاق من قبل الادارة الاستعمارية سواء في مواقع العمل أو الحياة العامة ، وتشغيلهم تحت ظروف اجتماعية واقتصادية بالغة السوء وخالية من أى ضمانات للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وأبسط المفاهيم الانسانية ، لم يكن كل ذلك لمجرد الامعان في استغلال هذا القطاع اتواسع من المجتمع بأبزار طاقته الانتاجية بلا مقابل تقريبا فحسب بل لقد كان ذلك هو ترجمة عملية لرغبة واعية من قبل تلك الادارة في تكريس وضعهم الاجتماعي الهامشي الذي يحول دون ارتباطهم بقوى الانتاج وحتى لا يتحولوا الى طبقة عمالية متماسكة مرتبطة بمواقع العمل وقادرة على تغيير علاقات هذا العمل

الاستغلالية السائدة ، ويضمن في الوقت نفسه عدم قدرة المجتمع بأسره على توفير الحد الأدنى من متطلباته التي أصبح ينتظر ٩٠٪ منها من الخارج وبالمقابل النقدي دون أن يدفع بهذه المجاميع الواسعة من أبنائه في ظل تلك الظروف وكيف ما أتفق ، يساعده على ذلك ميل المجتمع التقليدي نفسه الى استمرار ارتباط أبنائهم به وعدم انفصالهم عنه .

ولقد اشار مجموعة من العلماء السوفيت الى هذه الحقيقة بصفة عامة بالقول : ان احتكاك العمال المتواصل بالتنظيمات الاجتماعية التقليدية (كالقبيلة والعشيرة والجماعة أو العائلة الكبيرة) التي يحافظوا على عضويتهم فيها ، تعيق نضوج الوعي الطبقي ونشوء وتطور التنظيمات البروليتارية الطبقية وانتشار الايديولوجية البروليتارية ، وبالمقابل تضعف أيضا التنظيمات الريفية التقليدية وتعرض للتأثيرات الخارجية ، مفتقدة عزلتها وانغلاقها على نفسها (٢٧) .

والصورة المريرة التي يشير اليها د . استافنهاغن حول هذه المسألة بالنسبة لبعض المجتمعات الافريقية تؤكد هذه الحقيقة ، حيث يشير الى ما ورد في تقرير احدى اللجان الفنية لمناجم التعدين التي كلفت باجراء تحقيق عن أجور السكان الأصليين جاء فيه : « ان من مصلحة المناجم أن يتم تشجيع العمال من السكان الأصليين على العودة الى ديارهم فور انتهاء الفترة المحددة لخدماتهم . . . والا فان الوسائل المساعدة للقوت (والمقصود هنا المواسم الزراعية المحلية) ستختفي من حياتهم ، وسيصبح العامل ميالا الى التحول الى مقيم دائم في منطقة العمل وذى حاجات أكبر ويضيف استافنهاغن قوله : بأن الشركات في سبيل الوصول الى أهدافها قد استعانت بمختلف الطرق والأساليب المؤدية الى ذلك ، فعقود العمل مداها محدد تماما ، وشروط العمل والاقامة في المناجم قاسية لدرجة أن العامل لا يخطر بباله مطلقا احضار عائلته الى مقر عمله ، ثم أنه عندما يرجع الى ديارته فانه ينبغي عليه أن يمضى فترة من الوقت قبل أن يسمح له بالالتحاق ثانية بمعله ، كما وأنه لا يسمح للأشخاص غير القادرين على تبرير وجودهم عن طريق عقد العمل بالاقامة في المناطق التي تقع خارج اطار مناطق قبائلهم ، كما أن قسما رئيسيا من الاجر لا يسلم الا عند نهاية العقد أى عندما يغادر العامل الى دياره . ويتعاون في سبيل ذلك كل من ادارة شركات المناجم « الأجنبية

طبعاً ، والزعماء المحليون ما وسعهم ليحولوا أو يجمدوا « تفكك القبيلة وتفسخها ، أى لكى يبقى العامل المهاجر مندمجاً نفسياً وجسمانياً بقبيلته (٢٨) » .

ومن خلال هذه الوقائع نستطيع أن نتصور ما لحق بأوضاع هذه المجتمعات من تشوهات اقتصادية واجتماعية عميقة قبل وبعد الاستقلال على السواء . ناهيك عما كان قد لحق بمجتمعات هذه القارة من تشوهات اجتماعية عميقة من جراء افتقادها لأكثر من عشرين مليوناً من سكانها فى سن الشباب تم نقلهم الى العالم الجديد كسلع للبيع والشراء فى ظروف قهر واستعباد لم يسبق له مثيل فى تاريخ البشرية ، بدءاً من حوالى عام ١٥٢١ وحتى عام ١٨٨٨ ، ذلك أنه اذا كانت العبودية قد ألغيت سياسياً فى الولايات المتحدة عام ١٨٦٥ فقد كان لا بد من الانتظار حتى عام ١٨٨٨ كى تزول من البرازيل (٢٩) . والعبودية بشكل عام اذا كانت قد زالت سياسياً وكشكل من أشكال التجارة والاستثمار المربح الذى مارسته الرأسمالية الأوروبية الغازية فى القرون الماضية ، الا انها لم تزل بعد كمفهوم اجتماعى واقتصادى وطبقى حتى الآن فى هذه المجتمعات وتوابعها .

تشوه فئة المثقفين فى افريقيا :

لاحظنا فى افريقيا غرب وجنوب الصحراء أن الأوضاع الاجتماعية والطبقية بالذات كانت تميل أكثر الى البساطة وعدم التعقيد الاقتصادى والسياسى والاجتماعى أيضاً ، فان الفئات الاجتماعية التى نجحت فى تحديث أوضاعها التقليدية اقتصادياً وثقافياً فى ظل الادارة الاستعمارية وبفعلها قد مالوا - على نحو ما سبقت الإشارة - الى التكامل والاندماج مع هذه الادارة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً أكثر من تكاملهم مع أية أوضاع طبقية محلية قديمة أو حديثة ، بما فى ذلك فئة المثقفين على وجه التحديد ، حيث صارت ثقافة المستعمر ولغته هى الثقافة واللغة الرسمية ، الى الحد الذى يمكن اعتبار حركة التحرر والاستقلال السياسى التى تمت فى هذه المجتمعات كانت عملية استقلال فى نطاق تلك الثقافة وليس تحرراً منها بالفعل .

كما أن الفئات السياسية المثقفة التى تكونت وفق تلك الظروف المشار اليها سابقاً وناضلت من أجل الاستقلال السياسى الذى حصلت عليه فى اطار نفس الظروف والمفاهيم ، هذه الفئات لم تصدم غداة الاستقلال بمؤسسات طبقية محلية قوية من أى نوع تحول دون طموحاتها كفئة أو

(٢٨) ر . استافنهاغن : الطبقات الاجتماعية فى المجتمعات الزراعية ، ص ١١٧ و ١١٨ .

(٢٩) بول بايرونك : مازق العالم الثالث ، ص ١٠٢ و ١٠٣ .

صفوة على نحو ما حدث في معظم المجتمعات الآسيوية وبعض مجتمعات شرق وشمال أفريقيا ، أو تحد منها على الأقل وتجبها على مراجعة هذه المفاهيم والمطموحات القوية والشخصية الحاطة والمنخرقة ، لذلك فان افراد هذه الفئات أو النخب السياسية والاجتماعية قد نجحت الى حد ما في الامساك بزمام السلطة بعد الزوال الشكلي للاستعمار سياسيا في ظل دكتاتوريات عسكرية وشخصية مفعمة بالمفاسد السياسية والاقتصادية والشخصية .

حيث أمنت هذه النخب السياسية والعسكرية البيروقراطية نصف المثقفة في البحث عن مظاهر الابهة والترف والمجون الشخصي وأعاقة كل امكانية لخلق أوضاع اجتماعية وسياسية طبيعية من أى نوع ، ناهيك عن امكانية احداث تنمية أو تقدم اجتماعي حقيقي ، محتمين بظل الاستعمار المباشر وغير المباشر الذي لم يفارقهم قط أو ينتقص من نفوذه ومصالحه شيء ان لم تكن قد تكرست بطريقة أفضل في ظل الظروف الجديدة وتحت مظلة الاستقلال السياسي المزيف ، حيث تحصل هذه الفئات والعناصر البيروقراطية على رأسمالها ومداخلها الطفيلية الهائلة من مصادر لا علاقة لها بالانتاج والاستثمار ولكنها تتألف - كما يذكر عدد من الباحثين السوفيت - من الرواتب والتعويضات العالية بشكل غير معقول التي تدفع للشخصيات الحكومية والسياسية التي تشكل النخبة الحاكمة ، ففي الكمرون مثلا حيث لا يتعدى متوسط الدخل السنوي عشرين ألف فرنك للفرد يصل دخل الوزير الى ١٨٥ ألف فرنك شهريا (بفارق مقداره ١١١ ضعفا) وفي الجابون يتلقى رئيس الدولة ٨٠٠ ألف فرنك والوزير ٣٥٠ ألف فرنك ونائب البرلمان ١٥٠ ألف في الشهر ، في حين أن متوسط أجور الشعب الشغيل لا يزيد في هذا البلد عن ٥٠٠ الى ٦٠٠ فرنك في الشهر (أى بفارق مقداره ١٦٠٠ ضعف) بالنسبة لرئيس الدولة و ٧٠٠ ضعف للوزير و ٣٠٠ ضعف لوكيل البرلمان ، كما تشكل المدفوعات الاضافية عادة نسبة من ١٥ الى ٢٠٪ من الرواتب الأساسية ، ويضيف هؤلاء الباحثين انه يصعب في الحقيقة حساب هذه المداخل لأن هناك طرق وأساليب عديدة يستخدمها العاملون في السياسة والدولة من أجل الوصول الى الثراء الشخصي ، فالدفعة التي يتلقاها الموظف النيجيري الكبير من أجل بناء وتأثيث منزل له تعادل رواتب عدة سنوات ٣٠ الى ٣٥ ألف جنيه استرليني ، والوزراء في الكمرون يتلقون عند السفر الى الخارج بصفة رسمية أو غير رسمية تعويضات انتقال بحدود عشرون ألف فرنك وما فوق في اليوم الواحد (٣٠) .

(٣٠) راجع عدد من الباحثين السوفييت : التركيب الطبقي للبلدان النامية ، مرجع

ولم يكن ضعف البناء الطبقي التقليدي والتكامل الاقتصادي والثقافي العميق لهذه الفئات السياسية والعسكرية الجديدة المثقفة وشبه المثقفة مع مستعمرين الأمس وأصدقاء اليوم هما السببين الوحيدين اللذين ساعدا على تكريس هذه الوضعية والوصول بها الى هذا الحد ، اذ أن الطريقة التي حصلت بها هذه المجتمعات على استقلالها منذ مطلع الخمسينات في شكل قرارات فردية وجماعية كانت تصدرها الأمم المتحدة وتنفذها الدول الاستعمارية فيما يعرف بسلسلة قرارات واتفاقيات انتهاء الحماية أو الانتداب دون أن يترافق ذلك مع حركة نضال سياسي وعسكري وقومي ، هذه الطريقة قد جعلت من الاستقلال عملية شكلية غير ذات دلالة اجتماعية وسياسية عميقة، الا بالنسبة لتلك الفئة التي تسلمت السلطة وورثت امتيازاتها من المستعمر بصورة أكثر ترديا وفسادا .

وعلى العكس من ذلك فان الاقطار التي لم تستجب الدول الاستعمارية لقرارات المنظمة الدولية بمنحها الاستقلال أو انتهاء الوصاية والحماية عليها في عقد الخمسينات ، واضطرت هذه الاقطار الى خوض نضال سياسي وعسكري في وجه الاستعمار ، فانها قد حصلت في الستينات والسبعينات على استقلال وطني أكثر دلالة وعمقا وأثارة للبعد الاجتماعي والقومي ، ساعدها على تحديد بعد سياسي واجتماعي أفضل لمرحلة ما بعد الاستقلال ، رغم أن المشاكل الاجتماعية والثقافية التي ورثها الاستعمار لهذه المجتمعات لم تكن بأقل سوءا وتعقيدا من غيرها ان لم تكن أكثر ، فالجزائر التي كانت فرنسا تعتبرها الامتداد الجنوبي لأراضيها الوطنية والمستعمرات البرتغالية بصفة عامة « أنجولا وموزمبيق » تقدمان أبرز الأمثلة المقنعة على صدق تلك الحقيقة ، وأخيرا زمبابوي (روديسيا سابقا) والتي عانت من أشكال التفرقة والتمييز والاستيطان العنصري حتى نهاية السبعينات ، وحقت انتصارها الوطني في بداية الثمانينات .

والخلاصة أن نمط المثقفين في أفريقيا عموما - باستثناء مصر الى حد ما - قد جاؤا تعبيرا مباشرا ومتكاملا مع نمط الثقافة الاوربية الى حد كبير ، وأرادوا أن ينظروا الى مجتمعاتهم ويحلوا مشاكلها من خلال تلك الثقافة أو يشوهوا أوضاعها بهذه الطريقة على الأصح ، خصوصا فيما يتعلق بمجموعة البلدان التي حصلت على استقلالها بموجب قرارات دولية في أوائل الخمسينات ، حيث لم يكن الوعي الوطني والقومي قد تبلور من خلال حركة تحرير سياسية وعسكرية بحيث يستطيع هذا الوعي أن يحدد من عملية التشوه الثقافي والاجتماعي على الأقل الذي كان قد لحق بأوضاع هذه

المجتمعات ، على غرار ما حدث بالنسبة للمجتمعات التي حصلت على استقلالها في الستينات والسبعينات وعبر فضالات سياسية وعسكرية قومية كما سبقت الإشارة .

كما أن فئة المثقفين السياسيين في القارة الأفريقية عموما - باستثناء مصر - لم يصدموهم بمؤسسات طبقية تقليدية أو تطلعات قومية قوية بعد الاستقلال تحدى من طموحاتهم الفكرية ومفاهيمهم الثقافية المشوكة ، إذا ما استثنينا الجزائر والمستعمرات البرتغالية « انجولا وموزامبيق » (سابقا) وزمبابوى (روديسيا سابقا) التي حد فيها النضال المسلح والتطلعات القومية من هذه المشكلة بعد الاستقلال الى حد ما ، الأمر الذى جعل من مجاميعهم السياسية والعسكرية نخبات متميزة عن المجتمع القومى تماما وشديدة الميل الى التسلط الديكتاتورى والامعان الشره فى الترف الاستهلاكى الشخصى والعائلى للسلع الكمالية الاستهلاكية الأجنبية ، جريا وراء التقليد والمحاكاة للنخب الغربية التى ورثوها اقتصاديا وسياسيا وثقافيا ، الأمر الذى قلل من الفوائد المتواضعة التى كان فى الامكان الحصول عليها من خلال الاستقلال السياسى وعرقل استعادة المجتمع لتوازنه الاجتماعى والطبقى حتى الآن ، وبحدود نسبية اذا ما قورن كل ذلك بما تم فى المجتمعات الآسيوية التى حسمت هذه المشاكل بوضوح وسرعة بعد الاستقلال باستيلاء الطبقة الاقطاعية القديمة أو البرجوازية الجديدة على السلطة أو تحالفهما معا من خلالها ، وأقصاء فئة المثقفين نهائيا وأعادتهم الى مواقعهم القديمة كما سبقت الإشارة فى الصفحات السابقة .

ومما تجدر الإشارة اليه هنا هو أن هذا الوضع التمايز نسبيا بين الأوضاع الاقتصادية والطبقية فى آسيا وأفريقيا وأنعكاساته التمايزة أيضا على فئة المثقفين هنا وهناك لا يشكل ميزة ايجابية لآسيا عن افريقيا كما قد يتصور البعض أن لم يكن العكس هو الصحيح فى حالة الاقدام على اجراء تحولات ثورية ، ذلك أنه بالرغم من كل ما وصلت اليه النخبات والدكتاتوريات السياسية والعسكرية الفردية المسيطرة فى أغلب المجتمعات غرب وجنوب الصحراء الأفريقية والمنتشرة من شريحة المثقفين الأوائل ، من حالات التهور والقهر والفساد والافساد السياسى والاجتماعى والاقتصادى ، الا أن هذه الدكتاتوريات الفردية ستظل بوضعها كذلك « مجرد نخبات أو مراكز قوى فردية أو عائلية » هى أقل كلفة وأضعف شكيمة عند اقتضاء العمل الثورى الناجز لاسقاطها والتخلص منها ، اذا ما قورن ذلك بإمكانية اسقاط الطبقات الاقطاعية والكبراردورية بأكملها فى المجتمع الآسيوى

بصفة عامة ، وفي بعض مجتمعات شرق وشمال أفريقيا نفسها ، خصوصا وان مثل هذه الطبقات لم تتبلور بعد في المجتمعات الأفريقية غرب وجنوب الصراء الى الحد الذي تتشابه فيه مع المجتمعات الآسيوية ، ولن يتأتا ذلك في وقت قريب ، حيث ما يزال التركيب الحقيقي والتحتي لهذه المجتمعات الأفريقية مشدودا بعمق الى أصوله التقليدية ولم يطراء عليه تغييرا كبيرا ، اذا ما استثنينا الفئات والنخب السياسية والاقتصادية والعسكرية المسطحة من أعلا فوق هذا المجتمع العريق الذي يحتفظ بمفاتيح المستقبل وزمام كل إمكانيات التحول الحقيقي ، والذي بدء بالفعل يجد من أبنائه من يتمثلون واقعه تمثلا تاريخيا واجتماعيا عميقا ويعملون من خلاله ، وان كان الوقت ما يزال مبكرا في الحكم على موعد ومدى مثل هذا التحول ، الا انه آت لا محالة ، باعتباره القاعدة التي أفسدتها التشوهات المختلفة وعرقلة ديناميكتها الجدلية لبعض الوقت .

في أمريكا اللاتينية :

لا بد وأن نلاحظ ونحن نستعرض أنماطا مختلفة من التشوهات الاقتصادية والاجتماعية التي لحقت بمجتمعات البلاد النامية من أن الفروق التي تميز شكل هذه التشوهات في أفريقيا عنها في آسيا أو أمريكا اللاتينية هي فروق نسبية وليست مقطوعة الصلة ببعضها ، خصوصا اذا ما تذكرنا بأن القاسم المشترك بينها جميعا هو الإبتزاز الاقتصادي والسيطرة السياسية الاستعمارية ، وان ما نذكره أو نركز عليه في هذا التقسيم من أنماط التشويه الاقتصادي والاجتماعي الذي يميز أفريقيا عن آسيا عن أمريكا اللاتينية انما هو ميل منا الى ابراز أشد وأكثر أنماط التشوه شيوعا واختلاف وسائلها في منطقة ما بالنسبة لأخرى من هذه المناطق بصفة عامة ، أما اذا نظر الى مجموع هذه التشوهات بصفة عامة فاننا نجدها تتداخل مع بعضها في كل مكان تقريبا عبر هذا العالم المتخلف وبفوارق نسبية قد تكون حادة في بعض الحالات بحكم اختلاف الظروف التاريخية والموضوعية .

واذا كنا قد استوفينا هذا الأمر بعض الشيء بالنسبة لآسيا وأفريقيا فما الذي حدث في أمريكا اللاتينية ، وبأى أيقاع تم تشويه أوضاع شعوب ومجتمعات هذه المنطقة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وحضاريا ، وكيف ؟

لقد تعرضت هذه المجتمعات للغزو والسيطرة الاستعمارية الأوروبية قبل غيرها من المجتمعات الأفرو آسيوية بوقت طويل نسبيا ، بدءا مع مطلع القرن السادس عشر حينما قادت الصفوف الأولى من المستكشفين

والغزاة. الاوربيين الأوائل. من أسبانيان وبرتغاليين الى هذه المنطقة وهم يحدد البحث عن طريق بحرى. يوصلهم الى الهند ، فوجدوا فى هذه العالم الجديد الذى لم يعرفوه من قبل ما هو أكثر أهمية وأغراء من الهند التى يعرفونها وتعرفهم من قبل ، وكان لا يزال التفكير الاوربى فى تلك المرحلة المبكرة مشبعاً بالفكر الاقطاعى والكولونىالى ، لذلك فقد كان شديد التهور وغير محدد الأهداف اقتصاديا وسياسيا على نحو ما حدث فيما بعد. خلال القرن الثامن عشر والتاسع عشر ، حيث كان يغلب عليه فى تلك المرحلة فكرة « البطولة والقرصنة الدولية وأعمال القتل والابادة والتخريب والنهب والتوطن العنصرى والقومى » ، اضافة الى أنواع الأوبئة والميكروبات التى جلبها الاوربيون معهم الى المنطقة والتى لم يكن لها أى وجود فى هذه المجتمعات المتحضرة من قبل ، مثل الجدري والتيفوس والجذام والطاعون والحماة الصفراء .

وتتضح هذه الحقائق أكثر فأكثر اذا ما تذكرنا بأن أهم الافتراضات شبه المؤكدة قد اشارت الى أنه فى الوقت الذى لم يكن يتجاوز فيه سكان أوروبا ستين مليون فى مطلع القرن السادس عشر كان مجموع سكان شعوب ومجتمعات أمريكا اللاتينية (الوسطى والجنوبية) قبل الغزو الاوربى ، أو ما قبل كولومبس كان يتراوح ما بين ثمانين الى مائة مليون نسمة ، حوالى عام ١٥٠٠ ، وأصبح هذا الرقم فى عام ١٦٠٥ — كما يذكر بول بايرونك — هو عشرة ملايين فقط ، وان تناقص عدد السكان فى المكسيك الوسطى كان أشد قوة : ٢٥ مليون حوالى العام ١٥٠٠ ، فسقط العدد الى مليون واحد حوالى عام ١٦٠٥ (٣١) .

ولقد نجمت هذه الابادة — كما يقول بايرونك أيضا — عن المفاعيل المتظافرة للمذابح التى رافقت الغزو وتلته ، والاوبئة القتالة التى سببتها الفيروسات والجراثيم التى حملها الاوربيون ولم تكن موجودة بالمرّة من قبل فى أمريكا ، مثل الجدري وبخاصة ، وكذلك التيفوس والجذام والطاعون والزحار والحماة الصفراء . وتفاقت بسبب نظام الاستغلال الكولونىالى فى المناجم والزراعة على حد سواء (٣٢) .

لذلك فقد منيت هذه الشعوب والمجتمعات بأسواء مما منيت به أية مجتمعات أخرى من جراء الغزو الاستعمارى الاوربى ، ذلك أن مجموع مقومات

(٣١) بول بايرونك : مآزق العالم الثالث ، ص ٧ .

(٣٢) المرجع السابق ، ص ٩٨ .

وجودها الاقتصادي والاجتماعي والحضاري يرمته لم تتعرض لعملية سطو وتدمير مباشر حتى الصفر بكل ما لهذه الكلمة من معناه وليس مجرد الاستغلال فحسب ، بل لقد تعرضت هي ووجودها القومي نفسه لعمليات إبادة الجماعية بالكامل ، حيث لم يبق منها اليوم الا مجرد عينات اجتماعية لا تعنى أكثر من مجرد دالة معينة على آثار ارتكاب أعظم جريمة في تاريخ البشرية ، وذلك رغم ما كانت تتمتع به هذه المجتمعات من مستوى تقدم حضارى شامل يتجاوز كثيرا ما كانت عليه المجتمعات الأفريقية ، وذى سمات إنسانية عميقة الدلالة بالنسبة لما عرفت به الحضارات الآسيوية والشرقية بعامه .

فلقد كانت هذه المجتمعات تتشابه الى حد كبير مع مثيلاتها في أفريقيا من حيث الأوضاع الاقتصادية ونمط الملكية الجماعية للأرض ، وحالة التراتب الاجتماعى فى السلطة والمكانة الاجتماعية التى لم تكن مرتبطة بالملكية الخاصة للأرض أو الثروة ، بقدر ما كانت ترتبط بمجمل التنظيم الاجتماعى والدينى والسياسى المقنن من خلال العرف والتقاليد المنبثقة من مجمل أوضاع المجتمع ككل ، والذى تخضع لكثير من الضوابط الاقتصادية الصارمة بالذات على سلوك الفرد الى جانب الضوابط الاجتماعية .

وإذا كانت مجمل هذه المفاهيم قد تبلورت فى افريقيا وتجسدت من خلال نظام الاسرة والقراية بالدرجة الأولى ، فإنها قد تبلورت فى مجتمعات أمريكا اللاتينية قبل الغزو وتجسدت من خلال تنظيمات اجتماعية وسياسية أكثر ارتقاء وتطورا وشمولية ، تمثلت فيما يطلق عليه أستافنهاغن « المتحدات الاجتماعية المحلية » المرتبطة بمتحد قومي أعلا تنبثق من خلاله سلطات سياسية واجتماعية لدول مركزية قوية وبالغة الدقة والتنظيم وذات مضامين اقتصادية واجتماعية وتقنية ديناميكية متحركة فى اتجاه التقدم والتطور الذاتى ، فالأمر هنا - كما يقول أستافنهاغن - كان يتعلق بدول شديدة المركزية تقوم على أساس تنظيم اجتماعى هو عبارة عن « متحد اجتماعى » قبل اقليمى ... قام بفتوحات عسكرية واسعة جدا ، وكانت الغنائم والاتاوات التى نجمت عن هذه الفتوحات قد أسهمت فى قيام سلطة سياسية واقتصادية لا مثيل لها فى العالم الذى سبق عهد كولومبس ، وفى نشوء بنية طبقية ذات تسلسل هرمى « قومى » (٣٣) . الى الحد الذى يفترض

البعض بأن هذه المجتمعات كانت مهيئة لانجاز ما يشبه « المعجزة » ذات الأبعاد والملامح المتميزة تماما في التقدم والتطور الاقتصادي والاجتماعي والتقني في العصور الحديثة ، لو لم تصب بكارثة البربرية الاوربية التي أفسدت كل شيء في حياتها . ومما زاد من تفاقم هذا الغزو البربري الاوربي الذي بدأ بهذه المنطقة وانتهى الى معظم مناطق العالم ، هو أن ما كان يحرك الكولونيالية الاوربية الغازية في البداية هو - كما يقول بول بايرونك - مجرد مصادرة الثروات التي راكمتها خلال قرون الحضارات ما قبل الكولومبية ، وبعد ذلك الاستثمار المنجمي بالمعنى الضيق للتغيير (٣٤) .

ذلك أن حركة الغزو الاوربية للعالم الجديد لم تكتسب المضمون السياسي والاقتصادي الا بعد أن أحدثت شروخا وكسورا عميقة ، ان لم نقل تدميرا شاملا على الأصح ، لأعماق التكوين الاجتماعي والحضاري لهذه المجتمعات ، وقامت بعملية تسطيح مجتمع أفقي جديد من أعلا « مهجن » ومجلوب عبر الأطلنطي ، على أنقاض المجتمعات الأصلية القديمة ، تفصل بين الاثنين مسافات سياسية واقتصادية وعنصرية وقومية لا تدرك بسهولة . هذا اذا سمح بعملية التتابع وايجاد نقاط تماس حقيقية بين الطرفين ، الأمر الذي ما يزال مشكوكا في حدوثه حقيقة ، حيث أنه ما لبث هذا المجتمع المسطح أن سار في اتجاه بلورة أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية صعودا وهبوطا كمجتمع متكامل سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ، خصوصا بعد حصول هذه المجتمعات على الاستقلال السياسي منذ وقت مبكر في أواخر القرن التاسع عشر ، والذي تسلمه هذا المجتمع « المسطح والمهجن » من المجتمع (الأم) في أوربا الاستعمارية ، وكان كل ذلك يحدث بمعزل عن جرثومة المجتمع الأصلي القديم أو رغما عنه على الأصح ، رغم أنه كان ولا يزال - ورغم كل ما لحق على مستوى القرية في القارتين متشابهة (٣٥) . وهنا تكمن في تقديرنا جرثومة المستقبل في كلا القارتين .

ولذا فمن الناحية الثقافية تسير أمريكا اللاتينية على العموم في تيار الحضارة الغربية أكثر مما تسير فيه أفريقيا ، ومع ذلك فإن البنى النقابية على مستوى القرية في القارتين (٣٥) . وهنا تكمن في تقديرنا جرثومة المستقبل في كلا القارتين .

(٣٤) بول بايرونك : مآزق العالم الثالث ، ص ١٠٠ .

(٣٥) روستافنهاغن : الطبقات الاجتماعية في المجتمعات الزراعية ، ص ٧٨ .

نخلص من خلال هذا العرض الى امكانية تحديد ملامح التشوهات الاجتماعية التي لحقت بهذه المجتمعات الامريكية الاتينية في :

(أ) تدمير مجتمع قديم تدميرا اقتصاديا وحضاريا وبشريا الى اقصى حد ممكن ، ومحاولة عمل كل شيء بدونه وبمعزل عنه في أحسن الأحوال ، ومع ذلك فان جرثومته لم تمت نهائيا وما تزال كما وكيفا تتحدى بعمق كل ما يجري حتى الآن ، وتخترن في طياتها عبوات اجتماعية ناسفة أن عاجلا أو آجلا .

(ب) تستطيع مجتمع (هجين) قليل التماسك على أنقاض المجتمع القديم وفرض نفسه كمجتمع بديل شبه متكامل سياسيا واقتصاديا وثقافيا ، تربطه ببقايا المجتمع القديم علاقات استغلال اقتصادي وقهر سياسي واجتماعي وقومي وعنصري الى حد كبير .

(ج) ان الحالات القليلة التي تسمح بانتقال بعض الأفراد من المجتمع الهندي القديم الى المجتمع الجديد لا يعنى انتقال في السلم الاجتماعي والطبقي من أسفل الى أعلى ، بقدر ما يعنى في الأساس انسلاخ قومي وحضاري من المجتمع القديم بكل ما لهذه الكلمة من معنى ، والقيام بعملية اندماج قومي مشوه بالمجتمع الجديد .

(د) اذا جاز لنا أن نقبل - تمشيا مع أكثر الآراء شيوعا وميلا الى الصواب - بأن مجتمعات أمريكا اللاتينية في ضوء ما سبق تنقسم - ولو مجازا - الى طبقتين ، طبقة واسعة مستغلة ومقهورة ممثلة بالمجتمع الهندي القديم ، وطبقة مستغلة ومسيطرة من المجتمع المهجن والاوربي الجديد ، أو عند الاقتضاء - كما يقول رالف بيلز - البيض والسود ، الا أن تشوهات اجتماعية واقتصادية وقومية ما تزال تحد من الثقة بهذه الفرضية الأقرب الى الواقع وتعرقل من تكامل حركتها وديناميكياتها الجدلية الصحيحة في الوقت الحاضر على الأقل ، وعلى امتداد غير محدد في المستقبل .

ذلك أنه في الوقت الذي كف فيه المجتمع القديم عن وجوده كمجتمع طبقي متكامل البنيان وتحول الى ما يشبه الاقلية أو الأغلبية القومية المضطهدة سياسيا واقتصاديا وعنصريا الى حد كبير ، فان المجتمع الهجين والمسيطر من أعلى قد أخذ ينقسم على نفسه أنقساما طبقيًا رأسيا ، ما بين مستغلين (بكسر الغين) ومستغلين (بفتحها) ، كما أن المجتمع القديم ما يزال يستمد وجوده من مميزاته الاجتماعية والقومية ونمط معيشته الاقتصادية

أيضا أكثر من كونه أصبح بالفعل يشكل طبقة بروليتارية مستغلة واسعة النطاق ومندمجة في مجتمع قومي متجانس . وهنا تكمن تشوهات الحاضر اذا تجاوزنا وغضضنا الطرف عن جرائم الماضي ، رغم أن تلك الفرضية الآنفه الذكر يبدو أنها الامكانية الوحيدة التي سيؤول اليها حتما تفسير العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والطبقية لتلك المجتمعات في المستقبل الوشيك الذي لا نستطيع أن نحكم بموعده حتى الآن . ما لم تجد ظروف وتطورات تاريخية وسياسية ثورية تقدمية تعجل من متغيرات التطور وتدفع بها في الاتجاه الاجتماعي والتاريخي الصحيح .

نمط المثقفين في أمريكا اللاتينية :

اذا جاز لنا القول بأن السيطرة الاستعمارية في أفريقيا قد انتهت الى تكوين شريحة اجتماعية محلية لا متجانسة من المثقفين السياسيين والعسكريين والتجار الوسطاء والسماسرة والملاكين العقاريين الذين نشؤوا في ظل هذه السيطرة ونكاملوا معها اقتصاديا وثقافيا الى أقصى حد ، وقامت بتسليمهم علم الاستقلال « الكسيح » بعد أن كانت قد قامت بعملية تسطيحهم أفقيا ورأسيا قبل أن ترحل بلحمها ودمها فوق بناء اجتماعي تقليدي عريق ما يزال - كما سبقت الإشارة قبل قليل - يحتفظ بكل أبعاد الحاضر ومفاتيح المستقبل ، اذا جاز لنا أن نؤكد ذلك كحقيقة بديهية بالنسبة لأفريقيا فإن الأمر قد اختلف كثيرا بالنسبة لأمريكا اللاتينية ، حيث بدأت قصة هذا الغزو والسيطرة الاستعمارية مع مجتمعاتها الأصلية في القرن السادس عشر والسابع عشر بعملية تسطيح مجتمع بأسره ، منتقا ومجلوب عبر المحيط الاطلنطي على أنقاض مجتمع تم تدميره حتى العمق حضاريا وبشريا على نحو ما سبقت الإشارة لتنتهي هذه القضية في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بميلاد مجتمع هجين مشبع بكل خصائص المجتمع الاقطاعي والرأسمالي الأوربي ، اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وثقافيا ، خصوصا ما يتعلق بالجانب العسكري والادارة الكولونيالية الاوربية التي تشبعت بها الادارة الاستعمارية القديمة في هذه المنطقة أكثر من أية منطقة أخرى ، وطبعت أوضاعها السياسية والاقتصادية بهذا الطابع الكولونيالي حتى اليوم .

كما أنه بغض النظر عما لحق بتلك المجتمعات الأصلية من دمار حقيقي فان ثلاثة قرون مليئة بالديناميكية والحركة الاجتماعية المعاصرة والواعية هي كافية لخلق مجتمع مستقر وشبه متكامل من المستوطنين الأوربيين وبعض المحليين ، هو أكثر عقلانية وديناميكية حديثة اذا ما قسورن بالمجتمعات

الآسيوية والأفريقية ، الا أن مشكلة هذه المجتمعات الأساسية هي أن مراكز « المتروبول » في أوروبا قديما والولايات المتحدة حديثا قد كانت وما تزال تنظر الى هذه المجتمعات وتعاملها كمجرد توابع مكمله لها اقتصاديا وسياسيا،

بل وتفرض عليها ذلك فرضا ما استطاعت الى ذلك سبيلا حتى الآن .
وفي ضوء مجمل هذه الظروف لنا أن نتصور أو نفترض كيفية نشأة وتطور فئة مثقفة في هذه المجتمعات ، ذات خصائص تميزها عن غيرها من فئات مثقفي أفريقيا وآسيا الذين سبق الحديث عنهم . فإذا استرجعنا مجمل التحليلات السابقة حول طبيعة وكيفية الظروف الاجتماعية والتاريخية التي تكونت من خلالها مجتمعات أمريكا اللاتينية الحديثة فأننا نستطيع القول بأن فئة المثقفين المعاصرين في هذه المجتمعات قد أنبثقت في غالبيتها من فئات وطبقات المجتمع الجديد « المهجن » ولم تتوفر قنوات أو نقاط عبور للمجتمع الأصلي القديم لكي يشارك في تكوين هذه الفئة بصفة خاصة وفي مجمل مكونات الحياة العامة الجديدة بصفة عامة الا في حدود ضيقة للغاية .

وحينما حصلت هذه المجتمعات على استقلالها السياسي المبكر خلال القرن التاسع عشر لم تواجه الفئات السياسية المثقفة التي تصدر دائما مثل هذه الأحداث مشاكل حادة في اطار التكوين الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع المسطح أو « المهجن » الذين يمثلونه بمختلف فئاته وطبقاته ، ولم يضطروا الى الوقوع في حالات التأزم السياسية والقومية التي وقع فيها المثقفون في المجتمعات الآسيوية وبعض المجتمعات الأفريقية ، ولا التأزم الثقافي والاقتصادي الذي يمكن اضافته الى ما سبق بالنسبة لأمثالهم في عموم القارة الأفريقية قبيل وبعد الاستقلال . بل لقد كانوا على خلاف ذلك هم أكثر تكيفا وتكاملا مع أوضاعهم الطبقية وارتباطا بها منذ البدايات ، ولم يؤدي شعار المطالبة بالاستقلال والحصول عليه الى انتشار حساسات من الارتباك الشديد في الواقع الاقتصادي والطبقي والاجتماعي بصفة عامة على نحو ما حدث في آسيا وأفريقيا والذي أنعكس بعمق على أوضاع فئة المثقفين في هذه القارات ، حيث وجد هذا الارتباك تعبيره المباشرة من خلالهم ، وذلك لأسباب كثيرة أهمها :

(أ) ان طبقات المجتمع الجديد الذي فرض نفسه على أنقاض المجتمع القديم في أمريكا اللاتينية بنمطها الاقطاعي والبرجوازي كانت هي أكثر ديناميكية ووعيا بمتغيرات العصر وعقلانيته ، بحكم أصولها القومية « المعقلنة » القادمة من أوروبا والمشبعة بالتطلعات السياسية والاقتصادية والعلمية المختلفة ، الأمر الذي حال أو حد على الأصح من ظهور فئة المثقفين كفئة أكثر علما وعقلانية ووعيا بالنسبة لأصولهم الطبقية بمسافات لا تدرك على نحو ما

حدث في آسيا وأفريقيا ، حيث كان يحتل من يجيد القراءة والكتابة مركزا مرموقا وأكبر من حجمه بكثير بين ألاف الأميين من أبناء طبقته أو مجتمعه ككل ، الأمر الذي أدى الى الحد نسبيا من غرور هذه الفئة في أمريكا اللاتينية وجنوبها الى حد ما الوقوع فيما وقعت فيه مثيلاتها في آسيا وأفريقيا وبحدود نسبية طبعاً . حيث ظل الوعي الطبقي سياسيا واقتصاديا هو صمام الأمن الى حد ما في حياة هذه الفئة .

(ب) ان الاستقلال الذي حصلت عليه هذه المجتمعات لم يكن استقلالا اجتماعيا وقوميا ، بمعنى استقلال مجتمع من سيطرة مجتمع آخر أو أمة من سيطرة أمة وقومية أخرى ، بحيث يقتضى استئثار وحفز المشاعر القومية والنضالية من خلالها للحصول على مثل هذا الاستقلال ، وحيث يجد المثقفون عادة فرصتهم الذهبية لتصدر الأحداث وتحريكها ، كما حدث في معظم بلدان آسيا وشرق وشمال أفريقيا ، بل لقد كان استقلال مجتمعات أمريكا اللاتينية من السيطرة الأوربية هو أشبه ما يكون بالاستقلال الذاتى من الإدارة والتبعية المركزية فى نطاق الأمة الواحدة ، مع الاحتفاظ بكل المكونات الاجتماعية والثقافية والسياسية ، الأمر الذى قلل من أهمية دور فئة المثقفين فى مسألة النضال من أجل الاستقلال والحصول عليه . وكانت أهميته أكبر بالنسبة للطبقات الاقطاعية والبرجوازية ومؤسساتها السياسية والاقتصادية التى خفت تبعيتها وخضوعها للإشراف والرقابة المباشرة لمراكز الامبراطوريات الاستعمارية فى أوروبا .

(ج) ان العاملين الأساسيين السابقين قد أدوا الى قوة ارتباط المثقفين بطبقاتهم الاجتماعية بحكم الانحدار الاجتماعى والانتماء السياسى فى الغالب الأعم ، الأمر الذى عزز مواقع هذه الطبقات وفكرها ومصالحها وتناقضاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية أيضا ، وقيام المثقفين فى هذه المنطقة من البلدان النامية أو ما صار يعرف ببلدان العالم الثالث بمهمة هى أقرب الى طبيعتهم ودورهم التاريخى الصحيح كادوات تعبيرية عن كل المصالح الطبقيّة المتناقضة فى المجتمع بأصدق ما يكون التعبير كما يقول لينين ، اذا ما قورنوا بأمثالهم فى آسيا وأفريقيا حتى الآن . وهو الأمر الذى يفسر لنا أيضا بأمثالهم فى آسيا وأفريقيا حتى الآن . وهو الأمر الذى يفسر لنا أيضا تأسيس بها المجتمع منذ زمن طويل ، كما يفسر لنا فى الوقت نفسه دلالة النضج المتقدم والوعى للطبقات العاملة وتماسكها وتنمى فاعليتها السياسية والاجتماعية والنضالية فى المراحل الأخيرة ، اذا ما قورنت بغيرها فى آسيا وأفريقيا ، وربما تستطيع كل الدلالات السابقة أيضا أن تفسر لنا كل مؤشرات النمو الاقتصادى والاجتماعى التى تتقدم بهما هذه المجتمعات اذا ما قورنت بمثيلاتها فى آسيا وأفريقيا أيضا .

القسم الثاني

المثقفون المعاصرون
في المجتمع العربي

الفصل الرابع

معالم البناء الطبقي في المجتمع اليمني

قبل الدخول في تحليل موضوع فئة المثقفين في المجتمع اليمني كنموذج بارز لأوضاع مثقفي البلدان النامية والمتخلفة بتحليل أكثر عمقا في الفصول القادمة من هذا القسم سنتناول أولا في هذا الفصل تحليل البناء الطبقي في المجتمع اليمني بصفة عامة ، وذلك حتى نستطيع أن نحلل في ضوء ذلك أوضاع فئة المثقفين بوضوح أكثر . فنحن ندرك أن القاعدة العلمية المطلقة التي تحكم أوضاع أي مجتمع طبقي وفي أي مرحلة من مراحل تطور هذا المجتمع هي انقسامه عادة الى أقلية طبقية مهيمنة ومستغلة وأغلبية عامة مضطهدة ومستغلة ، وتظل الفروق في الكيفيات والمضامين فروقا نسبية بالنسبة للأقلية الطبقية المسيطرة والمهيمنة عليها معا ، كأن تكون ذات مضمون اقطاعي أو برجوازي أو رأسمالي من جهة ، وأن تكون الأغلبية الطبقية والشعبية ذات مضمون فلاحى فى الأساس حينما تكون الطبقة الاقطاعية هي المسيطرة ، وعمالى بالدرجة الأولى حينما تكون الطبقة البرجوازية والرأسمالية هي المسيطرة ، وذلك وفقا لطبيعة التطور والمرحلة التاريخية التي يمر بها هذا المجتمع أو ذاك من جهة أخرى .

والفرق النسبى الآخر الذى لا يؤثر على القاعدة المطلقة السابقة ، هو أنه غالبا ما يوجد تداخل اجتماعى وتاريخى بين النماذج المختلفة للطبقات المسيطرة والمسيطر عليها ، إضافة الى بعض التواءات والتشوهات المؤقتة التي قد تحجب الرؤية الحسنة لهذه الحقيقة وتعمق فاعليتها وحركتها الجدلية الصحيحة الى حد ما وهي تشكل ما يعرف فى النظرية العلمية بالخصوصيات والمميزات الذاتية التي قد يتميز بها مجتمع عن مجتمع آخر أو أمة عن أمة أخرى وبحدود نسبية أيضا ، وذلك على نحو ما لاحظنا فى الفصل السابق عن أنماط التشوهات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الحديثة المتميزة فى كل من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية والتي نجمت عن الغزو والسيطرة الاستعمارية القادمة من الخارج والطبقات والفئات الاقطاعية والكبرادورية المتحالفة معها فى الداخل .

وبناء عليه نستطيع القول بالنسبة للمجتمع اليمني الذي نحن الآن
بصدد البحث عن ملامح بنائه الاجتماعي والطبقي، نستطيع القول - بديهيا -
بأنه ينقسم الى طبقات مهيمنة وطبقات مضطهدة ومهيمنة عليها من
ناحية ، وان الصفة التقليدية الغالبة لمضمون هذا البناء الطبقي هو المضمون
الاقطاعي للطبقة المسيطرة والفلاحى للطبقة المضطهدة من جهة ثانية ، وان
متغيرات وتداخلات حديثة قد حدثت وما تزال تحدث بين هذه الطبقات
التقليدية وبين نشوء طبقات جديدة ذات مضامين عمالية وبرجوازية مشوهة
من جهة ثالثة، وان هناك الكثير من التناقضات والتشوهات الاجتماعية والثقافية
التي ما تزال تؤثر على تحقيق الرؤية الحسنة لعلاقات المجتمع الاقتصادية
والطبقية الصحيحة من جهة رابعة . وفى ضوء هذه الفروض الاربعة ومن
خلالها سوف نحاول تشخيص ملامح البناء الاجتماعي والطبقي فى المجتمع
اليمنى فيما يلى :

الطبقة الاقطاعية التقليدية :

لقد كانت هناك ولا تزال فى الشطر الشمالى من الوطن وفى الشطر
الجنوبى أيضا حتى عهد قريب طبقة اقطاعية مهيمنة فى مقابل طبقة فلاحية
مضطهدة منذ زمن طويل ، استطاعت أن تطبع قوى الانتاج وعلاقات الانتاج
بطابعها الاقتصادي وايدولوجياتها السياسية والثقافية منذ ما يزيد على ألف
عام ، اذا ما استثنينا بعض الظواهر المحدودة فى الزمان والمكان التى شكلت
مجرد حالات رفض سياسى واجتماعى لما هو موجود ورغبة فى تحقيق ما هو
أفضل منه على أساس اصلاحى ووطنى وثورى فى بعض الأحيان ، كما حدث
بالنسبة لحركة على بن الفضل فى القرن الرابع الهجرى ذات النزعة الثورية
والاشتراكية الواضحة ، ومن بعده بفترة من الزمن دولة الصليبيين التى أعادت
تطبيق خط الجناح المعتدل للحركة نفسها بأفق اصلاحى ووطنى (١) . وما عدا
ذلك فقد كانت الأحداث والتطورات دائما تعبر عن مجرد صراعات وخلافات
فى اطار نفس الطبقة على فوز فرد أو عدة أفراد بأوفر نصيب ممكن من
الامتيازات السياسية والاقتصادية أكثر من غيره وتكريس مصالح الطبقة
ككل .

ولو أننا قمنا بمراجعة سريعة للتاريخ المعاصر لهذه الطبقة خلال المائة

(١) راجع سلطان أحمد عمر : نظرة فى تطور المجتمع اليمنى ، دار الطليعة ببيروت ،

عام الماضية وحتى عام ١٩٦٢ لوجدنا أن ما دار من صراع بين النفوذ التركي وبين بيت حميد الدين ، أولا ثم فيما بين بيت حميد الدين أنفسهم مع بعضهم البعض بعد انفرادهم بالسلطة أو مع بعض البيوتات الاقطاعية المتنافسة من نفس الطبقة ، كبيت الوزير وبيت الأمير وبيت الأحمر ... الخ . هي خلافات على توزيع الامتيازات السياسية والاقتصادية داخل نفس الطبقة الواحدة ، نظرا لاحتكار أسرة بيت حميد الدين لمعظم هذه الامتيازات وانفراد كبيرهم الامام أحمد بها أخيرا ومن قبله الامام يحيى قرابة سبعين عاما كاملة ، ولم يكن صراعا بين طبقة وأخرى ، وذلك حتى عام ١٩٦٢ حيث شكلت الثورة نقطة بداية حقيقية لتناقضات طبقية واجتماعية جديدة وحقيقية .

ولم يكن الأمر في جنوب الوطن يختلف عنه كثيرا بالنسبة للشمال ، سواء أن الاستعمار الذي فرض نفوذه المباشرة على هذه المنطقة من الوطن في هذه الفترة خلال القرن المنصرم بعد رحيل الاتراك قد جعل من نفسه حكما في توزيع وتنظيم مصالح هذه الطبقة والدفاع عنها في نفس الوقت ، الأمر الذي قلل من حدة الخلافات فيما بين أفرادها ومراكز قواها ، حيث قام بتقسيم المنطقة اداريا وسياسيا الى عدة امارات ودويلات صغيرة ونصب على كل منها أميرا أو سلطانا يتصرف بالأرض ومن عليها كيف يشاء ، فبدلا من أمير أو سلطان واحد في الشمال ممثلا في الامام أو الملك صار في الجنوب أكثر من عشرة ما بين سلطان وأمير ، وكل المقدمات والنتائج كانت واحدة في كل الشطرين (١) .

طبقة الفلاحين :

اننا لا نجد كبير عناء في البحث عن ملامح هذه الطبقة الواسعة النطاق والعريقة المنبت في مجتمعنا ، سوى الإشارة الى أنه بالإضافة الى كونها قد شكلت وما تزال دائما طبقة الأغلبية الساحقة فانها من باب أولى كانت ولم تزال تشكل التجسيد الحقيقي لوجود المجتمع وتاريخه القديم والجديد ، وان هذه الطبقة في مجتمعنا تتمتع بكثير من المميزات والخصوصيات الايجابية اذا ما قورنت بغيرها في مجتمعات أخرى عربية وغير عربية ، والتي يهمنها الإشارة اليها هنا ، ذلك أنه بالرغم من أن هذه الطبقة التي ظل وما يزال يتكون منها غالبية المجتمع بأسره قد منيت بنماذج مختلفة من أشد نماذج

(١ مكرر) راجع عبدالفتاح اسماعيل : كتابات مختارة حول الثورة الوطنية الديمقراطية

وآفاقها الاشتراكية ، دار الفلاحي بيروت ، ١٩٧٩ ، ص ٢١٣ الى ٢١٦ .

التسلط الاقطاعي تخلفا وسوءا ، من أئمة ومشايخ وسلاطين وأمراء منذ زمن طويل ، ودأب هذا التسلط على فرض أسوأ نماذج الثقافة والتفكير الاقطاعي على الواقع الاجتماعي بمساعدة ودعم التسلط الاستعماري المباشر في جنوب الوطن ، والذي كان يبارك في الريف - كما تذكر أحد وثائق الثورة الوطنية الديمقراطية - كل ما من شأنه ان يعمق ثقافة الاقطاع المتخلف من اساطير وخرافات تزرع الخنوع والالتكالية^(٢) . الا ان هذه الطبقة الفلاحية رغم ذلك لم تصب بكسور اجتماعية أو تشوهات ثقافية ونفسية عميقة من جراء ذلك على غرار ما لاحظناه بالنسبة لأوضاع هذه الطبقة في المجتمع المصري مثلا .

فاذا كانت طبقة الفلاحين في المجتمع اليمني قد اضطرت مختارة وغير مختارة للاستسلام السياسي والاقتصادي الى حد كبير والثقافي الى حد ما لطبقة الاقطاع منذ زمن طويل الا أنها - حقيقة - لم تستسلم وجدانيا ونفسيا وثقافيا بصفة عامة ، حيث كانت ولم تزال تمتلك الوعي بذاتها والاحساس بالظلم الواقع عليها ، وقادرة على ممارسة الرفض الاجتماعي بصفة دائمة والرفض السياسي المباشر من وقت لآخر . ان هذه الطبقة رغم كل ما لحق بها من ألوان القهر والظلم والتجهيل والتضليل لم تفقد يوما زمام المبادرة الاجتماعية والنفسية والمعنوية على الأقل تجاه نفسها ، ناهيك عن المبارات الاقتصادية والسياسية أيضا ، ولم تفقد شيئا من مقومات الاعتزاز بالنفس تجاه الطبقة الاقطاعية المسيطرة .

وذلك هو الأمر الذي حال دون تغلغل الثقافة والفكر الاقطاعي بكل دلالاته الميتافيزيقية والخرافية والاسطورية المنحرفة في أعماق هذه الطبقة وفي واقع المجتمع القومي بصفة عامة ، على غرار ما حدث في بعض المجتمعات العربية والاسلامية ، كمصر مثلا حيث يحج آلاف من البشر يوميا ومئات الآلاف سنويا الى مقابر موتاهم وأضرحة بعض الأشخاص الوهميين كالسيد الحسين والسيدة زينب في القاهرة ، والسيد البدوي في طنطا وأبو العباس المرسى في الاسكندرية ومئات وآلاف غيرهم أقل شهرة في كل منطقة تقريبا من أرض وادي النيل ، لكي يشكون اليهم حزنهم وشقائهم ومشاكلهم ويطلبون منهم البركة والرحمة والحل والعدل الذي افتقدوه والذي لن يأتي بهذه الطريقة^(٣) .

(٢) الثورة الوطنية الديمقراطية في اليمن (سلسلة وثائق) دار ابن خلدون ببيروت ،

الطبعة الأولى ١٩٧٢ ، ص ٢٦ .

(٢٣) راجع د . سيد عويس : حديث عن الثقافة ، مكتبة الانجلو المصرية بالقاهرة ،

١٩٧٠ ، ص ٤٤ و ٤٥ .

وكذلك ما يحدث دائما وعلى مدار العام في النجف وكربلاء في العراق ،
وما يشبهه في ايران وبعض مناطق الخليج العربي والباكستان .. الخ .

حيث لم تنجح الطبقات الاقطاعية في اليمن في تكريس ثقافة وفكر
بهذه الدرجة الحادة ، أو جعلها تقترب بحياتها بهذا الشكل الباثولوجي
اقطاعي من هذا الطراز في وجدان الطبقة الفلاحية والواقع الاجتماعي ككل
المرضى ، اذا ما استثنينا بعض الظواهر الجزئية المحدودة ، أو ما يتصل
بهذه الدرجة الحادة ، أو جعلها تقترب بحياتها بهذا الشكل الباثولوجي
بفكرة التمييز السلالي لمن كانوا يسمون أنفسهم « بالسادة » وادعاء انتسابهم
الى الرسول ومطالبة المجتمع بموجب هذا الادعاء « الفاسد عنيا » بالعديد
من الامتيازات الأرستقراطية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والواجبة
الأداء والمراعاة « دينيا » والتي من بينها تحريم تزويج بناتهم لمن لا يتمتع
بشرف هذا النسب الوهمي (٣) .

وبالرغم مما كانت قد وصلت اليه هذه الظاهرة من السعة والانتشار
المعزز بالسلطة السياسية لبيت حميد الدين الا أنها قد بدأت بالانهيار
السريع بصفة تلقائية بعد ثورة عام ١٩٦٢ ، وتميل اليوم الى أن تصبح
موضع سخيرة اجتماعية تماما ، رغم أنه ما يزال هناك من يؤمن بها ويدافع
عنها ويطبقها ولو بصورة غير مباشرة من كلا الطرفين بوعي أو بدونه .

خلاصة الأمر أن الطبقة الاقطاعية في المجتمع اليمني اذا كانت
قد نجحت فعلا في فرض سلطتها السياسية واستغلالها الاقتصادي لفترة
طويلة على طبقة الفلاحين وعلى المجتمع بصفة عامة الا أنها لم تنجح كثيرا
في توطيد فكرها وثقافتها بنفس الدرجة رغم محاولاتها اليائسة والمستميتة .
كما أن هذه الظاهرة والخاصية شبه المتميزة بالمبادرة الايجابية وعدم
الاستسلام المطلق والانصياع للميتافيزيقيات لدى الطبقة الفلاحية في المجتمع
اليمني بصفة عامة ، والتي يمكن اعتبارها ميزة وخصوصية ذاتية يتميز بها

(٣ مكرر) لابد وأن نلاحظ أن هذه الفكرة المتعلقة بدعوى الانتماء السلالي وغيرها
من مجمل الأفكار الاقطاعية والاستعمارية التي تؤمن بالتفرقة والتمييز العنصري والسلالي .
قد أصبحت من الأمور التي لا يقرها العلم ولا يدعمها الواقع ، وفكرة الانتماء لعل بن أبي طالب
التي انتشرت في العالم الاسلامي هي واحدة من هذه الأفكار الموروثة والخطئة ، لأن أساس
الرابطة التي جمعت بين من ينسبوا لانفسهم هذا الادعاء الفاسد هي رابطة سياسية وطبقية في
الأساس ، بدأت في عهد علي بداية راديكالية ووطنية لمعارضة السلطة الاموية ، وتحولت من
بعده الى ظاهرة مرضية ومنحرفة تقوم على الخرافة .

المجتمع اليمني عن كثير من المجتمعات الى حد ما ، هذه الظاهرة لم تكن محكومة بالصدفة والتلقائية التي تفتقر الى التفسير العلمى ، بل انها تركز فى الأساس على أسباب تاريخية وحضارية وعوامل اقتصادية وجغرافية وبيئية ونفسية ضاربة الأعماق والجذور فى الواقع الاقتصادى والجغرافى والتاريخى منذ المراحل الأولى التى عرف فيها المجتمع نفسه على هذه الرقعة من الأرض (٤) .

البرجوازية الطفيلية :

النشوء البرجوازى فى المجتمع اليمنى هو نشوء حديث شأنه فى ذلك شأن معظم مجتمعات البلدان النامية والمتخلفة ولا تتعدى بذوره الأولى بالنسبة لليمن المائة عام المنصرمة ، والمرتبطة أساسا بنشاط التجارة والاحتكارات الرأسمالية الدولية فى ظل السيطرة والنفوذ الاستعمارى ، وبالرغم من التعارف الشائع لتسمية هذا النشوء الطفيلى « بالبرجوازية كمفهوم طبقى ، الا أن مثل هذا المفهوم فى تقديرنا على الأقل مشكوك فيه الى حد كبير ولا ينطبق على المفهوم والتعريف العلمى للطبقة البرجوازية التى عرفتها أوروبا منذ أوائل القرن التاسع عشر وحتى آخره ، وربما يكون اطلاق مصطلح ومفهوم « الكمبرادور ، الذى يعنى بالعربية الوسيط أو أداة النقل والتوصيل الذى بدأ يشيع حديثا ، هو أكثر صوابا واقترابا من الموضوعية ، لأن انخراس الرأسمالية الدولية فى البلدان النامية والمتخلفة قد حال حتى الآن دون أية امكانية لنشوء طبقة برجوازية حقيقية فى هذه البلدان منذ زمن بعيد وحطم كل مقومات امكانية وجودها بسهولة ، وخلق فى الوقت نفسه هذه التشوهات أو الفئات والشرائح الطفيلية التجارية المتكاملة مع الاحتكارات الرأسمالية الدولية والمرتبطة بها ١٠٠٪ ، والتى نطلق عليها غالبا اسم « البرجوازية » ، وأحيانا « الكمبرادورية » ، وذلك كبديل مشوه ومعوق لامكانية نشوء طبقة برجوازية حقيقية بالمعنى العلمى والتاريخى .

لقد رغبتنا فى ايراد هذا المفهوم هنا بايجاز حتى لا يتبادر الى ذهن القارئ العزيز ونحن نتحدث عن ما نطلق عليه ولز مجازا « البرجوازية الطفيلية » فى مجتمعنا اليمنى بأننا نتحدث عن طبقة برجوازية حقيقية بالمعنى العلمى ، بل اننا بصدد الحديث عن شرائح وفئات كمبرادورية

(٤) يمكن العودة الى مزيد من التفاصيل حول هذه النقطة ومعرفة دلالاتها الى كتابنا التراث الشعبى وعلاقته بالتنمية فى البلاد النامية ، دراسة تطبيقية عن المجتمع اليمنى ، وبالدات الفصل الثامن ، مركز الدراسات اليمنية ، صنعاء ، ١٩٨٠ .

وطفيلية مرتبطة بالخارج ومقطوعة الصلة الاقتصادية والوطنية أيضا بالداخل .

فهذه الفئات التجارية الطفيلية قد وجدت في مدينة عدن بالذات منذ وقت مبكر ، ومنذ اللحظة الأولى لفرض السيطرة الاستعمارية البريطانية المباشرة على المنطقة منذ أكثر من مائة وأربعين عاما ضمن تخطيط مسبق من قبل الادارة الاستعمارية ، أساسه التركيز على جعل مدينة عدن محطة خدمات نشطة ذات أغراض وأبعاد محددة سياسيا وعسكريا واقتصاديا ، حيث تمثل البعد السياسى فى فرض الهيمنة المباشرة على منطقة من أشد مناطق العالم اثارة وحيوية قديما وحديثا ، بالتحكم فى مدخل البحر الأحمر وممرات العبور البحرى القديم والجديد بين الشرق والغرب من خلال السيطرة على هذه المنطقة ، كما أن البعد الاستراتيجى العسكرى للمنطقة قد جاء انعكاسا للبعد السياسى ، حيث جعلت بريطانيا من هذه المنطقة بعد أن بنت فيها أضخم قاعدة عسكرية لها فيما وراء البحار ما يشبه برج المراقبة الذى يحرس ويدافع عن كل مصالح الامبراطورية فى الشرق بأسره والتي لم تكن لتغيب عنها الشمس كما يقال (٤) .

أما البعد الاقتصادى وهو الأهم بالنسبة لموضوع بحثنا وما نرمى الى تحليله بتفصيل أكثر فى هذه النقطة فقد تمثل أولا : فى جعل مدينة عدن ومينائها الاستراتيجى الدولى محطة عالمية لخدمات الشحن والتفريغ والتموين والصيانة للأساطيل البحرية التجارية والعسكرية الغربية التى تضاعفت حركتها عشرات المرات بين الشرق والغرب خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، وتمثل ثانيا : فى جعل المدينة أشبه بمركز تموين تجارى ضخم لتزويد كل مناطق الداخل فى الشمال والجنوب على السواء بمختلف السلع الصناعية الاستهلاكية التجارية المستوردة من جهة والحصول على بعض المحاصيل الزراعية والمواد الأولية التى يحتاجها جنود القاعدة البريطانية فى عدن أو غيرها من مناطق النفوذ البريطانى فى مناطق آسيا وافريقيا وأسواق أوروبا نفسها .

وهنا ومن واقع هذه القضية نشأت وتطورت شريحة برجوازية تجارية وكبرادورية طفيلية يمنية وغير يمنية فى مدينة عدن وحدها ، نذرت نفسها للقيام بعملية استقبال السلع الاستهلاكية المصنعة فى الغرب والقيام بنقلها

(٤ مكرر) راجع بصفة عامة حول هذا الموضوع فرد هولايه : الصراع السياسى فى الجزيرة العربية ، دار ابن خلدون ، بيروت ، ترجمة حازم صاغيه وسعد محيو ، ١٩٧٨ ، ص ١٠٨ الى ١١٤ .

وتوزيعها الى كل مناطق الداخل على مستوى الشمال والجنوب خدمة للمشركات والوكالات التجارية الأجنبية المركزة في الخارج ومن خلال فروعها في مدينة عدن . ولقد استطاعت هذه الشريحة أن تجني أرباحا هامشية لا بأس بها من جراء عمليات التوزيع والسمسة والوساطة والمراباة وتكرار عمليات بيع السلعة الواحدة أكثر من مرة قبل وصولها الى المستهلك في أعماق المناطق الحضرية والريفية في الداخل ، كما استطاعت من خلال كل ذلك أيضا وبمرور الوقت أن تجعل من نفسها ظاهرة اجتماعية واقتصادية ذات دلالات طبقية برجوازية مليئة بالتشوهات الاقتصادية والاجتماعية على مستوى الشمال والجنوب ، نظرا لازتباطها الكامل بالمشركات والاحتكارات التجارية الدولية ١٠٠٪ وانحصار نشاطها كمجرد حلقة أخيرة في سلسلة النشاط الاقتصادي والتجاري لتلك الاحتكارات ، إضافة الى انقطاع كل صلة اقتصادية لهذا النشوء الطبقي البرجوازي المشوهة بالأوضاع الاقتصادية التقليدية في الداخل من استثمار زراعي أو صناعي أو غيره ، متخذاً من مدينة عدن مرتكزه الأساسي وموقع انطلاقه الوحيد في اتجاه الداخل والخارج معا .

وبالرغم من أن النفوذ السياسي المباشر للإدارة الاستعمارية لم يمتد الى معظم مناطق الداخل في الوسط والشمال واقتصر على مناطق الجنوب ، إلا أن كل الحسابات السياسية والاقتصادية بالذات كانت قد وضعت سلفاً بالنسبة لمدينة عدن بحيث تؤدي أغراضها الاقتصادية كاملة كمحطة لتموين مناطق الداخل بأكملها شمالاً وجنوباً بالسلع التجارية الاستهلاكية منذ زمن بعيد ، فلقد كانت مدينة عدن هي المحطة الرئيسية لنشاط العمالة والتجارة لكل اليمنيين حيث لم يلجأ أي من الإدارة الاستعمارية في الجنوب أو الامام في الشمال الى اتخاذ أي اجراءات سياسية أو ادارية من أي نوع للحد من انتقال الأفراد بين صنعاء وتعز وعدن أو أي منطقة أخرى ، حيث لم يطبق أي نوع من بطاقات المرور أو جوازات السفر أو غيرها ما عدا بعض التحريات السياسية والضرائب الجمركية في نقاط العبور ، بل لقد كان أبناء المناطق الداخلية في جنوب الوطن يجدون صعوبة أكثر في الوصول الى هذه المدينة بسبب تعدد الامارات والسلطانات الاقطاعية المنفصلة عن بعضها ووجود نقاط حدود وعبور بين كل منها تقتضي الرقابة والتفتيش ودفع الضرائب والمكوس الاقطاعية عند العبور من سلطنة لاخرى لصالح الاستعمار والسلطات المحلية للسلطين والأمراء^(٥) .

ولقد تمثلت سياسة العزل بين مدينة عدن وكل مناطق الداخل شمالا وجنوبا في قصر كل هذه الخدمات التجارية والمصرفية والبريدية وغيرها على هذه المدينة فقط دون سواها من مناطق الداخل في الجنوب والشمال التي حافظ كل من الاستعمار والامام على أوضاعها التقليدية وعزلتها عن العالم الى حد كبير من جهة وابرار هذه المدينة (مدينة عدن) بما توفر فيها من حالة انتعاش وخدمات مختلفة كنتيجة وضرورة لازمة لكل المقدمات السابقة ، وكما لو كانت مدينة خارج الحدود اليمنية تماما وذات سمات اقتصادية واجتماعية متميزة الى حد كبير (٥) .

نشوء الطبقة العاملة الحديثة

إذا كانت البذرة الأولى للنشوء البرجوازي الحديث قد انطلقت من مدينة عدن على نحو ما سبق ملاحظته ، فإن البذور الأولى لنشوء الطبقة العاملة اليمنية الحديثة قد بدأت كذلك في هذه المدينة أيضا كنتيجة حتمية ومنطقية لكل التحولات التي طرأت على هذه المدينة وضواحيها في ظل الادارة الاستعمارية البريطانية طوال قرن ونيف من الزمن ، وذلك نتيجة لافتقار هذه الادارة واحتياجها لقطاع واسع من اليد العاملة لتغطية مختلف الخدمات اللازمة لعمليات الشحن والتفريغ والتموين البحري في ميناء عدن ، ومعامل تكرير البترول التي أقيمت في المنطقة لنفس الغرض ، إضافة الى متطلبات القاعدة العسكرية البريطانية الضخمة من جهة والادارة المدنية الاستعمارية من جهة أخرى لقطاع واسع من المستخدمين الدائمين ، وغير الدائمين ، ناهيك عما شكلته المؤسسات والوكالات التجارية الأجنبية داخل المدينة وضواحيها من مراكز جذب واسعة لليد العاملة اليمنية المتوفرة والرخيصة التي وفدت من مختلف مناطق اليمن للقيام بمختلف الأعمال الخدمية والانشائية والتجارية من نقل وتفريغ وتخزين وصيانة وتوزيع وبناء .. الخ بكثافة عالية .

حيث تكون من خلال فاعلية هذه العوامل مجتمعة قطاع واسع النطاق من العمال والمستخدمين البسطاء الذين وفدوا بمفردهم من مختلف مناطق

(٥ مكرر) اننا مانزال نذكر جيدا حينما كان أي مواطن يمني من صعدة وحتى حضرموت اذا أراد أن يرسل ابنه أو قريبه في المهجر في أوروبا - أمريكا - الحبشة - السودان - جنوب شرق آسيا والوطن العربي نفسه وغيرها من مناطق العالم التي ينتشر فيها اليمنيون منذ زمن طويل وحتى اليوم فان عليه أن يذهب الى مدينة عدن أولا ليتمكن من مراسلتهم وتلقي ارسالياتهم أو الذهاب اليهم أو استقبالهم .. الخ .

اليمن بلا استثناء ، وهنا نود أن نؤكد حقيقة بديهية ربما غاب أو أسيء فهمها لدى البعض بحسن نية أو بدولتها ، وهي أنه إذا كانت هذه المدينة قد استقبلت منذ وقت مبكر أفراد عادين من مختلف مناطق اليمن ذوي أصول فلاحية وحرفية وتجارية محلية قديمة ، وتحولوا في ظل الإدارة الاستعمارية وتشجيعها الى شريحة برجوازية كمبرادورية حديثة نشطة ، عمقت بذورها داخل هذه المدينة وحدها ، ومدت نشاطها الى كل مدينة وقرية في مدن وقرى الوطن اليمني بأسره على نحو ما سبقت الإشارة ، فان نشوء البذور الأولى للطبقة العاملة اليمنية الحديثة قد نبتت أيضا في هذه المدينة بنفس الطريقة ولنفس الأسباب وبكيفية أكثر اتساعا وحيوية بالنسبة لهذه الطبقة التي كانت هي أكثر ارتباطا بأعمق القرية اليمنية والريف اليمني كله وتعبيرا عنه الى حد كبير (٦) حيث ظل الالف هؤلاء العمال يعيشون حياة مزدوجة ، فهم نصف عمال ونصف فلاحين في ظل الإدارة الاستعمارية .

ذلك أنه في الوقت الذي كانت تحرص فيه هذه الإدارة الاستعمارية كل الحرص على خلق شريحة برجوازية وكمبرادورية تجارية متفرغة لأعمال استقبال السلع التجارية المستوردة وتوزيعها الى كل قرية وربط حياة هذه الشريحة بهذه العملية الطفيلية نهائيا ، أو بالاحتكارات الدولية على الأصح وقطع كل صلة لها بواقع الاقتصاد القومي والوطني ، الا أن هذه الإدارة كانت تقوم بعملية عكسية تماما بالنسبة للطبقة العاملة .

حيث كانت تعمل دائما وبكل الوسائل على الحد من وجود طبقة عاملة منقطعة عن الريف ومرتبطة بمواقع العمل ارتباطا دائما في هذه المدينة التي اتسع حجمها وخدماتها المحلية والدولية ، حيث كانت كل الاجراءات الخاصة بطريقة الاستخدام المؤقت والموسمي وعدم ربط العمال بعقود عمل طويلة المدى وحقهم المباح في ترك العمل في أي وقت يشاءون مهما كانت صفة هذا العمل ، اضافة الى معدل الأجور المنخفضة جدا وظروف السكن الرديئة في صنادق الصفيح وأنقاض الخشب والدكاكين الصغيرة وفراغات العراء الطلق مباشرة ، وعدم وجود أية ضمانات صحية واجتماعية أو تأمينات اجتماعية كافية ، كل ذلك قد أدى بصورة مباشرة وغير مباشرة الى عدم استقرار العمال في المدينة وارتباطهم الدائم بمواقع العمل من جهة واستحالة قدرتهم على اصطحاب عائلاتهم للاقامة معهم في مناطق العمل من جهة أخرى ، وهو الأمر الذي كان يضطرهم بصورة مباشرة وغير مباشرة الى ممارسة العمل الموسمي ، المؤقت ، مختارين وغير مختارين ، وجعل مسألة العمالة في هذه

(٦) راجع فرد هوليد : الصراع السياسي في الجزيرة العربية ، ص ١٣٩ .

المدينة دائما مسألة هامشية تماما في حياة القائمين بها ، وذات أهمية اقتصادية - اجتماعية من الدرجة الثانية والثالثة بالنسبة لأساس وجودهم الحقيقي كفلاحين في القرى والمناطق الريفية أو حرفيين ومستخدمين في الأعمال الزراعية والمناطق الحضرية القديمة في الداخل .

ولقد دأبت الادارة الاستعمارية على تكريس هذه الوضعية الهامشية المشوهة لأوضاع اليد العاملة في المنطقة والحيلولة دون استقرارها وارتباطها الدائم بمسكان العمل ، حتى لا ينفصل هؤلاء العمال عن أصولهم الريفية ويشكلون نواة الطبقة العاملة المستقرة ذات ملامح وأبعاد سياسية واجتماعية واقتصادية محددة ، لأن من شأن مثل هذا الأمر لو حدث أن يثير الكثير من المتاعب للسلطات الاستعمارية وحلفائها الكمبرادورين المتطفلين ويؤدي الى الحد من استغلالهم لهؤلاء العمال من جهة ، واثارة الوعي الوطنى والتحررى من جهة ثانية ، لا بالنسبة للاحتلال الاجنبى فحسب بل وبالنسبة لركائزه الاقطاعية القديمة من جهة وسماسته « البرجوازيين والكمبرادورين المرابين الجدد » من جهة أخرى .

ذلك أن الاحتفاظ بتوازن الوضع الهامشى لآلوف هؤلاء العمال اليمنيين الذين ظلوا يتدفقون على هذه المدينة بين وقت وآخر قد حقق ثلاث نتائج هامة في خدمة الادارة الاستعمارية وحلفائها الاقطاعيين فى الريف والبرجوازيين الطفيليين فى المدينة ، وتمثل هذه النتائج فى : خلق سوق رائجة لليد العاملة اليمنية لتلبية كل الخدمات والمنافع التى كان يتطلبها هذا التحالف الثلاثى من جهة ، والحيلولة دون تحولهم الى طبقة عاملة مستقرة يمكن أن تتحول بطبيعتها الى تيار سياسى وطنى لمناهضة هذا التحالف الثلاثى المستغل لهذه الطبقة وللمجتمع بأسره من جهة ثانية ، ثم خلق ثغرة ونقطة ضعف خطيرة فى أوساط الطبقة الفلاحية فى الريف من خلال تهميش هذا القطاع الواسع من قوتها المنتجة الذى لم يعد يقوى على الاعتماد فى عيشه على الأرض الزراعية من جهة ثالثة .

وهذه السياسة الاستعمارية التى جعلت من مدينة عدن وضواحيها تؤدي كل هذه المهام والوظائف المضرّة والمشوهة لأوضاع المجتمع بأسره شمالا وجنوبا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا لم تكن حالة استثنائية للسياسة الاستعمارية تخص اليمن وحدها ، ولكنها لا تعدوا أن تكون حلقة حادة من سلسلة طويلة من مبدأ سياسى واقتصادى عام مارسته كل القوى الاستعمارية فى آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية ، كما سبق وأن أوضحنا فى فصل سابق ، حيث لم تكن عدن لتختلف فى وظيفتها بالنسبة لليمن

عن بيروت بالنسبة لمنطقة الشام ، وهونج كونج بالنسبة للصين والمناطق المجاورة ، اضافة الى الكثير من المناطق الحضرية في الموانئ ومناطق التعدين وزراعات التصدير المنتشرة بكثرة في افريقيا ، والتي كانت الادارة الاستعمارية تقوم بفصل مثل هذه المناطق الضيقة عن الوطن الأم لكي يقوم بمثل هذه المهام المحددة والمفيدة للادارة الاستعمارية والمضرة جدا بالأوضاع الوطنية للمجتمع الأصل .

ومع ذلك وبالرغم من كل المحاولات المستميتة للادارة الاستعمارية وحلفائها للحيلولة دون تكون بذور طبقة عمالية يمنية حديثة في عدن ، الا أن تلك المحاولات لم تؤدي كل النتائج التي استهدفتها بالنسبة لهذه القضية ، ذلك أن الاستراتيجية العسكرية والسياسية والاقتصادية التي لعبتها المنطقة بحكم موقعها الهام بالنسبة للمصالح الاستعمارية المحلية والدولية قد فرضت على الاستعمار البريطاني أن يقيم فيها مرافق عسكرية واقتصادية برية وبحرية وجوية على درجة عالية من الأهمية والتعقيد والاتساع الذي يلبي كل الخدمات والمصالح الاستعمارية الدولية عبر المحيط الهندي وآسيا وافريقيا معا ، ابتداء باقامة ميناء عدن الدولي الضخم ومصافي البترول وانتهاء باقامة أضخم قاعدة عسكرية بريطانية في منقطه ما وراء البحار تقريبا ، وهو الأمر الذي أدى بالضرورة الى وجود استقرار نسبي لقطاع محدود على الأقل من مئات وألوف العمال في المدينة وضواحيها ، ونمو قدراتهم وخبراتهم المهنية ، ووعيهم بمصالحهم الوطنية والسياسية والقومية بصورة ملحوظة ، وكنتيجة حتمية وجدلية لطبيعة هذه المتغيرات .

حيث لعبت هذه المجاميع الطليعية للطبقة العاملة اليمنية الحديثة أدوارا سياسية واجتماعية وقومية فعالة في اذكاء الحس والوعي القومي في المنطقة ومناهضة الاحتلال الأجنبي والمطالبة بالاستقلال من جهة ، ثم شاركت بفاعلية وطنية وثورية مع الأحزاب السياسية الوطنية والثورية في حرب التحرير الشعبية التي بدأت من الريف وانتهت الى أعماق مدينة عدن نفسها ، وزاد دور هذه الطليعة الطبقية أهمية وحجمها اتساعا بعد الاستقلال وحتى اليوم ، وذلك على نحو ما سنرى من خلال الفقرة التالية التي سنناقش من خلالها المتغيرات الجديدة في البناء الاجتماعي والطبقي لمرحلة ما بعد عام ١٩٦٢ في المجتمع اليمني .

متغيرات البناء الطبقي في اليمن بعد عام ١٩٦٢ :

ان الاوضاع السياسية والاجتماعية والطبقية السابقة والتي ظلت سائدة قرابة قرن ونيف من الزمن قد تعرضت لعدة متغيرات جوهرية وأساسية خلال العشرين عاما الأخيرة ومنذ قيام ثورة السادس والعشرين من سبتمبر سنة ١٩٦٢ بالذات ، والتي يمكن ايجازها في : اتساع دائرة الطبقة الاقطاعية ونفوذها السياسي والاجتماعي في الشمال وتقلص هذه الدائرة ومصالحتها الى حد كبير في الجنوب من جهة ، وانتقال مراكز نشاط البرجوازية والكمبرادورية التجارية من عدن الى الحديدة وصنعاء وتعزز وتوسيع نشاطها أيضا من جهة ثانية واتساع دائرة الطبقة العاملة ونفوذها السياسي والاقتصادي في الجنوب وظهور بذور هذه الطبقة وجيوبها الأولى في مناطق الشمال من جهة ثالثة ، ثم دخول طبقة الفلاحين في الشمال والجنوب كطرف سياسي واجتماعي فعال في كل المتغيرات والأحداث الجديدة وحتى الآن .

ونظرا لما لكل هذه المتغيرات الجديدة من دلالات اجتماعية وسياسية واقتصادية بالغة الأهمية فأننا سوف نتناول كل منها بشيء من التفصيل والتحليل الضروري من خلال الفقرات الآتية :

أولا - اتساع دائرة الطبقة الاقطاعية في الشمال وتقلصها في الجنوب

لقد تمكنت الطبقة الاقطاعية التقليدية في شمال الوطن من توسيع دائرتها الاجتماعية وتطوير نفوذها السياسي والاقتصادي بصورة ملحوظة بعد سنوات قليلة من قيام الثورة التي لم تكن بأفقها القومي والبرجوازي الوطني الصغير لتقوى على القضاء على هذه الطبقة الاقطاعية العريقة في المجتمع اليمني أو حتى مجرد الحد من طموحاتها الا لسنوات قليلة فقط بعد قيام الثورة ، ولا تتجاوز الثلاث سنوات الأولى وبفعل ظروف قومية ومعنوية ونفسية لا أكثر ، حيث ما كاد عام ١٩٦٧ أن ينصرم حتى كانت هذه الطبقة قد أوشكت على التخنص من كل تأزماتها النفسية والمعنوية التي سببتها الثورة بأفقها القومي والعاطفي الحاد ، وصارت على مقربة من مواقع السلطة السياسية والتي أحكمت قبضتها عليها نهائيا بعد انقلاب الخامس من نوفمبر سنة ١٩٦٧ ، وأقصى كل المشاغبين السياسيين بالنسبة لها ، والقيام بتوزيع كل المصالح والامتيازات السياسية والاقتصادية بين أفرادها ومراكز قواها على نطاق أكثر اتساعا وشمولا .

وبذلك تحقق أعظم حلم تاريخي في حياة هذه الطبقة بكل أبعادها وتحالفاتها الأرستقراطية والقبلية والعشائرية والعقارية والسلالية ، والذي كانت تحلم به وتناضل من أجله منذ زمن طويل ، حينما كانت تناضل من أجل إسقاط الديكتاتور الاقطاعي الوحيد ممثلا في « الامام الملك » الذي كان يحتكر لنفسه كل شيء ولا يسمح لأفراد هذه الطبقة الا بالفتات التافه ، وذلك لكي تتمكن من احلال نفسها محله واعادة قسمة كل هذه المصالح والامتيازات السياسية والاقتصادية والاجتماعية قسمة أقرب الى العدل والمساواة بين أفرادها فقط كما سبقت الإشارة .

واستطاعت بذلك أيضا أن تحقق من خلال ثورة ٢٦ سبتمبر التي فجرها الخط القومي والبرجوازي الوطني الصغير ما فشلت هي في تحقيقه من خلال حركاتها السياسية عام ١٩٤٨ و ١٩٥٥ .

وبينما كانت الأحداث منذ منتصف الستينات تسير في هذا الاتجاه في شمال الوطن كان هناك اتجاه شبه عكسي في جنوب الوطن ، حيث استطاعت تجارب وممارسة حرب التحرير الطويلة أن تستفز قطاعات الشعب الواسعة من فلاحين وعمال ومثقفين وطنيين في مواجهة سياسية وعسكرية شاملة ذات أبعاد اجتماعية وطبقية أكثر عمقا ، لا بالنسبة للمحتل الأجنبي فحسب بل وبالنسبة للتحالف الاقطاعي السلاطيني والكبيرادوري المرتبطة مصالحه بهذا الاحتلال نفسه الأمر الذي أدى الى وضع هذه الطبقة الاقطاعية في قفص الاتهام والخيانة الوطنية تماما من أول لحظة ، وسهل امكانية تقليص نفوذها ومحاصرة مصالحها السياسية والاقتصادية أثناء حرب التحرير والقضاء عليها نهائيا بعد الاستقلال وتعميق الخط الثوري التقدمي في السلطة .

وذلك هو المتغير الاساسي الأول الذي حدث بعد ثورة سبتمبر عام ١٩٦٢ في الشمال وثورة الرابع عشر من أكتوبر في الجنوب وتحقيق الاستقلال ، أما اذا سؤلنا عن كل الأسباب والعوامل المادية والتاريخية التي أدت الى حدوث هذا المتغير بهذا الشكل حتى الآن ، فان ذلك هو ما سنتناوله في الفصل القادم الذي سنتناول فيه حدث الثورة نفسه وتحليل كل أبعاده السياسية والطبقية والقومية .

ثانيا - انتقال نشاط البرجوازية التجارية من غسطن الى الحديثة وصنعاء وتعز :

ان نفس المتغيرات والأسباب التي أثرت على أوضاع الطبقة الاقطاعية في الشمال والجنوب على نحو ما سبقت الإشارة قد عكست نفسها بوضوح

على أوضاع النشوء الطفيلي للطبقة البرجوازية التجارية التي ظل نشاطها مركزا ومحاصرا في مدينة عدن وحدها بفعل تخطيط مسبق من قبل الادارة الاستعمارية ، وذلك حينما تهاوت هذه القلعة الدولية الحصينة لنشاط الاحتكارات التجارية والامبريالية العالمية وحلفائها من الكمبرادورين المحليين والدوليين تحت ضربات حرب التحرير الشعبية المنتصرة التي أفقدتها توازنها السياسي والاقتصادي المشوهة بصورة أكثر عمقا وفاعلية مما حدث للطبقة الاقطاعية السلاطينية في الريف ، وذلك من خلال كل الاجراءات الاشتراكية والثورية التي تمت حتى الآن ووضعت حدا نهائيا لوضع هذه المدينة اليمينية (عدن) المشوه الذي ظلت تنقسم به كمجرد سوق للسمنة وأعمال المراهبة وتوزيع السلع الاستهلاكية الرأسمالية المستوردة في كل مناطق الداخل (٦)

فما كان من تلك الطبقة البرجوازية الطفيلية التي ترعرعت في هذه المدينة منذ زمن بعيد الا أن شدت رحالها بسرعة في اتجاه مناطق الشمال الداخلية (الحديدية وصنعا وتعز) حيث توجد مواطنها الأصلية من جهة وأسواق تجارتها المباشرة من جهة أخرى ، مستفيدة بكل المتغيرات التي تمت في شمال الوطن منذ عام ١٩٦٢ بصفة عامة وما حدث بعد انقلاب الخامس من نوفمبر ١٩٦٧ بصفة خاصة ، والذي لم يهيء لهذه الطبقة مجرد مكان للاتواء والحماية من المد الوطني والثوري المتصاعد في الجنوب فحسب بل وتوفير منطلقات اقتصادية وسياسية لنشاطها أكثر اتساعا وربحا في أكثر من مدينة ومنطقة في الشمال بدلا من المحاصرة التي ظلت تفرض عليها في الماضي داخل مدينة عدن وحدها من قبل الاستعمار والامام علي السواء ، حيث تأكد - بعد انقلاب نوفمبر الرجعي - اقامة تحالف منظور وغير منظور بين الطبقة الاقطاعية التي أصبحت في قمة السلطة في صنعا بعد عام ١٩٦٧ ، وبين هذه الشرائح البرجوازية والتجارية التي كانت قد بدأت في تأكيد وجودها كحقيقة اجتماعية واقتصادية في شمال الوطن منذ عام ١٩٦٢ ، وأكدت هذا الوجود بعد عام ١٩٦٧ بسرعة أكثر كطبقة برجوازية طفيلية واسعة النطاق وذات مضمون سياسي واضح مشارك في السلطة ، بعد أن فقدت كل مواقعها ومصالحها القديمة في الجنوب .

وهنا نستطيع أن نؤكد حقيقة هامة وهي أن متغيرات الأحداث التي سارت في اتجاه سلبى بالنسبة لثورة السادس والعشرين من سبتمبر في الشمال منذ منتصف الستينات لأسباب كثيرة سنتناولها في الفصول القادمة ، وكادت أن تفرغها من مضمونها الوطنى بعد انقلاب الخامس من نوفمبر ، لم تكن قد خدمت الطبقة الاقطاعية فحسب ولكنها قد فتحت أفقا جديدا لطبقة كمبرادورية طفيلية جديدة ، وأحالت هزيمتها وخسارتها في عدن الى انتصار وربع أكبر في صنعاء والحديدة وتعز وغيرها ، من خلال التحالف المنظور والغير منظور لهذه الطبقة مع الطبقة الاقطاعية ومشاركتها في السلطة وتنسيق كل جهودهما وتركيزهما في اتجاهين رئيسيين : الأول الامعان في تصفية كل الجيوب والمفاهيم والتوجهات الوطنية التي كانت قد فرضتها ثورة السادس والعشرين من سبتمبر والدأب المستميت على افراغ كلمة « الثورة والجمهورية » من كل مضامينها الوطنية ، أما الاتجاه الثانى فهو القيام بعملية التفاف ومحاصرة للنظام الوطنى الذى بدأ يتوطد سياسيا واجتماعيا على امتداد الشطر الجنوبى من الوطن ، استعدادا للانقضاض عليه واجهاضه ، من خلال الدعاية والتشويه السياسى وبث الفرقة الوطنية والاجتماعية والدينية لأبناء المجتمع الواحد ودفعهم الى عمليات الاقتتال والحرب المباشرة وغير المباشرة بين أبناء البلد الواحد ، من أجل تحقيق الأهداف الخفية السابقة .

ولقد وجد هذا التحالف الكمبرادورى والاقطاعى الرجعى والمتخلف الذى امتد على مستوى الشمال والجنوب فى الداخل والخارج من أجل استكمال افراغ مفهوم الثورة والجمهورية فى الشمال من كل مضامينها ، واسقاط النظام الوطنى فى الجنوب بعد عام ١٩٦٧ ، وجد له الكثير من الأنصار والمؤيدين والمدعين له بكل الامكانيات من قبل القوى الاستعمارية والامبريالية العالمية ورؤس حرابها المتقدمة من النظم الرجعية فى المنطقة العربية المجاورة التى فشلت فى تحقيق أغراضها من خلال الحرب الملكية الجمهورية طوال الست سنوات الأولى من عمر الثورة والتى خرجت منها بخفى حنين ، فعمدت الى دعم كل المصالح السياسية والطبقية فى الداخل ذات المصلحة المباشرة فى افراغ الثورة والنظام الجمهورى من كل مضامينها الصحيحة ، من ملكيين وجمهوريين على السواء ، تحت علم الثورة واسم الجمهورية .

ثالثا - تعاظم دور الطبقة العاملة في الجنوب وظهور بوادرها في الشمال :

ان المتغيرات الجديدة التي طرأت على أوضاع الطبقة الاقطاعية والبرجوازية الكبرادورية في المجتمع اليمني على نحو ما سبق قد وجدت امتدادها وتأثيرها بالنسبة للطبقة العاملة اليمنية أيضا بمقاييس لا تقل عن سابقتها ان لم تكن أكثر عمقا ودلالة ، فبعد انتصار الثورة في جنوب الوطن وتعميق توجهها الثوري والتقدمي الاشتراكي الناجز تعاظم بفعل ذلك دور الطبقة العاملة وتبدلت أوضاعها على كل المستويات ، فانتصار الثورة ببعدها التقدمي والاشتراكي الناجز وتعميق هذا البعد أكثر فأكثر لم يؤدي الى مجرد حل مشاكل هذه الطبقة وازالة الظلم والاستغلال عنها والقضاء على تشرداها وحالة التهميش الحياتي التي ظلت تعانيه في ظل الاحتلال فحسب بل لقد شقت طريقها بعمق وحيوية نحو المشاركة في السلطة وادارة الانتاج الاشتراكي الجديد وترسيخ ملكيته العامة من خلال مؤسساتها النقابية والسياسية المختلفة وطلاتها الثورية والتقدمية .

فلقد تمكنت الثورة من القضاء على كل أدوات وعلاقات الانتاج القديمة القائمة على اقتصاد الاستيراد السلعي والخدمات الطفيلية التابعة للخارج في نطاق مدينة عدن وضواحيها فقط ، واستبدلتها بوسائل وعلاقات انتاجية جديدة مرتكزة على التنمية الزراعية والصناعية واستثمار الموارد المختلفة على أسس اشتراكية وعلى امتداد الوطن كله وبعيدا عن كل أشكال تبعية الاحتكارات الرأسمالية الأجنبية ، وبالتعاون البناء مع المنظومة الاشتراكية الحليف الحقيقي لتقدم وتنمية المجتمعات النامية والمتخلفة وتحررها من التبعية الرأسمالية الأوربية ، بحكم عدااء هذه المنظومة للاستعمار والرأسمالية وتناقضها معها سياسيا واقتصاديا وأيديولوجيا ، الأمر الذي يجعلها تقف في خط وجبهة نضالية واحدة ذات مصلحة مشتركة مع الدول النامية والمتخلفة في مواجهة الاستعمار والرأسمالية من جهة وما تفرضه على هذه الدول النامية من حالة الاستغلال والتبعية من جهة أخرى .

حيث لم تؤدي كل هذه التحولات الجذرية التي تمت في اليمن خلال الثلاثة عشر عاما الماضية بالنسبة للطبقة العاملة الى مجرد تغيير أوضاعها القديمة وتملكها لوسائل الانتاج التقليدية ومشاركتها الفعالة في السلطة فحسب على نحو ما سبقت الإشارة بل لقد أدت الى اتساع نطاقها الكمي وتنامي قدراتها الكيفية ، حيث امتدت مظلتها الاجتماعية الى كل المناطق

والمدن الداخلية كافرّاز جدلي مباشر لإمتداد الاجراءات والتحوّلات الاشتراكية والتنمية العميقة في هذه المناطق. من جنوب الوطن التي شهدت ثورة حقيقية في مجال الزراعة الحديثة والصناعة والتعدين والصيد .. الخ . بعد أن ظلت محاصرة ومعزولة في مدينة عدن زمنا طويلا كما سبقت الإشارة أيضا ، والتي كانت تفصلها عنها بين وقت وآخر من الأرياف ثم تغادرها وكما لو كانت مدينة خارج الحدود الوطنية لليمن .

كما أن هذه التحوّلات لم تقضى نهائيا على الارتباط الهامشي المؤقت للعصّال بمواقع عملهم وانتاجهم فحسب كما كانت تخطط لذلك الادارة الاستعمارية دائما ، بل لقد صار هؤلاء العمال هم الذين يملكون هذه المواقع نفسها وكل أدواتها الانتاجية ملكية جماعية ويديرونها بأنفسهم ادارة اشتراكية وديمقراطية مباشرة .

ولقد كان لكل هذه الاجراءات والتحوّلات الاشتراكية والاجتماعية وغيرها وما وصلت اليه من عمق اقتصادي واجتماعي كبير أبعد الأثر في تمكين الثورة والسيطرة الوطنية في جنوب الوطن من تصفية كل الجيوب الاقطاعية والكبرادورية في الداخل ، والتصدي لكل المحاولات الرجعية والامبريالية المستميتة في عدائها للشعب اليمني بأسره وأطماعها في النيل من ثورته وسيادته ومصالحه الوطنية والقومية العليا في الخارج .

وعلى نطاق الشطر الشمالي من الوطن كانت مواقع الطبقة العاملة الحديثة شبه معدومة قبل عام ١٩٦٢ اذا ما استثنينا بعض التجمعات في ميناء الحديدة الذي تم اقامته بمساعدة الاتحاد السوفيتي ، وعمال النقطة الرابعة الأمريكية لبعض المشاريع الخدمية المحدودة كالمياه وشق الطرق الترابية في تعز ، والتي لم يكن قد امتد العمر ببعضها لأكثر من عامين أو ثلاثة قبل قيام الثورة ، وكذلك مصنع الغزل والنسيج في صنعاء الذي اقامته جمهورية الصين الشعبية في مطلع الستينات بعد قيام الثورة مباشرة .

أما مجمل المتغيرات التي تمت بعد قيام الثورة فقد سارت في مجملها في اتجاه تنشيط وتوسيع مواقع هذه الطبقة بصورة مباشرة وغير مباشرة ، من خلال اقامة بعض المشاريع الوطنية التي تبنتها الثورة والانتعاش العام والسريع لاقتصاد التجارة والخدمات خصوصا ما يتعلق بأعمال البناء والطرق والورش وأعمال الصيانة والتجهيزات والخدمات التجارية في النقل والشحن والتفريغ في الموانئ والمطارات والمراكز التجارية والتي اتسعت وتضاعفت طاقتها عشرات المرات في السنوات الأخيرة ، نظرا لانتعاش

حركة الاستيراد والاستهلاك الواسع النطاق للسلع المستوردة ، خصوصا بعد عام ١٩٦٧ وإبرام المصالحة الملكية الجمهورية وتوقف الحرب من جهة وانتقال مواقع الارتكاز للطبقة البرجوازية والكبرادورية التجارية من عدن ومن الشطر الجنوبي بأكمله وإعادة توزيع نفسها في المدن الرئيسية في الشمال (الحديد ، تعز ، صنعاء) وتصعيد نشاطها الاقتصادي بحدّة أكثر في مجال التجارة والخدمات وبعض الصناعات الجزئية على نحو ما سبقت الإشارة ، الأمر الذي أدى بالضرورة الى انتعاش نسبي موازى في حياة الطبقة العاملة كما وكيفا .

الا أنه بالرغم من الانتعاش الكمي والكيفي لأوضاع الطبقة العاملة في كثير من المواقع في شمال الوطن ونمو وعيها السياسى والوطنى منذ عام ١٩٦٢ وحتى الآن ، الا أنها ظلت وما تزال تعاني من حياة التهميش الاجتماعى بين القرية والمدينة وعدم الاستقرار والارتباط بمواقع العمل والانتاج بفعل نفس الأسباب التى كانت تعانيها فى الماضى فى عدن قبل الاستقلال وبفروق نسبية ، نظرا لما تقوم به شريحة البرجوازية الطفيلية والكبرادور التجارى من عملية اضطهاد ورفض مطلق لأبسط حقوق هذه الطبقة العاملة ومطالبها الاجتماعية والقانونية ، أو حتى مجرد الاعتراف بوجود هذه الطبقة نفسه ، ومنحها حق اقامة المؤسسات النقابية الخاصة بها بأى شكل من الأشكال ، وذلك رغم وجود قانون رسمى للعمل ذى مضمون متواضع فى تنظيم علاقة العمال بأصحاب الأعمال وحقوقهم فى اقامة المؤسسات النقابية الخاصة بهم ، والذي صدر بعد قيام الثورة بفترة وجيزة وتحول بعد عام ١٩٦٧ الى مجرد حبر على ورق ، حيث يرفض أصحاب الأعمال الاعتراف بهذا القانون أو تطبيقه جملة وتفصيلا الا فى حدود لا تذكر ، تجاريهم فى ذلك وتعاطف معهم السياسة العامة للدولة بوعى منها أو بدونه . كما ان سياسة الباب المفتوح لهجرة الأيادى العاملة الى الخارج بالملايين منذ زمن بعيد من جهة ، وفتح باب الهجرة المضادة الى الداخل لعمال وجاليات أجنبية بكاملها أخيرا من جهة أخرى ، لم يؤدى الى المزيد من تردى أوضاع الطبقة العاملة اليمنية فى الشمال وعدم استقرارها فحسب ، بل لقد عكس نفسه بصورة أكثر رداءة وسوءا على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع بصفة عامة (٦)

(٦) راجع بصفة عامة حمود العودى : التنمية وتجربة العمل التعاونى فى اليمن ، طبعة

القاهرة ١٩٧٧ ، وبالذات ص ٣١ الى ٣٧ .

رابعاً - بروز طبقة الفلاحين وتعاظم دورها السياسي والاجتماعي :

ربما يكون أهم متغير حديث في حياة الشعب اليمني بصفة عامة وأبرز خصوصياته الذاتية المعاصرة هو بروز طبقة الفلاحين كطرف سياسي واجتماعي مباشرة وذا فعالية ملحوظة في سير الأحداث والتطورات الحديثة منذ عام ١٩٦٢ وما بعدها بقليل ، فلقد شكلت هذه الطبقة خط الدفاع الأول عن الثورة والجمهورية في الشمال ومعها قطاعات واسعة من العمال والمهاجرين الذين ينتمون اليها اصوليا في نفس الوقت ، من خلال انخراط مجاميعها الواسعة طوعية في الحرس الوطني والخدمة العسكرية كجنود وضباط في الجيش والشرطة .

كما شكلت هذه الطبقة العمق الحقيقي لانطلاق حرب التحرير الثورية في جنوب الوطن ضد الاحتلال الأجنبي وحلفائه الاقطاعيين والكبرادورين . حيث سجلت طبقة الفلاحين اليمنيين الكثير من المواقف السياسية والتاريخية التي تجاوزت بها كل الحسابات والتقديرات السياسية والاجتماعية ، والتي لم يكن أولها هو الانخراط الجماعي في سلك الحرس الوطني طوعية وبصورة لم يسبق لها نظير دفاعا عن الثورة والجمهورية في الشمال فحسب ، بل لقد قامت بالدور الاساسي في حرب التحرير في الجنوب ، التي شكلت هذه الطبقة الأرضية الأولى لانطلاقها العسكري وأداتها وعمقها الاستراتيجي في احراز الانتصار الحاسم وتحقيق التحولات الاشتراكية العظيمة التي تمت حتى الآن . فاذا كانت السياسة البريطانية - كما يقول فرد هولاييد - قد استندت الى استخدام المناطق القبلية « المستقرة » لاختضاع العمال المناضلين في عدن ، الا أنها قد فوجأت باندلاع لهب الثورة في المناطق الريفية ، وزاد بالتالي الدفع الثورة في المدينة (٧) .

ونستطيع القول - كما يقول عبدالفتاح اسماعيل - بأن المعركة المسلحة من أجل السلطة السياسية والاستقلال الوطني قد انطلقت من الريف في الأساس لتلتحم بنضال الطبقة العاملة والمتقنين الثوريين وسائر الكادحين في المدينة الذين كانوا يؤمنون بالنضال المسلح (٧) .

(٧) فرد هولاييد : الصراع السياسي في الجزيرة العربية ، ص ١٤٦ .

(٧ مكرر) عبد الفتاح اسماعيل : كتابات مختارة حول الثورة الوطنية الديمقراطية

وآفاقها الاشتراكية ، دار الفارابي بيروت ، ١٩٧٩ ، ص ٢١٥ .

ولقد كان لهذه الطبقة دورها التاريخي كذلك في حرب السبعين يوما التي ظلت فيها صنعاء عاصمة الجمهورية والثورية اليمنية بعامة محاصرة من قبل فلول الملكية والرجعية ومرتزة الامبريالية العالمية والاستعمار ، وذلك حينما دافع أبناء هذه الطبقة من جنود وضباط وطلاب ومعهم العمال والتجار الوطنيين الصغار من أصحاب الدكاكين والورش والمطاعم وغيرهم عن هذه العاصمة الجمهورية بصلاية حتى النصر ، بعد أن تخلت عنها كل البؤر الاقطاعية القبلية والارستقراطية وتجار الحروب والسياسة ، كما تحملت هذه الطبقة أيضا مسئولية جبهة أوسع نطاقا في تلك اللحظات التاريخية الحاسمة من حياة الشعب اليمني في الدفاع عن عاصمة الثورة والجمهورية وعن كل بقاع الوطن الحبيب ، وذلك من خلال تشكيل المقاومة الشعبية في معظم المناطق الريفية والتي لعبت دورا بالغ الأهمية في دعم مقاومة العاصمة ورفع معنوياتها وامتدادها بالدعم المادي والمعنوي حتى النصر .

كما أن المراحل اللاحقة قد أثبتت بشكل أكثر وضوحا أن الفلاح اليمني والقرية اليمنية ليست مجرد عمق جمهوري وقومي وطني معادي للملكية والرجعية بكل مفاهيمها الاقطاعية والرجعية فحسب ولكنها كذلك تشكل عمقا ثوريا وتقدما بالغ الأهمية والدلالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، طالما تجاهله أو جهله الكثيرون على الأصح من العناصر السياسية الوطنية المثقفة بوعي منهم أو بدونه ، حتى استطاعت المتغيرات السياسية والاجتماعية اللاحقة في شمال الوطن بالذات أن تجبرهم على الاعتراف بهذه الحقيقة واكتشاف أهميتها الاستراتيجية في النضال .

والمشكلة الأساسية التي عانت منها هذه الطبقة في كل مراحل حياتها السابقة وحتى عام ١٩٦٢ وما بعد عام ١٩٦٢ هو افتقارها الدائم لطليعة وطنية مثقفة تنبع من أوساطها وتلتزم بفكرها ومصالحها وطموحاتها المختلفة . ذلك أنه بالرغم من أن متغيرات ما بعد عام ١٩٦٢ قد حطمت منذ اليوم الأول للثورة حاجز العزلة التي فرضها الأئمة في الشمال والاستعمار في الجنوب على هذه الطبقة زمنا طويلا بحرمانها من التعليم أو الخروج من دائرتها الضيقة ، واستطاعت بفعل هذه المتغيرات أن تدفع بقطاع واسع من أبنائها الى ميدان التعليم والثقافة والجيش والسياسة والسلطة أيضا بعد قيام الثورة والتي كانت محرمة عليهم ، الا أن هؤلاء الأبناء الذين تحولوا بعد وقت قصير نسبيا الى سياسيين ومثقفين بشكل ما قد انفصلوا عن هذه

الطبقة نهائيا بحثا عن انتماءات سياسية وطبقية برجوازية واقطاعية أخرى بوعى منهم أو بدونه ، ولم تستطع طبقة الفلاحين أن تسترد منهم أحدا الى صفوفها كطليعة طبقية وطنية مثقفة لقيادة هذه الطبقة والتعبير عن مصالحها وفكرها والالتزام به منذ أوائل الستينات وحتى أوائل السبعينات ، حينما بدأ هذا الاتزان المشوه يتغير فى صالح هذه الطبقة وبدأت تسترد وتمتص بعض أبنائها وغير أبنائها من المثقفين الوطنيين الى صفوفها مختارين وغير مختارين ، لأسباب سياسية وثقافية وقومية مختلفة سوف نتعرض لها بالتحليل فى الفصول القادمة حينما نتحدث عن المثقفين اليمنيين من حيث النشأة والتطور والاعترا ب ثم العودة الى الأصل .

ولقد أدى هذا الغياب والحرمان التام لطبقة الفلاحين فى شمال الوطن بالذات بعد عام ١٩٦٢ وحتى أوائل السبعينات من مثل هذه الطليعة الوطنية الثورية المثقفة والملتزمة بمصالح هذه الطبقة وفكرها ، أدى ذلك الى وقوع هذه الطبقة ووقوع الحركة الوطنية بعامة فى مزالق خطيرة وملايسات سياسية واجتماعية كانت لها أسوأ العواقب فى أكثر من موقف ، والتي يمكن حصرها فى الآتى :

(أ) ان الافتراض الأساسى الأول الذى افترضته واستسلمت له هذه الطبقة الفلاحية العريقة فى شمال الوطن منذ اليوم الأول لقيام الثورة بحسن نية هو أنه قد أزيح عن كاهلها كل أعباء ومظالم الطبقة الاقطاعية واستغلالها وقهرها السياسى والاجتماعى ، وراحت جماهيرها تتصرف منذ اليوم الأول على هذا الأساس وبعواطف قومية ووطنية متصاعدة وصادقة ، وفى حدود وعيها وإمكانياتها السياسية والذاتية التى كانت ما تزال متواضعة من حيث النضج وحسن الرؤية الواضحة ، وبحكم طبيعة الظروف والحدود الطبيعية لإمكانياتها كجماهير عامة فى فهم الأحداث وتقييمها ، حيث ساعدها على ذلك ودفع بها الى أقصى حد ممكن كرهها وعدائها القديم للطبقة الاقطاعية وسلطتها السياسية المستبدة من جهة ، وما أحاط بها من ظروف نفسية ومعنوية عامة بعد قيام الثورة مباشرة ، من خلال التوجه القومى والوطنى العام محليا وعربيا الذى كانت تعكسه أجهزة الاعلام المحلية والقومية بحدة وتهور لم يسبق له مثيل من الناحية الدعائية ، رغم أن أى شىء مما كان يقال نظريا لم يكن ليوجد له أى بعد عمل على الإطلاق ، الا بما لا يتعدى نسبة واحد فى الألف ، عوضا عن أن ما كان يقال كان يتجاوز ألف مرة حقيقة ما يمكن تحقيقه فى الواقع العملى والذى لم يحقق منه الا القليل وبالطرق غير المباشرة .

(ب) لقد كان ذلك الافتراض الذى دخل حيز التنفيذ والفعل بالنسبة للطبقة الفلاحية هو بحق أفضل ما يمكن أن يصل اليه وعى وادراك طبقة شعبية لمصالحها واختيار مواقفها الصحيحة بكل تأكيد ، ولقد كان الافتراض الثانى والمكمل للافتراض السابق هو أن تكون هناك طليعة وطنية وثورية مثقفة من داخل هذه الطبقة أو من خارجها تلتزم بفكرها وتبنى مصالحها والدفاع عنها بوعى وادراك علمى صحيح لكى تقوم بما يشبه رأس الحربة المتقدمة فى قيادة هذه الطبقة وتحديد المعالم الحقيقية لخط سيرها الصحيح والمنسجم مع كل طموحاتها وتطلعاتها الجديدة ، ويزيح عنها حقيقة التسلط الاقطاعى والرجعى القديم الذى كان ولا يزال يتجسد من خلال جهاز القضاء الموروث والادارة المحلية والملاكين العقاريين الكبار والمشايخ بالوراثة .

الا أن سوء الفهم المطبق لدى العناصر الوطنية المثقفة فى السنوات الخمس الأولى من عمر الثورة بحكم تجربتهم وخبرتهم المتواضعة وسوء تربيتهم ومفاهيمهم السياسية الخاطئة قد حال بينهم وبين أن يقوموا بمثل هذا الدور التاريخى البالغ الأهمية ، وزج بهم فى متاهات جانبية وتطلعات برجوازية صغيرة ومثالية لا مكان لها فى أرض الواقع ، وحتى بالنسبة لعشرات المثقفين الذين جاءوا بعد الثورة من أوساط هذه الطبقة الفلاحية نفسها بعد أن حصلوا على قسط معين من التعليم والثقافة قد ذهبوا بعيدا عنها بحثا عن تطلعات برجوازية وانتماءات طبقية جديدة ، رغم استمرار عواطفهم وحنينهم اليها من وقت لآخر واعتقادهم بأنهم يعملون من أجلها . وسيتضح هذا الأمر بتفصيل أكثر عند تناول موضوع المثقفين بالدراسة والتحليل المتعمق فى الفصول التالية .

(ج) وبينما كانت هذه الطبقة الفلاحية قد استسلمت لذلك الفرض المنطقى بالنسبة لها والنابع من طبيعة وجودها ووعيتها ومصالحها الطبقية وتصرفت فى ضوءه منذ اليوم الأول لقيام الثورة وبمساعدة كل الظروف السياسية والقومية المحيطة وأجهزتها الدعائية التى رافقت قيام الثورة (٨) بينما كان يحدث كل هذا على المستوى الشكلى والعاطفى لا أكثر وفى حالة غياب تام للفرض المكمل لما قبله بوجود طليعة ثورية تقود هذه الطبقة ، كان ولا يزال هناك طابورا سياسيا واجتماعيا واداريا واسع النطاق يغطى

(٨) راجع حمود العودى : المنظور العلمى للثقافة ، طبعة القاهرة سنة ١٩٧٢ م ، ص ٢١٩

كل مراكز السلطة الرسمية وغير الرسمية ذات الصلة المباشرة بطبقة الفلاحين وينتمي بلحمه ودمه الى الطبقة الاقطاعية القديمة وسلطتها السياسية والرجعية ويحمل فكرها وايدولوجيتها الحقيقية من (العمال) التابعين للحكم المحلي والحكام المحليين التابعين للقضاء والمشايخ بالوراثة ووكلاء الشريعة وغيرهم .

حيث ظل هذا الطابور الاقطاعي الرهيب كما هو دون أن يمسسه تغيير يذكر حتى الآن ، ظل يمارس كل صلاحياته النابعة من طبيعة وعيه ومصالحه الطبقيّة الاقطاعية والرجعية المتخلفة ويتجسد من خلال بقائه واستمراره الاستمرار الحقيقي لسيطرة الطبقة الاقطاعية والرجعية بمفهومها الامامي والملكي ، واطلاق سلطاتها المباشرة بصورة أكثر بشاعة في ظل الثورة والجمهورية على طبقة الفلاحين الذين حلموا بالحرية نظريا وافتقدوا ما تبقى لهم منها عمليا . وهو الأمر الذي أدى الى اصابة جماهير هذه الطبقة الواسعة النطاق بالعديد من الاحباطات المادية والمعنوية نتيجة التناقض بين ما يقان وما يفترض رسميا وما ينفذ فعليا ، وأورثها الكثير من مشاعر اليأس وعدم الثقة بحقيقة التوجه الوطني نفسه .

(د) ان الطبقة الاقطاعية والرجعية ممثلة بهذا الطابور السياسي والاجتماعي الواسع لم تنجح بمجرد الاحتفاظ بسيطرتها وسلطاتها التقنيديّة على نحو ما سبق على طبقة الفلاحين ، بل لقد نجحت أيضا في عزل هذه الطبقة ثقافيا واجتماعيا عن كل المؤثرات والتيارات السياسية والثقافية التي كانت قد بدأت وازدهرت في المسدّن عن طريق نشوء العديد من المنظمات السياسية القومية للمثقفين الوطنيين ، واستطاعت أن تعزل هذه التيارات عزلا تاما عن الطبقة الفلاحية ، وتجعل منها شيئا مخيفا بالنسبة لهذه الطبقة وبالنسبة للمجتمع ككل ، عن طريق التشويه والتحريف والكذب الذي يعتمد عليه فكر هذه الطبقة دائما ، حينما نجحت في الباس المفاهيم الوطنية والتقدمية والعلمية ثوبا غير ثوبها ومضمونا عكس مضمونها ، حينما تحولت الجمهورية الى كفر والاشتراكية الى اباحة الحقوق والأعراض والحرّمات ، والثقافة والعلم الى الحاد وزندقة ، الى غير ذلك مما أبدعه ويبدعه دائما خيال هذه الطبقة ، وطابورها الموروث هذا في بلادنا حتى اليوم ، والتي نجحت من خلالها في الزج بطبقة الفلاحين في مواقف مضادة لمصالحهم الحقيقية أكثر من مرة ، ابتداء من الحرب الملكية الجمهورية وحتى دعاوى واشاعات محاربة الاحاد والشيوعية .

(هـ) ان مرارة النتائج التي ظلت تفرزها الملايسات والتدخلات السياسية والاجتماعية السابقة في شمال الوطن منذ عام ١٩٦٢ وحتى عام ١٩٦٧ تقريبا قد أدت رغم ثمنها الفادح الى نتيجة هامة ، هي ان طبقة الفلاحين عموما التي سحقتهما الاحداث قد اقتنعت بأن افتراضها الأساسي الأول اذا لم يكن خاطئا وسابقا لأوانه فانه غير كاف بالمرّة ، وأن الاحتكام اليه مسألة محفوفة بالمخاطر تماما ، وبدأت حقيقة تنتقل بوعيها من مجرد العداء للملكية والرجعية بمفهومها السياسي والاسمي (الامام والملكية) الى العداء بمفهومه الاجتماعي والطبقي تماما ، وأن مجرد احلال اسم الجمهورية بدلا من الملكية والرئيس بدلا من الملك لم يعد كافيا ولا مقنعا لحل المشكلة ، كما أنه لم يكن كافيا في أي وقت مضى لتحقيق الطموحات والتطلعات المشروعة لهذه الطبقة وللشعب اليمني بأسره ، ان لم يكن ذلك قد اتخذ كستار لمزيد من القهر والاستغلال لهذه الطبقة وللمجتمع بأسره .

وبدأت هذه الطبقة بحسها الوطني والقومي تحاكم الأوضاع الجمهورية الراهنة بعد عام ١٩٦٢ وبعد انقلاب الخامس من نوفمبر بالذات محاكمة سياسية واجتماعية نقدية مفتوحة على كل المستويات ، ابتداء من عاقل القرية وشيخها بالوراثة حتى قمة السلطة ، وبشجاعة صاحب الحق وبيقين الممارس والمجرب وثبات المؤمن بضرورة التغيير والتحول الى الافضل .

(و) انه بينما كانت الطبقة الفلاحية وغيرها من جماهير الشعب المحرومة من عمال وجنود وموظفين وبرجوازية وطنية صغيرة تتماثل لمثل هذا الموقف الجديد من واقع المعاناة والتجربة منذ أواخر الستينات حتى أوائل السبعينات كانت فئة المثقفين السياسيين الوطنيين قد فقدت آخر ورقة من أوراق تصرفاتها وفهمها الخاطيء بعد انقلاب الخامس من نوفمبر ، وصارت تحت وطأة التصفية والمطاردة الاقطاعية الشرسة تبحث عن أي مأوى أو موقع قدم جديدة لكي ترسي عليها سفنها المهشمة ، وبصورة عفوية وشبه تلقائية وجد هؤلاء المثقفون الوطنيون الذين انقطعت بهم السبل وضاعت بهم الممرات التي حلموا بالعبور من خلالها الى مجدهم الجديد والموهوم ، وجدوا أن قراهم ومزارعهم وأهلهم في الريف لم تكن هي مواقع النجاة والمحافظة على البقاء الذي صار مهددا بالنسبة لهم فحسب ، بل لقد اكتشفوا فجأة الامكانية الهائلة لهذه الطبقة في النضال الوطني ، وأن لديها ما هو أكثر بكثير من مجرد تقديم قوارب النجاة وضمان حق البقاء المهدد ، وأن في مقدورهم اعتمادا عليها أن يشكلوا مواقع انطلاق سياسية ووطنية جديدة وبالغة الاهمية والدلالة كطليعة وطنية مثقفة لهذه الطبقة وغيرها من الفئات

والطبقات الاجتماعية المحرومة والمستغلة في المجتمع ، والذي كانت تفتقر اليه هذه الطبقة الفلاحية من زمن بعيد .

وبذلك حدث ولأول مرة أن اكتملت الدائرة المقطوعة منذ عام ١٩٦٢ بين طبقة فلاحية ذات وعي وتطلعات وطنية وثورية واضحة تفتقر الى طبيعة سياسية وثورية ، وفئة من المثقفين السياسيين الوطنيين يناضلون بمفهوم خاطيء وبلا أرضية اجتماعية أو طبقية محددة ، حيث ما لبثت الأمور أن تطورت بعد ذلك في اتجاهها الصحيح وحتى الآن وبمقاييس من السرعة والكم والكيف فاق كل التقديرات القديمة ، والذي انعكست آثاره بوضوح على المستوى السياسي والاجتماعي بعد حركة الثالث عشر من يونيو عام ١٩٧٢ وحتى الآن .

(ز) ان الشيء الوحيد والأساسي الذي يميز كل المتغيرات السابقة بالنسبة للطبقة الفلاحية في شمال الوطن عما حدث في الجنوب حتى أوائل السبعينات ، هو أن الثورة المسلحة ضد الاستعمار البريطاني ببعدها الاجتماعي والسياسي قد انطلقت من أوساط هذه الطبقة الفلاحية في الريف أساسا ، وهو الأمر الذي ساعد الطلائع الوطنية المثقفة والطبقة الفلاحية معا على الاحتفاظ بتلك الدائرة حية ومكتملة دائما بين الطليعة والطبقة ، ولم يسود اللبس وسوء الفهم والرؤية بينهما بنفس المقاييس التي حدثت في الشمال ، رغم كل المحاولات الاقطاعية والكمبرادورية المستميتة لفصل هذه الدائرة قبل الاستقلال وبعد الاستقلال ، والتي كانوا يعرفون جيدا مدى خطورتها على مصالحهم (٨) . ولهم كل الحق في ذلك ، ولكن كل الظروف والمتغيرات التاريخية قد سارت حتما في غير صالحهم وحتى هذه اللحظة ، وبأخطاء أقل وخطوات أسرع مما حدث في الشمال .

(٨ مكرر) لقد كانت محاولات التحالف البرجوازي والكمبرادوري والاقطاعي السلاطيني بقيادة جبهة التحرير عام ١٩٦٦ من أجل القفز الى قيادة الثورة الشعبية المسلحة بقيادة الجبهة القومية التي أوشكت على النصر والتي سبق وان قاوموها وأدانوها بالأمس ، من خلال مسرحية التوحيد الزائف مع الجبهة القومية هو ضرب من هذه المحاولات ، وكذلك محاولة الانقلاب العسكري الفاشل بعد الاستقلال مباشرة من قبيل الجيش كمؤسسة استعمارية قديمة كان يراهن عليها الاستعمار كاحتياطي كبير بعد رحيله ، وبما في ذلك خط قحطان الشعبي اليميني نفسه داخل الجبهة القومية ، وسنتناول هذه الأمور بتفاصيل أكثر في الفصول القادمة .

الاشكال الطبقيه الهامشية

والملاحظة الأخيرة التي لابد من الإشارة إليها ونحن على وشك الانتهاء من هذا الفصل الخاص بتحديد معالم البناء الطبقي في المجتمع اليمني هو الحديث عن بعض الفئات والشرائح الاجتماعية الهامشية في مظهرها والطبقية في حقيقتها ومضمونها ، والتي غالبا ما يثير وجودها الكثير من الملاحظات وسوء الفهم عند الكثيرين ممن لا يملكون رؤية ومنهجيا علميا صحيحا في تفسير الواقع الاجتماعي والطبقي ، حيث غالبا ما ينظرون إليها اما باعتبارها بديلا عن الطبقات وينكرون وجود الطبقات نفسها ، أو باعتبار أنها هي بذاتها التي تجسد النظام الطبقي نفسه الذي تتعدد طبقاته بتعدد هذه الفئات والشرائح الهامشية نفسها .

وتنتشر هذه الفئات والشرائح رأسيا من قاعدة المجتمع حتى قمته في كل المجتمعات النامية والمتخلفة مع فرق في المسميات وبعض المضامين الى هذا الحد أو ذاك ، وهي تتمثل في مجتمعنا اليمني بما يعرف بفئة القضاة والسادة والهجر^(٩) والمشايخ بالوراثة الذين لا يملكون عقارات واسعة والوجهاء وبعض رجال الدين الرسميين ، وجميعهم يميلون الى التكامل مع الطبقات العليا في قمة الهرم الاجتماعي ، يقابلهم في قاعدة هذا الهرم فئات هامشية أخرى ، كالحلاقين والدواشين وأصحاب الحرف اليدوية القديمة المتصلة بالخدمات المنزلية والأخضر والمتسكعين وغيرهم ، والذين يميلون الى التكامل مع أشد قواعد الهرم الاجتماعي انحطاطا ، اذا لم يكن من الناحية الاقتصادية في الغالب فمن الناحية الاجتماعية على الأقل .

فهذه الفئات المنتشرة على نطاق واسع من مجتمعنا غالبا ما ينظر إليها من وجهة نظر مثالية ولا علمية واقطاعية رجعية في الأساس باعتبارها المكونات الأساسية لوجود المجتمع ، وهي تستمد وجودها واستمرارها من نظام الوراثة ومفاهيم الغيب التي نشأت لكي تكون هكذا منذ الأزل

(٩) « الهجر » بكسر الهمزة وفتح الجيم هي بعض العائلات والأسر وأحيانا قرى بأكملها التي تهجر من قبل المجتمع ، بمعنى تسقط عنها الكثير من المسؤوليات العامة لاعتبارات دينية واجتماعية ، فلا تلزم بدفع اتاوات وغرامات أو ضرائب مما يفرض على غيرهم في ظروف الحرب أو السلم ، كما أنهم لا يشاركون في الحرب ولا يعتدوا عليهم فيها ، ويعيشون عادة في حماية القبائل والمناطق التي تجاورهم ويرجع إليهم في بعض المسائل القضائية والدينية أحيانا كمستشارين ويشعرون نتيجة لذلك بنوع من التميز الاجتماعي على غيرهم .

وبلا تغيير ، ولحكمة ما شاءها الخالق في خلقه لا يرقى اليها فهمنا ولا يجوز لنا أن نعترضها !! وهي حكمة سياسية وطبقية اقطاعية شاءوها لأنفسهم على الأصح ولم يشأها الله أو ينزل بها من سلطان .

ومن هذا المنطلق الفكرى والميتافيزيقى المعروف فى أيدلوجية الطبقة اقطاعية دائما تصل هذه الطبقة الى انكار وجود الطبقات نفسها ومبدأ الصراع والتناقض فيما بينها وامكانية حلول بعضها محل الأخرى .

أما وجهة النظر الأخرى والتي تنظر الى هذه الفئات والشرائح باعتبارها تجسيدا مباشرا للنظام الطبقي فى المجتمع وترى مثلاً بأن المجتمع اليمنى يتكون من عدة طبقات هى : طبقة السادة ، وطبقة القضاة ، وطبقة المشايخ ، وطبقة التجار ، وطبقة الملاكين العقاريين فى الريف ، وطبقة المتوسطين منهم ، ثم طبقة الفلاحين والأجراء فى الريف ، وطبقة العمال فى المدن ، وطبقة البروليتاريا الكادحة والرثة فى الريف والمدن على السواء والذين يدخل ضمنهم الفئات الهامشية المشار اليها آنفا فى أشد قواعد الهرم الاجتماعى انحطاطا من الناحية الاقتصادية والاجتماعية ، من حلاقين ومزاينة وجزارين ودواشين وخدم وباعة متجولين ومتسكعين وغيرهم .

فان هذه الرؤية التى طرحها الأخ سلطان أحمد عمر فى كتابه « نظرة فى تطور المجتمع اليمنى بصورة مباشرة وغير مباشرة » ، هى رؤية مخالفة جذريا للرؤية اقطاعية السابقة وأميل الى الرؤية العلمية الصحيحة من حيث طرحها للمفهوم الطبقي على الأقل فى تفسير الواقع الاجتماعى للمجتمع اليمنى بغض النظر عن النواقص المنهجية المخلّة فى استخدام الأخ سلطان لهذه الرؤية بأسلوب شكلي مسطح وخاطىء (١٠) . لأن هذه التسميات الكثيرة هى فئات هامشية ملحقّة أصوليا وأيدولوجيا بطبقات رئيسية محدّدة فى المجتمع بصورة مباشرة وغير مباشرة ، ولو أنها أخذت باعتبارها طبقات لامتدت أرقام تعدادها عبثا الى ما لا نهاية .

والصحيح هو أن فئات القضاة والولاة والسادة والمشايخ وبعض رجال الدين المحترفين للسياسة والسلطة والجماعات الأرستقراطية المختلفة

(١٠) راجع سلطان أحمد عمر : نظرة فى تطور المجتمع اليمنى ، در الطليعة بيروت عام

فى المجتمع يشكلون فى مجموعهم مع كبار الملاك العقارين تحالف الطبقة الاقطاعية القديمة ، وأن ما قد يلاحظ من فروق أو خلاقات نسبية بين هذه الفئات والجماعات هى فروق وخلاقات ثانوية لا أكثر فى نطاق الطبقة الواحدة ، وترتكز على أسس اقتصادية وأيدولوجية وعقائدية واحدة لا خلاف عليها بينهم جميعا ، وأن دافع هذه الفروق والخلاقات الثانوية هو اما حرص بعض أفراد هذه الطبقة على الاستئثار بأكبر قسط ممكن من الامتيازات السياسية والاجتماعية أكثر من غيرهم ، كما كان يحدث بالنسبة لفئة السادة فى مقابل القضاة والمشايخ فى عهد الامام ، أو حدوث العكس تماما حينما تتطلع فئة أخرى أقل حظوة ونصيبا من تلك الامتيازات الى الحصول عليها على حساب فئة أخرى ، كما حدث بالنسبة لفئة المشايخ بعد الثورة فى مقابل السادة والقضاة ، فهو خلاف فى الجزئيات وعلى الأنصبة وليس فى الأساسيات .

كما أن الفئات الاجتماعية المقابلة فى أسفل السلم الاجتماعى هى داخلية فى حقيقتها ضمن تخالف الطبقات العمالية والفلاحية والبرجوازية الوطنية الصغيرة، فالمزايينة والأخضر والدواشين والأخدام فى الريف هم جزء لا يتجزأ من طبقة الفلاحين وتتكامل كل جوانب حياتهم الاقتصادية والاجتماعية مع هذه الطبقة وترتبط بها ، كما أن ممارسى المهن والحرف اليدوية والخدمات المنزلية التقليدية (سقاين - حمالين - مفلقين - مزايينة - خدم دائمين ومؤقتين للأعراس والمناسبات والمنازل . . الخ) هم جزء لا يتجزأ من الطبقة العاملة وتوارة وجودها المبكر فى المدن ، وكذلك الباعة المتجولين والدالين ومقادمة السيارات وأصحاب الصنادق والأكشاك التجارية الصغيرة والمصلحين فى الأسواق العامة هم جميعا ينتمون للطبقة البرجوازية الصغيرة وبحكم تطلعاتهم وطموحاتهم على الأقل .

والملاحظة الأخيرة والجديرة بالاشارة اليها هى أنه غالبا ما يفتقر معظم أفراد هذه الفئات الهامشية على اختلاف مضامينها وانتماءاتها الطبقيّة الى الأساس الاقتصادى والمادى الذى ينسجم وينطبق مع ما أشرنا اليه من ميولهم وانتماءاتهم الطبقيّة فعلا ، رغم الأهمية القصوى التى يمثلها هذا العامل الاقتصادى فى تحديد الوضع الطبقي الحاسم لأى فرد أو جماعة ، حيث نجد غالبا الكثير ممن يفترضون انتماءاتهم لفئة السادة أو القضاة أو المشايخ يعانون من الفقر والحرمان الاقتصادى الى حد كبير ، رغم ما أشرنا اليه من أنهم يكونون مع نظائريهم من الملاك العقارين التحالف الواسع للطبقة الاقطاعية .

وهنا تكمن أهمية الإشارة الى أن هذه العناصر رغم فقرها الا أنها متشعبة الى حد كبير بفكر وأيديولوجية الطبقة الاقطاعية وثقافتها ومعتقداتها ومبدأ الانتماء الاجتماعى والسياسى اليها منذ زمن بعيد ، ويعترف لها بكل ذلك من قبل هذه الطبقة الاقطاعية ، وهى تجد فى هذا الانتماء الاجتماعى والثقافى والعقائدى والدينى أحيانا تعويضا نفسيا ومعنويا كبيرا عما يكون قد لحق بها من حالة الفقر الاقتصادى والمادى والاضطهاد السياسى الفعلى بالرغم من تطلعها الشديد الى الخلاص من كل ذلك لكى تستكمل عضويتها داخل الطبقة الاقطاعية التى تنتمى اليها اجتماعيا وأيديولوجيا ونفسيا .

الا أن ذلك لا يشكل الشرط الوحيد والمعوق لوجودها ضمن الطبقة الاقطاعية بمفهومها الاجتماعى والثقافى ، فهم ضمن هذه الطبقة حقيقة بحكم الانتماء الاجتماعى والفكرى والثقافى وبحكم سلوكهم وممارساتهم وتصرفاتهم الاجتماعية ونوع تطلعاتهم السياسية والاقتصادية التى قد تنقصهم فى بعض الأحيان امتيازاتها الملموسة .

وهذا لا ينفى أبدا حقيقة أن هذه العناصر والفئات الهامشية والاقطاعية بفكرها وثقافتها وانتمائها الاجتماعى والمسحوقة جدا فى واقعها الاقتصادى هى أقدر من غيرها على الانسلاخ عن هذه الطبقة والتخلى عن فكرها وأيديولوجيتها الاقطاعية العفنة ، وتبنى مفاهيم وأفكار وأيديولوجيات جديدة تنسجم جوهريا وطبيعة واقعهم الاقتصادى والاجتماعى ضمن الطبقات الفلاحية والعمالية والبروليتارية الكادحة ، لأنها لا تملك أية امتيازات اقتصادية وسياسية تحول دون ذلك ، فاذا كان يتوجب على أحد أفراد الطبقة الاقطاعية من ذوى الامتيازات السياسية والملكيات العقارية أن يتحول الى شخص وطنى وتقدمى يؤمن بفكر ومصالح الغالبية العظمى من أفراد المجتمع من العمال والفلاحين ويكف عن استغلالهم فانه يحتاج الى تجاوز عقبتين أو مرحلتين من التحول ، الاولى التخلى عن أفكا ومفاهيم طبقته الأصلية وأيديولوجيتها ، والثانية التخلى عن امتيازاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية داخل هذه الطبقة نفسها ، والثانية هى أشق من الاولى بكل تأكيد .

أما من لا يملكون امتيازات سياسية واقتصادية ممن سبقت اليهم الإشارة فى نطاق هذه الطبقة الاقطاعية فانهم لا يحتاجون الا الى تجاوز أقل العقبتين مشقة فقط ، وهى التخلى عما لصق فى أذهانهم أو بصق فيها على الأصح من أفكار ومفاهيم الطبقة الاقطاعية الفاسدة جملة وتفصيلا منذ زمن

بعيد والمبنية على الطائفية والسلالية والتفضيل والخرافة والارهاب الفكرى
لا أكثر .

ففى اللحظة التى سيتمكن فيها كل مواطن مظلوم وبائس من أن ينتزع
من ذهنه الخرافة الاقطاعية التى بصقت فى رأسه بأنه قد خلق « سيدا »
أو « قاضيا » أو « شريفا » أو « سلطانا » أو « حبيبا » أو « شيخا »
.. الخ وأن له على الآخرين، الأقل منه شأنًا ولحما ودما، حقوقا وواجبات ترقى
الى درجة التقديس والطاعة التى يسنها أهل السماء على أهل الأرض ، فانهم
لا يكونون بذلك قد تخلصوا من أعظم أكذوبة أودعتها الأقدار فى رؤوسهم
منذ زمن بعيد وخدعوا بها نفوسهم أو خدعتهم بها هذه الطبقة الاقطاعية
على الأصح فحسب ، بل انهم سيكونون بذلك قد حققوا عتقهم الحقيقى من
سيطرة هذه الطبقة نفسها ووضعوا أقدامهم لأول مرة على الطريق الصحيح
ويشقون طريقهم فى الحياة بقدراتهم وكفاءتهم كمواطنين لا بخرافاتهم
وأوهامهم المريضة عن أنفسهم وعن غيرهم .

والعكس بالعكس صحيح بالنسبة للفئات والعناصر الاجتماعية المقابلة
الواقعة فى الهامش المتدنى للطبقات الشعبية ، والتى تشبعت منذ القدم
بثقافة وأفكار الطبقة الاقطاعية المفروضة عليها والقائمة على الاحساس
الاجتماعى والنفسى العميق « بالدونية » والانحطاط المبرر والمعلل بمختلف
الأساطير والادعاءات الاقطاعية والرجعية الفاسدة والمعزز بقهرها وسلطاتها
السياسية والاجتماعية ضد هذه الفئات وغيرها من الطبقات الشعبية الفلاحية
والعمالية .

فهذه الفئات هى بحكم مشاعر الغبن والاحتقار والحرمان الذى تعانيه
هى أقدر على تجاوز وضعها هذا حينما تقوى على التخلص من كل الرواسب
الثقافية والاجتماعية التى فرضت عليها من قبل الطبقات الاقطاعية والرجعية
وتناضل ضدها ببعده طبقى وتاريخى ناضج ، وذلك اذا ما قيسست بالفئات
المقابلة لها فى أعلى السلم الاجتماعى والمشار إليها فى الفقرة السابقة والتى
تعانى من مشاعر وعقد نفسية وثقافية اقطاعية ذات مضمون معاكس تماما ،
هى التفوق والنبالة وسمو العنصر والسلالة والمكانة .. الخ . رغم يؤسهم
وفقرهم الشديد الذى يجعلهم حقيقة ضمن أشد الطبقات كدحا واضطهادا
فى المجتمع .

لأنه إذا كان على الفئات والعناصر السابقة أن تناضل لكي تتخلص من أفكار ومفاهيم اقطاعية ورجعية داخل ذاتها فرضت عليها للحط من كرامتها وقيمتها الانسانية وزيادة استغلالها وهي تكرهها أصلا ، فإن الفئة الأخرى ملزمة بأن تناضل من أجل التخلص من أفكار ومفاهيم اقطاعية ورجعية فاسدة داخل ذاتها أيضا هي محببة الى نفسها وتمنحها بعض التعويض النفسى والمعنوى الكاذب فى مقابل ما تعانيه من فقر وحرمان واضطهاد حقيقى .

الفصل الخامس

المثقفون اليمنيون : النشأة والتطور

في الفصل السابق تناولنا بالعرض والتحليل ملامح البناء الاجتماعي والطبقي في المجتمع اليمني وما طرأ عليه من متغيرات معاصرة ، ونصل الآن الى البحث في أهم بند جوهري من بنود هذه الدراسة ، وهو البحث التحليلي لأوضاع المثقفين اليمنيين من حيث علاقتهم بهذا البناء ومدلولهم الموضوعي والاطار الزمني لتكوينهم المعاصر ، وأثر البعد القومي في ذلك ، وكذلك الاطار الاجتماعي والطبقي الذي انحدروا منه ثم الاطر السياسية والأيدولوجية التي بدأوا منها وانتهوا اليها حتى الآن ، وأخيرا الحديث عن المثقفين الوطنيين منهم بالذات من حيث : ماهيتهم وأهمية دورهم في عمليات التغيير والتحول المعاصر نحو الأفضل .

ماذا نقصد بالمثقفين اليمنيين ؟

لسنا هنا بصدد البحث والحديث عن تعريف مستقل وقائم بذاته للمثقف اليمني أو المثقفين اليمنيين ، مقطوع الصلة بما سبق عرضه من تحليل وتحديد لماهية المثقف والمثقفين في بداية هذه الدراسة بصفة عامة ، فذلك أمر يخرج عن حدود الموضوعية الى ما وراء منطق العلم وقوانينه ، وما نقصده هنا وفي هذه الفقرة بالذات هو البحث الأكثر تفصيلا وشمولا وعمقا لأوضاع المثقفين اليمنيين والكشف عن بعض الخصوصيات الجزئية والمميزات الذاتية التي قد يتميز بها المثقفون اليمنيون المعاصرون عن غيرهم بحدود نسبية ، والنابعة من ظروفهم وأوضاعهم السياسية والاجتماعية المتميزة أيضا ، وهو أمر لا غبار عليه ومعترف به في عرف البحث العلمي والاجتماعي بلا منازعة ، واننا ونحن بصدد البحث والتقصي لكل جوانب هذا الموضوع كهدف أساسي من أهداف هذا البحث ، نريد ببساطة في هذه الفقرة أن نرد على هذه التساؤلات : ماذا نقصد بالمثقفين اليمنيين الذين نريد الحديث عنهم كمدلول علمي وموضوعي يأخذ به كمعنى للمثقفين اليمنيين ، هل هم كل من استطاع الحصول على قسط معين من التعليم في حدود اجادة القراءة والكتابة فوق المتوسط ؟ أو هم كل من قاوم السلطة قبل عام ١٩٦٢

ومارسها بعد عام ١٩٦٢ مباشرة ؟ هل هم الذين يحكمون الآن في قمة السلطة أم الذين يعارضون من خارجها ؟ هل هم خريجي الجامعات أم الثانوية العامة أم الكليات العسكرية ؟ هل هم الذين مارسوا ويمارسون العمل السياسي من خلال الأحزاب والمنظمات السياسية العلنية والسرية أم من خارجها ؟ أم أنهم خليط غير محدد من كل هذا وذاك ؟

فاذا جاز لنا أن نفترض أى من التساؤلات السابقة باعتبارها مدلولاً وتعريفاً مقنعاً لوجود المثقفين اليمنيين فما هو المبرر العلمى والمنطقى والموضوعى لهذا الافتراض ؟ أما إذا افترض أنهم خليط من كل هذا وذاك فما هو التعريف والاطار المحدد الذى يمكننا أن نتعرف عليهم من خلاله بدقة ونميزهم عن غيرهم ؟ مع ملاحظة عدم الوقوع فى تعارض أو تناقض مع التعريف والمدلول العلمى العام لمعنى المثقف والمثقفين الذى سبق تحليله فى بداية هذا البحث ، والذى لا بد وأن يكون كل مجهودنا مركزاً فى البحث عن خصوصيات المثقف اليمنى فى ضوء ذلك المفهوم العام والشامل ومن خلاله .

وإذا كان قد وجب علينا الآن أن نحدد بالضبط افتراضنا الخاص الذى سنأخذ به كمدلول ومدخل لتحديد ماهية المثقفين اليمنيين المعاصرين واخضاعهم للبحث والدراسة من خلاله ، فأننا من واقع المعاشية الموضوعية للواقع الاجتماعى المتغير خلال العشرين عاماً الماضية نميل الى الأخذ بالانتماء للعمل السياسى المنظم وممارسته من خلال الأحزاب والمنظمات السياسية المحظورة وغير المحظورة وذلك كمقياس لتحديد الاطار الموضوعى الخاص بالمثقفين اليمنيين ، لأسباب كثيرة سنوردها بعد قليل ، علماً بأننا لا نخفى أبداً ادراكنا لكل مصاعب وحساسيات هذا الاختيار ومشاق البحث فيه خصوصاً فى ظل ظروف المجتمع اليمنى التى ما يزال فيها العمل السياسى المنظم تهمة إجرامية ترقى عقوبتها الى درجة الموت .

ووفقاً لهذا الافتراض وقبل أن ندخل فى تحليل مدى صحته ومبررات اختياره يمكننا أن نعريف المثقفين اليمنيين المعاصرين والذين سنتولاهم بالبحث فى كل الصفحات التالية من هذا الفصل بأنهم : كل من انتمى وينتمى الى العمل السياسى المنظم من ذوى الصف الأول والثانى فى قيادة هذا العمل ، سواء منهم من برز على مستوى الحياة السياسية والاجتماعية العامة أو احتفظ بنفسه فى الظل وهو يمارس العمل السياسى من موقف الصف القيادى الأول أو الثانى على الأقل .

أما إذا سؤلنا عن المبررات المنطقية والدوافع الموضوعية لوضع هذا الفرض والتعريف كمدخل علمي لدراسة المثقفين اليمنيين وتعريفهم بدقة ، وعما إذا كان هذا الفرض سيؤدى الى نتائج موضوعية سليمة حقا ، فإننا نستطيع أن نرد بكل اطمئنان بأنه قد ثبت لدينا سلفا من واقع حصر وتببع دقيق لحالات فردية وجماعية عديدة أن هذا الفرض هو أقدر من غيره بكثير على الوصول بنا الى نتائج أكثر قربا من الحقيقة والتصاقا بها ، عن المثقفين اليمنيين المعاصرين ، خلال العشرين عاما الأخيرة ، وبالتحديد من أوائل الستينيات حتى اليوم ، ونحن فى بداية الثمانينات ، وأن هذا الفرض فى نظر الباحث يكاد أن يكون نتيجة يبنى عليها وليس مجرد مقدمة كما هو المفروض .

هذا من حيث المدلول السياسى والاجتماعى لأهمية هذا الفرض ، أما من حيث أهميته كأداة تكنولوجية منهجية بحثة فإنه يبدو أكثر ملاءمة من غيره سواء بالنسبة للمثقفين اليمنيين أو غيرهم فى أى مجتمع آخر ، وذلك لأسباب كثيرة نشير الى أهمها فيما يأتى :

١ - العمل السياسى المنظم هو أفضل مقياس علمى لتحديد ماهية المثقفين بصفة عامة

لقد كان فى الامكان أن نستبدل مبدأ « الانتماء السياسى المنظم » كمقياس لتحديد الاطار العام للمثقفين اليمنيين وتعريفهم بغيره من المقاييس الشائعة والمتبعة ، كالمستوى التعليمى (تعليم فوق المتوسط - جامعى - أكاديمى ٠٠٠ الخ) أو المستوى الوظيفى (قادة اداريين - سياسيين) أو نوع المهنة والممارسة (صحفيين - شعراء - كتاب - محامين ٠٠٠ الخ) وغير ذلك من المقاييس التى يؤخذ بها عادة مجتمعة أو متفرقة فى كثير من أغراض البحث العلمى ، بما فى ذلك تحديد المستويات الثقافية والتعليمية فى أى مجتمع . ذلك أنه بغض النظر عما قد يؤخذ على مثل هذه المقاييس من معاييب فى تعريف الشخص المثقف بصفة عامة ، فإنها لا تساعد كثيرا على تحديد ماهية المثقف اليمنى بالذات فى الوقت الحاضر ، فإذا كان من المؤكد بصفة عامة أن ليس كل من حصل على شهادة تعليمية من أى نوع أو شغل مركزا اداريا وسياسيا على أى مستوى أو مارس الصحافة والكتابة كيفما اتفق هو بالضرورة شخص مثقف بالمعنى العلمى ، فإن هذا الأمر يصدق من باب أولى على المجتمعات النامية والمتخلفة الى حد كبير ومنها اليمن على وجه الخصوص .

فكثير من الأشخاص في مجتمع متخلف قد يشغلون أعلى المراكز الادارية والسياسية والعسكرية لمجرد كونهم يجيدون القراءة والكتابة ، أو قد لا يحسنونها كثيرا ، وذلك اما بحكم الوراثة والتسلط والقهر الطبقي ، أو بحكم الندرة فعلا لمن يحسن ذلك ، خصوصا اذا ما تذكرنا بأن فكرة محو أمية الشخص واجادته للقراءة والكتابة وحتى وقت ليس بالبعيد قد ارتبط بتطلعه الى السلطة السياسية مباشرة في مجتمع متخلف كله من الأميين تقريبا (١) . هذا بينما نجد أن مبدأ الانتماء السياسي المنظم هو أكثر المقاييس السابقة قدرة على تقليص ميل الفرد في مجتمع متخلف الى أى من المقاييس السابقة مجتمعة أو متفرقة واستغلالها كإطار لشخصيته وفرض نفسه على الواقع ، بل ان مبدأ الانتماء السياسي كثيرا ما يعمل على تخليص الفرد من هذه الميول ، باعتبارها مقاييس خاطئة ومضللة أصلا ، كما يعمل من جهة أخرى على خلق دوافع وقناعات ذاتية بحثة لدى الفرد من أجل الاستيعاب الثقافي والفكري المنظم بلا انقطاع ، وصولا الى تحقيق وضعه كمثقف حقيقي ، بغض النظر عن هويته الاجتماعية والطبقية الأصلية ، أو مستواه التعليمي الرسمي ، أو مركزه الاجتماعي والسياسي المعلن . . الخ حيث لا مكان لمثل هذه الاعتبارات في نطاق العمل السياسي المنظم ، والتي يستعاض عنها جميعا باعتبار واحد هو قدرة الفرد على الاستيعاب والعطاء المتنامي والمتجدد وتكوين شخصيته بصفته مواطنا من خلال ذلك .

٢ - العمل السياسي المنظم هو المدرسة الوحيدة للمثقفين اليمنيين

ولقد ثبت بالنسبة لليمن أن ما لا يقل عن ٩٥٪ ممن قاموا برفع مستواهم الثقافي والتعليمي بأنفسهم أو حصلوا على شهادات جامعية أو تعليمية فوق المتوسط من خلال الكليات العسكرية والشرطة وما شابه ذلك، ورغبوا زيادة على ذلك في الارتقاء بمستوى ثقافتهم وتفكيرهم كمثقفين ناضجين حقا، قد مارسوا جميعا العمل السياسي المنظم ، بل لقد كان العمل السياسي المنظم هو الأداة شبه الوحيدة التي ارتقوا من خلالها من مجرد حملة شهادات مدرسية أو جامعية أو لا شهادة على الإطلاق في الغالب الأعم الى مثقفين سياسيين قياديين فعلا . أما الخمسة في المائة الباقين الذين قد لا يكونون ممارسين للعمل السياسي المنظم وحققوا ارتقاء سياسيا أو اداريا واضحا فقد كان

(١) دكتور محمد الجوهري : علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث ، ص ٢٧٣ .

ارتقاء في اتجاه الخبرة المهنية والكفاءة الوظيفية وليس في اتجاه الفكر والثقافة السياسية كانت أو غير سياسية ، اذ أننا نستطيع أن نقول بكل اطمئنان أنه لا يوجد في اليمن حتى الآن لا ثقافة ولا مثقفين خارج نطاق العمل السياسي المنظم ، أو على الأقل أنهم قد مروا من خلاله ووجدوا بفضله بصورة مباشرة وغير مباشرة .

فالعامل السياسي المنظم في بلادنا يكاد يكون حتى اليوم وبالرغم من كل ظروفه القاسية هو القناة الوحيدة للحصول على الثقافة والفكر المقنع للشخص والمحقق لطموحاته وتطلعاته في الحياة العامة سياسية كانت أو اجتماعية ، ومنحه فرصة حق اعطاء الرأي الآخر ونقده ، بل لقد اتسع مدلول هذا العمل السياسي المنظم وشبه المنظم في الآونة الأخيرة ليشمل المواقف والأفكار الاجتماعية والطبقية في المجتمع اليمني ويعبر عنها ، بما في ذلك الأفكار والمواقف الاقطاعية والرجعية المتخلفة ، كما تطور في المقابل من مجرد وعاء لتنمية الأفكار الوطنية والقومية الى اطار صلب لأشد المواقف والأفكار الأممية والتقدمية المعاصرة جرأة ، وأداة للعنف الجماعي والصدام الطبقي المسلح على نطاق واسع .

٣ - عن شمال الوطن بخاصة

ان هذا البعد السياسي اضافة الى كل ما سبق يكتسب أهمية خاصة بالنسبة للمجتمع اليمني وفي الشطر الشمالي من الوطن بالذات منذ عام ١٩٦٢ وحتى الآن ، حيث كان وما يزال يشكل القناة شبه الوحيدة لاشباع كل الاهتمامات العامة للشباب وتلبية احتياجاتهم الثقافية والفكرية ، الضرورية والحصول على أبسط المفاهيم المقنعة للفرد تجاه نفسه وواقعه وواقع الغير . وذلك بسبب انعدام القنوات الثقافية الموازية والمسموح بها من أي نوع ، حيث لا صحافة حرة أو حتى مقنعة على الأقل ، ولا مؤسسات نقابية أو ثقافية عامة ، ولا حتى أماكن للهو وقضاء أوقات الفراغ .

فكل ذلك اذا لم يكن قد وجد فهو محظور على الأصح بما في ذلك التنظيمات السياسية ، والتي تكون من خلال وجودها السري غير المشروع رسمياً البديل الشامل والمقنع عن كل ما كان من المفروض أن يوجد بصورة طبيعية وعادية على سطح الحياة العامة .

حيث أنه بالرغم من تشدد السلطة السياسية ذات البعد الاقطاعي والكبرادوري المتحلل تجاه التنظيمات السياسية الوطنية والبرالية

الحديثة ، الا أن العمل السياسى المنظم قد تعاظم كثيرا فى السنوات الأخيرة وتطور كما وكيفا بدرجة لا نجد لها قرين بسهولة فى كثير من المجتمعات النامية والمتخلفة ، حتى كاد أن يتجاوز مؤخرا وجوده كمجرد ظاهرة ونشاط سياسى الى أن يصبح ظاهرة اجتماعية وطبقية تتصف بالعمومية والشمول ، ابتداء من قاع المجتمع فى المدينة وحتى أطرافه المتناثرة فى القرية والريف ، ضمن تشكيلات مختلفة من التصرفات والسلوك النمطى المعتاد فى الحياة العامة ، والمعزز بالقوة والعنف السياسى المباشر الذى لا تستطيع أن تطوله السلطة المركزية بأفقها الحالى بل مالت الى الاعتراف به ضمنا والتعايش معه . ذلك أنه بالرغم من التهور الشديد لأجهزة القمع فى السلطة فى نطاق الحدود الجغرافية الضيقة التى يستطيع أن يصل اليها جنود الشرطة والامن وتمارس فيها مهامها المباشرة داخل المدن والمطارات والموانئ الرئيسية فقط ، الا أن ما عدا ذلك على طول الحدود والمداخل البرية المختلفة للبلاد والمناطق الريفية والقبلية فهى أرض مفتوحة ومشاعة سياسيا لابنائها وغير ابنائها ، حيث ظلت منذ عام ١٩٦٢ ولم تزل تشكل بؤرا وجيوباً اجتماعية مركزية لمنظمات سياسية واجتماعية مختلفة ابتداء من أشد المنظمات اقطاعية ورجعية وتخلف وحتى أشدها يسارية وتقدمية ، والتى أخذت مؤخرا تزدهر بسرعة فى مناطق الريف ، ولا يوجد شكل الدولة وسلطتها فى مثل هذه الحالة الا بوصفها أحد الأطراف الذى يبحث عن مجرد الاعتراف به وسط الأطراف الأخرى ربما الأكثر قوة وفاعلية فى الواقع الاجتماعى سياسيا واجتماعيا .

والذى يميز الشطر الجنوبى من الوطن فى هذا الشأن هو الاعتراف الرسمى بالعمل السياسى والتنظيمات السياسية نفسها والموجودة فى الشمال ، بل وقيام السلطة نفسها على هذا الأساس وفى نطاق سلطة وطنية ومركزية قوية .

لكل هذه الأسباب ومن خلالها تتضح أهمية البعد السياسى المنظم بالنسبة لاي محاولة جادة للبحث فى موضوع المثقفين فى اليمن خاصة أو غيرها من البلدان النامية والمتخلفة بصفة عامة .

الاطار الزمنى والتاريخى لتكون المثقفين اليمنيين المعاصرين

كلمة « المعاصرين » فى العنوان السابق سيكون لها أهمية ومدلول موضوعيا مباشرا فى الحديث عن هذا الموضوع ، فهى من جهة تشير الى أننا سوف نتناول المثقفين اليمنيين خلال فترة زمنية حديثة ، والتى افترضنا بدايتها مع بداية الخمسينات من هذا القرن وما قبل ذلك بسنوات قليلة وحتى اليوم ، وهى من جهة أخرى تشير الى أننا بالضرورة سوف نتناول

الثقافة المعاصرة والجديدة في المجتمع اليمني ، والتي تعاطاها هؤلاء المثقفون اليمنيون المعاصرون وكونوا أنفسهم من خلالها كمتقنين معاصرين على أنقاض الكثير من الاتجاهات الثقافية التقليدية القديمة ومثقفها ، والذين ما تزال لهم امتدادات واضحة ومؤثرة في واقعهم اليمني ويعيشون بثقافتهم ومفاهيمهم القديمة حالة صراع وتناقض مع مفاهيم وثقافة العصر ومتغيراته .

ما قبل عام ١٩٤٨ :

ففي مرحلة ما قبل عام ١٩٤٨ لم تكن نستطيع أن نجزم بوجود أبعاد أو حتى اشارات لوجود ثقافة معاصرة وحديثة أو مثقفين معاصرين على مستوى الساحة اليمنية ككل ، خصوصا فيما يتعلق بمفاهيم الثقافة الحديثة للاممية والاشتراكية ومفاهيم التحولات الاقتصادية والاجتماعية الجذرية تلبية لطموحات أوسع الجماهير الشعبية ومن خلالها وازالة الظلم عنها . فأصحاب « مجلة الحكمة اليمنية » أو ما يمكن أن نطلق عليهم بما مثلوه من توجه فكري وثقافي معين وواضح أصحاب « مدرسة الحكمة » قد تحدد بعدهم الثقافي والفكري بالتأكيد على نقد الواقع بصورة غير مباشرة وتحديد ملامح المستقبل بنفس اصلاحي ولبرالي في أحسن الأحوال وفي إطار المفاهيم التقليدية وشبه التقليدية ، والتي استمدوا جذورها من حركة الأفغاني والكواكبي وغيرهم في مصر والشام في حينه ، ومع ذلك فقد كانوا بلا منازع هم أكثر الموجود تقدما وقربا من المعاصرة بصفة عامة (٢) .

وهناك أيضا أصحاب ٤٨ أنفسهم أو مدرسة ٤٨ اذا جاز التعبير ، أو حركة الأحرار اليمنيين ، وهي مدرسة تتميز عن المدرسة السابقة في كونها قد جمعت بين الثقافة والعمل السياسي شبه المنظم معا ، وتمكنت هذه المدرسة بفضل هذا الجمع بين الثقافة والسياسة من القيام بأدوار أكثر فاعلية وانتشارا على المستوى الثقافي والسياسي والاجتماعي الى حد منازلة السلطة بالعنف المسلح واغلاقها بصفة دائمة . والذي يهمنا هنا هو الإشارة الى الأفق الفكري والثقافي لهذه المدرسة ، فقد كان من حيث الفهم النظري هو أكثر تقليدية وبعدا عن المعاصرة بالنسبة « لجماعة الحكمة » كصفوة مثقفة فحسب ، بالرغم من وجود تداخل كبير بين المجموعتين حيث شارك الكثير من جماعة الحكمة وساهموا بفاعلية في نطاق حركة الأحرار الأكثر

(٢) راجع تفاصيل أكثر حول هذا الموضوع في كتاب أسرار ووثائق الثورة اليمنية لمجموعة

من تنظيم الضباط الأحرار ، دار العودة بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٧٨ ، ص ٢٩ و ٣٠ .

اتساعا وتأثيرا . وباختصار فإن مدرسة ٤٨ من حيث افقها النظرى والفكرى والثقافى وطموحاتها السياسية لم تكن تتعدى كثيرا مفهوم السلطة الاقطاعية الحاكمة للامامة الملكية المستبدة الا فى حدود نسبية جدا ، رغم حدة الصراع الذى ظل ساريا بين انطرفين ، وفى الامكان استخلاص هذه الحقيقة من مراجعة الميثاق المقدس لهذه الحركة السياسية (٣) . والذى يمكن الخروج من خلاله بحقيقة أخرى أكثر أهمية وهى أن صراع مدرسة ٤٨ أو حركة أحرار ٤٨ مع السلطة لم يكن صراعا بين قديم وجديد أو اقطاع وبرجوازية ، ولكنه تنازع مصالح ذاتية داخل الطبقة الاقطاعية نفسها على نحو ما سبق الإشارة فى فصل سابق ، حيث كان الاقطاعى الأكبر ممثلا فى الامام يستحوذ على كل شئ تقريبا وأفراد الطبقة الاقطاعية كانوا يرغبون فى الحلول محله أو مقاسمته والحصول على نصيب أفضل على الأقل ، مع التلويح ببعض الاصلاحات الشكلية والطفيفة على مستوى تنظيم الدولة اذا ما أتيح لهم تولى السلطة (٤) ، فحركة ١٩٤٨ - كما يقول مجموعة من تنظيم الضباط الأحرار الذين فجروا ثورة السادس والعشرين من سبتمبر ١٩٦٢ - هى أشبه ما تكون بانقلاب القصر (٥) .

هذا فيما يتعلق بشمال الوطن ، أما فيما يتعلق بالشرط الجنوبى من الوطن فإن الاستعمار البريطانى كان قد نفذ مجموعة من الاجراءات الادارية منذ زمن طويل أعاققت أو امتصت على الأصح امكانية قيام حركة ثقافية أو معارضة سياسية للسلطة البريطانية فى أوساط الطبقة الاقطاعية والسلطينية على غرار ما حدث فى الشمال ، وذلك حينما قامت الادارة الاستعمارية منذ زمن مبكر وبناء على دراسات اجتماعية وأنثروبولوجية متعمقة بتقسيم المنطقة الى عدة امارات أو دويلات اقطاعية صغيرة منفصلة عن بعضها فيما عرف بالمحميات التسع ، ووضعت على رأس كل منها سلطانا أو أميرا يتصرف بأرضها وأهلها كيف يشاء تحت حماية الادارة الاستعمارية ودعمها .

وهو بذلك قد قام بتوزيع مصالح الطبقة الاقطاعية وقسمتها بين أفراد هذه الطبقة قسمة شبه متوازنة ، حيث لم يشعر أفراد هذه الطبقة بالهضم

(٣) أقرأ نص الميثاق الوطنى المقدس لحركة ١٩٤٨ الدستورية فى مجلة الحكمة اليمنية عدد فبراير سنة ١٩٧٣ م .

(٤) راجع حمود العودى : المنظور العلمى للثقافة طبعة القاهرة ١٩٧٣ ، ص ٢٠١ الى ٢٠٦ .

(٥) راجع أسرار ووثائق الثورة اليمنية ، مرجع سابق ، ص ٢٢ الى ٣٦ .

أو المعاناة من سوء توزيع المصالح في ظل الإدارة الاستعمارية في الجنوب ، بل لقد وجدوا في هذه الإدارة أفضل حليف لهم في المحافظة على هذه المصالح وتعميقها وحسن تنظيمها ، وذلك عكس ما كانت تعانيه غالبية أفراد هذه الطبقة نفسها في الشمال من هضم وسوء توزيع المصالح السياسية والاقتصادية في ظل دكتاتور اقطاعي كبير هو الامام الملك الذي دأب على الاستحواذ على كل شيء لنفسه ، مما قاد الى خلق معارضة قوية له داخل الطبقة الاقطاعية وداخل أسرته نفسها على نحو ما سبقت الإشارة في الفصل السابق (٦) .

كما أن الاستعمار قد قام بفصل مدينة عدن وجعلها منطقة تجارية بحثة تابعة في ادارتها للحاكم البريطاني في الهند وحاول اشباع رغبات كثير من العناصر البرجوازية والكبرادورية المحلية والأجنبية في الحصول على بعض المداخل التجارية الباطنية من جراء قيامهم باستقبال السلع التجارية البريطانية وغيرها القادمة من الخارج والقيام بتوزيعها وتوصيلها الى كل مناطق الداخل ، وتكريس هذا الوضع باعتباره أفضل بما لا يقاس اذا ما قورن بالأوضاع في شمال الوطن بصفة عامة ، الأمر الذي أدى الى عرقلة نشوء حركة سياسية وطنية في وقت مبكر في الجنوب قبل انتشار المد القومي العربي بعد عام ١٩٤٨ واقتصار الحركة التعليمية والثقافية على خلق شريحة من الكتبة والمستخدمين نصف المؤهلين مهنيًا ضمن الإدارة الاستعمارية المدنية والعسكرية ، أو أعمال التجارة والبنوك الخاصة ، على نحو ما سنرى بعد قليل .

النشأة المعاصرة للمثقفين اليمنيين

أما النشأة الحديثة المعاصرة للمثقفين اليمنيين والتي تشكل الهدف الأساسي في موضوع بحثنا فانه يمكن تحديد بداية الاطار الزمني والتاريخي لتكوينها في أواخر الأربعينات وبداية الخمسينات ، وهي البداية التي واكبت انتعاش الفكر والتيار القومي في المنطقة العربية ككل ، كمدخل لمواجهة النكسة القومية التي حلت بالشعب الفلسطيني وتشريده من وطنه وقيام دولة اسرائيل من جهة وللحصول على الاستقلال السياسي من السيطرة الأجنبية الاستعمارية من جهة ثانية ، وتضييق نطاق الوجود اقطاعي على

المستوى السياسى والاقتصادى والاجتماعى من جهة ثالثة ، ومحاولة تحقيق الوحدة الوطنية والقومية من جهة رابعة .

حيث بدأ هذا المد القومى المتصاعد بقيادة عبدالناصر فى مصر وبعض الجماعات والأحزاب السياسية البرجوازية فى سوريا والعراق ، بدأ يعكس ظله بوضوح كبير. ليس على المنطقة العربية كلها فحسب بل وكثير من الشعوب الافريقية والآسيوية بصفة عامة ، وذلك فى شكل نشوء منظمات وتجمعات سياسية قومية ذات منحا وطنى برجوازى صغير ، وحركات جماهيرية وعسكرية نجح معظمها فى الاستيلاء على السلطة ، اما باجلاء المستعمر وتسليم الاستقلال ، أو عن طريق الانقلابات العسكرية ضد الطبقات القديمة الحاكمة ، كما حدث فى مصر وسوريا والجزائر وتونس والعراق وليبيا واليمن ، وأحيانا كان يحدث العكس حيث تتمكن الطبقات والجماعات الاقطاعية القديمة من استلام السلطة والاستقلال الشكلى من المحتل الأجنبى كما هى الحال بالنسبة للأردن والسعودية والمغرب وليبيا قبل ثورة الفاتح من سبتمبر ، ومناطق الخليج العربى ، أو طرد الجماعات اللبرالية منها بالقوة ، كما حدث فى الشطر الشمالى من الوطن بعد انقلاب الخامس من نوفمبر ، ومصر أخيرا .

ففى هذا المناخ القومى الساخن كانت النشأة المعاصرة للمثقفين العرب بصفة عامة والليمنيين أيضا بصفة خاصة ، ولقد ساعد على ذلك تزايد فرص التعليم من خلال الجامعات والمعاهد العليا وتبادل الايفاد للمبعوثين بتسهيلات كبيرة بين مختلف الأقطار العربية ومصر بالذات ، اضافة الى وسائل الاعلام المكتوبة والمسموعة والمرئية التى تشهدها المنطقة والتى لعبت فيها مصر تحت قيادة عبدالناصر دورا قياديا وحيويا وفعالا الى أبعد الحدود ، الى الحد الذى لم يستطع أحد فى المنطقة العربية ممن كانوا يرغبون فى عزل أنفسهم عنها أن ينجحوا فى ذلك ولو بحدود دنيا .

ولقد كانت اليمن تحت حكم الامامة الملكية الاقطاعية هى أبرز مثل للتصلب ومحاولة فرض العزلة ومقاومة هذا المد القومى دون جدوى ، حيث يمكن لهذه الحقيقة أن تجد تعبيرها الصادق فيما عبر عنه السياسى البريطانى « هارولد أنجرمان » بقوله : لقد كان الامام يعرف قوة تأثير الراديو وبذل كل ما فى وسعه للسيطرة على استخدامه ، ولكن هزمه فى ذلك جهاز « الترانزستور » الصغير الذى لم يكن يسزيد ثمنه على جنيهين وثلاثة

شلتات (٧) . ويمكن أن نقسم مرحلة النشأة هذه تقسيما موضوعيا الى مرحلتين أساسيتين ، الأولى منذ أواخر الأربعينات وحتى بداية الستينات ، قبيل قيام ثورة السادس والعشرين من سبتمبر سنة ١٩٦٢ ، والمرحلة الثانية وهي تشمل العشر السنوات الأولى من قيام الثورة حتى أواسط السبعينات ، ويمكن الإشارة الى هاتين المرحلتين باختصار بمرحلة ما قبل الثورة ثم مرحلة ما بعدها على النحو التالي :

١ - مرحلة ما قبل الثورة

بالرغم من التدنى المخيف لمستوى التعليم ووسائل الاعلام والثقافة الذى كان فى هذه المرحلة يصل الى ما يشبه العدم ، وحرص كل من الاستعمار فى الجنوب والامام فى الشمال على هذه الوضعية ، فقد وجد هذا المد القومى أصداءه المباشرة وغير المباشرة داخل المجتمع اليمنى بوسيلة أو بأخرى ، فقد نجح عديد من المثقفين على قلبهم من أبناء التجار والأرستقراطيات الاقطاعية فى استيعاب تيارات الفكر القومى السياسى والاجتماعى فى المنطقة العربية والعالمية ، ونقل بثورها الى داخل المجتمع اليمنى ، والذين كانوا يرسلونهم للتعليم المتوسط والجامعى أو العسكرى فى مصر والعراق ولبنان ، بما فى ذلك مبعوثى الأسرة المالكة نفسها فى الشمال .

فقد خرجت من اليمن فى عهد الامام يحيى أول بعثة تعليمية تقريبا حوالى عام ١٩٤٥ الى لبنان مكونة من أربعة وثلاثين طالبا وجميعهم دون المتوسط فى المستوى التعليمى ، وذلك بغرض إلحاقهم بمدرسة المقاصد الاسلامية بفرعها فى صيدا وطرابلس ، من أجل الدراسة والتعمق فى المذاهب الشيعية وعلومها ، والتى ما تزال تعرف بها هذه المدرسة حتى اليوم ، حيث تم ارسال البعثة وتوزيعها على فرعى المدرسة ، وذلك بناء على اقتراح وطلب مسبق عرض على الامام من قبل بعض القائمين على هذه المدرسة عن طريق بعض المقربين للامام ، مثل الدكتور عدنان ترسيى وهو لبنانى الأصل واكتسب الجنسية اليمنية ، والذي يبدو أنه لعب الدور الأساسى فى هذا الموضوع وأقنع الامام يحيى بارسال هذه البعثة الى بيروت (٨) .

(٧) هارولد أنجرمان : اليمن الحكام والثورات ، طبع فى بريطانيا بالعربية عام ١٩٦٢ ،

ص ١٢١ .

(٨) عبد الله جزيلان : التاريخ السرى للثورة اليمنية ، الطبعة الثانية فبراير سنة ١٩٧٩ ،

مكتبة مدبولى شارع طلعب حرب - القاهرة ص ١٧ .

ولكن مجرى الأحداث لم يدع لهذه البعثة أن تسير في نفس الخط الذي رسم لها ، فبعد حوالى ثلاث سنوات من وصولها الى بيروت قامت حركة ١٩٤٨ الوطنية التي انتهت بمقتل الامام يحيى نفسه وتولى ابنه الامام أحمد للحكم بعد القضاء على الحركة الوطنية بعد ٢٦ يوما ، حيث قرر الامام أحمد نقل البعثة من بيروت الى القاهرة نتيجة أزمة سياسية حدثت بينه وبين الحكومة اللبنانية وقتها ، والتي كانت قد قامت بمنح حق اللجوء السياسى للفضيل الورتلانى زعيم الاخوان المسلمين المنتدب من مصر الى اليمن ، والذي كان له ضلع أساسى فى حركة ١٩٤٨ ، ورفض حكومة رياض الصلح وقتها تسليمه للامام الجديد حسب طلبه .

وبعد وصول أفراد البعثة الى القاهرة تعددت اهتماماتهم وفق رغباتهم الخاصة الى حد ما ، ما بين مواصلة التعليم العام حتى الجامعة والالتحاق بالكليات العسكرية بالنسبة للبعض الآخر (٩) . وكانت البعثة الثانية فى عهد الامام يحيى المتجهة الى القاهرة عام ١٩٤٨ قد أعيدت من عدن بعد مقتل الامام مباشرة وتولى ابنه أحمد . كما أن بعثة عسكرية محدودة كانت قد أرسلت من قبل الى العراق للدراسة ، من بينهم المشير عبدالله السلال الذى تولى رئاسة الجمهورية بعد الثورة مباشرة واستقدم عدد محدود جدا من الضباط العراقيين للمساهمة فى تدريب الجيش اليمنى بعد رحيل الأتراك ، من بينهم جميل جمال الذى أعدم عام ١٩٤٨ .

وفى عام ١٩٥٤ أرسلت أول بعثة فى عهد الامام أحمد الى القاهرة للتعليم العام الاعدادى والثانوى مكونة من خمسين طالبا غالبيتهم من الأمراء وأبناء الأسرة المالكة ، وحددت منطقة بنى سويف مقرا لدراستهم تحت اشراف مندوبين ومشرفين يمنيين مرافقين للبعثة ، حددهم الامام بنفسه فى بنى سويف ، وظلوا هناك حتى عام ١٩٥٧ حيث نقلوا الى حلوان قرب الجامعة ، والتحق عشرة منهم بالكلية العسكرية مع من سبقهم من بعثة بيروت ، ثم تقرر نقل الجميع ممن لم يلتحقوا بالكليات العسكرية والشرطة الى طنطا لمواصلة التعليم العام، حيث وصل عددهم هناك الى ما يقرب من مائتين مبعوث رسمى تحت اشراف يمنى خاص ، وظل إرسال المبعوثين يتوالى سنويا بشكل محدود ، حيث وصل مجموع المبعوثين الرسميين قبيل قيام الثورة عام ١٩٦٢ الى حوالى مائتين طالب ، معظمهم فى التعليم العام والبعض

الآخر قد التحق بالجامعات ، وعدد قليل منهم كان قد أكمل تعليمه الجامعي ، وكذلك العسكريين الذين تخرجوا في وقت أسرع .

وبينما كانت هذه القناة الرسمية البطيئة لتسرب المبعوثين تعمل على هذا النحو كانت توجد هناك قناة أخرى موازية وغسيرة رسمية أكثر بطئاً ومحدودية لتسرب عناصر المبعوثين الى مصر وغيرها ، وذلك عن طريق نشاط حركة الاحرار اليمنيين (المعارضة السياسية) أو ما عرف بالاتحاد اليمني ، الذي كان مقره في عدن ، ثم اتخذ له فرعاً في القاهرة بعد ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢م . حيث كان يقوم بأرسال بعض الطلاب للدراسة في مصر من أبناء التجار واللاجئين السياسيين وبعض النابهن على نفقته ، ومن خلال جمع التبرعات من المهاجرين والتجار لهذا الغرض ، حيث وصل عدد الطلاب في القاهرة من هذا النوع الى ما يزيد على خمسة وعشرين طالباً ، إضافة الى أبناء التجار الميسورين أنفسهم الذين كانوا يتمكنون من ارسال أبنائهم للدراسة في الخارج على نفقاتهم الخاصة من خلال أقامتهم في عدن ، أو يقومون بتعليمهم أثناء إقامتهم معهم في أرض المهجر لمدة طويلة .

كما أن بعثات عسكرية ودراسية محدودة أخرى كانت قد أرسلت في عهد الامام أحمد الى العراق ولبنان والصين والاتحاد السوفيتي ، مع ملاحظة أن ليس كل الذين خرجوا الى الخارج للدراسة - على قلتهم - قد تمكنوا من أتمام تعليمهم وتحولوا الى مثقفين . هذا بالرغم من أن حركة ثقافية وتعليمية محدودة كانت قد بدأت بوادرها في الداخل من خلال استقدام بعض البعثات التعليمية المحدودة جداً للتعليم العام والتعليم العسكري ، واتساع حركة الاعلام القومي من خلال الراديو والصحافة والاذاعة الوطنية والخارجية ، ووجود أبعاد وأصول ثقافية لبرالية أصيلة لدى الكثير من العناصر الاجتماعية ذات الميول اللبرالية والوطنية الواضحة ، والمناوئة للسلطة بصورة مباشرة وغير مباشرة . وبغض النظر عن مدى نجاح أولئك المبعوثين في أكمال تعليمهم ، إلا أن الأهم هو أنهم بفعل ما كان يحيط بهم من ظروف ذاتية وقومية مثيرة جداً منذ بداية الخمسينات قد تحولوا في مجموعهم ورغم تباين أصولهم الطبقية والاجتماعية الى كتلة صخب مفعمة بالمشاعر والطموح الوطني والاتجاه نحو معارضة السلطة الملكية الامامية في الشمال والاستعمارية في الجنوب داخل الوطن ، بما في ذلك بعض أفراد الاسرة المالكة أنفسهم من الأمراء الصغار .

حيث لم تكتفي هذه العناصر الموجودة في القاهرة وسوريا وبيروت

وغيرها من الأقطار العربية باستيعاب الفكر القومي المتصاعد وقتها في المنطقة فحسب ، وتقليبه تماما - ولو عاطفيا وشكليا - على كل الاحاسيس والمشاعر العائلية والانتماءات الطبقية التي قدموا منها ، بل لقد تجاوزوا ذلك الى الانخراط المباشر في المنظمات والاحزاب السياسية والقومية المعبرة عن ذلك في المنطقة العربية ، كحزب البعث العربي الاشتراكي في سوريا وحركة القومية العرب في بيروت والتيار الناصري غير المنظم في القاهرة ، وحتى المنظمات والعناصر اليسارية والشيوعية التي كانت قد وجدت في المنطقة بشكل محدود قد نجحت هي الأخرى في كسب أنصار أقوياء من بين أفراد هؤلاء الطلاب اليمنيين .

ولم يتوقف الأمر بالنسبة لهؤلاء الطلاب اليمنيين عند هذا الحد بل لقد تجاوزوه بسرعة الى حد القيام بتأسيس فروع سياسية لتلك الاحزاب والمنظمات القومية داخل اليمن نفسها ، بمجرد عودتهم من الدراسة وحتى أثناء الاجازات الصيفية التي كانوا يذهبون لقضائها هناك ، حيث شكلت تلك الفروع السياسية والحزبية ، كحزب البعث العربي الاشتراكي وحركة القوميين العرب ، والشبيبة الشيوعية ، البذور الحقيقية للعمل السياسي المعاصر في اليمن وقنوات الفكر والثقافة الجديدة التي أدت مهمتها بنجاح ، ولم يحن حلول عام ١٩٦٢ وهو عام قيام الثورة ، الا وقد تركت تلك المنظمات والاحزاب بصماتها الواضحة على مجرى الحركة الوطنية في اليمن بصفة عامة بما في ذلك حدث الثورة نفسه ، على نحو ما سيتضح فيما بعد ، حينما نقوم بتحليل حدث الثورة عام ١٩٦٢ كأنباز قومي وبرجوازي وطني صغير لهذا التيار الجديد .

وفي الشطر الجنوبي من الوطن بالذات كان تركيز الادارة الاستعمارية على توجيه الحركة التعليمية التي أوجدتها في مدينة عدن وحدها ، في حدود ما يضمن توفير متطلبات الادارة الاستعمارية المدنية والعسكرية من الكتبة أنصاف المؤهلين مهنيا ومستخدمى الجيش والشرطة الأقل تأهيلا ، اضافة الى ما تتطلبه أنشطة البنوك والأعمال التجارية الخاصة .

حيث ما لبثت رياح المد القومي العربي أن تصل الى المنطقة في أواخر الأربعينات وبداية الخمسينات حتى وجدت في هذه العناصر التي كانت قد تشبعت بها مدينة عدن بالذات أداتها الأولى في إثارة الحس القومي في المنطقة وتصعيد حركته بسرعة على المستوى السياسي والثقافي ، فالى جانب أن هذه العناصر قد نجحت في أن شكلت الصدى المباشر لكل الأحداث

القومية داخل المنطقة ابتداء من إثارة الوعي والشعور القومي مرورا بالعدوان الثلاثي على مصر وأنفصال الوحدة مع سوريا وانتهاء بالاندفاع والمشاركة غير المحدودة في الدفاع عن ثورة السادس والعشرين من سبتمبر ودعمها في شمال الوطن بلا حدود ، فقد نجحت كذلك في تأسيس منظمات وأحزاب سياسية كأنعكاس وتعبير عن كل هذه التطورات بصفة عامة ، كحزب الشعب الاشتراكي والمؤتمر العمالي ورابطة أبناء الجنوب . الخ .

وإذا كان النظام الاقطاعي الرجعي في الشمال قد خاب ظنه وجنى ثمار عكسية مما اراده من خلال البعثات المحدودة الى الخارج كمجرد خدم أو أتباع ومبشرين ومنظرين لأفكار الطبقة الاقطاعية على نحو ما سبقت الإشارة، فإن النظام الاستعماري في الجنوب قد أخفق هو الآخر في النهاية في أن يجعل من العملية التعليمية المحدودة في مدينة عدن مجرد مصدر للحصول على الكتب والمستخدمين المطيعين الى ما لا نهاية ، لأنه من بين أوساط هذه الفئة من الموظفين والمستخدمين والعمال الدائمين في الشركات الأجنبية في عدن نشأت كل بذور الثقافة المعاصرة والمثقفين المعاصرين في المنطقة على اختلاف مشاربهم واتجاهاتهم الحديثة ، على مستوى اليمن بصفة عامة وليس عدن وحدها .

ونحن لا نزال نتذكر جيدا الدور الذي لعبته كلية بلقيس في عدن ، وهي كانت عبارة عن مدرسة عليا متكاملة ذات اهتمامات تعليمية مختلفة فوق المتوسط بقليل ، وكيف شكلت همزة وصل قوية لنشأة البذور الأولى للمثقفين اليمنيين بصفة عامة وملتقى اهتماماتهم ونشاطهم بصفة شبه دائمة قبل قيام الثورة في الشمال ، سواء من خلال انتعلم أو التعليم فيها .

أما بالنسبة للريف فقد كان يعاني عزلة وحرمانا تاما من العملية التعليمية في الجنوب والشمال على السواء ، خصوصا اذا ما تذكرنا ما سبقت اليه الإشارة من قيام الادارة الاستعمارية بفصل عدن سياسيا واجتماعيا عن بقية أجزاء الجنوب وبدء تكريس فكرة « عدن للعدينيين » التي تبنتها بعض التجمعات السياسية المتحرفة فيما بعد ، وان كل النشاط السياسي والثقافي المشار اليه سابقا قد تمحور الى حد كبير داخل مدينة عدن ولم يكن يتجاوزها لا بصورة مباشرة ولا غير مباشرة ، أو حتى يعلم ماذا كان يجري بجموع الشعب في الريف من الفلاحين تحت نير التسلط الاستعماري والاقطاعي السلاطيني المزدوج ، خارج حدود هذه المدينة وضواحيها ، وهو الأمر الذي أدى الى تشوه تلك الحركة الثقافية وتقوقعها في نطاق ضيق قبل عام ١٩٦٢ ، وفشلها في مسايرة الأحداث والتطورات

بعد ثورة سبتمبر فى الشمال والرابع عشر من أكتوبر فى الجنوب التى أعلنت بدء حرب التحرير الشعبية فى الجنوب من الريف وليس من المدينة ، حيث عجزت تيارات تلك الحركة بكل تجمعاتها السياسية وبحكم أفاقهما البرجوازية والاقطاعية الضيقة وتربيتها السياسية والفكرية المنحرفة فى ظل الادارة الاستعمارية ، عجزت عن تفهم المتغيرات الوطنية الجديدة ، فمالت الى الاتجاه المضاد فى الغالب الأعم أو ممارسة المواقف السلبية فى أحسن الأحوال ، وذلك على نحو ما سنوضحه فى مكان لاحق من هذا الفصل عند الحديث عن الأبعاد والانتماءات الطبقية والفكرية للمثقفين اليمنيين وأثرها فى تحديد مواقفهم السابقة واللاحقة .

٢ - مرحلة ما بعد الثورة :

ما يهمنا هنا فى هذه الفترة بالنسبة للنشأة المعاصرة للمثقفين اليمنيين هو أن الثورة بقدر ما أنها كانت أنجازا مباشرة للعناصر السياسية الوطنية المثقفة السابقة لعام ١٩٦٢ على مستوى الشمال والجنوب وعلى نحو ما سبق وما سيأتى تحليله بصورة أكثر تفصيلا ، فإنها قد شكلت قفزة كبيرة بالنسبة لهؤلاء المثقفين جميعا وأوجدت لهم أرضية رحبة جديدة للنمو والتطور السريع من الناحية الكمية ، ومن داخل المجتمع نفسه وليس من خارجه فقط ، كما هو الحال بالنسبة للمرحلة السابقة .

وذلك من خلال أنخراط آلاف الشباب فى نظام التعليم العام الذى باشرت الثورة تنظيمه فى الشمال على أسس حديثة ، منذ اليوم الأول لقيامها ، وفتح الكليات والمعاهد العسكرية للجيش والشرطة ، وإيفاد آلاف الطلاب الى مختلف الدول العربية والأجنبية للتعليم المتوسط والجامعى والعسكرى أيضا ، فى إطار من التوحد الوطنى الذى لم يحدد فيه أى صفة مميزة لأبناء الشمال أو الجنوب ، ما عدا مزيدا من الدعم وتقديم العون لأبناء الجنوب بحكم ظروف المرحلة التى تمر بها المنطقة من نضال ضد الاستعمار .

حيث تطور عدد الطلاب فى المرحلة الثانوية بعد الثورة مما يشبه « لا شيء » ، خلال عام ٦٢ - ١٩٦٣ والذى لم يكن يتجاوز ٨٤ طالبا ، ليصل فى عام ٧٤ - ١٩٧٥ الى ٤٣٥٠ طالبا منهم ١٩٧ طالبة (١٠) ، ووصل هذا

(١٠) الجهاز المركزى للتخطيط - صنعاء : كتاب الإحصاء لعام ١٩٧٦ ، ص ١٥١ .

المعدل فى عام ٧٨ - ٧٩ الى ٢٤٩٠٧ طالبا ، كما يتوقع أن يصل هذا الرقم فى العام الدراسى ٧٩ - ١٩٨٠ الى ٣٩٨٥١ طالبا(١١) . كما تطور عدد طلاب جامعة صنعاء منذ افتتاحها عام ٧٠ - ١٩٧١ من ٥٦ طالبا الى ١٠٧٥ طالبا عام ٧٤ - ١٩٧٥(١٢) . ويصل هذا الرقم الى أكثر من خمسة ألف طالب فى الوقت الحاضر (٧٩ - ١٩٨٠) فى مختلف التخصصات . كما ازدهرت حركة الايفاد الى الخارج للتعليم الجامعى بشكل لم تعرفه اليمن من قبل ، حيث يصل مجموع الموفدين للتعليم الجامعى والعالى فى الدول العربية والأجنبية فى الوقت الحاضر الى ما يقرب من أربعة آلاف طالب وطالبة منهم قرابة ألفى طالب فى مصر وحدها(١٣) فى مختلف التخصصات .

وهذا لا يعنى أن هذه النسب تحقق المعدل المطلوب أو حتى ما يقرب منه بالنسبة لعدد السكان ومنهم فى سن التعليم الفعل ، حيث أنه بالرغم من أن المرحلة الثانوية وهى أفضل مقياس يأخذ به فى معرفة معدل التعليم بالنسبة لعدد السكان فى أى مجتمع قد استقبلت عام ٧٨ - ١٩٧٩ حوالى أربعة وعشرين ألف طالب فإن العدد المطلوب استيعابه ممن هم فى سن التعليم الثانوى فعلا يصل الى أكثر من ٣٥٥٥٦٩ طالبا فى شمال الوطن وحده(١٤) .

يضاف الى ذلك الكليات والمعاهد العسكرية ، حيث أدى هذا التحول الكمى الجديد فى مستوى التعليم الى خلق أرضية خصبة لازدهار حركة المثقفين وزيادة أعدادهم وأنشطتهم السياسية والثقافية ، هذا من الناحية الكمية . وعلى نطاق الشطر الجنوبى من الوطن حدثت تطورات حاسمة فى هذا الشأن حيث تذكر احدا وثائق الثورة الوطنية الديمقراطية فى اليمن ان بلادنا قد شهدت بعد الاستقلال عام ١٩٦٧ نهضة فى بناء المدارس واستيعاب آلاف التلاميذ حيث بلغ عددهم فى عام ٧٠ - ١٩٧١ ، ١٤٠٠٦ طالب وطالبة، أى بزيادة تقدر بـ ١١٠٪ وكان مجموع عدد المدارس فى عام ٦٦ - ١٩٦٧ م ٢٦٨ مدرسة

-
- (١١) عبد الله الكميم : مؤشرات المستقبل التعليمى واختلال توازنه فى الجمهورية العربية اليمنية ، مقال فى مجلة الغد اليمنية عدد يناير - فبراير ١٩٧٨ ، ص ٣٩ .
- (١٢) الجهاز المركزى للتخطيط كتاب الاحصاء لعام ١٩٧٦ ، ص ١٥٩ .
- (١٣) ادارة البعثات المتية بالقاهرة .
- (١٤) عبد الله الكميم : مؤشرات المستقبل التعليمى واختلال توازنه فى الجمهورية العربية اليمنية ، مقال فى مجلة الغد اليمنية عدد يناير فبراير سنة ١٩٧٨ ، ص ٣٧ .

ابتدائية واعدادية وثانوية بينما بلغ عددها في عام ٧٠ - ١٩٧١م ٩١٥ مدرسة ، أي بزيادة تقدر بـ ٢٤١٪ (١٥) ومن المؤكد أن هذه الأرقام قد تم تجاوزها بكثير وتضاعفت عدة مرات منذ عام ١٩٧٢ وحتى الآن .

أما من الناحية الكيفية فقد استمرت مفاهيمهم السياسية والثقافية والقومية على نفس النمط الذي بدأه سابقوهم قبيل الثورة ومن خلال نفس المنظمات السياسية والحزبية ونفس المفاهيم والاتجاهات القومية والمثالية وبمقاييس كمية وكيفية أكثر حدة وفاعلية على أرض الواقع الجديد الذي أتاحته الثورة ببعدها الوطني والقومي الواضح في الشمال وحرب التحرير المضطربة في الجنوب ، وتلك هي القفزة الكمية الأولى في تكوين المثقفين اليمنيين بصفة عامة ، أما القفزة الكمية والكيفية الثانية الأكثر أهمية في تقديرنا ، فهي التي حدثت بعد الاستقلال للشطر الجنوبي للوطن عام ١٩٦٧م ، والتي لم تقتصر على الكم هذه المرة ، ولكنها قد جاءت تطورا كميا وكيفيا بالدرجة الأولى ، وعلى امتداد الوطن بأسره وليس في حدود طبقية أو إقليمية ضيقة كما كان يحدث في الماضي ، سواء من خلال تعميم العملية التعليمية الثورية باعتبارها حق من حقوق كل مواطن وضرورة من ضرورات الحياة لكل طفل ، أو من خلال العملية السياسية والثقافية والفكرية .

حيث أنه بالرغم من تعثر هذه العملية ككل في شمال الوطن بعد انقلاب الخامس من نوفمبر سنة ١٩٦٧ فان زمام المبادرة قد انتقل بعمق الى جنوب الوطن وبفاعلية وطنية وثورية أكثر ، وحقق كل أبعاده السياسية والثقافية والوطنية على مستوى الوطن ككل ، وقطع مراحل كبيرة وهامة وما يزال كذلك حتى الآن يتقدم في الاتجاه الصحيح وبخطا حثيثة أكثر فأكثر .

الثورة كإنجاز قومي وطني برجوازي صغير

بالرغم من طبيعة الظروف القاسية التي كانت تعمل في ظلها الأحزاب والمنظمات القومية والبرجوازية الصغيرة الخاصة بالمثقفين المعاصرين إلا أنها قد أكدت نفسها بمرور الوقت كبديل حقيقي لجماعات مثقفة وأحزاب سياسية قديمة ذات بعد أقطاعي مباشر وأصلاحي إلى حد ما سبقت الإشارة

اليه ، كما استطاعت أن تشكل نواة حقيقية متنامية كما وكيفا . للفكر البرجوازي الوطني والقومي طوال عقد الخمسينات ، تدعمها حيوية الظروف القومية المحيطة الى الحد الذي يمكن اعتبار ثورة السادس والعشرين من سبتمبر عام ١٩٦٢ في الشمال والرابع عشر من أكتوبر ١٩٦٣ كامتداد مباشر في الجنوب ، هي انجاز واقعي مؤكد لهذا الفكر القومي المتنامي وترجمة حقيقية لطموحاته البرجوازية الوطنية الصغيرة على النطاق المحلي والقومي ، ذلك أنه بالرغم من أن جماعة الضباط الاحرار الذين فجروا حدث ثورة السادس والعشرين من سبتمبر قد رتبوا لمهمتهم وخططوا لها من أول خطوة الى آخر خطوة بعيدا عن كل الأشكال الأولية للتنظيمات والأحزاب السياسية الموجودة فعلا سواء التقليدية منها أو الحديثة ، وكان دور هذه التنظيمات بالنسبة للحدث هو من الدرجة الثانية والثالثة .

الا أن هؤلاء الضباط الشبان أنفسهم لم يكونوا مجرد عناصر عسكرية فحسب ، بل كانوا أيضا عناصر سياسية مثقفة ولها انتمائها الجزئية خارج نطاق مهمتها العسكرية ، ضمن المنظمات والأحزاب السياسية القومية الجديدة بالفعل ، وبالذات فيما يتعلق بحزب البعث العربي الاشتراكي وحركة القوميين العرب ، حيث كان لهذا البعد السياسي المنظم أثره العميق في انضاج موقفهم والوصول بالحدث الى نهايته .

هذا من جهة ومن جهة ثانية فإن المتبوع للفترة الزمنية منذ بدأ الضباط الاحرار بتكوين تنظيمهم السياسي الخاص والاعداد للقيام بالثورة حتى التنفيذ الفعلي والتي لا تتجاوز ثمانية أشهر فقط (١٦) يستطيع أن يستنتج من خلال ذلك حقيقة موضوعية هامة تؤكد ما سبقت الإشارة اليه ، وهي أن فترة زمنية كهذه لم تكن لتكفي قط لتكوين تنظيم سياسي ابتداء من الصفر ويتمكن في نفس الفترة من إسقاط سلطة اقطاعية ملكية وأقامة سلطة برجوازية وطنية جمهورية في بلد يعاني من الأمية الأبجدية ، وان مثل هذه الفترة لم تكن لتكفي الا لاعداد خطة عسكرية قابلة للتنفيذ في نطاق تنظيم أو بعد سياسي واجتماعي وقومي معين ، الأمر الذي كان كذلك بالفعل ، فانتماّت هؤلاء الضباط السياسية المنظمة الى حد ما من جهة ، والظروف المحلية والقومية المحيطة وقتها من جهة أخرى . كانت هي الأبعاد السياسية

(١٦) راجع لجنة تنظيم الضباط الاحرار : أسرار ووثائق الثورة اليمنية ، دار العودة

والاجتماعية الحقيقية التي كانت تكمن وراء أقدامهم على انجاز هذا الحدث التاريخي الهام ، كما أن ضباط الثورة أنفسهم لا ينكرون هذه الحقيقة والتي سجلوها في وثيقتهم التاريخية الجديدة « كتاب اسرار ووثائق الثورة اليمنية » المنشور عام ١٩٧٨ ، اذ يذكرون ما نصه : وكان عدد من طلاب المدرسة الثانوية قبل ان يلتحقوا بالكلية الحربية قد اعتنقوا مبادئ حزب البعث العربي الاشتراكي ، وفي الكلية الحربية نقلت البيئة المدرسية والفكرية نفسها دون نقصان الى الساحة العسكرية (١٧) . وبالرغم من أن الكتاب ينفي كليا في نفس الصفحة وجود عناصر عسكرية تنتمي لحركة القوميين العرب واقتصارها على صفوف الطلاب والمدنيين ، الا ان هذا الأمر يفتقر الى الصحة ولو بعد نسبي .

وهنا قد يتساءل البعض ، اذا كان الأمر كذلك فلماذا أذن نفذ هؤلاء الضباط مهمتهم دون العودة الى انتماءاتهم السياسية أو بمعزل عنها على الأقل ؟ والرد على مثل هذا التساؤل الموضوعي يكمن في الآتي :

(أ) ان التنظيمات السياسية وقتها كانت ما تزال في دور التكوين تقريبا وتعمل في ظل ظروف سياسية قاسية ، ولم تصل بعد في انضباطها السياسي والتنظيمي بحيث تشكل اطارا مأمونا وموثوقا به للاعداد لمثل هذه المهمة الصعبة والخطيرة في ظل سلطة قمع اقطاعية رهيبة (١٨) .

(ب) أن الاطار القومي العربي المزدهم وقتها بأحداث ثورات الجيش وحده على الأنظمة الملكية واقامة الأنظمة الجمهورية ، كما حدث في مصر والعراق وسوريا ، والذي كان قد عكس ظله بوضوح ليس على هؤلاء الضباط الشبان وحدهم واستشعارهم بأنهم هم المسئولون وحدهم عن القيام بهذه المهمة فحسب ، بل وعلى الرأي العام نفسه ، الذي بدأ يهمس بتوقع قيام الجيش اليمني بمهمة مماثلة بما حدث هنا أو هناك .

(ج) أن المد القومي بصفة عامة ، والناصري منه على وجه التحديد ، وهو الأقوى والمتغلب وقتها في المنطقة العربية كلها لم يكن يجذ العمل السياسي المنظم أو الحزبي أو يعلق عليه أي أهمية تذكر في انجاز الأحداث السياسية الهامة ، وعلى العكس من ذلك فقد مال الى مقاومته وقمعه في

(١٧) اسرار ووثائق الثورة اليمنية ، ص ١٠٠ و ١٠١ .

(١٨) المرجع السابق ، ص ١٠١ و ١٠٢ .

كثير من الأحيان ، الأمر الذى عكس نفسه على نفسية هؤلاء الضباط وتصرفهم وطموحهم ، حيث أنه بالرغم من علاقتهم التنظيمية بالأحزاب والمنظمات السياسية التى أسهمت فى تكوين وعيهم السياسى أصلا ، إلا أنهم كانوا لكل الأسباب السابقة لا يطمئنون ولا يثقون بها ، وينظرون إليها باعتبار أنها أقل مستوى وأهمية ، وأقل جدارة منهم فى القيام بالثورة وممارسة السلطة ، الأمر الذى يمكن استخلاصه بوضوح وبصورة مباشرة وغير مباشرة من خلال ما أورده ضباط الثورة فى وثيقتهم التاريخية المشار إليها سابقا بالقول : ولم يكن ضباط الجيش أيضا بمنأى عن هذه التيارات وإن كان تأثرهم بالتجربة الناصرية فى مصر ، أقرب الى أفكارهم ، من تفاصيل الايدولوجيات المتصارعة فى العالم العربى . وذلك فى فترة كانوا يشعرون فيها بعدم قدرة التيارات والأحزاب عن عمل مؤثر يغير مجرى الحياة السياسية (١٩) . وتلك هى الظاهرة المرضية الخطيرة التى سيطرت على كل المنطقة العربية ومعظم الأقطار النامية والمتخلفة وما تزال حتى الآن ، وتتجرع بسببها هذه المجتمعات ألوانا من المشاكل والمحن الداخلية والخارجية ، من جراء طموحات المؤسسات العسكرية واصرارها المعزز بالعنف على الاستيلاء على السلطة منفردة ، بغض النظر عن تقديم صدق النوايا الحسنة والاختلاف النسبى من مجتمع لآخر .

وهكذا نستطيع أن نؤكد فى الأخير حقيقة أن ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ هى أنجاز مد أتلان برجوازي وطنى وقومى واسع النطاق لفئة من المثقفين وأشباه المثقفين السياسيين ذوى الأصول الاجتماعية والطبقية المتباينة تمام التباين ، وأشبه ما تكون بعملية الائتلاف القومى الذى كان يتم فى مجتمعات كثيرة فى سبيل مواجهة المحتل الأجنبى ، فقد كان طول معاناتهم ومعانات الواقع الاجتماعى من حولهم الذى تمخض عن هذا الحدث التاريخى الحاسم بواسطة تلك المجموعة الطليعية من الضباط الشباب الميسرين هو بكل مضامينه وأبعاده السياسية والاجتماعية أشبه بعملية التحرر السياسى والحصول على الاستقلال من المحتل الأجنبى تماما إذا ما نظر اليه من الناحية الموضوعية وتجاوزنا النواحي الشكلية تماما .

أما من حيث النتائج الموضوعية فإن الأمر لم يكن يختلف فى شئ . فقد كانت كل الفئات والطبقات الاجتماعية تعاني من ظلم وقهر دكتاتور

اقطاعى واحد هو « الإمام الملك » الذى يملك كل شىء ويتصرف فى كل شىء بلا منازع ، سواء أن كانت هذه الفئات والطبقات اقطاعية أو برجوازية أو غيرها ، حتى أخوة هذا الدكتاتور المتخلف وأفراد أسرته أنفسهم كان يحل خلافاته معهم بحد السيف أكثر من مرة (٢٠) .

وكان الكل متفق على العمل بلا كلل فى سبيل التخلص من هذا الكابوس الفردى والعائلى المتهور ، والكل مختلفين تماما - خلاف غير معلن - فى تحديد صورة مستقبل ما بعد اسقاط هذا الدكتاتور الاقطاعى الكبير المتفرد ، كل وفق مصالحته وطبيعة تفكيره وانتمائه الطبقي ، فالاقطاع الاقتصادى والعشائرى والسياسى كان يحدد هذه الصورة فى شكل إعادة توزيع امتيازات السلطة والثروة بصورة أكثر عدلا فيما بين أفراد هذه الطبقة ، بدلا من احتكارها لصالح شخص واحد هو « الإمام الملك » واقتصار نصيبهم على ما يحدده هو بطريقة لا تشبع كل متطلباتهم وطموحاتهم كأفراد طبقة اقطاعية ، ولا شىء أكثر من هذا ، فلقد كان أفراد هذه الطبقة ينظرون الى التغيير والثورة بنوع من الشك والريبة ويخافونه ويكرهونه أكثر مما يخافون ويكرهون البقاء على ما هم عليه ، باعتبار أن الثورة بالمفهوم الذى صار يطرح وقتها على المستوى القومى هى عملية خطيرة وتتجاوز حدود طاقتهم وحدود ما يرغبون ويحرصون على الوقوف عنده ، خصوصا وأن الأحداث القومية المحيطة فى مصر وغيرها قد أقنعتهم بذلك ، ولهذا أحجمت هذه الطبقة تماما عن المشاركة فى اعداد للثورة بمفهومها القومى والوطنى ، أو على الأصح عجزت عن اللحاق بهذا المفهوم والمشاركة فيه ، ومالت الى مقاومته والوقوف منه موقفا سلبيا فى أحسن الأحوال ، وذلك على خلاف ما حدث من حركات سياسية فى عام ١٩٤٨ ، ١٩٥٥ حيث كانت عناصر هذه الطبقة تقوم بالدور الأساسى المباشر فيها ضد الدكتاتورية الفردية للإمام الملك ، وبآفق سياسى أو اجتماعى معين يتناسب وطبيعة مصالح هذه الطبقة وفكرها . بل لقد وصل الأمر بهذه الفئة الاقطاعية الأصل والمذهب أنه عند ما جاء النعمان كواحد من أبرز قادة هذه الحركة الى القاهرة فى مطلع الخمسينات اتضح أن الاتحاد اليمنى وهو الإطار التنظيمى لهذه الحركة قد أحيا فكرته القديمة فى ضرورة وجود « مستبد عادل » لاصلاح الأحوال فى اليمن ، ومن

(٢٠) هذه الحقيقة لا تحتاج الى برهان ، ويكفى ما حدث للأمير عبد الله والعباسى أخوة الإمام أحمد بعد حركة ١٩٥٥ فى تعز وغيرهم .

جهة أخرى كانوا - لما يذكر مجموعة من ضباط سبتمبر - يصورون البيعة للبدر بأنها أول مسمار يثق في نعش أسرة حميد الدين (٢١) .

وإذا كان الكثير من أبناء هذه الطبقة « المثقفين الشبان » قد شاركوا في الحركة الوطنية وساهموا في تفجير الثورة بأدوار فعالة ، فانهم لم يفعلوا ذلك كممثلين لفكر طبقاتهم وموقفها أبداً ، بل باعتبارهم مثقفين سياسيين وطنيين وقوميين ، ومن مواقع خلافة بارزة مع أصولهم الطبقية .

هذا في الوقت الذي كانت فيه البرجوازية التجارية المتوسطة والكبيرة ترسم صورة أخرى لهذا المستقبل، تمثل في رفع القيود والحواجز أمام حركة الاستيراد والتوزيع التجاري الدولي وإقامة المؤسسات والمرافق العامة اللازمة لذلك من بنوك وطرق وموانئ ومطارات وشوارع ... الخ .

واستصدار كل التشريعات والقوانين التي تضمن تأمين وحماية كل ذلك ، وبالتالي ضرورة اجراء بعض التعديلات الجوهرية في طبيعة السلطة السياسية والواقع الاجتماعي نفسه بما ينسجم وهذا التوجه .

لذلك فقد كان أفراد هذه الطبقة البرجوازية الناشئة هم أكثر معاناة وحرصاً على تغيير الأوضاع بالنسبة لأفراد الطبقة السابقة ، وبالتالي فقد كانوا - على خلاف أفراد الطبقة السابقة - هم أكثر وطنية وطموحاً وحرصاً على التغيير والثورة بكل تأكيد (٢٢) وكان طراز المد القومي الوطني السائد في الداخل والخارج ينسجم الى حد ما وطموحات أفراد هذه الطبقة في المجتمع اليمني بالذات ، نظراً لبعده هذه الطبقة عن السلطة من جهة وحالة النشوء الأولى التي ما تزال تعيشها من جهة ثانية ، وشدة ما تعانيه من قهر وحرمان وتحطيم لطموحاتها من قبل السلطة الامامية من جهة ثالثة . ولذلك فانها وقفت موقفاً ايجابياً مع الثورة قبل قيامها والى ما بعد قيامها بسنوات قليلة فقط ، وحققت من خلالها الكثير من طموحاتها حتى الآن أكثر من أي طبقة أو فئة أخرى في المجتمع .

أما المثقفون السياسيون الذين أفرزتهم هذه الطبقات وغيرها على نحو ما سبق ذكره ، وجسدت من خلالها إتحافها المؤقت والفعال لمرحلة ما قبل

(٢١) أسرار ووثائق الثورة اليمنية ، ص ٣٥ .

(٢٢) راجع أسرار ووثائق الثورة اليمنية ، ص ٣٦ .

استقاط السلطة وجعلوا من أنفسهم ما يشبه رأس الحربة المتقدمة فى عملية النضال ومواجهة السلطة المستبدة حتى النهاية ، فانهم بدورهم قد قاموا برسم صورة ثالثة مغايرة للصورتين السابقتين ، صورة تخصهم أساسها الطموح القومى فى اقامة دولة وطنية حديثة ، واجراء بعض الاصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على أساس المصلحة القومية العسامة والمشاركة بين كل أفراد المجتمع ، والحد من مظاهر القهر والاستغلال الطبقي والفردى ، الى حد المناداة بتطبيق بعض الاجراءات الاشتراكية ويتعاطف معهم فى هذا التوجه غالبية الراى العام وبعض أفراد طبقة الفلاحين المتنورين فى الريف والتجمعات العمالية المحدودة فى المدن .

الأساس الطبقي لنشأة المثقفين اليمنيين العاصرين

وقبل ان نتحدث عن سير الأحداث التى تمت بالفعل بعد قيام الثورة فى ضوء كل المفاهيم والتصورات السابقة ، وما انتهت اليه بالفعل ، دعونا نتحدث أولا عن الاطار الاجتماعى لنشأة المثقفين اليمنيين ، نظرا لما تأكد من الأهمية البالغة لهذه المسألة وتأثيرها فى سير أحداث ما بعد قيام الثورة عام ١٩٦٢ وحتى الآن .

فمراجعة بسيطة للبعثات اليمنية المبكرة فى الأربعينات للدراسة فى الخارج ولتى سبق لنا أن اعتبرناها البداية المعاصرة لتكوين المثقفين اليمنيين المعاصرين والثقافة والفكر المعاصر فى اليمن وكان لهم دورا حساسا فى الأحداث على نحو ما سبقت الإشارة ، نلاحظ أن اختيار أفرادها قد تم على أساس انتقائى واضح فيه الغلبة للأسرة المالكة والوسط الاقطاعى والارستقراطى القريب منها ، وان الحالات الاستثنائية التى اتيح من خلالها تسرب عناصر قليلة من الطبقة الوسطى أو الفقيرة قد تم أما فى ضوء افتراضات وفهم خاطئ من قبل السلطة الموفدة رسميا ، أو عن طريق توفير فرص التعليم لبعض أفراد الطبقة الوسطى وأبناء المهاجرين بالذات على نفقات أهلهم وبتشجيع ومساعدة الحركة السياسية المعارضة للسلطة فى عدن .

فلقد تكونت أول بعثة تعليمية عسكرية الى العراق بعد خروج الاتراك من اليمن من حوالى عشرة طلاب بفرض ايجاد نواة قيادية لتنظيم الجيش اليمنى بعد رحيل الاتراك ، وبالرغم من أن معظم أفراد هذه البعثة كان من أوساط فئات اجتماعية متوسطة فى الغالب ولم تكن لهم السبغة الارستقراطية

أو الاقطاعية الكبيرة أو العلاقة المباشرة بالاسرة المالكة والسلطة السياسية (٢٣) . الا أن هذا الاختيار لم يكن مقصودا لذاته ، بقدر ما أنه كان عبارة عن سوء فهم ونتيجة تقديرات خاطئة من قبل العقلية الاقطاعية المتسلطة والمتخلفة للامام يحيى الذى تسلم السلطة من الاتراك ، حيث كانت التقديرات والنوايا التى تكمن وراء اقتناع الامام بأرسال هذه البعثة هي أسوء بكثير مما لو كان قد اختار أفرادها من بين أفراد الاسرة المالكة أو الارستقراطيات الأخرى ، ذلك أنه بتفكيره الردىء وعقليته المتخلفة قد وافق على أفراد هذه البعثة بهذا الشكل فى ضوء ثلاثة اعتبارات أساسية ، وذلك أما لأن بعضهم هو بحكم ما يفترض عادة من خرافة الصلة الدموية لانتسابهم معه الى البيت الهاشمى من جهة وكونهم ليسو قط من الطامعين فى منافسته على السلطة فى نفس الوقت من جهة أخرى ، وان البعض الآخر حتى وان لم يعترف لهم يشرف الانتماء لهذا النسب الوهمى أو لغيره من الأنساب والألقاب الاقطاعية والارستقراطية الشهيرة الا أن لديهم من وازع التشيع والتعصب المذهبى وحب الامام وخدمته وطاعته ما يجعلهم محل ثقته الى هذا الحد ، وأما أن الجيش والخدمة العسكرية وفقا للعقلية الاقطاعية ليست من اختصاص أبناء « الذوات » ولكنها من اختصاص « رعاع الناس » ومتوسطيهم على الأكثر ، باعتبار أن الجندي هي خدمة للقصر والحاشية وحراسة على الأبواب وتوفير متطلبات المنازل من الأسواق والبطش بالشعب والتنكيل به اذا خرج عن طاعة الامام أو شكوا ظلمه اليه ، وليست خدمة للوطن ودفاعا عن حريته وسيادته .

فقد كانت كل هذه الاعتبارات متفرقة أو مجتمعة هي أساس تفكير الامام فى هذه المسألة وغيرها من المسائل المتصلة بهذا الشأن وبالسياسة العامة بصفة عامة ، ولكن الرياح كما يقول المثل قد سارت بما لا تشتهى السفن ، أو بما لا تشتهى سفن الامام بالنسبة لهذه البعثة وغيرها على نحو ما سنرى بعد قليل .

ولقد كانت هذه العقلية الاقطاعية المتخلفة هي نفسها التى أقرت فى منتصف الأربعينات ارسال حوالى أربعة وثلاثون طالبا للدراسة النظرية

(٢٣) تكونت هذه البعثة من كل من : عبد الله السلال ، حسن العبرى ، محمد حجر ، أحمد اسحاق ، أحمد الآنسى ، أحمد المرونى ، أحمد طاهر ، محمد الريدى ، محمد صالح العلفى ، وبراسة محي الدين العيسى ، وسافرت الى العراق عام ١٩٣٦ .

بمدرسة المقاصد الاسلامية الشيعية في صيدا وفروعها بطرابلس بيروت
بنفس الطريقة ووفقا لنفس المفهوم ، مع فارق في مجال التخصص فقط ونوع
الغرض على نحو ما سبقته الإشارة في مكان سابق من هذا البحث على اعتبار
أن أفراد هذه البعثة سيعودون أشبه ما يكونون بالمبشرين والدعاة المخلصين
الطائعين لشعبة آل البيت ومن والاهم ، أو في خدمة الامام وتنفيذ أغراضه
وأهدافه السياسية على الأصح .

ذلك أنه بالرغم من أن معظم أفراد البعثة قد جاءوا من وسط طبيعي
أرستقراطي واقطاعي متوسط وفقير ، إلا أن الحس الطائفي والمذهبي العفن
كان هو المقياس الجوهرى الحاسم الذى حدد بدقة الهوية الاقطاعية والطائفية
المتخلقة لعقليات الامام يحيى من خلال هذه القضية ، خصوصا اذا ما لاحظنا
أن خمسة وعشرون فردا من بين الأربعة والثلاثين المكونين لمجموع البعثة هم
من صنعاء وما جاورها ، وستة من تعز وثلاثة فقط من الحديدة (٢٤) .
وسافرت البعثة بالفعل من الشباب الفض الذين لم تكن أعمار غلبيتهم قد
تجاوزت الخامسة عشرة ، وفي أذهانهم وتطلعاتهم والدنيا كلها من حولهم
تسير في اتجاه عكسى لما أريد لهم أن يكونوا تماما .

حيث كانوا كما يقول اللواء عبد الله جزيلان أحد أفراد هذه البعثة
معبرا عن شعورهم في تلك المرحلة ومنذ ما يزيد على خمسة وعشرين عاما :
لقد كنا طاقة هائلة الكل يحرص على تحصيل العلم ، وكن كل فرد يعنفد
أنه مسئول عن أخراج اليمن من ظلمات القرون الوسطى الى عصرنا هذا (٢٥) .
حيث تحولوا جميعا الى عناصر سياسية مناوئة للسلطة خارج الوطن ، وتركوا
المدرسة التي بعثوا اليها نفسها واتجهوا الى القاهرة بعد نوزة عام ١٩٥٢ ،
والتحقوا بالمجالات العسكرية والتعليم العام والجسمانى ، كما أن البعثة

(٢٤) تكون أفراد هذه البعثة من كل من : على محمد عبده ، عبد الرؤوف رافع ،
عبد العزيز سلام ، محمد الجنيد ، هزاع بجاشي ، حسن السقا ، عبد الله جزيلان « من تعز »
ومحسن العيني ، عبد الله الكرشنى ، على العيلى ، أحمد الطل ، صالح الجمالى ، عبد اللطيف
ظيف الله ، على الكهالى ، محسن السرى ، أحمد المحتى ، على الحبورى ، على عبد المعنى ، يحيى
فايع ، محمد زبارة ، حسين صلاح الدين ، على المطرى ، أحمد مفرح ، هاشم الحوثى ، يحيى
السقا ، محمد الرعدى ، على سيف الخولانى ، عبد الكريم المقضى ، يحيى جفمان ، محمد مانع ،
يحيى الديلمى ، على الخضر « من صنعاء » ومن « الحديدة » : حسن مكى ، ابراهيم صادق ، محمد
الاهنومى . راجع التاريخ السرى للثورة لعبد الله جزيلان ص ١٧ .
(٢٥) عبد الله جزيلان : التاريخ السرى للثورة اليمنية ، ص ١٨ .

العسكرية الى بغداد كانت قد تحول معظمها قبل ذلك الى عناصر سياسية ذات أفق وطنى وقومى واضح بعد عودتهم وأسهموا أسهاما فعالا واستراتيجيا فى حركة ١٩٤٨ ، التى أطاحت بالامام يحيى وذهب الكثير منهم ضحيتها .

أما الامام الجديد أحمد فقد غير سياسته اختياري المبعوثين الى الخارج على قلتهم بعد أن أدرك سوء النتائج الناجمة عن تقديرات والده فى هذا الشأن ، واتجه الى التركيز على أبناء الاسرة المالكة ، من الامراء وأقاربهم من أبناء الطبقة الاقطاعية والارستقراطية الحاكمة ، حيث تكونت أول بعثة فى عهده الى القاهرة عام ١٩٥٤ من خمسين طالبا للتعليم انعام منهم ٧٠٪ من أبناء الاسرة المالكة وحاشيتها ، والبقية من أقرب مقربى القصر وأكثرهم اخلاصا لخدمته . كما أستمر بعد ذلك ارسال البعثات ببطنى الى القاهرة وغيرها على نفس المنوال وفى حدود نفس المفهوم .

أما التيار الموازى أو شبه العكسى للمبعوثين الذى كان يأتى عن طريق الاتحاد اليمنى (حركة المعارضة السياسية فى عدن) وجميعيات المهاجرين وابنائهم الذين وصل مجموعهم عام ١٩٥٥ فى القاهرة وحدها الى ما يزيد على خمسة وعشرين طالبا ، فقد كان معظمهم من أبناء التجار والمهاجرين والطبقة البرجوازية الصغيرة بصفة عامة ، التى كانت تعاني ألوان الاضهاد والكبت السياسى والحرمان الاقتصادى من قبل السلطة الاقطاعية فى الشمال والاستعمارية فى الجنوب .

ومع ذلك وبالرغم من أهمية الأثر السياسى والاجتماعى الذى ترتب على هذه البعثات الا أن حجمها ظل محدود للغاية ولا يشكل ظاهرة ثقافية وتعليمية وفكرية قائمة بذاتها فى المجتمع اليمنى ككل ، الا فى مرحلة ما بعد الثورة ، حيث لم يتجاوز عدد المبعوثين فى مصر على اختلاف مصادرهم السياسية والاجتماعية قبيل قيام الثورة أكثر من مئتين طالبا معظمهم لم يتجاوز التعليم العام ، وهو أكبر تجمع للمبعوثين خارج الوطن بالنسبة لشعب يتجاوز تعداد السكان وقتها السبعة مليون نسمة فى الشمال والجنوب تعيش فيه الأمية الابجدية ولا يوجد فيه أى نظام محدد للتعليم ولا أى شكل من أشكال التعليم العام والثقافة العامة .

نخلص من كل ما سبق الى أن المبعوثين قبل الثورة سواء قبل عودتهم أو بعد عودتهم الى الوطن قد شكلوا النواة شبه الوجيهة للمثقفين اليمنيين المعاصرين داخل الوطن وخارجه ، وإن مصادرهم الطبقيّة التى وفدوا منها قد كانت تقريبا على النحو الآتى ٦٠٪ منهم وفدوا من أوساط الاسرة المالكة

والطبقة الاقطاعية والارستقراطية القريية منها والمشاركة معها فى السلطة ، وان ٢٥٪ منهم قد اتوا من اوساط فئات اجتماعية وارشترطية وسطية ذات افق اقطاعى. أيضا ، أما ال ١٥٪ الباقين فقد وفدوا من اوساط طبقية برجوازية تجارية كبيرة وصغيرة مختلفة ، وان مجموع هذه العناصر على اختلاف مصادرهم الاجتماعية والطبقية لم يخبوا كل الظنون والآمال التى علقها عليهم مصادرهم العائلية والطبقية وأوفدتهم من أجلها فحسب بل لقد انفصلوا عنها اجتماعيا وكونوا فيما بينهم رابطة ثقافية وسياسية وطنية وقومية مشتركة لا تختلف وأصولهم الطبقة فحسب بل ومناوة للنظام الاقطاعى القائم ، تساعدهم كل الظروف والتطورات الجارية فى المنطقة العربية بصفة عامة على نحو ما سبقت الإشارة ، ويستثنا من ذلك غالبية أفراد الاسرة المالكة من الأمراء الذين لم يخرجوا عن هذه الرابطة الثقافية القومية الجديدة دفاعا عن مصالح أبائهم الحاكمين فحسب بقدر ما أنهم تخلفوا عنها أيضا نتيجة فشلهم فى الدراسة والانحلال الأخلاقى الذى وقعوا فيه ، حيث لم يكمل أحد منهم تعليمه على وجه التقريب .

ما بعد عام ١٩٦٢

أما بالنسبة لمرحلة ما بعد الثورة ، وهى مرحلة الانطلاقة الكبرى فى نشوء وتطور فئة المثقفين اليمنيين المعاصرين على نحو ما سبقت الإشارة فى مكان سابق فإن المصادر الطبقة لتكوين هؤلاء المثقفين فى هذه المرحلة قد اختلفت موازينها تماما بالنسبة للمرحلة السابقة ، مع الاحتفاظ بنفس المضامين السياسية والفكرية القومية وزيادة عدتها أكثر من ذى قبل ، فقد كشف استطلاع مبدائى قام به الباحث فى وقت لاحق خلال عام ١٩٧٩ عن نتائج هامة وعلى درجة عالية من الثقة والموضوعية من خلال تتبع ظروف مثقنين حالة من أبرز العناصر السياسية المثقفة التى برزت بعد عام ١٩٦٢ على مستوى قيادى رسمى وغير رسمى وعلى نطاق الشمال والجنوب .

مفاد هذه النتائج أن ٤٥٪ من بين آلاف الشباب الذين فتحت أمامهم فرص التعليم النظامى الحديث والعسكرى والتثقف فى الداخل والخارج بلا قيود أو تحفظات سياسية أو اجتماعية أو مذهبية على أحد فى عهد الثورة ، ما عدا أسرة بيت حميد الدين ، قد وفدوا من اوساط طبقية اقطاعية مختلفة ، وان ٢٥٪ قد قدموا من اوساط طبقية عمالية وفلاحية واجتماعية فقيرة ، إضافة الى ٢٥٪ من اوساط برجوازية متوسطة وصغيرة ، وان هؤلاء المثقفين لم يلتحقوا فى سلك التعليم المدنى والعسكرى ويمارسوا النشاط السياسى وشاركوا فى السلطة أيضا بعد قيام الثورة مباشرة كممثلين لطبقاتهم

وأصولهم الاجتماعية قط ، بقدر ما أنهم شأنهم شأن سابقهم قد انفصلوا عنها ، ولو مؤقتا مكونين فيما بينهم روابط ثقافية وسياسية وطنية وقومية مشتركة متغايرة ومختلفة في مضامينها وأهدافها عن مضامين وأهداف أصولهم الاجتماعية والطبقية الى هذا الحد أو ذاك ، والتي تشكل أساس التركيب الحقيقي للمجتمع سياسيا واجتماعيا واقتصاديا ، متأثرين في ذلك بالمد الوطني والقومي المتصاعد وقتها على نطاق الوطن العربي كله ، والذي طغى على مشاعرهم وتصرفاتهم وأفقدتهم الرؤية العلمية الحققة للواقع الاجتماعي والاقتصادى والطبقى السائد من جهة وطبيعة دورهم وحدود حجمه الصحيح كطلائع وادوات تعبيرية عن مختلف المصالح الطبقة المتفقة والمتناقضة في المجتمع ككل في هذا الواقع من جهة ثانية ، بالرغم من كل ما كانوا قد افترضوه في أنفسهم وظنوا أنهم قادرون على تحقيقه بمفردهم على المستوى السياسى والاجتماعى ومن خلال مفاهيم ومنطلقات مثالية خاطئة ومضللة عن الواقع وعن أنفسهم أيضا .

ولقد كان من المفروض أن تكون أحداث الثورة في السادس والعشرين من سبتمبر ١٩٦٢ هي آخر يوم حقيقى في الائتلاف المؤقت لمجمل الفئات والطبقات الاجتماعية ضد السلطة وقلة المثقفين منهم بالذات من جهة وأول يوم في اندفاع كل طبقة في البحث عن مصالحها وتنفيذ مخطط الصورة التي رسمتها لنفسها في المرحلة السابقة من جهة أخرى .

الا أن نمط تفجير الحدث وشدة صدمته الاجتماعية والقومية قد أربك الطبقة الاقطاعية وهي أقوى الطبقات الاجتماعية الجديرة بوراثة السلطة ، وشل حركتها لبعض الوقت خلال العامين أو الثلاثة الأولى من عمر الثورة ، وساعد في نفس الوقت على اعطاء دفعة سريعة للطبقة البرجوازية الصغيرة والمتوسطة للظهور والانتعاش السريع بصورة أكثر من ذي قبل ، أما فئة أو شريحة المثقفين فقد حصلت هي الأخرى على فرص أكثر للتوسع والانتشار والممارسة العامة من خلال اتساع فرص التعليم المدنى والعسكرى والايقاد الى الخارج ، حيث تضاعف عدد طلاب المدارس وكلليات الشرطة والجيش والموفدين الى الخارج عشرات المرات خلال السنوات الأولى من عمر الثورة ، كما شكل كل ذلك بالنسبة للمنظمات والأحزاب السياسية التي سبق الحديث عنها عملية قفزة نوعية كبيرة من الناحية الكمية وفي اطار نفس المفاهيم القومية والبرجوازية الوطنية الصغيرة المعادية للفكر العلمى على نحو ما سبقت الإشارة ، رغم أنها كانت ما تزال محظورة من الناحية الرسمية وبفعل المد القومى الناصرى المعادى للعمل السياسى المنظم ، والذي عكس

ظلة المباشر في اليمن من خلال تأثير وجود الجيش المصري المحارب من أجل الثورة والجمهورية .

موجز القول ان السنوات الاولى من عمر الثورة ببعدها القومي والبرجوازي الصغير كانت بالنسبة للطبقة الاقطاعية وهي أقوى الطبقات الاجتماعية في المجتمع أشبه ما تكون بصدمة كهربائية قوية أصابتها بالذهول وشلت حركتها لبعض الوقت من جهة ، ومصدر أنتعاش اقتصادي واجتماعي حقيقي للطبقة البرجوازية والكمبرادورية الناشئة من جهة ثانية ، أما بالنسبة لفئة المثقفين وهو الأهم بالنسبة لموضوعنا هذا فقد شكل حدث الثورة منطلقا أكثر حيوية ونشاطا لاتساع هذه الفئة وزيادة تشبعها بالمفاهيم والأفكار القومية والبرجوازية الوطنية الصغيرة وارتفاع حدتها وفاعليتها في الأحداث اعتقادرا منها بأنها قد أصبحت تمتلك السلطة وقادرة على صنع كل شيء بلا منازع وفقا لمفاهيمها السطحية ، وذلك قبل ان يستعيد الواقع توازنه من جديد وفقا لطبيعة تركيبه الطبقي والاقتصادي الفعلي الذي يقضي جدليا قلب موازين الظروف السياسية والاجتماعية التي أسفرت عن حادث قيام الثورة واعادة تركيبها رأسا على عقب ، بحيث تكون الطبقة الاقطاعية في قمة هرم السلطة والبرجوازية الكمبرادورية التي فرضت نفسها منذ اليوم الأول للثورة كحقيقة اجتماعية واقتصادية وسياسية تحتل منتصف هذا الهرم وتشارك في قمته بالاتفاق أو التحالف مع الطبقة السابقة ، واستمرار عموم طبقة العمال والفلاحين وفئات الشعب المختلفة التي لم يطرأ عليها أي تغيير حقيقي كما هي تشغل قاعدة الهرم الواقع عليه كل أعباء ومساوئ كل من يحملهم على كاهله ، أما فئة المثقفين الذين اتسع نشاطهم وزادت مشاغلهم فما عليهم الا أن يعودوا الى رشدهم «كأولاد» صالحين ومطيعين لآبائهم ويتركوا شقاوتهم القديمة الجديدة التي تعلموها من الكتب والأفكار المستوردة والا حل بهم غضب الله وغضب الوالدين كأطفال عصاة ومنحرفين أشقياء ! ولقد صار كل هذا ممكنا وواردا فعلا بعد سنوات قليلة من قيام الثورة .

طالما وأن الثورة أو القائمين عليها على الأصح وغالبيتهم من هؤلاء المثقفين الأشقياء لم يحدثوا من التحولات السياسية والاجتماعية الجذرية في صميم الواقع الاجتماعي والاقتصادي ما يحول دون ذلك ، أو حتى يضمن المحافظة على ما كان قد وجد من مكاسب قومية وطنية ، واستسلامهم لمجرد العواطف القومية وتقديم آلاف التضحيات في الحرب والسلام في سبيل أهداف وطنية غامضة ومثالية ، كمجرد الحفاظ على اسم الجمهورية العربية اليمنية بدلا من الملكية أو الدولة الاسلامية ، ولم تتقدم نحو حسم قضايا اجتماعية واقتصادية وسياسية جوهرية وجذرية في الواقع الاجتماعي على غرار ما حدث في الشطر

الجنوبى من الوطن ، لا لمجرد الدفاع والمحافظة على المصالح القومية والوطنية التى تم تحقيقها فحسب بل وللحيلولة دون أية امكانية للرجوع الى الخلف وانقلاب الأوضاع رأسا على عقب ، وذلك رغم كل الفرض الحقيقية التى أتاحتها ظروف الثورة لهؤلاء المثقفين السياسيين الذين قاموا بالثورة ودافعوا عنها وعن النظام الجمهورى لكى يفعلوا الكثير من خلال سلطة الثورة الجمهورية وما لقيته من الدعم الشعبى غير المحدود .

الا أنه اذا صح التعبير بأن فاقد الشيء لا يعطيه ، فان المثقفين اليمنيين فى سنوات الثورة الأولى بالذات لم يكونوا مجرد أناس يفتقرون الى القدرة على العطاء الوطنى والتقدمى الصحيح كطليعة ثورة لنضال طبقات العمال والفلاحين فحسب بل لقد كانوا بحكم طبيعة تكوينهم الانتقائى وروابطهم المصطنعة وثقافتهم وفكرهم القومى والبرجوازى الصغير والمشتت يقاومون بشراسة وبوعى منهم أو بدونه اجراء التحولات الثورية الجذرية فى المجتمع ونشر الافكار العلمية الصحيحة حتى منتصف الستينات .

ولأن ذلك هو الذى كان يحدث تماما فان الأحداث قد صارت فى نفس هذا الاتجاه بالفعل ، اتجاه استعادة الطبقة الاقطاعية لمصالحها السياسية والاقتصادية وتحالفها مع الطبقة البرجوازية الكمبرادورية الجديدة تحت حماية ورعاية القوى الامبريالية والاحتكارات العالمية من جهة ووضع حد شبه نهائى لتصرفات فئة المثقفين الاشقياء وحماقاتهم الطفيلية . ولقد كان انقلاب الخامس من نوفمبر سنة ١٩٦٧ هو نقطة الارتكاز الحرجة التى لم تحسم الطبقات الاقطاعية القديمة والكمبرادورية الجديدة من خلالها الموقف لصالحها فحسب بل وكشفت أيضا عن مدى الحجم الحقيقى المتواضع للأفكار القومية بصفة عامة وفئة المثقفين المتحمسين لها بصفة خاصة وقدرة هذه الأفكار على حل القضايا الاجتماعية ومسألة الصراع الطبقي داخل المجتمع الواحد ، وكيف تحولت هالتها وجبروتها العظيم فى أقل من عشر سنوات ما بين أواخر الخمسينات وبداية الستينات من هدير وأفعال تهد الجبال الراسية الى مجرد شقاوة رعناء صار يسخر منها اليوم أكثر الناس تعصبا لها بالأمس ، ليس بالنسبة للمجتمع اليمنى فحسب بل وبالنسبة للمنطقة العربية بصفة عامة .

وهنا بدأ المثقفون اليمنيون كغيرهم من مثقفى البلدان النامية والمتخلفة يكتشفون قصة اغترابهم الحقيقية ويصتمدون بهول الحقيقة الواقعية وتسحقهم مرارتها بعد أن بدأت تكشف لهم عن القيمة الحقيقية لأفكارهم وتطلعاتهم

وطبيعة إمكانياتهم وحدود دورهم الاجتماعي والطبقي كشريحة معبرة عن المصالح المتناقضة لكل الطبقات الاجتماعية وخدمتها ، وهو الأمر المنطقي الذي صار واقعة اليوم هكذا بالفعل في المجتمع اليمني بالنسبة للمثقفين كمجرد أدوات لخدمة المصالح المتناقضة في المجتمع والتعبير عنها ، وليس كفئة أو طبقة مستقلة بذاتها فوق كل الطبقات .

نتائج واستخلاصات عامة

وفي ضوء كل ما سبق يمكن استخلاص مجموعة من الحقائق والدلالات الهامة الآتية :

١ - أنه بالرغم من أن الطبقات الاقطاعية والارستقراطية قد مالت لأن تكون هي المصدر شبه الوحيد لافراز العناصر المثقفة خلال مرحلة ما قبل عام ١٩٦٢ إلا أن هذا التوازن المشوهة قد اختل تماما بعد قيام الثورة ، فزاد اسهام الطبقة البرجوازية الناشئة في تكوين هذه العناصر وبشكل ملحوظ ، حيث ارتفع من أقل من ١٠٪ الى ٢٥٪ ، وزادت نسبة المثقفين والمتعلمين القادمين من مصادر عمالية وفلاحية واجتماعية فقيرة من أقل من ٥٪ قبل الثورة الى ما يقرب من ٣٥٪ بعدها ، رغم أن الطبقات الاقطاعية والارستقراطية قد ظلت تحتفظ بمعدل التفوق قبل وبعد الثورة ، رغم انخفاض نسبتها كمصدر رئيسي للعناصر المثقفة من مالا يقل عن ٨٥٪ الى معدل ٤٠٪ فقط .

٢ - أن النشأة المعاصرة للمثقفين اليمنيين - شأنهم في ذلك شأن غيرهم من مثقفي البلدان النامية والمتخلفة والآسيوية منها بالذات - لم تبلور كتعبير اجتماعي وطبقي داخل المجتمع وفقا لاسهام كل طبقة في تكوين مثقفها المعبرين عن مصالحها على نحو ما جاء في النقطة السابقة وكما هو المفروض علميا وجدليا ، ولكنهم بدلا من ذلك قد تبلوروا كتعبير قومي ليبرالي بالدرجة الاولى ، مبتعدين عن أصولهم الطبقية ولو بصورة مؤقتة ، في ظل ظروف وأوضاع سياسية وقومية ودولية استثنائية مؤقتة أيضا (ظروف مرحلة التحرر السياسي من الاستعمار الأجنبي على النطاق القومي والتحرر من بقايا الدكتاتور الرجعي ممثلا في الامام والنظام الملكي وحماية الجمهورية على النطاق المحلي) ولم يكن للتناسب الاجتماعي السابق للمصادر الطبقية للمثقفين اليمنيين في ظل هذه الظروف أي دلالة موضوعية وعملية حتى منتصف الستينات وبداية السبعينات .

٣ - أن المثقفين اليمنيين قد حصلوا في ظل هذه الظروف الاستثنائية

المؤقتة وبفضلها والتي تسببت في تشكيل نشأتهم الانتقائية المشوهة ، حصلوا على الكثير من الامتيازات والفرص السياسية والاجتماعية حملتهم على الظن بأن في مقدورهم - بتركيبهم المشوه - أن يكونوا طبقة وسلطة بمفردهم ، أو أنهم قد صاروا كذلك بالفعل ، الأمر الذي قادهم الى كثير من الاخطاء والمزالق المميتة ، بمجرد أن بدأت هذه الظروف الاستثنائية بالزوال بعد سنوات قليلة من عمر الثورة في أواخر الستينات وبداية السبعينات على مستوى اليمن والوطن العربي ككل .

٤ - أن هذه الظروف الاستثنائية المؤقتة قد أخذت بالزوال نهائيا في أواخر الستينات وبداية السبعينات بالنسبة لليمن ، وبالتحديد بعد انقلاب الخامس من نوفمبر ١٩٦٧ حينما استعاد المجتمع توازنه الطبيعي وفقا للتركيب الاجتماعي والطبقي الجديد الذي افسح فيه مكانا بارزا للطبقة البرجوازية والكمبرادور المحلي والدولي بعد الثورة ، مع بقاء الطبقة الاقطاعية في مركز القيادة وتوسيع قاعدتها في قمة السلطة ، ولأنها لم تكن قد أصيبت بأي أذى حقيقي من الثورة سواء بعض الحدوش والصدمات العصبية التي أيقظت وعيها وزادت عن قدرتها على الدفاع عن نفسها وعن مصالحها وتنمية هذه المصالح بصورة أفضل مستفيدة من كل خبراتها ومهارتها القديمة والجديدة .

٥ - أنه ما أن أخذت هذه الظروف الاستثنائية بالزوال النهائي وتبلور الأوضاع الاجتماعية بهذا الشكل حتى كان أولئك المثقفون قد أصبحوا أشبه ما يكونوا بالمتشردين تماما على هامش الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية بعد أن تداعت كل أفكارهم المثالية الهشة وتمزقت روابطهم المصطنعة (في شمال الوطن بالذات) وصاروا امام خيارين لا ثالث لهما ، اما الانتحار حزنا على رحلة الضياع التي قضاوا فيها ربع أعمارهم تقريبا واما التنازل عن كل أفكارهم وكبرياتهم المزيف والقبول بالأمر الواقع والطبعي ، وذلك بأعادة توزيع أنفسهم بين مختلف الطبقات السائدة في المجتمع والتعبير عن مصالحها المتفقة والمتعارضة وربط أنفسهم بها ، أما وفقا لانتمااتهم الأصلية وهو الأصح والأقرب الى الموضوعية ، أو وفقا لانتماات وقناعات شخصية وسياسية واجتماعية جديدة وهو أمر مقبول ويمكن أيضا بحدود نسبية ، ولأن الخيار الأول هو أبعد ما يكون عن طبيعة الأمور والثاني هو الأقرب الى منطقتها وطبيعتها فقد تم الأخذ به على نطاق واسع وما يزال جارى على قدم وساق ، (وفي شمال الوطن بالذات) ، رغم أن بعض الطيبين من هؤلاء المثقفين الذين أفقدتهم هول الصدمة القدرة على استعادة

توازنهم من جديد وهم كثيرون في مجتمعنا قد فضلوا الطريقة الأولى طريقة الانتحار المباشر وغير المباشر عن طريق الاستسلام للتشرد الاجتماعي والنفسي حتى النهاية .

أما إذا تسألنا عن كيفية وأسباب حدوث كل هذا ولماذا ؟ فان كل ذلك سوف يتضح من خلال تحليلنا الأكثر عمقا لمسألة الاغتراب في حياة المثقفين اليمنيين في الفصل القادم .

الفصل السادس

اغتراب المثقفين اليمنيين

معنى الاغتراب :

نود أن نعيد الى الذاكرة الآن ما يقوله أزفلد Azveld عن الاغتراب بأنه هو الانفصال بين الانا والآخر ، انفصال يؤدي الى العداء ، أو هو ذلك الاستلاب الذي يؤدي الى العبودية ، أو بعبارة أخرى هو فقدان الحزينة وزوالها . أو هو - كما ترى الماركسية - حالة توجد في ظروف تاريخية معينة وترتبط بشوفر هذه الظروف ، وإن أساسها في المجتمع المتخضر هو « اغتراب العمل » الذي يرتبط بكل نظم الملكية الخاصة ابتداء من نظام الرق حتى النظام الرأسمالي (١) .

فالاغتراب بهذا المعنى هو انفصال الانسان عن عمله وما ينتجه من خلال هذا العمل ، سواء أن كان هذا العمل ماديا أو معنويا ، ويعنى بالتالي انفصال الانسان عن واقعه وتحوله الى ظاهرة مفترية .

مظاهر الاغتراب في حياة المثقفين اليمنيين :

ونظراً لأننا لم نكن هنا بصدد البحث في قضية اغتراب العمل والانتاج المادي في ظل المجتمع الرأسمالي بقدر ما نحن بصدد البحث عن الاغتراب في ظاهرة جزئية معنوية لا مادية ، وهي اغتراب المثقفين في المجتمع اليمني وفي البلدان النامية بصفة عامة ، فإننا سنقوم بمناقشة وتتبع أبعاد هذه القضية بالنسبة للمثقفين اليمنيين من خلال هذه الرؤية العلمية والتاريخية نفسها ، وفي ضوء بعض الوقائع والأحداث المعاصرة التي جسد من خلالها وبسببها المثقفون اليمنيون وغير اليمنيين في المنطقة العربية حقيقة اغترابهم الواقعي والذهني .

(١) راجع مجلة عالم الفكر الكويتية عدد أبريل مايو يونية ١٩٧٩ ص ٦ ، عدد خاص

عن الاغتراب .

فلو أننا قمنا بمراجعة بسيطة لما سبق وأن حللناه عن ظروف نشأة وتطور المثقفين اليمنيين المعاصرين وغيرهم في البلدان النامية وطبيعة أصولهم وتركيبهم الطبقي لادررنا بسهولة أن مجمل الظروف التي وجد فيها المثقفون اليمنيون المعاصرون قد جعلت منهم ظاهرة مفترية تتلخص في جوهر النشأة الانتقائية القومية واغترابهم المحقق عن أصولهم الاجتماعية والطبقية حينما ظنوا أن في مقدورهم أن ينفصلوا عنها أو أنهم قد انفصلوا بالفعل ، ومحاولة أبراز أنفسهم كجماعات ليبرالية متماسكة وقائمة بذاتها قادرة على صنع كل شيء من أعلى ووفق أسس ومفاهيم مثالية ومفترية عن الواقع الاقتصادي والاجتماعي والطبقي على نحو ما سبق تحليله في الصفحات السابقة .

أما مجمل الأحداث والوقائع الناجمة عن تلك البداية والتي جسدت حالة اغتراب المثقفين اليمنيين منذ بداية الستينات وحتى منتصف السبعينات وما يزال امتداداتها حتى اليوم فإنها تتمثل في عدد من القضايا الأساسية والجوهرية والتي يأتي في مقدمتها ، اساءة فهم المسألة القومية وسوء استخدامها ، وفقدان الرؤية التاريخية والعلمية الصحيحة للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع ، بل ورفض هذه الرؤية من حيث المبدأ في البداية ، والخلط الميت بين الخلافات الثانوية والتناقضات الأساسية ، سواء فيما يتعلق بعلاقاتهم مع بعضهم أو برؤيتهم للواقع والتعامل معه ، إضافة الى سوء فهمهم لطبيعة دورهم وحدود امكانياتهم وانفصالهم عن الواقع والجهل به ، وبامكانياته الى حد كبير .

ونظرا لما لهذه القضايا من الأهمية الخاصة فإننا سنتناول كل منها بشيء من التفصيل كتجسيد عملي لمظاهر الاغتراب الذي وقع فيه المثقفون اليمنيون كنموذج نجد له الكثير من القرائن على النطاق القومي وعلى نطاق البلدان النامية والمتخلفة ككل وذلك على النحو التالي :

أولا - اساءة فهم المسألة القومية وسوء استخدامها :

قد يكون من الحماقة أن لم يكن من السخف الحديث عن هذه النقطة بالنسبة للمثقفين اليمنيين بعيدا عن المثقفين العرب في المنطقة العربية ككل ، باعتبار أن المسألة القومية بالنسبة للشعوب العربية والأمة العربية هي كل مترابط لا يتجزأ ، والحديث عن أي قطر في هذه المسألة بالذات هو حديث عن الأمة العربية ، وهذا هو ما لا نجد أحد ولن نجد أحد يختلف معنا فيه فيد أنملة ، كما لن نجد من يختلف معنا في أن نكبة الشعب الفلسطيني عام ١٩٤٨ وأخفاق النظم الاقطاعية السائدة وقتها في المنطقة العربية في

مواجهة النكبة كانت هي الجرثومة الأولى لانتعاش الفكر القومي العربي لكشف الأنظمة الاقطاعية وأدانتها من جهة والتصدى للاحتلال الأجنبي والحصول على الاستقلال من جهة ثانية ، وتبنى استراتيجية قومية في مواجهة الاطماع الصهيونية واستعادة حقوق الشعب الفلسطيني من جهة ثالثة .

ولقد نجحت هذه الحركة القومية بقيادة عبد الناصر في تمتين كل أواصر القرباء والروابط القومية للأمة العربية وتوطيد كيانها القومي المعاصر وبلورة أهدافها وطموحاتها في مواجهة الحواء والضعف الذي كان قد أصاب تلك الأواصر والروابط القومية في ظل النفوذ الاستعماري والأنظمة الاقطاعية القديمة ، وما أعتري بعض أجزاء هذه الأمة من تهديد مباشر لهذا الكيان نفسه ، كطموحات فرنسا في فرنسة دول المغرب العربي ، وطموحات إيران وبعض الجاليات الأجنبية في مسح عروبة الخليج العربي ، والتي لم تنتهى حتى اليوم ، وكذلك مأساة الشعب الفلسطيني التي تم تنفيذها بالفعل ، اضافة الى مشكلات جنوب السودان وشمال العراق ومشكلة لبنان اللاحقة .

فكل هذه الأمور وما شابهها هي بقدر ما أنها تشكل صلب اهتمام المسألة القومية ومجالها الحيوى في حياة أى أمة من الأمم ، فأنها تشكل من باب أولى الحدود التي لا يجب أن تتجاوزها والامكانية التي لا تقوى على القيام بما عداها من الأمور والقضايا الاستراتيجية في حياة أى أمة من الأمم أو أى شعب من الشعوب ، خصوصا ما يتصل من ذلك بمسألة العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والطبقية داخل المجتمع الواحد ، حيث تبتعد مثل هذه الأمور كلية عن طبيعة الدور القومي ومفهومه العلمى الصحيح ، لتأخذ مكانها التاريخى البارز كقضايا اجتماعية واقتصادية وتاريخية محكومة بقوانين التطور الاجتماعى والاقتصادى وعلاقاته الانتاجية والطبقية المتناقضة فى كل مجتمع .

ومشكلة الحركة القومية العربية وكل حركة قومية معاصرة فى البلاد النامية بالذات هو الخلط بين المسألة القومية والمسألة الاجتماعية ، وحشر الثانية فى نطاق الاولى بصورة تعسفية لم يسبق لها مثيل فى التاريخ الحديث . ذلك أن قادة ومثقفوا الحركة القومية المعاصرة قد طمحووا عبثا فى أسقاط الطبقة الاقطاعية وحل مسألة الصراع الطبقي وبناء الاشتراكية والوحدة ... الخ . من خلال هذا المفهوم القومى الذى يبدو عقيما على الدوام ازاء مثل هذه المسائل الاجتماعية ، حيث اعتقدوا بأن نجاح فرقة من

الجيش هنا أو سرب من الطائرات هناك فى اسقاط هذا الملك هنا أو قتله هناك واعلان اسم الجمهورية بدلا من الملكية يعنى القضاء على الطبقة الاقطاعية وازاحتها عن السلطة الى الأبد ، أو أن تأميم هذا المصنع هنا ، وهذه الارض هناك فى نطاق نفس المفهوم يعنى أقسامة الاشتراكية ، أو أن النص فى الدساتير الرسمية على أن كل قطر عربى هو جزء من الأمة العربية وعمل قيادات سياسية قطرية وقومية وقنوات اذاعية موجهة يعنى تحقيق الوحدة العربية .

بل غالبا ما كانت تستخدم مثل هذه الشعارات لمجرد المناورات السياسية الشكلية ، واستغلال عواطف الناس والتلاعب بمشاعرهم القومية والوطنية فى نطاق من التصرفات الانتهازية البحتة من قبل جماعات السلطة المثقفة ونصف المثقفة وبوعى منها أو بدونه .

الأمر الذى لم يؤدى فى النهاية الى الفشل الذريع فى المحاولات العقيمة لحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فحسب ، بل والى عدم القدرة على حل المسائل القومية نفسها والتى يأتى فى مقدمتها مشكلة الشعب العربى الفلسطينى ومواجهة الاطماع الصهيونية فى المنطقة مواجهة قومية صحيحة حتى الآن ، بل انه غالبا ما أسىء استغلال هذه القضية وغيرها من القضايا ذات الطابع القومى استغلالا سيئا من أجل تحقيق أغراض نفعية جزئية واقليمية وفتوية ضيقة الأفق والدلالة الاجتماعية ، ولقد لعب المثقفون السياسيون ومنظماتهم المختلفة دور البطولة دائما فى مثل هذه الأحداث وحتى اليوم ، مع بعض الفوارق النسبية من قطر عربى لآخر فى الوقت الحاضر .

والمثقفون اليمنيون لم يكونوا ليميزوا فى شىء عن هذا الطابع القومى الشامل الذى طغى على غالبية المنطقة العربية منذ بداية الخمسينات وحتى نهاية الستينات وبداية السبعينات ، الا فى كونهم أكثر الجميع حماسا وصدقا وتضحية ، وأقلهم خبرة وأمعانا فى التصرف الانتهازى طوال هذه المرحلة ، ربما لأنهم لم يستطيعوا الفوز بثقة الطبقة البرجوازية والاعتماد على فكرها وامكانياتها فى المناورة والامساك بالسلطة كما فعل الكثيرون فى اقطار عربية أخرى حتى اليوم ، كسوريا والعراق ، وليبيا ، ومصر ، أو لأن هذه الطبقة البرجوازية والكمبرادورية الجديدة فى اليمن هى التى رفضت - على الأصح - منحهم ثقة التعامل والتحالف معها بعد أن نجحت الطبقة الاقطاعية فى أقصائهم نهائيا عن التأثير المباشر فى السلطة بعد انقلاب

الخامس من نوفمبر سنة ١٩٦٧ ، وتآكدت من سوء نواياهم والعواقب الغير مأمونة للتعامل معهم من خلال ما حدث في الشطر الجنوبي من الوطن من تحولات وطنية وثورية بعد الاستقلال عام ٦٧ وحتى الآن ، ووجدت أن مصلحتها الحقيقية تكمن في التحالف مع الطبقة الاقطاعية التي وضعت يدها على السلطة في شمال الوطن ، وليس في المراهنة على ما تبقى لهؤلاء المثقفين من طموحات وأفكار غامضة وغير مأمونة العواقب بالنسبة لهذه الطبقة نفسها ، والتي كانت قد فرضت وجودها وحصلت على حق الاعتراف بمصالحها من قبل الطبقة الاقطاعية ومشاركتها في السلطة أيضا ، ولم تعد بحاجة الى « الشقاوة » القديمة لهؤلاء المثقفين أيام كان الجميع يعمل على اسقاط الديكتاتور الاقطاعي الاوحد ممثلا في الامام الملك ، ولم تعد حاجتها اليهم الا كموظفين وخبراء مطيعين ومخلصين لادارة الأعمال والمصالح التجارية لهذه الطبقة برواتب وامتيازات مادية مغرية اذا حجبت عنهم الطبقة الاقطاعية الحاكمة شهادات حسن السير والسلوك من أجل الحصول على الوظائف الحكومية الأقل اغراء من الناحية المادية ، بالنسبة لمن قد يتردد في استغلال هذه الوظائف في الحصول على الكسب غير المشروع .

ثانيا : فقدان الرؤية التاريخية والعلمية للعلاقات الاجتماعية والطبقية

لقد كان جدير بكل تلك المقدمات الحاطنة بكيفية النشأة الانتقائية للمثقفين اليمنيين وارتباطاتهم المشوهة بأصولهم الاجتماعية والطبقية أيضا ونظرتهم وتعاملهم الحاطي مع المسألة القومية ، كان جدير بكل هذه المقدمات أن تفقدهم القدرة على تكوين الرؤية التاريخية والجسدية العلمية الحسنة للواقع الاجتماعي وطراز تكوينه وعلاقاته السياسية والاقتصادية والطبقية ، وانتهاج خط سياسي وفكري يتناسب وطبيعة هذا الواقع وظروفه المتميزة منذ أول خطوة .

اذ أن الأمر لم يتوقف بالنسبة لهم طوال مرحلة الستينات عند مجرد الخلط المميت بين الخلافات الثانوية والتناقضات الرئيسية سواء فيما يتعلق بتعاملهم مع بعضهم أو مع الواقع من حولهم ، بل لقد تجاوز هذا الأمر الى حد أن معظم منظماتهم السياسية ظلت ترفض المنطق التاريخي والعلمي نفسه في تفسير المجتمع وتقاومه بعنف طوال عقد الستينات تقريبا ، ولم يختلفوا في ذلك قط عن أعتى القلاع والبؤر الاقطاعية والكمبرادوية داخل المجتمع اليمني أو خارجه ، وما يزال البعض منهم كذلك حتى الآن .

فلقد أمعنت بعض منظماتهم السياسية في الاستقطاب الكمي لقطاعات

واسعة من أفراد الطبقة الاقطاعية والقبلية ذات الأفق الرجعي المتخلف بطبيعتها وضمها الى صفوفها ، لا لشيء الا لرغبة وهمية خاسطة منها في ترجيح كفة التوازن ازاء منظمة أو تيار سياسى آخر من خلال هذه العناصر لا من خلال تحويلها الى عناصر سياسية قوية مؤمنة بالتوجه الوطنى والقومى على الأقل الذى يتحرك الجميع فى نطاقه بلا هدف واضح ، وانما من خلال الاستفادة من ثقلهم السياسى والاجتماعى وسطوتهم الارهابية والهمجية ، وكما لو كانت مثل هذه المنظمات انتى أسسها ويتزعمها المثقفون تبحث عن مأمّن لأفكارها وتطلعاتها الوطنية والقومية الليبرالية فى حماية الطبقة الاقطاعية والاستفادة من ثقلها السياسى وبأسها الاجتماعى فى مواجهة قرائنهم من المنظمات المنافسة التى تقوم هى الاخرى بفعل نفس الشيء . وبذلك تحولت الحلافات الثانوية الى تناقضات رئيسية ، والتناقضات الى تحالفات ، وتلك سذاجة لم يسبق لها مثيل ، عرف الكل حقيقتها فيما بعد، بعد أن دفعوا ثمنها غاليا .

ولقد تجسدت هذه الحالة فى اليمن من خلال أشكال ونماذج عدة كان أبرزها على الاطلاق هو ما حدث للتيار القومى الناصرى مع التيار القومى لحزب البعث العربى الاشتراكى الذى تورطت منظماته الفرعية القديمة فى اليمن فى استقطاب مجاميع واسعة من الطبقة الاقطاعية والعشائرية والارستقراطية ، نتيجة لما عانته من ضغط واضطهاد التيار الآخر المعزز بوجود الجيش المصرى فى اليمن ، والذى لم تألوا سياسته الرسمية هو الآخر ممثلة فى سلطة القيادة السياسية فى الجيش المصرى عن التركيز على ذلك الوسط نفسه فى محاولة كسبه الى جانبه أو لكى يكف عن المعارضة على الأقل، عن طريق التهديد المهدب أحيانا أو الاغراء والعطايا السخية أحيانا كثيرة ، والأمر لم يكن يختلف كثيرا بالنسبة لحركة القوميين العرب فى استفحال خلافها مع البعث وتعايشها مع القيادة السياسية الناصرية فى اليمن يحذر(١) . وكذلك عناصر اليسار الماركسى التى كانت تتبادل الرفض والقيطة والكره مع كل الأطراف السابقة .

وبينما كان هؤلاء المثقفون السياسيون الأشقياء جميعا يلعبون فيما بينهم وضد بعضهم هذه اللعبة الساذجة والمميته التى برز فيها منطق التطور التاريخى مقلوبا على رأسه ، كانت تلك العناصر الاقطاعية والعشائرية قد أصبحت من خلال الممارسة السياسية نفسها أكثر وعيا وادراكا لمصالحها السياسية والطبقية ، وأكثر قدرة على تنمية وتطوير هذه المصالح والتعبير

(١) مكرر) راجع عبد الفتاح اسماعيل : كتابات مختارة حول الثورة الوطنية

الديمقراطية ، وآفاقها الاشتراكية ، ١٩٧٩ ، ص ١٧ .

عنها ، وميلا الى السخرية بأفسكار أولئك المثقفين (الطيبين) وطموحاتهم الساذجة أكثر من كونهم قد انصاعوا لها كما كانوا يظنون خطأ .

بل لقد استطاعت العناصر والبؤر الأكثر اقطاعية ورجعية خصوصا ما يتعلق منها بتلك العناصر ذات البعد الامامي والملكي الأكثر رجعية وعداء للتغيير والتقدم أن تمارس لعبة انتهازية هي أكثر ذكاء وحنكة ، حينما لم تكتفى بالبحث عن مقاعد لها في أوساط تلك المنظمات السياسية القومية للمثقفين فحسب بل لقد عمدت في بعض المراحل الى تأسيس منظمات سياسية خاصة بها ذات اطر خارجية ومظهرية أكثر وطنية وأكثر ثورية من سواها وذات طابع يساوى متطرف أماننا منها في الانتهازية وبحثا عن ظل تخفى وراءه دوافعها السياسية والطبقية الحقيقية .

ومنظمة « اتحاد القوى الشعبية » بكل أبعادها ودلالاتها وما انتهت اليه تقدم أبرز دليل على ذلك ، حينما بدأت كذبا بشعارات شوفينية صينية وانتهت حقيقة ملكية ورجعية اقطاعية عفنة .

ولقد كان انقلاب الخامس من نوفمبر سنة ١٩٦٧ هو أبرز مشاهد هذه اللعبة المميتة ، حينما حلم بعض المثقفين الطيبين بالاستيلاء على السلطة بالتحالف مع هذه البؤر الاقطاعية والعشائرية وبمشاركتها ، فكانت أكثر منهم ذكاء ، حيث ثبت أنها هي التي أستفادت من هؤلاء المثقفين الأشقياء في العبور على أكتافهم الى قمة السلطة والانفراد بها ، أو أن هؤلاء المثقفون أنفسهم على الأصح قد حملوا على رؤسهم هذه الطبقة الاقطاعية الى السلطة وساهموا في أضعاف خصومها من منافسيهم الوطنيين بطريقة مباشرة وغير مباشرة ، وذلك حينما تحالفوا معها ورمو بعرض الحائط بكل قوانين العلم والتطور الاجتماعي وطبيعة العلاقات الاجتماعية الطبقية في المجتمع ، بل كثيرا ما كانوا يشيرون اليها بأصابع الاتهام بسذاجة متناهية ، ناهيك عن الجهل المفرط في فهمهم لأنفسهم وطبيعة دورهم كمجرد فئة اجتماعية موزعة رأسيا بين مختلف الطبقات والمصالح المتناقضة في المجتمع وكأدوات تعبيرية ومنظرة لا أكثر عن هذه المصالح والتناقضات الاجتماعية في المجتمع ككل .

ثالثا : البعد عن الواقع الاجتماعي والجهل بخصوصياته وامكانياته الداتية :

أما الظاهرة الثالثة التي جسد من خلالها المثقفون اليمنيون قصة اغترابهم المعاصرة فهي لم تكن مجرد اساءة فهمهم للمسألة القومية وابتعادهم المشبوهة عن أصولهم وانتمائتهم الطبقية على نحو ما سبق تحليله ، بل وفي انفصالهم الفكري والثقافي التام عن الواقع الاجتماعي برمته ، والامعان في

الجهالة المطبقة لفهم ظروفه وخصوصياته الاجتماعية والتاريخية المتميزة ، عوضا عن الانفصال التام عن معاشيتها والعمل من خلالها على نحو ما يفعل عامة الشعب على الأقل ، الذين وإن كان قد فرض عليهم التخلف الفكري والثقافي في فهمها وإدراكها ، إلا أنهم يعيشونها كأطوار على منظم لحياتهم ، ويجسدون من خلالها وجودهم الاجتماعي نفسه ، بينما افتقر المثقفون إلى كلا الأمرين معا وصار يصدق عليهم قول « جرمن تايلور » وهو يصف أوضاع مثل هذه العناصر بأنهم أناسا مشردين حقا ، أناسا اقتلعت جذورهم من أرضها ، أناسا يؤساء مطرودين من جماعة قديمة لا يقبلونها ، ومن جماعة جديدة لا يرقى أيها مستوى حياتهم وثقافتهم^(٢) .

ولقد كان من أبرز الأسباب والعوامل الحاسمة التي قادت هؤلاء المثقفين اليمنيين إلى هذا الوضع المغترب عن واقعهم والجهل به إلى جانب طبيعة النشأة وأثر العامل القومي ، هو نمط التعليم الرسمي الذي بدأوا يتلقونه في المدارس والمعاهد في الداخل والخارج بعد الثورة من جهة ، ونوع اهتماماتهم الفكرية والثقافية الموازية ذات الطابع الانتقائي والعشوائي ألبحت المتجه كلياً إلى الخارج على النطاق العربي والعالمي من جهة أخرى ، إضافة إلى ردود الفعل العكسية الناجمة عن شدة العزلة والكبت الثقافي والفكري الذي كانت تفرضه السلطة الإقطاعية القديمة قبل الثورة في الشمال والاستعمارية في الجنوب ضد كل ما هو أت من الخارج أو خارج من الداخل .

حيث جاء رد الفعل بعد الثورة أشبه بعملية إسقاط مرضية في البحث عن كل ما هو خارجي في مجال التعليم والثقافة والعلم ، وترك كل ما هو ذاتي وداخلي والابتعاد عنه باعتباره تخلفاً ، ولا يحمل أية دلالة ذات أهمية في مجال الثقافة والتعليم والفكر والتربية ، ولقد تجسد ذلك من خلال المظاهر الآتية :

(أ) التعليم

فلقد تضافرت كل العوامل والظروف الداخلية والخارجية وتعاونت فيما بينها بصورة مباشرة وغير مباشرة في الدفع بالعملية التعليمية والثقافية والفكرية في اليمن بالذات منذ عام ١٩٦٢ وحتى اليوم إلى مسار مغترب عن الواقع إلى حد كبير ، بدلا من كونها انعكاسا له وتعبيرا عن مشاكله ومتطلباته

(٢) موريس دوفرجه : مدخل إلى علم السياسة ، ترجمة جمال الاتاسي وسامي الدويري ، دار دمشق للطباعة والنشر ، ص ١٢٥ .

كما هو المفروض ، فإلى جانب أن كل المناهج التعليمية والتربوية ابتداء من رياض الأطفال وحتى الثانوية العامة قد نقلت على علاتها نصا وروحا من مصر منذ عام ١٩٦٣ وقطعت كل صلة لها بالواقع وما يزال معظمها كذلك فى شمال الوطن حتى الآن ، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن أغلا أمنية كل طالب فى التعليم العام والمتوسط كانت ولا تزال هى أن يكمل تعليمه الثانوى والجامعى على الأقل خارج الوطن وفى أى مكان من العالم ، واستطاع آلاف الطلاب وكل من حصل على الثانوية العامة تقريبا أن يحصل على فرصة السفر لإكمال تعليمه فى الخارج منذ عام ١٩٦٣ وحتى عام ١٩٧٢ ، حينما بدأت جامعة صنعاء وجامعة عدن تحد من هذه الظاهرة وتمتص نسبة بسيطة منها لا تتجاوز ٢٠٪ .

ومما زاد من توفر هذه الفرص أمام الطلاب لإكمال تعليمهم الجامعى فى الخارج هو ما حظيت به اليمن من عطف وتعاون عربى ودولى كبير فى هذه المسألة بالذات ، نظرا لما عانتها اليمن من الحرمان من التعليم فى الماضى والعجز المخل فى الحاضر من جهة ، ولأن هذا الأمر نفسه قد شكل عملية التزام أدبى ووطنى لا خيار فيه بالنسبة للدولة أزاء هذه القضية حتى الآن من جهة أخرى ، مع حالة غياب كامل أو شبه كامل لأى خطة مجددة يسير فى نطاقها هذا الإيفاد الواسع لمراحل التعليم المتوسط والجامعى أو حتى الإشراف الصحيح ، الأمر الذى حول العملية التعليمية إلى عملية اغتراب محقق وما تزال رغم ما قد حظيت به هذه الظاهرة من اهتمام وتغير ملحوظ من الناحية الكمية وبالذات فيما يتعلق بالشرط الشمالى من الوطن ، وحتى وقت ليس بالبعيد بالنسبة للشرط الجنوبى أيضا والذى أخذ فى التحول منذ بداية السبعينات نسبيا .

فلقد تعلمنا الكثير إلى حد التخمة ونحن تلاميذ صغار فى المدارس عن واقعة دنشواى ومظاهرة عرابى وكيف حطم نابليون أنف أبو الهول . . الخ ، لكن أحد منا لم يعرف شئ حتى الآن عن موقعة شهارة فى الحرب الوطنية ضد الاتراك وقد لا يستطيع التعرف بسهولة حتى على موقع هذه المنطقة على الخريطة الجغرافية لليمن ، كما أن الكثيرين أن لم نقل جميع جيلنا المعاصر لا يعرف شيئا عن المذابح الفردية والجماعية التى ارتكبها الأئمة طوال تاريخهم ضد أفراد الشعب اليمنى ولا كيف قاوم الشعب هذا الاضطهاد ، بل ولا يعرفون كيف حطم يعلى بن أمية قصر غمدان ولماذا ؟ . . الخ . ولنا عودة إلى مناقشة مثل هذه الأمور حينما نتحدث عن المدلول الاجتماعى والتاريخى لمعنى الظروف الذاتية والموضوعية بعد قليل .

(ب) الثقافة :

أما الشكل الثانى للاغتراب الفكرى والثقافى فى حياة المثقفين اليمنيين، وهو الأهم فى تقديرنا ، فقد جاء عن طريق ما يعرف بالفكر الموازى أو الثقافة الموازية ، أى غير الرسمية من خلال الاهتمامات الفكرية والسياسية والثقافية والذاتية التى لعبت الدور الحاسم والمباشر فى تكوين المثقفين اليمنيين وبنائهم الفكرى والثقافى الى حد كبير ، حيث كان هذا الشكل هو أكثر اغترابا لأسباب كثيرة أهمها : أن بذور هذه الثقافة الموازية وبداياتها المعاصرة على نطاق المنظمات السياسية قد نقلت الى الأخرى الى اليمن من بيروت أو دمشق أو القاهرة بصورة أكثر اغترابا وربطاً للاهتمامات السياسية والثقافية والفكرية وحتى الأدبية بالنطاق القومى فى أحسن الأحوال والنطاق العالمى فى أحيان كثيرة ، واسقاط كل اهتمام بالواقع المحلى ، لا باعتباره الأرضية الحقيقية التى سيرتكز عليها نشاط هؤلاء المثقفين حاضرا ومستقبلا ، ولا حتى باعتبار هذا الواقع جدير بالاهتمام باعتباره جزء هام وحيوى من التكوين القومى كله للوطن العربى والامة العربية .

لقد كانت المنظمات السياسية والثقافية للمثقفين اليمنيين فى بداية تكوينها على الأقل وحتى وقت قريب هى أشبه ما تكون بالبعثات الدبلوماسية تماما لهذا الموقف السياسى والايدلوجى أو ذاك داخل الوطن العربى وخارجه، الأمر الذى زاد من اغتراب الثقافة والمثقفين فى بلادنا وكرس قطيعتهم بالواقع الاجتماعى وزيادة جهلهم به وعزلتهم عنه وعجزهم عن التعامل الحقيقى معه الى حد مخيف .

فقد زاد اهتمام المثقفين اليمنيين السياسيين بما يصدر عن ميشيل عفلق كمؤسس لحزب البعث العربى الاشتراكى فى سوريا ، ومحسن إبراهيم كمؤسس لحركة القوميين العرب فى لبنان ، وتعليقات أحمد سعيد أو خطابات عبد الناصر فى القاهرة والانصياع النفسى والعصبى المريض لكل ما يصلهم من هذه المصادر الثقافية والسياسية بلا مناقشة مسموعا كان أو مكتوبا ، ناهيك عن بعض المقولات المتداولة الجافة لماركس ولينين وأحاديث ماوتسى تونج ، والانطلاق من خلال كل ذلك للصراع فيما بينهم ومحاولة تصفية بعضهم البعض أولا وقبل كل شيء .

فى الوقت الذى خلت أذهانهم تقريبا من أى تصور علمى وموضوعى صحيح لظروف الواقع الذاتى والموضوعى وتحرك القوى الطبقيّة الاقطاعية والكبرادورية وأستعدادها الواسع لافراغ الثورة والنظام الجمهورى من

مضمونها الوطنى والقومى على الأقل ، والأفراد بالسلطة ، مستفيدة من خبراتها الجديدة التى اكتسبتها من خلال الأحداث ، وعمق تجربتها القديمة والمضاربة فى صميم الواقع الاجتماعى والاقتصادى ، فكان لها ما أرادت وكان للمثقفين ما يكرهون .

ولا تفوتنا الإشارة الى الحقيقة الاجتماعية والتاريخية المعاصرة والتى لم يعد ينكرها أحد ، والتى مؤداها بأن مصادر الفكر والثقافة القومية التى أغتربت الى داخل المجتمع اليمنى أو التى أغترب اليها المثقفون والمتعلمون الى خارج المجتمع على النطاق القومى والعالمى ، هى فى ذاتها كانت ولا تزال ظاهرة مغتربة أصلا بحكم طبيعة تكوينها ومضمونها ، ليس بالنسبة لمن وصلت اليهم جاهزة فى هذا انقطر العربى أو ذاك من خلال أبواق الاذاعات والصحف أو الكتب والارساليات السياسية ، أو المناهج الدراسية التعليمية الرسمية ، بل أنها كذلك كانت ولا تزال ظاهرة مغتربة أيضا بالنسبة لمصادرنا ومنطلقاتنا الاقليمية أيضا ، سواء كانت فى مصر أو سوريا أو العراق أو بيروت ، ومقطوعة الصلة الاجتماعية والتاريخية والجدلية العلمية الصحيحة بالواقع الاجتماعى والتاريخى لهذه المصادر الاقليمية بصفة خاصة والأمة العربية بصفة عامة ، والتى تلقىتها جماهيرها الفقيرة وأسلمت لها كل مشاعرها وعواطفها الوطنية والقومية بصدق أكثر من عقدين من الزمن ابتداء من نهاية الأربعينات وحتى بداية السبعينات ، حينما أفتضح كل زيفها وأغترابها عن الواقع الذاتى والموضوعى ليس بالنسبة للمجتمع اليمنى فحسب بل وبالنسبة للأمة العربية كلها ، والتى ما يزال الكثيرون يتسترون ويخفون هذه الحقيقة اما تحت مظلة المناورات والمزايدات السياسية البالية التى لم يعد لها اذان تسمع ولا قلوب تخشع ، لا على النطاق الاقليمى ولا على النطاق القومى ، وأما تحت وطأت العنف والتصفيات الجسدية بالجملة .

ونظرا لما لهذه النقطة المتعلقة بالظروف الذاتية والموضوعية لأى أمة أو مجتمع نامى أو متخلف من مفهوم خاص فى أذهان المثقفين لا ينسجم قط وطبيعة هذا المفهوم أو يعبر عنه من قريب أو بعيد ، فأنا سنقوم بمحاولة تشخيص بعض الدلائل والمؤشرات العملية والواقعية لهذا المفهوم فى صميم الواقع اليمنى والعربى ، حتى يتبين لنا بوضوح أكثر مدى الاغتراب الثقافى والفكرى لفكرنا وثقافتنا العربية وانفصالها وعزلتها المميتة عن طبيعة الواقع الاجتماعى والتاريخى لكل قطر عربى على حدة وللأمة العربية بصفة عامة والمجتمع اليمنى بصفة خاصة ، وبالذات فى الفترة من نهاية الأربعينات وحتى بداية السبعينات .

وذلك من خلال بحث وتحليل المدلول الاجتماعي والتاريخي للظروف الذاتية والموضوعية للمجتمع اليمني والعربي بصفة خاصة والمجتمعات النامية والمتخلفة بصفة عامة ، والتعرف بشكل أعمق على التوازن المختل في أذهان المثقفين اليمنيين وغير اليمنيين بين حقيقة هذه الظروف وخصوصياتها وأمكانياتها من جهة وكعوامل ذاتية وموضوعية داخلية ورئيسية من جهة أخرى ، والظروف القومية والدولية كعوامل ثانوية من جهة ثالثة ، وذلك حتى لا نتوقف عند مجرد التحليلات النظرية السابقة التي قد لا تضيف الى معلوماتنا الا القليل .

المدلول الاجتماعي والتاريخي لمعنى الظروف الذاتية والثقافية الوطنية

نستطيع أن نؤكد بحزم ومنذ البداية في هذه النقطة على حقيقة أن الظروف الذاتية والموضوعية التي يرددها مثقفونا على أسماع بعضهم البعض يوميا أكثر من ترديد أسمائهم الشخصية ، لم تكن قط مجرد صيغة لفظية غير ذات مدلول على غرار مقولة « زيد ضرب عمر » ولا كلمة سر نثبت من خلالها هويتنا عند اللزوم ، كما أنها ليست تسمية لغوية أو علامة تجارية يستطيع كل من يحصل على امتياز استخدامها أن يدمج نفسه وأشياءه بها لكي يتميز عن غيره ويبدو أكثر أغراء لمن يشاهده أو يستمع الى حديثه .

ان الظروف الذاتية والموضوعية هي صميم الوجود الحقيقي للمجتمع ومجموع تاريخه كله ومفتاح تحوله نحو الأفضل بغير بديل .

ونظرا لما تعانيه هذه القضية في البلدان النامية والمتخلفة من فقدان المدلول الاجتماعي والتاريخي لها الى حد مخيف لدى المثقفين بصفة عامة والوطنيين منهم على وجه التحديد ، وما نجم عن كل ذلك من عملية اختلال خطير في التقدير العلمي السليم للعوامل الموضوعية والذاتية في مقابيل العوامل الخارجية ، فاننا سنقوم في هذه الفقرة بأعطاء لمحة سريعة وعاجلة عن المدلول الصحيح لمعنى الظروف الذاتية والموضوعية في عملية النضال والتحول في واقع مجتمعنا اليمني والعربي بالذات ، مع مقارنتها بالعوامل الخارجية غير الذاتية التي طغت على العوامل الذاتية وأضعفت دورها الى حد بعيد .

فبينما نجد مثلا بكل وضوح أن كل وسائل الاعلام والثقافة والدراسة والبحث عن المجتمعات الاشتراكية والرأسمالية المتقدمة على السواء والحركات القومية والبرالية التاريخية لكثير من الشعوب قد أتاحت بوفرته وتنوعها

لثقفي البلدان النامية والمتخلفة بعامة والوطن العربي واليمن بخاصة أن يطلعوا على الكثير والكثير من تفاصيل الحياة العامة وجزئياتها وتاريخها أيضا في المجتمعات الاشتراكية والرأسمالية معا في الوقت الذي لا يعرفون عن ثقافتهم الوطنية وواقع شعوبهم ومجتمعاتهم الا التافه القليل والمشوهة .

ففي اليمن مثلا نجد الآن - كما يقول عبد الفتاح أسماعيل - أن أكثر مثقفينا ولما بالثقافة أو الأدب يفهمون جيدا ما يدور من جديد على الصعيد الثقافي في الوطن العربي ، ويفهمون أيضا أدبيات الاشتراكية العلمية ، لكنهم لا يعطون اهتماما ولا يوجهون جهودهم الثقافية لمعرفة ثقافتهم الوطنية . . فغالبيتهم ما يزالوا يعانون من فقر في هذا الجانب ، بينما نجد كبار المثقفين الاقطاعيين والرجعيين - وهم ضد كل تطور وتقدم ثقافي - هم حفظة للتراث الكلاسيكي اليمني في التاريخ والأدب (٣) .

فمسرحة هاملت وتاجر البندقية لشكسبير ، ورأس بوتين والاصدقاء الثلاثة ورواية الأم لمسكسيم جوركي قد قرأها ٩٠٪ على الأقل من كل من يحسن القراءة والكتابة ويمتلك الحد الأدنى من الحس الوطني والميل الى الاطلاع والرغبة فيه من شباب ومثقفي اليمن والوطن العربي عامة ، أما القضية الحقيقية للمهاجر اليمني الذي غاب عن وطنه لمدة خمسة وعشرين عاما وعاد بعدها في عام ١٩٦٢ لينخرط في سلك الحرس الوطني قبل أن يتوجه الى قريته ويلتقي بزوجته وأبنة البالغ من العمر خمسة وعشرون عاما وهو عمر هجرة أبيه والذي لا يعرفه لانه فارقه وهو لا يزال في بطن أمه ، وذلك حينما أستشهد جنديا في احدى المواقع بعد عام من القتال دفاعا عن الثورة والجمهورية واكتشف قائده الضابط الشاب من خلال استنطاقه قبل أن يلفظ أنفاسه الأخيرة أنه أبوه ويكتشف الأب أن قائده الصغير الذي ظل يقاتل تحت أمرته مدة عام كامل هو أبنة ! .

هذه القصة وآلاف غيرها لم يعرف أحد عنها شيء لأنها لم تكتب بعد وقد لا تكتب . . تماما كقصة أولئك الابطال في سن العاشرة والرابعة عشرة الذين يخشى على أمثالهم من حوادث عبور المشاه بمفردهم في الشوارع المزدهمة بالسيارات والضياع وسط الزحام ، حينما دافعوا عن مدينة صنعاء في حرب السبعين يوما في أواخر الستينات لتظل عاصمة للثورة والجمهورية.

(٣) راجع كتاب : مناقشات حول الثقافة اليمنية ، دار ابن خلدون ، بيروت ١٩٧٥ ،

ص ٢٦ (عدد من المثقفين اليمنيين) .

دافعوا عنها بثبات فاق كل التصور حينما هرب منها الملتحون وتجار المواسم،
وتخلا عنها جكام الفرص والنياسبات وجنرالات وشيوخ الميزانيات والاعتمادات
.. هذه القصة التي بدأت تسير الى حيز النسيان بدلا من أن تكتب وتقرأ
ليست بأقل شأنًا وأهمية ودلالة في أدبيات النضال الثوري في بلد متخلف
كاليمن من القصة الحقيقية الأخرى للمرأة القروية التي أنتزعت خنجر عسكري
السلطة لتشق بطنها وتفارق الحياة في لمح البصر في أوائل السبعينات بمدينة
صنعاء حينما كان يقتادها الى ضابط التحقيق بتهمة « الشيوعية » كواحدة
من بين أكثر من خمسين امرأة كن قد أنتزعن من بين أهلهن وأطفالهن من
قرى المناطق الوسطى وأحضرن الى العاصمة تحت أسنة الرماح لنفس الغرض
وبنفس التهمة !

واذا كان البعض منا ما يزال يتذكر بصعوبة المدلول السياسي
والاجتماعي لكلمة « دستوري » التي شاعت بعد فشل حركة ١٩٤٨ الوطنية
وحتى قيام الثورة عام ١٩٦٢ فان الغالبية الساحقة من المثقفين لا يعرفون
قط المدلول المائل لكلمة « ناصبي » و « رافضي » و « خباني » و « حضوري »
و « قبيلي » و « شهاري » الى غير ذلك من مفردات القاموس السياسي والفكري
لتاريخ أئمة بيت حميد الدين وأسياعهم من عناصر الطبقة الاقطاعية وذيلها
العفنة منذ عرفهم الشعب اليمني سواء كانوا في السلطة أو خارجها .

كما أن الكثير منا لا يعرف أيضا مدلول التشاؤم الكبير ليوم الربوع
في منطقة البيضاء والمنطقة الشرقية بصفة عامة والذي يتلفظ به الأشخاص
ضد بعضهم بالقول : « لك يوم الربوع » كتعبير عن أعلا درجات السخط
والغضب وتمنيات الشر للطرف الآخر .

فالمعروف أن كلمة « دستوري » التي روجها بيت حميد الدين بعد
فشل حركة ١٩٤٨ قد ألصق بها معنى التكفير والحسة والندالة بالنسبة لكل
من شارك في تلك الحركة الوطنية ضد الامام أو تعاطف معها ، والتي سميت
هي الأخرى « بالدستورية » لأنها كانت في الأساس تستهدف القضاء على
الدكتاتور الاقطاعي الأكبر ممثلا بالامام وأقامة دولة دستورية تعتمد على
الدستور والنظام ، ومع ذلك فقد نجحت السلطة الاقطاعية الفردية المستبدة
للإمام بعد اخماد الحركة في مسح مدلول هذه العبارة الوطني الى عبارة مقت
ومذمة يتنازع بها الأشخاص العاديين فيما بينهم كتعبير عن الكراهية والذم .

هذه القصة التي ما تزال معروفة لا تختلف كثيرا من حيث الاساس
والغزى السياسي والاجتماعي والطبقي لقصص تعابير ومصطلحات شائعة أكثر

قدما ، مثل كلمة « ناصبي » و « رافضي » التي تدل على كل من كان يخالف أئمة بيت حميد الدين القداما في مذهبهم وفكرهم أو يرفضهم ويناصبهم العداء ، كما أن ما شاع من إلحاق معاني المذمة والتحقير لكلمة « خباني » التي يلقب بها كل من ينتمي لمنطقة خبان وغيرها من المناطق الوسطى وكل من يفد الى المدينة من أى منطقة في الريف اليمنى بصفة عامة لممارسة العمل اليدوى والعضلى ، وكذلك كلمة « حضورى » نسبة الى منطقة حضور وما جاورها من المناطق الشمالية الغربية (كوكبان وشبام ومسور حجة) حيث يحمل معنى المذمة والتحقير لهذه المناطق ومن ينتمى اليها دلالة تاريخية وسياسية واجتماعية بالغة الاهمية ، ذلك أنه حينما وجدت الحركة القرمطية في اليمن منذ القرن السادس الهجرى على يد الزعيم الوطنى على بن الفضل ومنصور حوشب ، كان الأول قد أتخذ من سرو يافع القريب من مسقط رأسه في مدينة جيشان من بلاد العود في المناطق الوسطى منطلقا لحركته السياسية والوطنية التي كللت بالنجاح ، وأتخذ الثانى من بلاد حضور ومسور حجة وشبام وكوكبان وما جاورها المنطلق الثانى لنفس الحركة الوطنية حتى التقوا معا في صنعاء(٤) .

ولقد تمكن على بن الفضل من توحيد اليمن كاملة وأسقاط كل الممالك والامارات الاقطاعية المتناثرة هنا وهناك بما في ذلك مراكز الاثمة في المناطق الشمالية وأقامة دولة وطنية ذات مبادئ اشتراكية وشعبية لمدة عشرين عاما لم يشهد اليمن مثيلا لها من قبل ولا من بعد حتى اليوم منذ ظهور الاسلام ، اذا ما أستثنينا دولة الصليحيين الى حد ما الذين جاءوا بعد حين وهم خلفاء نفس الدعوة وجناحها المعتدل المرتبط بالدولة الفاطمية(٤) .

فبسقوط دولة على بن الفضل بعد اغتياله بالسهم بفعل تدبير بعض الاثمة الرسيين وغيرهم من قادة الممالك الاقطاعية والقبلية والارستقراطية الذين كانت الدولة قد قضت على مصالحهم ، كان من ضمن ردود فعلهم بعد ذلك الصاق كل المذمات وألوان التحقير والمقت بكل فئات الشعب الكادحة ممن يمارسون العمل اليدوى المأجور في المدن من أبناء الريف الذين آمنوا بتلك الدعوة ودافعوا عنها ، وبهاتين المنطقتين التاريخيتين وأهلها بالذات والتي انطلقت منهما الدعوة الوطنية لتوحيد اليمن واستقلاله عن التبعية للخلافة والأئمة الموهومين في الخارج والممالك الاقطاعية والعشائرية في الداخل .

(٤) راجع كتاب الحمادى عن القرامطة في مكتبة دار الكتب بصنعاء .

(٤ مكرر) محمد يحيى الحداد : تاريخ اليمن السياسى ، الطبعة التالية ، ص ٦٩٤ .

وذلك ضمن ما ألحقوه من التشهير والتشويه بتاريخ تلك المرحلة الذهبية في حياة الشعب اليمني^(٥) .

ولقد تركز الأمر بنفس الطريقة بعد حين بالنسبة للدولة الصليحية التي نجحت في توحيد اليمن مرة أخرى وأقامت دولة قوية مركزية من حضر موت حتى مشارف نجد والأراضي المقدسة في مكة والمدينة التي خضعت لآشرافهم ، حيث ما تزال تلصق بهم ألوان التهم والبشاعات الخلقية والدعوى الكاذبة حتى اليوم^(٦) .

وعلى النطاق القومي والعام لا يكاد يوجد مثقف واحد في أى بلد عربى لم يكن قد قرأ أو يعرف على الأقل عن أول بيان سياسى لأول حزب شيوعى فى العالم وكتاب رأس المال لكارل ماركس أو قراء عنه على الأقل ، وكتاب أصل العائلة والملكية والدولة لانجلز ، أما مجموعة الدروس التثقيفية التى أعدها الحزب الشيوعى الفرنسى لتثقيف قواعده من العمال الفرنسيين فى الكتاب المشهور بأسم : « أصول الفلسفة الماركسية » فقد حظى بما لم يحظى به أى مطبوع معاصر من القراءة وسعة الانتشار بين مثقفى البلدان النامية والمتخلفة على كل المستويات وبمختلف اللغات .

كما أن كثير من الأحداث التاريخية القديمة والحديثة خارج نطاق البلدان النامية والمتخلفة لم تعد مجهولة أو خافية الدلالة العلمية والتاريخية والاجتماعية والسياسية والموضوعية ، كوقائع الثورة الفرنسية وتحطيم سجن الباستيل وأقامة كومونة باريس فى فرنسا ، وحادثة محاكمة وقتل عمال شيكاغو فى أمريكا ، وثورة ١٩١٧ فى روسيا ، وحرب الأنصار فى الصين ، وهزيمة الحركة النازية فى الحرب العالمية الثانية ، وانتصار الشعب الفيتنامى البطل ... الخ . فكل هذه الأحداث والوقائع التاريخية وغيرها من وقائع وأحداث التحولات التاريخية فى النضال البشرى فى المجتمعات الاشتراكية والرأسمالية على السواء تحتفظ اليوم بكل مضامينها ودلالاتها التاريخية والموضوعية السليمة ، ولها مكانتها وأثرها فى نفوس ومشاعر

(٥) راجع حمود العودى : نحو رؤية وقرأة جديدة للتاريخ والتراث ، دراسة فى مجلة الغد اليمنية عدد مارس - ابريل ١٩٧٨ . وكذلك كتاب الحمادى عن القرامطة فى اليمن ، دار الكتب بصنعاء .

(٦) راجع المرجع السابق للحمادى بصفة عامة ، وكذلك تاريخ ذبارة .

وأفكار كل المناضلين من أجل الحرية والتقدم في العالم وتقرأ باستفاضة ويحتفل بها في كل عام .

هذا في الوقت الذي لا يستطيع الغالبية العظمى من المثقفين الوطنيين في البلدان النامية وفي المنطقة العربية مثلا أدراك الدلالات الاجتماعية والسياسية والطبقية والتاريخية لواقعة ابتلاع هند أم معاوية لكبد العباس بعد مقتله ، ومقتل سعد بن أبي عباد في أحد المناطق النائية من شعاب مكة بعد خلاف السقيفة ، وبث « أشاعة » بأن جماعة من الجن قد اعتدت عليه وقتلته ، ولا نفي ابن ذر الغفاري إلى الصحراء حتى مات فيها بلا كف ، ولا مقتل الخليفة الثالث عثمان بن عفان ، ودلالة ما فعله علي بن الفضل في اليمن وأبي سعيد الجنابي في البحرين ، واحتفال الخليفة المتوكل في القاهرة بحرق وأتلاف أئمن وأهم ما كتبه ابن رشد والامام الغزالي يقف إلى جواره في منصة الاحتفال وهو يعلن عن العطايا السخية لكل من يحضر كتابا أو كلمة مكتوبة لابن رشد لكي تحرق في مثل هذا الحفل المهيب ، الأمر الذي فعله أسلافه العباسيين والفاطميين بالتراث الانساني والفكري الذي لا يقدر بضمن للمعتزلة والقرامطة والحوارج وغيرهم من دعاة الحرية والعقل في مقابل أصحاب التقلييد والنقل ، والذي لا يقل عما فعله المغول في دمشق وبغداد (٧) .

فمثقفونا لا يجهلون كل الدلالات التاريخية والسياسية والاجتماعية والطبقية لمثل هذه الأحداث الهامة فحسب بل أن مثقفينا الوطنيين يجهلون أيضا الدلالات الاجتماعية والتاريخية والسياسية لضرب الناس لأنفسهم بالسياط والحداثد المسننة حتى الموت في النجف و كربلاء في العراق وغيرها من المناطق داخل الوطن العربي وخارجه ، وحج ألوف الناس يوميا إلى ضريح السيد البدوي والسيد الحسين وغيرها من أماكن دفن الموتى في مصر ، تحت رعاية ومباركة رجال السلطة ومشاركتهم أيضا .

كما أننا في اليمن أيضا نجهل تماما لماذا أرتد الأسود العنسي أو كفر على نحو ما تروى الأساطير كما لا نستطيع أن نتذكر قط أو نستنتج دلالة هدم « يعلى بن أمية » حاكم اليمن في عهد عثمان لقصر غمدان وملحقاته في صنعاء بأمر من الخليفة ، مثل ما يجهل الكثيرون منا دلالة تحطيم نابليون لآنف أبو الهول في تبة الجيزة في مصر بمدفعية القرن التاسع عشر .

فكل مثل هذه الأمور والوقائع هي التي يتكون منها بناء التاريخ كله بالنسبة للوطن العربي وغيره من المجتمعات النامية والمتخلفة ومجمل ظروفه الذاتية والموضوعية ، ويستدل من خلالها وبها على حركته وصورته التاريخية والجدلية التي لا تتوقف ، وتقرأ في ضوئها حقيقة الماضي والحاضر وتحدد بمقتضاها والاسترشاد بها صورة المستقبل ، والعوامل الذاتية والموضوعية المؤدية اليه ، كل هذه الأمور والقضايا هي من القصور والأهمال والتناسي حتى الآن بالنسبة للمثقفين بصفة عامة وطلّاع النضال الوطني والتحرري في المجتمعات التي نحن بصدددها بصفة خاصة ، بحيث لا يحتل الاهتمام بها الا مقعداً من الدرجة الثالثة أو الرابعة .

بل غالباً ما تبدوا بعض الاهتمامات الفردية والعشوائية السطحية لبعض المثقفين بمثل هذه الأمور والقضايا مجرد تعبير عن الازدراء والسخرية والتهكم من جهة أو مجرد العداء الشكلي والمحاكمة السطحية الساذجة من جهة ثانية ، على نحو ما سبق القول في مكان سابق من هذه الدراسة ، أو لا يعرفون عنها أو يتذكرون منها في أحسن الأحوال أكثر مما يعرفه أو يتذكره أو يردده رواد التقليد والنقل المحرف والمشوه من حملة أفكار وأيدولوجية الطبقات الاقطاعية والارستقراطيات المسيطرة القديمة المتخمة بالتضليل والخرافة والمسح العقلي للتفكير السليم الذي ما نزال نقرأ من خلاله كل تاريخنا ، ويلقن به أطفالنا وشبابنا في المدارس والجامعات ودور العلم والعبادة ومقابر الموتى ، وعند قارئ الكف والطالع وضاربي الودع والمداحين على رصفة الشوارع وبالشكل والمفهوم المشوهة الذي تريده هذه الطبقات الاقطاعية والرجعية المتخلفة ويضمن بقاء واستمرار مصالحها المرتبطة بحالة التخلف القائم لا وفقاً لما يقضى به المفهوم الحقيقي لطبيعة الواقع وأبعاده التاريخية والاجتماعية والتراثية (٧) .

خصوصاً وان هذه الطبقات الاقطاعية المتخلفة قد نجحت الى حد كبير في المحافظة على حق الوصاية على هذا التراث والتحدث باسمه دون سواها منذ زمن بعيد وحتى اليوم ، وجعله جزء لا يتجزأ من مملكتها الخاصة التي يورثها الأبناء لأبنائهم ولا يجوز للآخرين حتى مجرد التفكير في المشاركة فيها ، تطبيقاً لأوامر السماء على الأرض ، اذ يجب أن لا يغيب عن الذهن

(٧ مكر) راجع حمود العودي : التراث الشعبي وعلاقته بالتنمية في البلاد النامية ، دراسة تطبيقية عن المجتمع اليمني ، وبالذات الفصل الثالث بصفة عامة ، مركز الدراسات اليمنية ، ١٩٨٠ .

المدلول السياسى والاجتماعى والطبقى والذى نجهله ضمن ما تجهل للحكمة الاقطاعية والارستقراطية القاضية بأن الحياة لا تستقيم أمورها الا بوجود أمام « هاشمى » معصوم من الخطأ فى قمة السلطة ، وأن صلالة الجماعة لا تصح الا بوجوده ولا تساق الزكاة الا الى خزائنه ، وتفسد كل الحقوق والمعاملات اذا غاب بشخصه أو غاب من ينوب عنه من نفس السلالة الوهمية أو الوسط الاقطاعى والارستقراطى على الأصح ، والذى رغب فى تكريس مصالحه الطبقيّة سياسيا واقتصاديا وأيديولوجيا عن طريق نشر وتعميق مثل هذه الاشاعات والأكاذيب فى أذهان بسطاء الناس زمنا طويلا فى بلادنا، والتي تتميز بها العقلية الاقطاعية عبر التاريخ فى كل المجتمعات ، ونحن نشاركهم كل ذلك بوعى منا أو بدونه .

وهكذا تتأكد حقيقة أن الظروف الذاتية والموضوعية وأدبياتها الثقافية والفكرية التي يرددها مثقفونا على أسماع بعضهم البعض يوميا أكثر من ترديد أسمائهم الشخصية لم تكن مجرد صيغة للمنطق المثالى اللفظى ولا كلمة سر ثبت بها هويتنا عند اللزوم ، كما أنها ليست تسمية لغوية أو علامة تجارية يستطيع أى شخص أن يدمج نفسه وأشياءه بها لكى يتميز عن غيره ، ولكنها صميم الوجود الحقيقى للمجتمع وتاريخه كله ومفتاح تحوله نحو الأفضل بغير بديل ، كما أننا لا نستطيع أن نتصور ومن وجهة النظر الاشتراكية العلمية - كما يقول عبد الفتاح اسماعيل - بصدد المثقفين اليمنيين الوطنيين - أن تكون هناك ثقافة أممية بدون أن يكون لها أساس ثقافى وطنى .. فلكى يطل المثقف اليمنى على رحاب الثقافة الأممية والانسانية عليه أن ينطلق من ثقافته الوطنية .. فالمثقف الوطنى الجيد هو المثقف الأمى الجيد»^(٨) .

وفى ختام هذه الفقرة التى قد تطول فيها أحاديث الشجون وحتى لا نذهب فيه أكثر مما يسمح به إطار الموضوع الجوهرى والشامل لهذا البحث ، دعونى أقول كلمة أخيرة كفرد قدر له أو يفترض فى نفسه على الأقل أنه واحدا من هؤلاء المثقفين المتشردين ، نسي العيش فى قريته القديمة ومهارة الخبرة والممارسة فى التعامل مع ثوره ومحرائه وأغنامه الأليفة الطيبة منذ أكثر من خمسة عشر عاما وأصبح يجيد حفظ بعض الكلمات ويحسن صياغتها

(٨) راجع كتاب : مناقشات حول الثقافة اليمنية ، ص ٢٦ (عدد من المثقفين اليمنيين)

دار ابن خلدون ، بيروت ، ١٩٧٥ .

على هذا النحو ، دعوني أقول كمثقف بشكل ما بأننى لا أريد أن أظلم نفسى وأظلم أمثالى من المثقفين الوطنيين بالقول بأننا لا نملك مفهوما محددا لدور العوامل الذاتية وأهميتها فى عملية النضال وأحداث التحولات التاريخية أو نجهل هذه القضية كليا وجزئيا ، فالكثير منها صار يدرك كل ذلك أدراكا حسنا كقضية مبدئية ونظرية منهجية لا أكثر ، أما الكيفيات والممارسات العملية والاستيعاب الحقيقى السليم لهذه القضية فإنه ما يزال هو التحدى الذى نجهله ولا نحسب له حسابا ، والثغرة المميتة فى حياتنا والتى تطل منها الافاعي والحشرات السامة ما بين عشية وضحاها لتفسد كل ما نعمله وتقضى على كل ما نحلم به حتى مجرد بقائنا على قيد الحياة ، فهل تقبل مواجهة هذا التحدى حتى من أجل المحافظة على البقاء ؟!

نهاية الاغتراب والعودة الى الأصل

أود أن أعيد الى الذاكرة ما سبق وأن أشرت اليه عرضا فى مكان سابق من هذا البحث من أنه ما أن بدأ الواقع الاجتماعى للمجتمع اليمنى يستعيد توازنه الطبقي والاجتماعى التقليدى بعد سنوات قليلة من قيام ثورة ٢٦ سبتمبر عام ١٩٦٢ ويكشف عن اغتراب المثقفين فى هذا الواقع على نحو ما سبق حتى وجد المثقفون أنفسهم فجأة أشبه بالأناس المتشردين الذين لم تنقطع صلاتهم بكل شئ من حولهم فحسب بل صار معاديا لهم ويشير اليهم بأصابع الاتهام ويقوم بتصفياتهم بلا تردد ، وفى هذه المرحلة بدأ المثقفون اليمنيون ككل الدخول فى مرحلة جديدة من الصراع والمعاناة لا مع الواقع السياسى والاجتماعى المحيط الذى سحب اعترافه بهم كأوصياء وكشف لهم عن المقاييس الهشة والساذجة التى أنبنت عليها حياتهم وثقافتهم ووجودهم نفسه ، بل ومع أنفسهم أيضا التى ما عادت لتقوى على المغالطة بعد الآن .

وهنا نستطيع القول أنه رغم كل المعاناة الشاقة والتمزق والتشرد الرهيب الذى أصاب هذه الفئة الاجتماعية فى اليمن منذ أواخر الستينات وحتى اليوم على مستوى الساحة اليمنية ككل وما جد فى حياتهم وفكرهم من تطور وتحول كبير ، إلا أن الوقائع قد جرت أحداثها بمقاييس مختلفة نسبيا فى الشطر الشمالى من الوطن بالنسبة للشطر الجنوبى منه ، الأمر الذى أدا الى اختلاف النتائج نسبيا أيضا حتى هذه اللحظة ، وفى حدود العلاقة بالسلطة السياسية على الأقل ، حيث ستتضح هذه الفروق النسبية حينما نتحدث فى مكان لاحق من هذه الدراسة عن الأوضاع الراهنة فى الشطر الجنوبى من الوطن مقارنة بما هو جار فى الشمال ، حيث ما زال حديثنا فى هذه الفقرة هو عن الأسس والمفاهيم الشاملة للمثقفين اليمنيين

ككل ومن زوايا المفهوم الاجتماعى والطبقى والتاريخى لهذه الفئة وليس المفهوم السياسى البحت الذى سنرجى الحديث عنه قليلا .

قلت أنه بالرغم من كل المعاناة والتمزق وهول الحقائق المرة التى فوجئ بها المثقفون اليمنيون فى منتصف وأواخر الستينات عن أنفسهم وعن الواقع من حولهم ، إلا أنه من واقع هذه المعاناة نفسها ومن خلالها بدأت الأمور تتحول جذريا شيئا فشيئا وتتحرك فى الاتجاه التاريخى والواقعى العلمى الصحيح ، وتضع النهاية المحتومة لقصة الاغتراب الطويل .

فلقد بدء المثقفون اليمنيون يكتشفون لأول مرة أنهم لم يكونوا قط فئة اجتماعية مستقلة ومتجانسة قادرة على قيادة كل الفئات والطبقات فى المجتمع أو أنهم طبقة فوق كل الطبقات ، وأنهم عبارة عن ليف اجتماعى متناقض الأفكار والمصالح والأهداف والتطلعات يعبر عن طبيعة الواقع الاقتصادى والسياسى والاجتماعى المتناقض أكثر مما يعبر عن نفسه وأنهم أقل وأضعف بكثير من أن يقووا على أن يكونوا سلطة بمفردهم ، أو حتى طبعة متماسكة تدافع وتناضل عن مصالح اجتماعية وطبقية معينة فى صميم الواقع الاجتماعى بمعزل عن هذه الطبقات وعن الواقع الاجتماعى نفسه ، كما بدأوا يكتشفون ببطء حجم الدور الحقيقى للمسألة القومية وحدود إمكانياتها التى تتوقف عند الأسس الجوهرية الشاملة لوجود المجتمع نفسه ، وثقافته وحضارته وتاريخه ولغته ورقعته الجغرافية وانتمائه الوطنى ، ولا تتعدا ذلك قط الى أن تصبح مدخلا لحل المسألة الاجتماعية وتنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والطبقية والسياسية داخل المجتمع الواحد ، والتى تخضع بصفة مطلقة لقانون التطور الاجتماعى ومساره الجدلى والديالكتيكى المتناقض والمتطور على الدوام .

كما بدء هؤلاء المثقفون أيضا يكتشفون بتأثر أكثر بطشاً وصعوبة فداحة التجهيل والعزلة المخيفة عن الواقع الذاتى والموضوعى التى ألحقتها بهم الظروف والحقوها بأنفسهم بسبب هذه الظروف أيضا ، وكيف بدأوا يجدون أنفسهم أكثر تعاسا وأمية من الأميين أنفسهم فى هذا الواقع ، حينما تهاوت كل القشور التى بنو عليها حياتهم السابقة ولا ذو بهذا الواقع للبحث عن مأوا يمنحهم مجرد الاحتفاظ بالبقاء على الأقل ، كل بطريقته الخاصة وبما يضمن تحقيق مصالحه أو أمنه وبقائه ، متحذرا من كل التزاماته القديمة بصورة مباشرة وغير مباشرة ، حيث لجأ كل منهم الى أقرب مكان يعرفه أو تربطه به صلة قرباء قديمة أو مودة وصداقة جديدة .

حيث بدأ كل منهم يسترجع أفكاره بصعوبة لكي يتذكر نقطة البداية التي بدء منها لكي يعود إليها بصفة عامة أو يبحث عن نقطة جديدة يرسم عليها بشرائه المهشم اذا استحالت عليه العودة الى نقطة البدء أو وجد ما هو أفضل منها .

وبتعبير أوضح فإن المثقفين اليمنيين حينما بدأوا يتعلمون من الوقائع والأحداث العملية ما أجبرهم على مراجعة كل مواقفهم ومفاهيمهم القديمة ومغادرتها الى هذا الحد أو ذاك فإنهم بذلك قد اقتربوا من صنع النهاية لقصة اغترابهم وبدأوا في الوقت نفسه رحلة العودة الى أصولهم الاجتماعية والطبقية وتبنى مصالحها بصورة مباشرة وغير مباشرة من أقصى اليمين وحتى أقصى اليسار ، وتحديد منطقتاتهم الجديدة في ضوءها ومن خلالها ، والقيام بتطوير هذه المصالح والدفاع عنها بطريقة واقعية وصحيحة ، وسط ظروف سياسية واجتماعية ونفسية بالغة الصعوبة أنهت بالكثير منهم الى حالة من التأزم والضياع المحقق قبل أن يقووا على التخلص من كل ما تشبّعوا به من رواسب قديمة ويظفروا بهويتهم الجديدة ويتكيفوا معها بسهولة .

ولقد كان المثقفون ذوى الأصول الاقطاعية والبرجوازية والكبرادورية هم أقل الجميع معاناة وقدرة على التكيف بسهولة مع الظروف الجديدة مع وسطهم الطبقي الأصلي الذي صار يملك السلطة والمال معا بعد الخامس من نوفمبر عام ١٩٦٧ في الشطر الشمالى من الوطن ، ويقدم لهم مختلف الأغراض لكي يوظفوا قدراتهم ومهاراتهم السياسية والوظيفية في خدمته ، ويتخلصوا بسرعة من كل رواسبهم وشقاوتهم القديمة ، الأمر الذى سهل لأكثريةهم الغالبة أنقاذ أنفسهم من الضياع بسرعة والتكيف المغربى والخروج مع أوضاعهم الطباقية القديمة الجديدة ، التي أغتربوا عنها لبعض الوقت . والقليل منهم جدا هم الذين لقيوا الكثير من المعاناة والمتاعب في سبيل البحث عن هوية طبقية جديدة تتناسب ولو بحد أدنى مع ما تشبّعوا به من أفكار ومفاهيم قومية ووطنية في سن الطفول والشباب ، يشاركونهم في ذلك الغالبية العظمى من المثقفين ذوى الأصول البرجوازية الصغيرة والعمالية والفلاحية ممن توفرت لهم فرص التعليم والثقافة بعد قيام الثورة على نحو ما سبقت الإشارة في مكان سابق من هذه الدراسة .

فلقد ثبت من خلال مسح اجتماعى خاص قام به الباحث مؤخرا وحصل من خلاله على نتائج ذات دلالة واقعية وعلى درجة جيدة من الثقة والصدق العلمى فيما يتعلق بهذا الموضوع ، اتضح من خلالها أن ٦٥٪ من المثقفين

اليمنيين ذوى الأصول الاقطاعية والأرستقراطيات العشائرية والقبلية الذين لا تقل نسبتهم عن ٤٥٪ من مجموع المثقفين اليمنيين المعاصرين الذين أتتحت لهم فرص التعليم والتثقف ككل ومن قاموا بعزل أنفسهم عزلا مشوها عن أصولهم الطبقية الاقطاعية وتبنوا الفكر القومى والبرالى والبعض منهم تبنا الاتجاهات اليسارية المتطرفة منذ بداية الستينات وما قبلها ، هؤلاء جميعا قد رجعوا قلبا وقالبا الى أصولهم الطبقية الاقطاعية القديمة منذ أواخر الستينات وأوائل السبعينات .

وانما ما يزيد عن ٢٥٪ من النسبة المتبقية منهم قد تبناوا الفكر البرجوازى والكبرادورى الجديد ، وأن ١٢٪ منهم قد تأزموا وانقطعت بهم السبل بعد أن عجزوا عن تكيف أنفسهم مع أى موقف جديد وبطريقة صحيحة ، وأن ٨٪ منهم على الأكثر هم الذين احتفظوا بتوازنهم ضمن الخط البرالى القومى الذى بداءوا به وطوروا أنفسهم من خلاله فى الاتجاه الوطنى والتقدمى .

كما أن نسبة ٥٢٪ من المثقفين ذوى الأصول البرجوازية والكبرادورية التجارية والذين يشكلون ٢٥٪ على الأقل من مجموع المثقفين اليمنيين قد عادوا بدورهم الى أصولهم الطبقية التى أصبحت أكثر تطورا وأغراء فى امتيازاتها ومكاسبها المادية ، وأن أقل من ٢٠٪ هم الذين نجحوا فى المحافظة على الخط الوطنى البرالى والتطور من خلاله ، ومال حوالى ٨٪ منهم الى تبني فكر ومواقف الطبقة الاقطاعية والارتباط بها ، بينما تأزم أكثر من ٢٠٪ منهم وعجز عن التكيف السليم من جديد مع أى من المواقف السابقة وانقطعت بهم سبل العمل السياسى والفكرى الصحيح بصورة مباشرة وغير مباشرة .

أما مجموعة المثقفين ذوى الأصول العمالية والفلاحية والأوساط الاجتماعية الفقيرة والذين تصل نسبتهم الى ما يقرب من ٣٥٪ من مجموع المثقفين المعاصرين والذين زادت نسبتهم بهذا الشكل نتيجة قيام الثورة فى الشمال عام ١٩٦٢ والحصول على الاستقلال فى الجنوب عام ١٩٦٧ فقد كانوا هم أتعس الجميع وأكثرهم معاناة بصفة عامة فى هذا الموقف ، ذلك أن أوساطهم الطبقية العمالية والفلاحية والاجتماعية الفقيرة والمضطهدة لم تستطع أن تقدم لهم أى امتيازات مادية أو معنوية مغرية للعودة اليها بسهولة وتبنى فكرها ومصالحها ، نظرا لما كانوا قد اعتادوه من نمط معيشة حياة البرجوازية الصغيرة وعاداتها ومزاجها الاجتماعى المشووعة والمتحرف (أكل - شرب - ملابس - مسكن بطريقة معينة) من جهة وما تشبعت به عقولهم

من أسس تربوية برجوازية وارشراطية معينة أساسها الحرص على التخلص من أوساطهم الاجتماعية والطبقية الأصلية وعدم التفكير في العودة إليها في يوم من الأيام، رغم استعدادهم أو اعتقادهم الواهم على الأصح أنهم يستطيعون العمل من أجلها من خلال توجيه النصائح والارشادات النظرية لما يجب أن تكون عليه الأمور من أماكن متعالية ، أو إعلان الندم والاستياء المصحوب بدموع التماسيح لما قد لحق ويلحق بها من ظلم وأداء من قبل الطبقات المسيطرة ، والاكتفاء بمجرد النقد الكلامي لما هو موجود والتنظير المنالي لما ينبغي أن يكون في أحسن الأحوال .

كما أن الطبقات الاقطاعية والبرجوازية قد أبدت الكثير من المحاذير ازاء قبول عضويتهم فيها ، الا وفق شروط مشددة يشبتون من خلالها حسن النية ، ولذلك فقد جاءت نسب توزيع هؤلاء المثقفين لأنفسهم في الأونة الأخيرة توزيعا طبقيا مختلفا بشكل ملحوظ بالقياس الى سابقهم من ذوى الأصول الاقطاعية والبرجوازية ، فبينما بلغت نسبة المثقفين ذوى الأصول الاقطاعية والبرجوازية الذين عادوا الى أصولهم الطبقية وتبنوا فكرها ومصالحها ٦٤٪ و ٥٢٪ على التوالي ، فان نسبة المثقفين ذوى الأصول العمالية والفلاحية والفئات الاجتماعية الفقيرة الذين حافظوا على خطهم الوطني وطوروه وعادوا للارتباط بأصولهم الطبقية وتبنى مصالحها وفكرها التقدمي الصحيح وقاموا بتطويره لم تتجاوز ٣٧٪ بينما نجحت الطبقات الاقطاعية في امتصاص ١٦٪ منهم و ٢١٪ أمتصتهم الطبقة البرجوازية الكبرادورية الجديدة ، وصاروا جزء لا يتجزأ من هذه الطبقات ومدافعين أقوياء عن مصالحها .

أما النسبة الباقية وهي لا تقل عن ٢٦٪ فقد أعترتهم حالة من التأزم السياسى والنفسى من هول ما فاجأتهم به الأحداث وعجزوا معها عن التكيف السليم مع أى موقف طبقى أو سياسى محدد فى الواقع الاجتماعى ، الأمر الذى أنتهى بأكثرتهم الى الجنون والتشرد أو الانتحار المباشر والبطىء من خلال أدمان شرب المواد الكحولية وتعاطى القات وفقدان الاستقرار النفسى والاجتماعى والعائلى ، والامعان فى الا مبالاة والثروة والاستسلام لحالة التشرد الحياتى المخيف هروبا من واقع يرفضونه الى عالم فشلوا فى تحقيقه .

وبذلك نستطيع القول بأن المثقفين اليمنيين المعاصرين قد بدأوا مغادرة مواقعهم القديمة أو التقليدية فعلا منذ منتصف الستينات وما بعدها ، وسط أحداث مريرة ودامية كان أولها أحداث لحج والشيخ عثمان فى عدن عشية الاستقلال عام ١٩٦٧ ، وربما يكون آخرها هى أحداث ١٥ أكتوبر سنة

١٩٧٩ فى صنعاء ، حيث قاموا بتقسيم أنفسهم تقسيما طبقيا الى ثلاثة أقسام رئيسية ، القسم الأول التحق بالطبقات الاقطاعية والبرجوازية الكمبرادورية بحكم الانتماء الأصلى أو القناعات السياسية والمصلحية وانقطعوا لخدمة مصالحها ، بعد أن تنازلوا عن كل ما تبقى لهم من الاهتمامات القومية والبرالية القديمة كدليل على حسن نواياهم تجاه هذه الطبقات .

أما القسم الثانى فقد سار فى الاتجاه العكسى أى العودة الى أوساط الطبقات العمالية والفلاحية بحكم انتمائهم اليها أو اقتناعاتهم السياسية الناجزة بهذه الطبقات وتبنى مصالحها وأيدولوجيتها بطريقة أكثر علمية وموضوعية ، وقامت بتنميتها وتطويرها نظريا وعمليا بشكل ملحوظ ، رغم كل المشقات والمتاعب التى عانوا منها ولا يزالون .

أما القسم الثالث من هؤلاء المثقفين فقد شكلوا بقطاعهم الواسع الظاهرة الأكثر استثناءا وتميزا ، والتى قد تخص المجتمع اليمنى أكثر من غيره من المجتمعات النامية والمتخلفة ، فهم أولئك الذين لم يطبقوا قط العودة الى حظيرة الطبقة الاقطاعية والبرجوازية والقبول بشروطها المهيمنة من جهة ، وعجزوا فى الوقت نفسه عن اختيار المواقف المضادة لذلك بطريقة صحيحة بحكم ما تشبعوا به من تربية سياسية وفكرية خاطئة ، وعالوا الى الرفض والمقاومة السلبية لكل شئ من حولهم والتعامل معه بطريقة مرضية ، فانقطعت بهم السبل وأنتهت بهم الممرات الى نهايات مأساوية محزنة حقا .

ونستطيع أن نستدل من خلال هذه الدلالات الاحصائية على بعض الحقائق الأخرى الأكثر أهمية منها :

(أ) اثبات حقيقة أن فئة المثقفين (أى مثقفين) ليسوا فئة مستقلة أو طبقة فوق الطبقات ولكنهم يمثلون شريحة اجتماعية مقسمة رأسيا بين كل الطبقات الرئيسية فى المجتمع ، ليقوموا بدور التعبير عن مصالحها السياسية والاقتصادية المتناقضة وخدمة هذه المصالح دون أن يكونوا مفوضين أو قادرين على الدفاع عنها أو المحافظة عليها بمفردهم وبمعزل عن هذه الطبقات نفسها التى لا تمنحهم هذا الحق مهما بلغت درجة ثقتها بهم وأخلاصهم لها . لأنهم لا يعجزون عن الوفاء به فحسب بل ولأنه حق غير شرعى بالدرجة الأولى .

(ب) ان الانتماء الطبقي وأصوله الاجتماعية هو الأساس الجوهرى الذى تحدد فى ضوءه الهوية الاجتماعية والطبقية للأفراد كقاعدة عامة ، وان

تحول بعض الأفراد المثقفين وانتقالهم من طبقة لأخرى هو الاستثناء الذي بالرغم من أهميته إلا أنه يظل استثناء وليس قاعدة عامة يجب الحذر من التورط فيه أكثر مما ينبغى أو المبالغة فى دوره أكثر من اللزم سلبا أو إيجابا .

(ج) ان القطاع الواسع والملاحظ من أولئك المثقفين الذين تأزموا وطنيا ونفسيا وغالبيتهم ينتمون الى أوساط عمالية وفلاحية وبرجوازية صغيرة ووطنية ويشكلون بحالتهم تلك الاستثناء غير العادى قد كانوا هم الفدية أو الضريبة التى كان لا بد وان تدفع ثمنا لقصة ذلك الاغتراب الطويل التى عانت منها هذه الفئة وما تزال فى كثير من المجتمعات النامية والمنخلفة، والتى جسدت أعظم دلالاتها وحدة بروزها فى مجتمعنا اليمنى بكل تأكيد من خلال هذا النمط من المثقفين ذوى النهايات التعيسة .

الفصل السابع

الدلالات الواقعية

الا يبدو أن الطابع النظري قد طغى على حديثنا في الفصل السابق في هذه النقطة الخاصة ببدء عودة المثقفين اليمينيين من رحلة الاغتراب المشبوهة التي شبوا وترعرعوا في ظلها ، الى أصولهم الاجتماعية والطبقية وأقامة علاقات طبيعية معها ؟ وأننا نفتقر الى بعض الدلالات الواقعية للأحداث والتطورات الفعلية في هذا الشأن التي تؤكد كل ذلك ، رغم ما سبق الاستناد اليه من بعض المؤشرات الاحصائية التي يتحمل الباحث وحده مسئولية صدقها وموضوعيتها ؟

هذا بالضبط هو ما أحس به وما أجدني مضطرا لاستيفائه في هذا الفصل حتى يكون الكل في الصورة ، ولا أتحمل عبء الحكم على هذه النتائج الهامة بمفردي ، خصوصا وأننا بصدد موضوع شديد الحساسية والأهمية معا ولا يحتمل التناول النظري والشكلي العابر ، ولا مجرد الإشارة الى نسب احصائية مليئة بالمخاطر اذا ما قدمت كدالة وحيدة الجانب .

كيف نشاء المثقفون اليمينيون ، ومن أي المصادر الطبقية وفدوا ، وفي ظل أي ظروف سياسية واجتماعية وقومية كونوا ثقافتهم ورؤيتهم لأنفسهم وللواقع من حولهم ؟ كل تلك قضايا سبق طرحها بوضوح ومن خلال بعض الوقائع أيضا . أما كيف أنفرط عقدهم وتحطمت سفينة اغترابهم ونفرت بهم سبل أصولهم وواقعهم الاجتماعي الصحيح ، فذلك ما حللناه من الناحية النظرية وبعض الدلالات الاحصائية في الفصل السابق ونستوفيه هنا من خلال استعراض أهم الأحداث والتطورات الواقعية التي تمت من خلالها كل تلك التحولات فيما يلي :

في الشطر الجنوبي من الوطن

قد يظن البعض أو يفترض خطأ بن البيان الذي صدر عن مؤتمر « حمر » في ١٩٦٦/١١/٢٥ الذي نجم عنه انفصال الجبهة القومية عن جبهة

التحرير واعادة تقييم أوضاعها سياسيا وعسكريا وأيدولوجيا ، لأن الانقسام الحقيقي قد بدء قبل ذلك بثلاث سنوات تقريبا حينما طرحت مسألة الثورة والنضال المسلح ضد الاستعمار البريطاني كبديل سياسى واستراتيجى حاسم من قبل الجبهة القومية وقطاعات واسعة من جماهير الشعب فى الريف للحصول على الاستقلال ، بدلا من الدوران حول أحلام المفاوضات والمطالبات والاضرابات والاستجداء المهين للاستقلال الذى لن يأتى بهذه الطريقة من بريطانيا والذى كانت تمارسه عناصر جبهة التحرير الذين كانوا ما يزالون وقتها يعملون فى إطار ما عرف بحزب الشعب الاشتراكى والمؤتمر العمالى ، والذين رفضوا وقاوموا مبدء الثورة المسلحة بوضوح ، وبمفهوم سياسى وأيدولوجى غامض ومفهم بالسذاجة وضيق الأفق وسوء الرؤية التى يتميز بها أسوء مثقفى البرجوازية الصغيرة فى بلد متخلف وما يزال تحت السيطرة المباشرة للإدارة الاستعمارية كجنوب الوطن وقتها وبوعى منهم أو بدونه .

ذلك أن العناصر القيادية لحزب الشعب الاشتراكى والمؤتمر العمالى كانت قد نجحت منذ أوائل الخمسينات وحتى بداية الستينات تحت تأثير المد القومى الخارجى فى إثارة المشاعر القومية لقطاعات واسعة من الجماهير والعمال فى مدينة عدن بالذات والدفع بها نحو مواقف مطلبية عادية ، وممارسات قومية وسياسية غامضة وغير محددة المعالم ، بما فى ذلك فكرة المطالبة بالاستقلال .

وإذا كانت الجماهير العمالية والطلابية والتجار الصغار الذين حركوا تلك الأحداث لم يكونوا يدركوا من أبعادها ومراميها أكثر من كونها ممارسة وطنية وقومية وتحررية حقا ضد الاستعمار ومن أجل القومية العربية والوحدة العربية فإنه على خلاف ذلك كانت العناصر القيادية والسياسية المثقفة والحركة لتلك الأحداث والمطالب تعى جيدا ما الذى تريد وتخطط لاجله ، ومن ورائها البرجوازية والكمبرادور التجارى فى المدينة وضواحيها .

فلقد كانوا يحكم طبيعة تكوينهم الاجتماعى والفكرى يشكلون ائتلاف سياسى وطبقى لعناصر البرجوازية الصغيرة والكمبرادورية التجارية الكبيرة والعناصر الوظيفية المنتفعة مع النظام الاستعمارى والمتكاملة معه منذ زمن طويل ، وحينما كانوا يصرون على المطالبة بالاستقلال من خلال المفاوضات والمطالبات والمظاهرة كحد أقصى ويرفضون جملة وتفصيلا فكرة الثورة المسلحة ، فأنهم بذلك كانوا يعبرون بدقة وبوعى منهم أو بدونه عن طموحات الطبقة البرجوازية والتجارية الكمبرادورية فى مدينة عدن وحدها ، وصولا الى ضرورة إعادة النظر جذريا فى مبدأ تقاسم المصالح السياسية والاقتصادية

مع الادارة الاستعمارية ، بما يضمن لهذه الطبقة أو لهذا الائتلاف المشروعة مصالح وامتيازات جديدة باسم الاستقلال ، مع الاحتفاظ بكل أسس الارتباط والتكامل بين المصالح المشتركة لكلا الطرفين (هذه الطبقات من جهة

فلقد كان بحثهم عن استقلال أكثر لمصالح الطبقة البرجوازية والكبرادورية والعناصر المنتفعة سياسيا ووظيفيا في نطاق السيطرة والتبعية الاستعمارية ، وليس بحثا عن استقلال وتحرر سياسى واقتصادى حقيقى للشعب بأسره ، مع الامعان فى التلاعب بعواطف ومشاعر الجماهير والدفع بها الى مواقف وممارسات سياسية فى ظاهرها الرحمة وباطنها العذاب .

ولقد كان الذعر والهلع الذى أصيبت به تلك العناصر المثقفة من مسألة الثورة المسلحة هو أعظم دليل على هذه الحقيقة ، لأن مبداء الثورة المسلحة من شأنه أن يؤدي فى النهاية الى دخول أطراف طبقية وسياسية جديدة قد تشمل الشعب بأسره (عمال وفلاحين ومثقفين ووطنيين وبرجوازية صغيرة الخ) ذات أبعاد ومضامين وأهداف سياسية واقتصادية تحرص على تحقيقها من خلال مبدأ الاستقلال وتعارض جزئيا وكليا مع أهداف الطبقة التجارية والكبرادورية السابقة التى تعبر عنها تلك العناصر السياسية المثقفة وتناضل من خلالها بوعى منها أو بدونه .

وفى ضوء هذه الدلالات الطبقية والتاريخية لم تقف تلك العناصر طويلا أمام مفترق الطرق حيث اختارت طريقها وموقفها الى جانب الطبقة البرجوازية الكبرادورية بحكم مصالحها المرتبطة بها من جهة ومحدودية رؤيتها السياسية والاجتماعية والتاريخية لتطور الواقع من جهة أخرى ، حيث لم تكن تقوى على أن تتصور أن ثورة مسلحة يمكنها طرد الاستعمار بالقوة مهما كانت مقوماتها وأمكانياتها . وبينما ايدت الثورة « معنويا » - كما يقول عبد الفتاح اسماعيل - منظمة شبيبة السنفى (الاتحاد الشعبى الديمقراطى) فان حزب الشعب الاشتراكى وقف موقفا مستهينا بها ، بل اعتبرها ثورة « دراويش عرب » كما وصفها زعيم الحزب آن ذاك . أما حزب البعث فقد كان موقفه حينها - بشكل غير مباشر - هو نفس الموقف الذى اتخذته حزب الشعب (١) .

(١) عبد الفتاح اسماعيل : كتابات مختارة حول الثورة الوطنية الديمقراطية وآفاقها الاشتراكية ، دار الفارابى ، بيروت ١٩٧٩ ، ص ١٩ .

ولقد تجسد هذا الموقف من خلال ما أعلنته وممارسته هذه العناصر القيادية من تصريحات ومواقف وممارسات مختلفة كان أبرزها ما جاء في « الكتيب » الذى صدر عن مكتب التوجيه والنشر لحزب الشعب الاشتراكي بعنوان « هذا موقفنا » فى عام ١٩٦٣ والذى مما جاء فيه : ان حزب الشعب الاشتراكي مما أيمانه الأكيد بأن اجلاء المستعمر عن بلادنا واجب مقدس فهو : لا يؤمن بسفك الدماء حيث يمكن حقنها ، ولا يوافق على تخريب الارض حيث يمكن بناؤها وزرعها ، ويعتبر العمل المسلح وسيلة للضغط على الاستعمار من أجل الوصول الى حلول سياسية أفضل ، وليس لاحراز انتصار عسكري حاسم على غرار انتصار دولة على دولة ، ورفض الوصول الى المجد الحربى الرخيص على حساب دماء وأرواح الاحرار من القبائل فى ردفان ويافع والضالع ودثينة والحواشب .. فى حرب أطلاق لا حرب تحرير (١) .

أما حزب رابطة أبناء الجنوب « وهى رابطة سياسية لأبناء السلاطين وعناصر الطبقة الاقطاعية ككل » فانه بالرغم من بعض الخلافات العلنية بينها ، وبين قيادات حزب الشعب الاشتراكي كممثل للبرجوازية والكبرادور حول بعض القضايا ، الا أن غزلا سياسيا غير مباشر كان يتم وجدانيا على الأقل وعلى الصعيد العملى بصورة أوضح بين الطرفين بحكم ترابط المصالح وتداخلها بين الاقطاع السلاطيني والكبرادور من جهة والادارة الاستعمارية الراحية والمهيمنة من جهة أخرى ، حيث كانت هذه الرابطة الاقطاعية ذات النزعة الانفصالية والاقليمية والارستقراطية العفنة تشجب العمل المسلح وتعتبره نذيرا بالحرب والدمار يهدد المنطقة ، وكان هذا المنطق - كما يقول الصحفي المصرى عادل رضا - وان اختلف من حيث الشكل عن منطق حزب الشعب الاشتراكي الا أنه من حيث المحتوى يؤدى الى طريق واحد . وذلك فى كتابة ثورة الجنوب تجربة النضال وقضايا المستقبل ، الذى حاول من خلاله أن ينظر لهذه المجاميع السياسية ويلبسها بعد منتصف الستينات ثوبا غير ثوبها الذى ولدت وترعرعت فيه زمنا طويلا ، ومن منطلق صحفى وسياسى

(١ مكر) راجع كتيب : هذا موقفنا الذى أصدره عبدالله الأصنج باسم « حزب الشعب الاشتراكي » عام ١٩٦٣ .

معين يعكس حالة التردى السياسى والفكرى الذى كان يسيطر على النطاق القومى بصفة عامة وعلى موقف القيادة السياسية للجيش المصرى فى شمال الوطن والحكومة المصرية نفسها ، وطريقة تعاملها مع المتغيرات الجديدة لثورة شعبنا فى الجنوب بطريقة خاطئة .

فلقد أكد عادل رضا حقيقة هذا الموقف الصريح فى بداية الستينات لهذه الأحزاب السياسية التقليدية من الثورة المسلحة - والحق ما شهدت به الاعداء - بقوله : « كانت الأحزاب تتخذ « طابع الهروب » من الدعوة الى النضال المسلح وعدم التخلي عن موقفها فى المناداة بأساليب السياسة التقليدية والاصرار على رفض أسلوب النضال المسلح ... » ويضيف : لقد تصورت الأحزاب السياسية التقليدية أن الثورة لن تستمر شأنها فى ذلك شأن أى انتفاضات قبلية سابقة ، وصدرت منشورات وتصريحات من هذه الأحزاب (تخطئ) أسلوب النضال المسلح وتعتبره وبالا ودمارا على شعب الجنوب (٢) .

وهو فى الوقت الذى يقرر فيه هذه الحقيقة يعجز كليا عن تفسيرها وفهم أبعادها الطبقية والتاريخية ، ويكتفى بالقول فى نفس الصفحة : ان المنطق الذى خرج من هذه الاحزاب وحدد هويتها كان غريبا علينا وعلى كل المراقبين المتابعين للقضية ، وكذلك على الشعب العربى كله ؟! (٣) .

وهو لا يعكس بهذا الفهم موقفه الشخصى كصحفى فحسب ولكنه كان يعكس من باب أولى فهم السياسة العربية القومية المتردى وقتها بصفة عامة ، والمصرية منها على وجه التحديد والتى كانت تفرض نفسها على الأحداث بقوة داخل المنطقة ، وهو ما يقصده بالضبط من عبارة « كان غريبا علينا وعلى كل المراقبين المتابعين للقضية وكذلك على الشعب العربى كله ؟! » . وهو الأمر الذى جعلنا نهتم بما جاء فى هذا الكتاب ونستدل به على بعض الوقائع فى هذا الجزء من هذه الدراسة .

ولقد كان هذا الفهم المغترب للسياسة المصرية وقتها والعربية بصفة عامة للأحداث والمتغيرات العربية والدولية الذى كان يرى بعين واحدة ويلمس

(٢) عادل رضا : ثورة الجنوب تجربة النضال وقضايا المستقبل ، دار المعارف المصرية ،

١٩ م ، ص ٥٦ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٥٦ .

ولا يميز هو نفسه الذي تبنى هذه العناصر بعد ثلاث سنوات كاملة من حرب التحرير التي أوشكت على الانتهاء من طرد المستعمر والاستيلاء على السلطة وتحقيق الاستقلال الحقيقي والكامل . فحينما بدأت تلك العناصر والتجمعات السياسية الاقطاعية والبرجوازية الأصل والموقف تشتم رائحة السلطة بعد اقتراب رحيل الاستعمار البريطاني تحت ضربات النضال المسلح ، بادرت بروح انتهازية الى الاعتراف بالثورة المسلحة وطرح مبدأ التوحيد ، لا لكي تشارك بصدق في المراحل النهائية للثورة ضد الاستعمار وتشارك في استلام السلطة بعد رحيله المرتقب ، وانما لكي تتسلل الى مواقع استراق ثمرة الكفاح الوطني المسلح طوال أربع سنوات ممثلا في الاستقلال وتنفرد به وتطوعه لخدمة مصالحها الطبقية التي سبقت الاشارة اليها والمرتبطة بمصالح الاستعمار نفسه ، سواء أن كان موجودا أو غير موجود ، وحتى لا تفقد مصالحها التقليدية على الأقل في حالة عدم استيلائها على السلطة أو التأثير في مسارها بالكامل . فلقد كان الإعلان المفاجيء - كما يقول عبد الفتاح اسماعيل - عن الأيمان بالثورة الشعبية المسلحة من قبل الذين رفضوها في البداية ووقفوا موقفا معاديا لها وادانوها في تصريحاتهم السياسية هو إعلان عن مخطط ضمني بغرض لوى عنق الثورة وتطويقها (٣) .

ولقد اعتمدت في ذلك على ثلاثة عوامل أو ثلاثة منطلقات رئيسية ، الأول : مهارتها في البدء بالمناورة في الضغط على وتر النغمة القومية والوحدوية الغامضة واقناع القيادة السياسية للجيش المصرى والسلطة السياسية في صنعاء - حيث تكمن الارضية الواسعة لانطلاق ودعم الحرب المسلحة ضد الاستعمار - بحسن نيتها أو تضليلهم على الأصح ، رغم أن قياداتها البرجوازية والكمبرادورية والسلطينية المثقفة لم تكن في حقيقتها تؤمن حتى بوحدة الممالك والامارات الاقطاعية التي صنعها الاستعمار وظل يغذيها طوال ما يزيد على مائة وثلاثين عاما داخل الجنوب ، عوضا عن زيف أيمانها بالوحدة اليمنية والعربية أو حتى الخط اللبرالى للفكر القومى نفسه ، ذلك أنه لم تسقط بعد من أسماعنا الشعارات سيئة الذكر والسمعة لهذه العناصر الاقطاعية والكمبرادورية المنتفعة عن « عدن للعدينيين ، أولا ، ودولة الجنوب العربى ، ثانيا ، وان وحدة التراب اليمنى نظرية بخرافية (٤) » .

(٣) مكرر (عبد الفتاح اسماعيل : كتابات مختارة حول الثورة الوطنية الديمقراطية وآفاقها

الاشتراكية ، دار الفارابى ، بيروت ١٩٧٩ ، ص ٢٢ .

(٤) عادل رضا : ثورة الجنوب ، تجربة النضال وقضايا المستقبل ، ص ٥٨ .

كما أن القيادة المصرية فى صنعاء قد اندفعت رغم كل ذلك بسذاجة ومن واقع فهمها وتوجهها العام والغامض بصفة عامة الى المراهنة على هذا الخط الواهى والمنحرف ، وبدوافع ونوايا لا تخلوا من السوء والحبث المقرون بحسن التصرف الشكلى حينما ضغطت فى اتجاه التوحيد ، لا لأنها كانت ترغب عن حسن نية فى اصلاح ما فسد من تلك العناصر عن طريق ضمها الى مسار العمل الوطنى ، بقدر ما كانت تهدف الى استخدام هذه العناصر نفسها كصمام أمن فى يدها للحد من الطموحات الوطنية والتقدمية التى بدأت رائجتها تشتت من أوساط الجبهة القومية وقيادات النضال الشعبى المسلح بالنسبة لمستقبل الشطر الجنوبى من الوطن والوطن اليمنى ككل ، والتى بدأت تتجاوز بأشكالها ومضامينها حدود أهداف وطموحات قيادة عبد الناصر نفسها ، ممثلة فى القيادة العربية للجيش المصرى فى صنعاء ، ويتم الترتيب لها بمعزل عن وصاية الزعامة القومية المباشرة لعبد الناصر .

وقد استجابت بعض عناصر الجبهة اتقومية بدورها لهذا الضغط ، لا لمجرد كونه ضغطا سياسيا أو أدبيا فحسب ولكنها هى نفسها أيضا كانت ما تزال مهتمة بكفرة الاستقطاب السياسى أيضا بحكم تربيتها وأفقها القومى والبرجوازى الصغير ، غير مدركة لكل المحاذير المترتبة على ذلك ، الا أنه ما أن بدأت آجراس هذه المحاذير تدق منذ اليوم الأول للتوحيد المصطنع وتلوح مخاطرها فى الأفق بينما يقترب موعد استلام السلطة من المستعمر حتى أدركت غالبية القيادات والقواعد العريضة فى الجبهة التى حملت على عاتقها كل أعباء وتضحيات النضال السياسى والعسكرى مغبة الاخطار المترتبة على ترك الأمور تجرى على نحو ما قد وصلت اليه ، فبادرت بحسم الأمر بجرأة وطنية حاسمة برفض عملية الدمج والتوحيد المصطنع مع جبهة التحرير من جهة ، وازاحة تلك العناصر المتواطئة فى الجبهة القومية نفسها من خلال مقررات مؤتمر « حمر » فى ٢٥/١١/١٩٦٦ ، مستفيدة من خبرتها النضالية سياسيا وعسكريا واحتفظت بالخط الوطنى للجبهة القومية سياسيا وعسكريا أيضا ، قابلة بكل الاعباء والمشقات التى ترتبت على ذلك من قبل القيادة المصرية وحصارها السياسى والعسكرى للجبهة القومية وهى فى أدق مراحل نضالها وعلى مقربة من نقطة الحسم مع السلطات الاستعمارية وانتزاع الاستقلال الناجز منها بالقوة ، ورغم ذلك فقد استمرت وكسبت الموقف بالاستيلاء على السلطة وازاحة كل العناصر الاقطاعية والكبيرادورية وكشفت زيفها وتصرفاتها الانتهازية .

وبذلك فانها لم تشكل أول انقسام حقيقى ذى مغراء طبقى بين اليمين

واليسار في حياة المثقفين اليمنيين المعاصرين فحسب بل والبداية الأولى لبلورة الاتجاهين وزيادة وعي كل منهما بمصالحه الطبقية وخطة الايدولوجي وتطويره أكثر فأكثر .

فقد ظل يتسع نطاق استقطاب اليمن بعد ذلك وامتصاصه لمعظم عناصره الطبقية بشكل أكثر وضوحا ، ليس من أوساط الطبقة الاقطاعية السلاطنية والبنو الكمبرادورية والبرجوازية فحسب بل ومن داخل مؤسسات السلطة القديمة التي خلفها الاستعمار في الجيش والأمن ، ومن داخل تنظيم الجبهة القومية نفسها ، تحت مختلف المسميات والأشكال السياسية المعادية لثورة الشعب اليمني وطموحاته الجديدة ، بدءا بجبهة التحرير وانتهاء بما يسمى بالجبهة الوطنية لتحرير جنوب اليمن تحت رعاية ومباركة القوى الاستعمارية والامبريالية والرجعية العربية التي تواصل قيامها بدور كلب الحراسة ، انطلاقا من حقيقة أن القوى الرجعية والكمبرادورية المحلية في اليمن أو أي مجتمع نامي ومتخلف هي في التحليل الأخير جزء لا يتجزأ من القوى الامبريالية والرجعية في العالم^(٥) .

كما اتسع في المقابل نطاق استقطاب الحط الوطني للجبهة القومية لجماهير الشعب وطبقاته الكادحة من خلال انتهاج السياسة الوطنية والتقدمية وتنفيذ اجراءات التحول الثوري على المستوى الاقتصادي ، والاجتماعي ، ضمن توجه اشتراكي علمي واضح ، ذلك أنه بالرغم من كل المعاناة والاعباء السياسية والنضالية الشاقة التي تحملتها العناصر السياسية والوطنية المثقفة التي طرحت هذا التوجه غداة الاستقلال وبدأت ممارسته وتنفيذه من واقع تواجدها في السلطة ، إلا أن معاناتها لم تكن فقط من جراء تحالف وتكالب القوى الاقطاعية والكمبرادورية المعادية للثورة منذ البداية والتي كانت قد وجهت لها ضربات قاضية ، بل ومن خلال تيار اليمن البرجوازي المتذبذب داخل السلطة الجديدة نفسها وداخل التنظيم السياسي نفسه بزعامه قحطان الشعبي رئيس الجمهورية .

حيث حدث ما يمكن اعتباره بداية الانقسام الثاني في صفوف المثقفين ذوي الأفق القومي والبرجوازي الوطني الصغير داخل الجبهة القومية نفسها

(٥) كتاب الثورة الوطنية الديمقراطية في اليمن « سلسلة وثائق » : دار ابن خلدون

بعد وصولها الى السلطة ، والذي بنيت على أساسه منذ البداية بصفة عامة ، أدى الى وجود قسمين رئيسيين : القسم الأول بقيادة اليسار التقدمي الذي أراد أن يعطى للاستقلال والثورة كل أبعادها الاقتصادية والسياسية من خلال ضرورة تطهير الجيش والبوليس من العناصر المعادية للثورة وتكوين الجيش الشعبي « المليشا » من جيش التحرير وتشكيلات الفدائيين والبدء بتطهير مماثل لأجهزة الدولة وإعادة تنظيمها جذريا ، وأحداث انقلاب جذري في الملكية الزراعية في الريف عن طريق مصادرة كافة أراضي الاقطاع ووزعها على الاجراء من الفلاحين وتأميم كافة المؤسسات المالية والبرجوازية الكبيرة الأجنبية والمحلية ، وصولا الى تحقيق اقامة دولة العمال والفلاحين الفقراء ... الخ ، حيث تجسد كل ذلك من خلال مقررات المؤتمر الرابع للجنة القومية التي رفضتها جماعة قحطان في قمة السلطة (٦) . أما القسم الثاني وهو بزعامه قحطان رئيس الجمهورية وعناصر السلطة العليا فهو أنه ان لم يكن قد قصد التراجع الى الحلف وتبنى مواقف سياسية أكثر برجوازية ويمينية فانه قد أراد حقيقة أن يقف بالأوضاع حيث هي عند حدود تنفيذ بعض الاصلاحات الشكلية وتأميم بعض أراضي وممتلكات السلاطين وذلك تقريبا وممالة لكل عناصر ومراكز اقصى القديمة في الجيش والشرطة والمنظمات السياسية العميلة ، كجبهة التحرير والرابطة وغيرها ، في محاولة الامساك بأعضاء من النصف ، في الوقت الذي تزايدت فيه حدة هذا الجناح اليمنى وحماسة ضد الجناح اليسارى التقدمي ومباشرة تصفيته بكل الوسائل بالانطردة والعنف المسلح ، والتشهير المفرض والمضلل ، حيث يمكن الاستدلال والتعرف على فهم وتوجه هذا الجناح اليمنى من خلال ما جاء في بيان مؤتمر صحفى لعبد الملك اسماعيل فى القاهرة فى ١٧/٥/١٩٦٨ والذي كان يشغل وقتها وزيرا للاقتصاد جاء فيه : « أن هؤلاء الأشخاص الذين قضت الحكومة على حركة التمرد التى قادوها قد رفعوا شعارات لا تتفق مع المجتمع العربى ، كما حرضوا الطلبة على قتل أحد ضباط الجيش ، وأنهم قدموا برنامجا للعمل السياسى يرتكز على نظرية طبقية تضمن اعتبار الماركسية اللينينية منهجا للتطبيق ونبذ سياسة التعايش السلمى وعدم الأخذ بالتجارب النضالية التحررية فى الدول العربية (٧) . » وهكذا جاء المؤتمر الرابع للجنة القومية - كما يقول عبد الفتاح اسماعيل - ليميط اللثام عن وجود تيارين متناقضين

(٦) راجع مقررات المؤتمر الرابع للجنة القومية ، مارس سنة ١٩٦٨م .

(٧) عادل رضا : ثورة الجنوب تجربة النضال وقضايا المستقبل ، ص ٣٩٩ .

داخل الجبهة القومية في مفهومها للثورة بعد الحصول على الاستقلال الوطني، تيار يمني متخلف يرى في الثورة علما ونشيدا .. وآخر يرى فيها السير نحو تحولات جديدة لصالح الكادحين اليمنيين وازدهار حياتهم (٧) .

فهذا الخط البرجوازي اليميني الذي بالرغم من كل ثقله ودوره الفعال في حرب التحرير وداخل التنظيم والسلطة الا أنه كان وما يزال مشبعا بخليط لا حد له من المفاهيم الاقطاعية والبرجوازية والقومية الغامضة ، اما بحكم أصالة الانتماء الطبقي أو نوع التربية السياسية البرجوازية التي شبو عليها منذ الصغر والتي خانهم الحظ في القدرة على تجاوزها ، أو عز عليهم مغادرتها بعد أن صاروا يحكمون وتلوح لهم الكثير من المصالح والطموحات والزعامات الشخصية المبنية على بحر من رمال ، رامية عرض الحائط بكل الأسس والمبادئ الثورية والديمقراطية التنظيمية بين رفاق السلاح على الأقل .

حيث باشر قحطان أجزآته الشخصية كرئيس جمهورية وحسب في ساذجة للقيام بلعبة التحالفات والتوازنات البليدة ، بين المتناقضات ، والتي في حرب التحرير أو قادة سلاح حرب التحرير على الأصح ، واستبدالهم بمراكز قوى تقليدية موروثية في الجيش والشرطة ، والتي كانت ما تزال مؤسسات مشبعة بالتربية الاستعمارية التي أوجدتها ، ان لم تكن ما تزال مرتبطة بها فعلا وتشكل احتياطيتها الضروري بالفعل ، وذلك في محاولة ساذجة للقيام بلعبة التحالفات والتوازنات البليدة ، بين المتناقضات ، والتي غالبا ما تلجأ اليها بغباء الفئات السياسية المثقفة في البلدان النامية والمتخلفة - حينما تكون في السلطة أو على مقربة منها - حينما يعيشون بلا رؤية علمية للواقع وبلا حس أو انتماء طبقي صحيح ، ويظنون بدلا من ذلك أنهم بذاتهم قد صاروا سلطة أو طبقة بذاتها قادرة على ممارسة هذه اللعبة المميتة بالنسبة لهم ، وكسب نتيجتها الوهمية .

الا أن الخط الوطني التقدمي في أوساط المثقفين اليمنيين في الشطر الجنوبي من الوطن قد استطاع أن يتلمس خطواته الأولى على طريق الرؤية العلمية الصحيحة للواقع بكل أبعادها النظرية والعملية ، وادرك بوضوح كل

المخاطر الفادحة لتلك اللعبة البرجوازية الغبية لقطساع معين من المثقفين السياسيين المنظمين داخل الجبهة برياسة قحطان ، ليس بالنسبة لمصيرهم كخط أكثر وطنية وتقدمية داخل التنظيم والسلطة فحسب بل وبالنسبة لمستقبل الاستقلال الوطنى للشرط الجنوبي من الوطن يرمته بما فيه ذلك القطاع البرجوازي الصغير والابله ، ممن بدأوا يتفنون الحفقات الاولى من لعبة الموت ، برفضهم مقررات المؤتمر الرابع للجبهة وتعطيلها ، ومطاردة اليسار التقدمى والتحالف من المؤسسات الاستعمارية الموروثة فى الجيش والشرطة، والتي وجدت فى هذه اللعبة لا مجرد الاحتفاظ ببقائها كرصيد احتياطى لحماية المصالح الاستعمارية واستمرارها فحسب ، بل لقد أغرتها بالاستعداد للاستيلاء على السلطة أيضا ، والذي تجسد من خلال محاولة انقلاب ٢٠ مارس سنة ١٩٦٨ الفاشلة (٧) .

ولذلك فقد تصدى الخط الوطنى التقدمى لهذا الانحراف بالعودة الى مواقعهم النضالية الاولى فى الكهوف والجبال وبين جماهير الفلاحين فى الريف والعمال فى المدن ، هناك حيث استلهموا منذ البداية وعيهم الطبقي ورؤيتهم الصحيحة للحاضر والمستقبل ، وحيث كان المنطلق الاول للدخول فى مواجهة شاملة سياسية وعسكرية للخط المريض والمنحرف داخل السلطة والتنظيم وحسم الموقف لصالح هذا الخط التقدمى فى الثانى والعشرين من يونية سنة ١٩٦٨ ، بحكم خبرتهم النضالية واكتسابهم لثقة أوسع قطاعات جماهير العمال والفلاحين فى الريف والمدن والذين قادوا حرب التحرير من جهة ، ولامتلكهم كل البديهيات الضرورية لرؤية الواقع الاجتماعى والطبقى والتاريخى رؤية علمية صحيحة والتحرك فى ضوءها من جهة أخرى ، ولأن نفس تلك اللعبة كانت ما تزال نتائجها الحاسرة ماثلة للعيان فى الشطر الشمالى من الوطن بعد انقلاب الخامس من نوفمبر سنة ١٩٦٧ من جهة ثالثة، حينما أرادت بعض المنظمات السياسية المثقفة بأفقه الوطنى والبرجوازي الصغير ، وتربيتها الشوفينية الحاطئة أن تتسلل الى السلطة وتنفرد بها من خلال التحالف مع قطاع واسع من ممثلى الطبقة الاقطاعية والعشائرية والكبرادور ، وأقصى خصومهم ومنافسيهم فى المنظمات السياسية الوطنية الأخرى ، والذين لم يكونوا أسعد حظا منهم فى الفهم والرؤية الصحيحة الا بفروق نسبية ، فقادوا الطبقة الاقطاعية الى السلطة وسهلوا مهمتها الى حد كبير على الأقل ، أرادوا ذلك أم لم يريدوا وخرجوا من اللعبة بخفى حنين . ولذلك فقد كانت طليعة اليسار التقدمى فى الجنوب تعى جيدا أهمية

(٧ مكرر) راجع بصفة عامة فردمولايه : الصراع السياسى فى الجزيرة العربية .

ترجمة حازم صاغيه وسعد محيو ، دار ابن خلدون ، بيروت ، طبعة ١٩٧٨ ، ص ١٦٩ الى ١٧٣

الصراعات والانقسامات الايدولوجية بعد الاستقلال ، الأمر الذى تؤكد احدى وثائق الثورة الوطنية الديمقراطية فى اليمن بالقول : ولم يكن الصراع بعد الاستقلال مشروعاً وعادلاً فحسب ، ولكنه كان ضرورياً من أجل تطور الثورة وتقدمها وبدون ذلك فقد كان الاستقلال الذى انتزعناه سيتحول الى جسر للاستعمار الجديد (٨) .

وبذلك نستطيع القول بالنسبة للشطر الجنوبى من الوطن أن تانى وأهم أنقسام تاريخى بين أفراد شريحة المثقفين اليمنيين المعاصرين ومنظماتهم السياسية ، قد بدء قبيل وأثناء المؤتمر الرابع للجبهة القومية فى مارس ١٩٦٨ ، وحسم لصالح الخط التقدمى فى الثانى والعشرين من يونية من نفس العام حيث تمكن الخط التقدمى بعد ذلك من انضاج مواقفه ونضالاته أكثر فأكثر وبحزم وجدية لم يعرفها النضال الوطنى فى اليمن من قبل ، من خلال تعميق الاجراءات الثورية وخلق التحالف الطبقي القوى بين طبقات العمال والفلاحين وبينهم ، لا مجرد كونهم سلطة سياسية وطنية تحكم بأشخاصها ولكن كطليعة سياسية مناضلة لهذه الطبقات نفسها ومرتبطة بها أشد الارتباط سياسياً واجتماعياً وايدولوجياً . فلقد حرصت الثورة فعلاً بعد صدور قانون الاصلاح الزراعى - كما تشير الوثائق السياسية - على أن لا يتم تنفيذه بالطرق التقليدية ، حيث تستخدم فيه ادوات السلطة القمعية من أجل ضرب الاقطاعيين ونزع الاراضى الزائدة عن الحد الأعلى فى القانون . . . فقد هيات الظروف السياسية والتنظيمية بحيث كانت مبادرات وانتفاضات الفلاحين المعدمين والفقراء ، وكذلك الصيادين ضد مستغليهم الطبقيين (٩) ، فحققت بفضل ذلك أعظم الانتصارات الوطنية فى تاريخ شعبنا المعاصر على الصعيدين السياسى والاجتماعى .

والى جانب تحقيق أفضل المنجزات الثورية والوطنية فى مجال التطبيق الاشتراكى العلمى من الناحية الاجتماعية والاقتصادية ، فقد حققت انتصارات لا تقل أهمية على الصعيد السياسى والتنظيمى ، ابتداءً بالقدرة على التصدى لكل القوى التى استماتت فى عدائها لثورة شعبنا فى الجنوب والشمال وتهورها فى الانقضاخ على مكاسبه الثورية والوطنية ، وحماية الاستقلال والسيادة الوطنية ، مروراً بتجاوز الأشكال التنظيمية البرجوازية القومية

(٨) الثورة الوطنية الديمقراطية فى اليمن « سلسلة وثائق » ، دار ابن خلدون للطباعة

والنشر ، بيروت ، الطبعة الاولى ١٩٧٢ ، ص ١٣ .

(٩) كتاب الثورة الوطنية الديمقراطية « سلسلة وثائق » الطبعة الاولى ، دار ابن خلدون

بيروت ١٩٧٢ ، ص ٨٥ الى ٩٠ .

القائمة للجبهة القومية وغيرها من المنظمات الموازية الى التنظيم السياسى الموحد لكل فصائل العمل الوطنى والتقدمى ، وانتهاء باقامة الحزب الطليعى الواحد « الحزب الاشتراكى اليمنى » الذى يشكل اليوم أعظم نقاط التحول التاريخى لمسيرة الثورة اليمنية ككل .

هذا فى الوقت الذى انقطعت السبيل بمسار الخط الآخر « خط قحطان » الذى اذا لم يكن قد عمق انحرافه الى الخط المضاد فقد اعترته السلبية والتأزم النفسى والسياسى الحاد ومال الى الترف الذهنى العقيم ، وهذا لا ينفى قط أن قطاعات واسعة من العناصر الوطنية لهذا الخط ممن كانوا يجهلون اصلا حقيقة ما هم بصدد فعله واستطاعت الأحداث والتطورات اللاحقة أن تقنعهم بذلك ، قد عادوا للمساهمة الجادة فى المسار الوطنى والتقدمى الجديد ، خصوصا وأن كل المؤسسات العسكرية والسياسية والاقتصادية البرجوازية والكمبرادورية والاقطاعية القديمة كانت الثورة قد قامت بتصفيتها تماما ولم تعد تشكل مراكز جذب واغراء لمثل تلك العناصر السياسية المثقفة ثقافة برجوازية هشة ، وغير مسلحة تسليحا جيدا بموقف نظرى علمى واضح وانتماء طبقى ثورى صحيح ، اضافة الى حقيقة كون أن الثورة قد تجاوزت وضعها كمجرد سلطة سياسية أو تنظيم سياسى الى تجسيد نفسها كواقع اقتصادى واجتماعى وثقافى فى وجدان المجتمع وأعماق حياته كلها .

وخلاصة ما نستطيع أن نستخلصه من كل ما سبق بالنسبة لفئة المثقفين فى الشطر الجنوبى من الوطن هو انهم قد انقسموا اصوليا وايدولوجيا منذ حوالى منتصف الستينات الى ثلاثة أقسام رئيسية على النحو التالى :

(أ) القسم الأول وهو ذلك الطراز من العناصر المثقفة ذات الأصول والأنتماء الاقطاعية والبرجوازية الكبيرة والكمبرادور التجارى العريق فى مدينة عدن كان قد بدأ فى مجازاة المد القومى العربى فى المنطقة والتحمس له منذ وقت مبكر نسبيا من خلال بعض التجمعات السياسية كحزب الشعب الاشتراكى ورابطة أبناء الجنوب ، ووصلت الى حد المناورة والمداعبة المباشرة للنقابات العمالية وجماهيرها الواسعة فى عدن من خلال المؤتمرات العمالى وسيطرتها عليه لبعض الوقت ، والمناورة السياسية من خلاله على طريق مطالبة بريطانيا بالاستقلال الذى يتيح لها الحصول على امتيازات سياسية واقتصادية أكثر فائدة وأوسع نطاقا وربحا فى حماية الاستعمار بصورة مباشرة وغير مباشرة واستجدائه الاستقلال من خلال رفع الافتات والمسيرات

والاعتصامات والاضرابات الملهذبة على الطريقة البوذية .
ولذلك فانه ما أن بدأت بوادر حرب التحرير الشعبية من أجل الحصول على الاستقلال الوطنى الصحيح والكامل ، حتى عجزت تلك العناصر بحكم طبيعتها عن استيعاب هذا الموقف ومجاراته على غرار ما فعلته من قبل فى مجارة الشعارات القومية العربية التى غطت المنطقة وأجادت المناورة الزائفة من خلالها ، ولذلك فقد عارضت العمل المسلح ضد الاستعمار كما هو معروف من أول لحظة ونأصبتة العداء بلا حدود ، لكنها ما أن أدركت فى الأخير أنه قد فرض نفسه من خلال جماهير الشعب من العمال والفلاحين والبرجوازية الوطنية وأصبح يشكل جسر العبور الوحيد الى الاستقلال الكامل وان الوقت يقترب ، حتى بادرت الى ممارسة لعبتها الحاسرة والأخيرة على نحو ما سبقت الإشارة ، والتى لم تودع بعدها مواقفها الانتهازية فحسب بل وكل مصالحها ووجودها الطبقي نفسه الى الأبد فى الشطر الجنوبى من الوطن ، ومعها كل مصالح وطموحات القوى الاستعمارية والامبريالية العالمية . وذلك هو الطراز الأول من مثقفى الطبقة الاقطاعية والسلطانية وحلفائها الكبرادورين الكبار .

(ب) أما الطراز الثانى من المثقفين الذى يتبنى أصوليا أو أيولوجيا مواقف البرجوازية الوطنية الصغيرة فى المدن ، والملاكين العقاريين المتوسطين فى الريف فقد كانوا أكثر أخلاصا وصدقا فى تبني الفكر الوطنى القومى الذى انبثقت من خلاله حرب التحرير ومساهمة فيه ، ضد محور الاحتلال الأجنبى من جهة وتحالف الاقطاع والكبرادور من جهة ثانية حتى النهاية ، الا انها قد أخفقت بحكم طبيعتها عن تبني الحلول الثورية الجريئة والجذرية لمرحلة ما بعد الاستقلال وانجاز مهام مرحلة التحرر الوطنى الديمقراطى من خلال أفاق نظرية وعملية علمية واضحة وناجزة ، ومالت بحكم طبيعتها وتربيتها السياسية القديمة أيضا وهى فى قمة السلطة غداة الاستقلال الى التذبذب والتردد الجبان والميل الى ممارسة لعبة التوازن الميته بعد الاستقلال على نحو ما سبقت الإشارة أيضا ، والتى منيت بالفشل والاختفاق الشديد ، وذلك هو الطراز الثانى من مثقفى الطبقات البرجوازية المتوسطة والملاكين العقاريين الصغار الذين تضالت مواقفهم ومالت الى الانزواء والتأزم بتضاؤل مصالح تلك الطبقات نفسها وتأزم فكرها ، رغم أن الكثير منهم وبحكم طبيعتهم الشديدة المرونة أيضا قد استطاعوا انتشال أنفسهم والحقاق بمسار الخط الوطنى التقدمى الراهن والمساهمة فى حمل اعبائه ومسئوليائه بصدق .

(ج) أما الطراز الثالث من المثقفين اليمينيين المعاصرين فى الشطر

الجنوبى من الوطن ممن ينتمون الى الطبقات العمالية والفلاحية والفئات الاجتماعية الكادحة والفقيرة فى المجتمع بحكم أصولهم الاجتماعية أو قناعاتهم السياسية والايدولوجية الصادقة ، فانه بالرغم من أنهم لم يكونوا يختلفون عن غيرهم من الطرازين السابقين فى شىء من حيث طبيعة النشأة ونوع التربية السياسية الأولى والظروف المحيطة ، الا أن طول ممارسة النضال الوطنى سياسيا وعسكريا فى صميم الواقع الاجتماعى وحسبها الطبقي نفسه قد علمها وكشف لها من الحقائق الاجتماعية والتاريخية عن نفسها وعن الواقع ما حجبته عنها كل الظروف والعوامل السابقة التى أنصاعت لها زمنا طويلا ، وبدأت بناء على ذلك توطد صلاتها وارتباطها القوى بأصولها الاجتماعية والطبقية وتتبنى فكرها ومصالحها بلا رجعة ، وتعمل على تنميتها وبلورتها فى نفسها وفى الواقع الاجتماعى بصفة عامة ، الأمر الذى سهل لها امتلاك رؤية نظرية علمية صحيحة من جهة وموقف اجتماعى نضالى صلب وعميق الجذور من جهة أخرى ، مكنها من مواجهة كل العوائق والتحديات التى ورثها الماضى وإقامها الحاضر حتى هذه اللحظة ، وما يزال عليهم الكثير الذى يتوجب انجازه ومواجهته ، وذلك رغم عمرها اليافع وتجربتها الفتية الناشئة ، وهذا هو الطراز الثالث من متقضى الطبقات العمالية والفلاحية وتحالف قوى الشعب المنتج .

(د) واذا كانت لا تزال لنا بقية لا نجد بدا من الاشارة اليها فيما يتعلق بالثقفين اليمينيين فى الشطر الجنوبى من الوطن فهى آخر الأحداث فى شهر يونيو ١٩٧٨ والتى انتهت بنهاية مصير سالم ربيع ، والتى لا نريد ان ندخل فى تفاصيل أكثر فى موضوعها أكثر من الاشارة الى الحقيقة التاريخية والعلمية التى تؤكد بأنه اذا كان لليمنى البرجوازى طفولته ومراهقته الفكرية ، فان اليسار التقدمى لا يخلو من نفس الصفة والتى مثل « سالمين » بكل أبعاد خطه السياسى والفكرى المتهور داخل اليسار الوطنى نموذجا لمراهقة اليسار الطفولى فى بلادنا والتى تحدث عنه لينين وحذر منه ، بدءا بالتطرف اليسارى الفوضوى فى بداية السبعينات ، وانتهاء بالانحراف اليميني وممارسة الانتهازية البرجوازية والخروج على مبدأ الديمقراطية الثورية نهائيا فى أواخر السبعينات . ونحن ندرك - كما يقول عبد الفتاح اسماعيل تعليقا على الأحداث - أن كل ثورة تصاب بخطرين رئيسيين قاتلين . . خطر الانتهازية اليمينية ، وخطر الانتهازية اليسارية وقد نجونا منهما ،

ولكن حتى لا تتكرر المآسى لا بد من الدراسة الكافية للتجربة الماضية ، وهذه هي القضية الأولى (٩) .

في الشطر الشمالى من الوطن

قد يظن البعض بوجود قوارق جوهرية بين الدلالات الواقعية لتغير أوضاع المثقفين اليمنيين المعاصرين وتطورها ما بين الشمال والجنوب ، والحقيقة أن مثل هذه الفروق - ان وجدت - هي فروق نسبية وجزئية الى حد كبير يدور معظمها حول شكل علاقة المثقفين بالسلطة السياسية الحاكمة هنا وهناك لا أكثر ، وهي دالة اذا كانت لها أهميتها السياسية البعثة الا انها غير ذات موضوع جوهرى بالنسبة لتحليل الواقع الاجتماعى والطبقى للمجتمع اليمنى بصفة عامة ، والذي يعنينا بالدرجة الأولى فى هذا البحث الذى نركز فيه على فئة أو شريحة المثقفين اليمنيين المعاصرين فى هذا الاطار الطبقي والاجتماعى ومن خلاله مفهومه نفسه ، عوضا عن أنه بالرغم من وجود التباين فى شكل السلطة السياسية بين الشمال والجنوب الا أن ذلك لم يترك بعد أية آثار متميزة وجوهرية بين شطرى المجتمع على أى مستوى من المستويات الاجتماعية والوطنية المختلفة ، خصوصا فيما يتعلق بفئة المثقفين السياسيين التى لا يمكن الحصول على سمات مميزة لها بين الشمال والجنوب ، وعلى العكس من ذلك فانها قد مالت حقيقة ومنذ رحيل الاستعمار وانتهاء الملكية الى مزيد من الترابط والتكامل والتداخل العميق رغم كل الظروف والمصاعب التى تعترض طريقها ، الأمر الذى نرجو أن نقوى على تأكيد حقيقته من خلال الأحداث والوقائع التى جرت فى حياة المثقفين وواقعهم فى شمال الوطن ، ووجدت أبعادها وامتداداتها المباشرة فى الجنوب منذ قيام ثورة السادس والعشرين من سبتمبر وحتى اليوم .

فاذا ما تذكرنا أن معظم المنظمات السياسية الموجودة فى الشمال بعد الثورة هي نفسها الموجودة فى الجنوب قبل وأثناء حرب التحرير وما بعد الاستقلال وتحت قيادات مركزية موحدة موجودة فى الشمال أو الجنوب حسب طبيعة الأحوال والظروف السياسية هنا أو هناك . فماذا حدث أذن فى الشمال منذ منتصف الستينات من أحداث وتطورات أجبرت المثقفين

(٩ مكرر) عبد الفتاح اسماعيل : كتابات مختارة حول الثورة الوطنية الديمقراطية وآفاقها الاشتراكية ، دار الفارابي بيروت ، ١٩٧٩ ، ص ٤٢٩ .

اليمنيين في الشمال أو اقنعتهم بالضرورة على مراجعة مواقفهم وأفكارهم القديمة والبحث عن أبعاد اجتماعية وطبقية جديدة يأوون إليها بعد غربتهم الطويلة ؟

لقد حدث أنه في الوقت الذي كانت فيه الجبهة القومية الملتزمة بالفكر البرجوازي القومي لحركة القوميين العرب تنقسم على نفسها وتبلور مواقفها النضالية التقدمية الخاصة من خلال العمل السياسي والعسكري بعد انفصالها عن قيادة تلك الحركة في بيروت شكلا ومضمونا ، وبعيدا عن الوصاية المباشرة للقيادة العسكرية المصرية في صنعاء استعدادا للمعركة الفاصلة مع الاستعمار والاستيلاء على السلطة في منتصف الستينات حدث في نفس الفترة وبالتحديد في عام ١٩٦٦ أن انقسم الجناح الآخر لهذه الحركة نفسها في الشمال وأقدمت غالبيتها العظمى على إعلان تبني الفكر الاشتراكي العلمي كأساس نظري لنضالها وتجاوز كل المواقف والأفكار القديمة في إطار تنظيم سياسي مستقل عن القيادة المركزية للحركة في بيروت هو « الحزب الديمقراطي الثوري اليمني » ، ومهما كانت الحدود والفاعلية المتواضعة لذلك الاعلان في تبني الأفكار والمواقف العلمية الجديدة بين مثقفي الحركة الذين ظلوا يناصبونها العداء لسنوات طويلة ، إلا أنه كان بحق أول مؤشر حقيقي لتجاوز الأفكار البرجوازية الصغيرة والخروج على الأفكار والمفاهيم القومية الخاطئة ، رغم أن كل الرواسب القديمة ظلت تسحب نفسها على التنظيم الجديد لعدة سنوات لاحقة من الناحية العملية على الأقل ، نظرا لعدم وجود محركات نضالية عملية في صميم الواقع تساعد أولئك المثقفين على بلورة توجههم الجديد واعطائه الأبعاد الاجتماعية والطبقية الصحيحة على غرار ما حدث في الجنوب ، حيث كانت الوقائع اليومية لحرب التحرير تقدم المحك العمل لكل المفاهيم النظرية المتطورة أكثر فأكثر .

كما أن منظمات سياسية يسارية جديدة بدأت تظهر في حدود معينة (حزب العمل) ، إضافة إلى العناصر اليسارية الماركسية القليلة (الشبيبة) التي بالرغم من سبقها في تبني الاتجاه العلمي إلا أنه ظل بالنسبة لها أشبه بمقولات نظرية وثقافية يحته على المستوى الفردي في أحسن الأحوال ، أما التحول الأساسي الثاني فقد حدث بالنسبة لمنظمة حزب البعث العربي الاشتراكي في اليمن التي بدأت بعد فترة وجيزة بالانقسام على نفسها عموديا وليس أفقيا كما حدث بالنسبة لحركة القوميين العرب ، أي أن المنظمة انقسمت إلى منطمتين في إطار نفس الفكر البرجوازي القومي كعسدي مباشر لانقسام القيادة المركزية للحزب في دمشق إلى محورين ، محور دمشق ومحور

بغداد ، ثم ما لبث محور دمشق الذي امتص أفضل العناصر والكوادر الوطنية الشابة أن وصل الى نفس النتيجة التي كانت قد وصلت اليها حركة القوميين العرب من قبل من حيث تبني نظرية الاشتراكية العلمية من جهة والاستقلال عن القيادة المركزية القومية لحزب البعث في دمشق من جهة ثانية في اطار تنظيم جديد هو « حزب الطليعة الشعبية » ، والتي ظلت تعاني من نفس الرواسب بحكم التربية القديمة وانعدام المحركات العملية أيضا .

أما محور بغداد الذي تميز بأستقطاب قطاع واسع من العناصر الاقطاعية والقبلية العشائرية التي دأب حزب البعث على استقطابها منذ وقت مبكر بحكم عدائها أو خلافها مع القيادة العسكرية المصرية في اليمن وتحت تأثير الحلاف المستحكم بين البعث وعبد الناصر على مستوى الوطن العربي ، فقد مال الى التفسخ من الناحية التنظيمية التي لم تكن بالنسبة له أكثر من ارتباط شكلي وتصرف انتهازي ، وتوجه بحزم الى الارتباط بمصالحه الطبقية والعمل على تطويرها من خلال الاستيلاء على مراكز السلطة العسكرية والمدنية ، وتحول الى أدوات قمع شديدة بيد السلطة ضد كل العناصر الوطنية بصفة عامة ، كما احتفظت لنفسها بخيوط واهية للمناورة السياسية على المستوى الداخلي والخارجي والتي ما تزال بعض الدول العربية وفي مقدمتها بغداد نفسها تراهن على هذه الخيوط الواهية حتى الآن ، مستفيدة في ذلك من الخبرات السياسية التي تعلمتها وعرفتھا من خلال احتكاكها بالمنظمات السياسية القومية والوطنية السابقة والاطلاع على شئونھا في الماضي .

وبالرغم من أن حزب البعث بتوجهه البرجوازي القومي الغامض قد استقطب هذا الطراز من المثقفين وأشباه المتعلمين ممن لم يفارقوا هويتهم الاقطاعية والعشائرية أكثر من مسافة سنتيمترات محدودة تحت تأثير العداء والحلاف المستحكم بين هذه العناصر والوجود المصري في اليمن من جهة والنشاط البعثي بصفة عامة ، الا أنه لم يكن هو المحور السياسي الوحيد الذي مارس هذه الظاهرة المشوهة للاستقطاب السياسي بعد عام ١٩٦٢ ، بل لقد شاركته كل المنظمات السياسية البرجوازية والقومية الوطنية الأخرى ، بما في ذلك دوائر اليسار الماركسي المحدودة نفسها حين ذاك التي فعلت ذلك ، ووصل الجميع مع مثل تلك العناصر الى نفس النتيجة مع بعض الفوارق النسبية لا أكثر ، سواء من حيث المقدمات أو النتائج ، حيث كان انقسام الناس من خلال الأحداث الجارية في الشمال انقساما عموديا الى جمهوريين وملكيين وليس أفقيا على أساس طبقي على غرار ما حدث في الجنوب هو احدى الأسباب الرئيسية التي سهلت عملية

الاستقطاب وتسترت على مخاطرها ، الى جانب كل الظروف المحلية والقومية المحيطة التي كانت كلها تدفع بالسير فى هذا الاتجاه المغترب .

ولذلك فان الأحداث الكبيرة التي ظلت تجرى على مسرح الواقع بعد عام ١٩٦٢ طوال سبع سنوات وبالرغم من حيويتها السياسية والعسكرية الا أنها ظلت تفتقر الى البعد الاجتماعى والطبقى السليم وتتركز حول بعد واحد وهو المحافظة على اسم النظام الجمهورى واسم الجمهورية بغض النظر عن المضمون السياسى والاجتماعى والاقتصادى لهذا النظام الجمهورى المشكل من ائتلاف اقطاعى وبرجوازى وطنى واسع النطاق ولا تربطه سواء خيوط واهية كانت تتمزق وتنقطع من وقت لآخر ولا تجد لها رابطة مشتركة الا فى المواجه العسكرية مع المحور الملكى فى أحسن الأحوال .

وكان الخط الوطنى الذى يمثل أولئك المثقفون على اختلاف نزعاتهم هو أضعف حلقات ذلك الائتلاف رغم ما كان يدعى لنفسه من بريق وهدى زائف على سطح الحياة السياسية والاجتماعية غداة الثورة مباشرة ، أما الثقل الاجتماعى والطبقى الأكثر تماسكا وانسجاما وخبرة فهو الاقطاع والارستقراطيات القبلية والعشائرية القديمة من جهة والبرجوازية التجارية والكبرادورية الجديدة من جهة أخرى .

ولذلك فانه ما أن لاح فى الأفق بوادر نهاية الحرب الجمهورية الملكية لصالح الجمهورى الذى خاضه الشعب بصدق وطنى وتضحيات غير محدودة ، حتى كان أولئك المثقفون هم الضحية الأولى أو فدية الائتلاف بين المصالح الاقطاعية والبرجوازية والكبرادور المشتركة بين الجانب الملكى والجمهورى على السواء ، والذين لم يكن يوجد بينهم تناقض حقيقى سوى فكرة الجمهورية كتسمية واطار سياسى ، واعادة توزيع الانصبه والمصالح المشتركة سياسيا واقتصاديا ، حيث قبل الجانب الملكى بالتنازل عن أسم الملكية والقبول بالنظام الجمهورى كأطار شكلى لنظام الدولة فى مقابل قبول الجانب الجمهورى بأعادة توزيع المصالح السياسية والاقتصادية بين الطرفين بصورة أكثر عدلا ، وكان التناقض الحقيقى الغير معلن هو بين هذه الفئات والطبقات معا وبين جماهير الشعب الكادحة وفئاته الوطنية التى ناضلت من أجل الثورة والجمهورية بمضمونها السياسى والاجتماعى معا ، وليس مجرد الشكل ، وكان فى المقدمة المثقفون الوطنيون والتقدميون بالذات (١٠) .

ونستطيع القول بان انقلاب الخامس من نوفمبر الراجحى ١٩٦٧ قد شكل مفترق الطرق الحقيقى والصخرة التى تحطمت عليها آخر الهياكل المهشمة لسفن اغتراب المثقفين اليمنيين ليس بالنسبة للشطر الشمالى من الوطن فحسب ، بل وبالنسبة للشطر الجنوبى أيضا ، حيث وجد الخط الوطنى المتقدمى فى تلك النكسة خير موعظة له فى كل تصرفاته المقبلة فى الجنوب ، كما أن نفس هذا الخط الوطنى التقدمى فى الشمال بكل أبعاده ومنطلقاته لم يكتشف أنه قد خسر بذلك آخر ورقة فى ممارسة لعبة التوازن المميته التى ظل يمارسها منذ قيام الثورة على مسرح الأحداث فحسب بل لقد اكتشف أن هذا المسرح نفسه قد قفلت أبوابه جميعا فى وجوههم سواء من شارك منهم فى القاء آخر تلك الأوراق الحاسرة التى صنعت الحدث نفسه أو من وقف يتفرج ويعد أوراقا أخرى ، وما عاد يطبق احتمال شقاوتهم وثرثراتهم القديمة الجديدة أو حتى وجودهم نفسه .

فعاد كل الى حيث بدأ وبدأ يتلمس طريقه وهويته السياسية والاجتماعية الصحيحة التى تنسجم وأصوله الطبقية أو طموحاته الشخصية أو موقفه السياسى والأيدىولوجى الصادق وسط ظروف شديدة البؤس ومثقلة بالمرارة .

وهنا نستطيع أن نلاحظ ثلاث مسارات رئيسية قام مجموع المثقفون فى شمال الوطن بتوزيع أنفسهم عليها أصوليا بالدرجة الأولى واختياريا بالدرجة الثانية وهى : المسار الاقطاعى القديم ، والبرجوازى الكمبرادورى الجديد ، ثم المسار الوطنى التقدمى الناجز ، مع الاشارة الى القطياع الواسع ممن سحقتهم الأحداث والتطورات غير المتوقعة تلك وتأزموا سياسيا ونفسيا ، وذلك على نحو ما سبقت اليه الاشارة من خلال الحديث عن الدلالات الاحصائية ومضامينها الاجتماعية والاقتصادية والطبقية المتعلقة بهذه الثلاثة أو الأربعة مسارات فى الفصل السابق والتى انتهى اليها المثقفون الوطنيين بصفة عامة ، والمعبرة عن حقيقتهم الذاتية والموضوعية والتى لا نجدنا بحاجة الى تكرار الحديث عن ذلك هنا مرة أخرى .

نتائج وملاحظات عامة

ومن كل ما سبق نخلص الى مجموعة من الحقائق الأساسية عن المثقفين اليمنيين بصفة عامة نوجزها فى الآتى :

الستينات — وهي مرحلة النشأة أيضا — قد تميزوا بالانفصال المشوه عن أصولهم الاجتماعية والطبقية ، واستسلموا بعمق للعواطف والمشاعر القومية المقرونة بالاتجاهات البرالية والوطنية الفاضة مكونين فيما بينهم في ضوء كل ذلك ومن خلاله بعض الروابط الركيكة والمؤقتة والتي لا تستند الى أى بعد اجتماعى وطبقى محدد .

٢ — ان الفترة من بداية الستينات وحتى منتصفها تقريبا بما أنها قد شكلت أهم قفزة سريعة في التكوين الكمي الحديث للمثقفين ، فقد كانت في الوقت نفسه فترة التجريب العملي لكل المفاهيم والأفكار التي انبنى عليها تكوينهم وتشبعوا بها زمنيا طويلا ، وبالرغم من أن مجمل تلك الممارسات التجريبية قد أدت بحكم طبيعتها الى نتائج سلبية بصفة عامة الا أنها لا تخلو من بعض الايجابيات غير المباشرة على الأقل .

٣ — ان الفترة ما بعد منتصف الستينات بقليل وحتى الآن هي المرحلة التي شكلت بحق مفترق الطرق التي انتهت عندها مجمل الأفكار القديمة ذات البعد الواحد بالنسبة لهؤلاء المثقفين وبدأت منها المرحلة الجديدة ذات الأبعاد والانتماءات الطبقية المختلفة والمرتبطة بالواقع والمعبرة عنه تعبيرا طبقيًا وعلميا صحيحا الى حد ما ، والذي ما يزال هذا التعبير يتضح ويتعمق أكثر فأكثر .

٤ — ان ظروف المثقفين في شمال الوطن ومن وفد اليهم من الجنوب منذ بداية الستينات وحتى منتصفها كان أسعد حالا وحظا من الناحية الشكلية والنفسية على الأقل ، وأسوأ حظا بكثير من الناحية العملية ، حينما كانوا يعيشون زهو انتصار الثورة وانهاء الملكية وقيام الجمهورية ، بينما كان القطاع الآخر منهم في جنوب الوطن ومن انضم اليهم من الشمال يعيشون نفس الاحساس أيضا مع فارق جوهري هو أن المعاناة الواقعية من خلال حرب التحرير ضد الاستعمار والاقطاع السلطيني ، كتعبير ممتد للثورة في الشمال ، والذي كان ما يزال في بداية الطريق ، حيث كانت تشكل تلك المعاناة ما يشبه صمام الأمان وفرملة الآلة الشديدة الحركة والانطلاق بالنسبة لمن هم في الجنوب ، الامر الذي كان يفتقر اليه غيرهم ممن هم في الشمال .

٥ — ان تلك المعاناة التي كونت تلك الفرملة القوية وصمام الأمان المؤكد عند الاقتضاء قد مكنت قطاعا واسعا من المثقفين اليمنيين المقيمين في الجنوب والمشاركين في حرب التحرير مكنتهم من تحقيق رؤية أفضل

للمواقع ومجرياتة وأقنعتهم منذ أول لحظة تقريبا بضرورة النضال السياسى والعسكرى فى محورين لا محور واحد ، محور الاستعمار الأجنبى الوافد من الخارج ومحور الاقطاع السلاطينى والكبرادورى فى الداخل باعتبارهما كل لا يتجزأ ، الأمر الذى افتقر اليه كلية المثقفون المقيمون فى الشمال فى صراعهم ضد الملكية والقوى الرجعية .

٦ - ان هذه المقدمات قد ظهرت نتائجها وثمارها بعد منتصف الستينات بشكل حاد حينما وجد الكل أنفسهم أمام مفترق الطرق عندما أثبتت طلائع حرب التحرير من المثقفين السياسيين الوطنيين فى الجنوب أنهم أكثر حنكة وتماسكا وقدرة على التقاط زمام المبادرة فى الأحداث والتطورات وانتزاع نتائجها السياسية والعسكرية فى صالح الخط الوطنى والتقدمى ومصالحة جماهير الشعب الذى ضحى معهم فى سبيل التحرر والنصر الوطنى ، والعكس صحيح بالنسبة للشمال حيث برزت مثل تلك العناصر وهى أقل حنكة وأكثر تمزقا وضعفا ، الأمر الذى أدى بطبيعة الحال الى تناسب شبه عكسى لكل نتائج وتطورات أحداث هذه المرحلة فى الشمال بالنسبة للجنوب منذ منتصف الستينات وحتى أوائل السبعينات .

٧ - ان الثورة فى الجنوب حينما تمكنت فى ضوء ما سبق من القضاء نهائيا على الطبقة الاقطاعية والسلاطينية والكبرادورية ومصالحهما وضيقتهن الى حد كبير من النشوء البرجوازى المستغل فإنها بذلك قد خدمت وساعدت قطاعا واسعا من المثقفين البرجوازين الصغار على التزام الخط الوطنى والمشاركة فيه وحالت دون عودة معظمهم الى الارتباط بأصولهم الطبقة الاقطاعية والكبرادورية القديمة بشكل منحوظ بقضائهما على تلك المصالح نفسها .

٨ - والعكس بالنسبة لما حدث فى الشمال حيث شكل انفراد الطبقة الاقطاعية بالسلطة بعد انقلاب الخامس من نوفمبر بالتحالف مع الكبرادور والنشوء البرجوازى وحده بدلا من الائتلاف الوطنى الجمهورى ، شكل ظاهرة تهديد وترغيب بالنسبة لقطاعات واسعة من المثقفين ذوى الأصول الاقطاعية والبرجوازية ، تهديد بالمطاردة والتصفية والتشويه اذا استمروا فى إثارة القلاقل والمتاعب السياسية والاصرار على الممارسات « الشقية » ، والترغيب فى الأمن والأمان والحصول على امتيازات سياسية واقتصادية وشخصية كبيرة اذا ما عادوا الى أصولهم الاجتماعية والطبقية وتبنوا مصالحها والدفاع عنها باخلاص ، الأمر الذى لم ييسر للطبقات الاقطاعية والبرجوازية

امتصاص الغالبية العظمى من عناصرها المثقفة « أصوليا » فحسب ، بل وأتاح لها فرصة الحصول على نصيب وافر من المثقفين الذين لا ينتمون إليها أصوليا من ذوى الأصول الفلاحية والعمالية والاجتماعية الفقيرة ، الذين أغرتهم امتيازاتها فتبنوا مواقفها وفكرها ودافعوا عنها بشراسة منقطعة النظر في أكثر من واقعة وأكثر من موقف حتى الآن .

٩ - ان الخط الذى استطاع الاحتفاظ بالسير فى الاتجاه الوطنى فى الشمال والذى يمثل مصالح قوى الشعب الكادحة والمنتجة واراقتها الوطنية والثورية الحققة قد عانا فى بداية هذه المرحلة عند منتصف الستينات وحتى بداية السبعينات ، عانا من الشلل والتمزق السياسى والنفسى والمعنوى من هول ما جرى ويجرى ضده ومن حوله ، مما أفقده توازنه لبعض الوقت وأودى بالكثير من عناصره القوية والصلبة الى التأزم النفسى الشديد وسوء التكيف مع أنفسهم ومع مجريات الأحداث من حولهم تماما ، الا أن الجانب الآخر قد استطاع الصمود والتقاط الانفاس والخطوات الأولى بصعوبة على الطريق الصحيح الذى ما لبث أن اتسع وتطور بسرعة كما وكيفا ، وبدأ هذا الخط الذى يشكل البديل الشرعى والتاريخى للحاضر وصاحب كل المستقبل ، بدأ يعد العد التصاعدى منذ بداية السبعينات وما يزال ، بدلا من العد التنازلى الذى ظل يمارسه منذ بداية الستينات بوعى منه أو بدونه ، وفى اتجاه شبه متوازى مع ما يحدث فى جنوب الوطن فى الوقت الحاضر ، وصولا الى نقطة تلاقى محددة ما تزال بعيدة عن متناول كلا الاتجاهين وما يزال عليهما مسئوليات وتضحيات جسام ليصلوا اليها معا من أقرب الطرق وبأقل التكاليف وفى أسرع وقت ممكن .

والملاحظة الأخيرة التى نحرص على الإشارة إليها فى نهاية هذا الفصل هى أننا سوف نولى اهتماما خاصا فيما تبقى من صفحات هذا البحث لبحث وتحليل هذا الطراز من المثقفين التقدميين فى بلادنا بصفة خاصة وكل البلدان النامية والمتخلفة بصفة عامة، وهو الطراز الذى أصبح فى مقدورنا الآن أن نتخيله بوضوح من واقع كل التحليلات السابقة فى هذا البحث وهم المثقفون الوطنيون والتقدميون ، طلائع وحلفاء الطبقات الثورية المناضلة ضد القهر والتخلف ، وصولا الى المزيد من تحليل طبيعة تركيبهم ودورهم الطبقي والتاريخى فى الوقت الحاضر وما يعترضهم من عوائق ومصاعب ، أو ينقصهم من الامكانيات الذاتية والموضوعية اللازمة لاستكمال قدرتهم على أداء مهمتهم الوطنية والتقدمية فى الحاضر والمستقبل ، اضافة الى تحليل كل الأبعاد والمضامين التاريخية والجدلية لتحالف المثقفين الوطنيين والثوريين من جهة وطبقات العمال والفلاحين من جهة أخرى .

القسم الثالث

أبعاد التحالف الطبقي بين

المثقفين الوطنيين والعمال والفلاحين

الفصل الثامن

اصالة وثورية الطبقات المنتجة وهامشية الطبقات المستغلة

مدخل :

بالرغم من أن مبدأ علاقة وارتباط المثقفين الوطنيين والثوريين بالطبقات الكادحة في المجتمع هي علاقة وارتباط صميمي وقضية أصبحت بديهية في إطار النضال الوطني والعمل السياسي على الأقل ، إلا أن الأمر يحتاج في تقديرنا الى تحليل أبعاد هذه العلاقة برؤية تاريخية وطبقية أكثر عمقا ، وبعدا اجتماعيا أكثر شمولاً ، وذلك حتى نتجاوز بفهم هذه القضية الأساسية مجرد كونها مفهوما سياسيا يباح استخدامه للمناورات والتكتيكات السياسية لكل من يحتاج الى ذلك عند الاقتضاء فقط ، أو مجرد كونها موقفا شخصيا يستطيع أن يتقمصه أي شخص متى شاء ويتخلى عنه متى يشاء ، بغض النظر عن صفته الاجتماعية أو بعده الطبقي ، ويتجاوز بها الى حقيقة كونها قضية تاريخية وطبقية في الأساس ، ولم تكن هواية شخصية في التفكير أو مهارة في التصرف الدبلوماسي والسياسي عادة .

اذ لابد وأن نتساءل بحزم وجدية عن الأسباب التي تجعلنا نقبل بالافتراض الشائع والقائل : بأن كل مثقف وطني وثوري هو بالضرورة حليف للطبقات العاملة من فلاحين وعمال وبرجوازية وطنية صغيرة، وهل هذا التحالف والارتباط الجدلي يستمد حقيقة وجوده من واقع كون هؤلاء المثقفين الوطنيين والثوريين هم هكذا بحكم طبيعتهم « ثوريين » ، ويأتي تحالفهم مع الطبقات الكادحة نتيحة تقديرهم لاحتياج هذه الطبقات لجهودهم وآرائهم في نضالها وحل مشاكلها ، باعتبار أن الطريق الوطني والثوري هو أنسب الطرق وأجداها لتحرير هذه الطبقات وإزالة الظلم والاستغلال عنها ؟ أم أن العكس هو الصحيح ، حيث يكمن المد الوطني والثوري في جوهر التكوين الاجتماعي والتاريخي لهذه الطبقات العاملة ؟ ويقتصر دور المثقفين الوطنيين والثوريين باعتبارهم جزء لا يتجزأ من هذه الطبقات نفسها على القيام ببلورة هذا المد الوطني والثوري والتعبير عنه والقيام بدور الطليعة في مسيرته النضالية ؟

وإذا كنا لا نجد كبير عناء في ضوء كل ما سبق من تحليلات وتفاصيل في هذا البحث أن نفترض خطأ التساؤل الأول وسلامة التساؤل الثاني ، فإن الشيء الذي سيبقى علينا تحليله هنا هو الرد على هذا التساؤل : ما هو الأساس الاجتماعي والتاريخي الذي تجزم من خلاله بوطنية وثورية الطبقات الشعبية العاملة والمنتجة في المجتمع واعتبارها التجسيد الحقيقي لوجوده ، ومن خلالهم تتحقق حركة الواقع وتطوره في الطبيعة والمجتمع أكثر فأكثر ، كمسألة تاريخية وجدلية ، وارتباط المثقفين الوطنيين بهذه الطبقات كأدوات تعبيرية وطليلة نضالية لا أكثر ، وذلك حتى لا تضل هذه المسألة كما يظن الكثيرون من الانتهازيين ممن لا صلة لهم بها الا كمجرد هوى للاستعراض الشخصي أو مهارة في التصرف الدبلوماسي عند الاقتضاء كما سبقت الإشارة .

ولنبدا في هذا الفصل البحث في البعد الاجتماعي والجدلي لوطنية وثورية الطبقات العاملة والمنتجة وأساسه التاريخي ، ثم نناقش بعد ذلك وطنية وثورية المثقفين الوطنيين وعلاقتهم الجدلية بهذه الطبقات في الفصل التالي والآخر من هذا البحث .

الأسس الاجتماعية والتاريخية لثورية الطبقات المنتجة

ان الطبقات القاعدية والوسطى التي تشكل الغالبية العظمى من أفراد أي مجتمع قد دلت كل حقائق التاريخ والتطور وطبيعة الوقائع المعاشة أنها ذات مصالح مادية واقتصادية مترابطة ، وأبعاد فكرية وأيديولوجية ثورية مشتركة ، بل وتشكل المصدر والأرضية التاريخية الحقة التي لا نجد في تاريخ البشرية كلها أية فكرة ثورية أو تحول ثوري في تاريخ الطبيعة والمجتمع قد تمت بمعزل عن هذه الطبقات أو بعضها ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، والعكس بالعكس صحيح بالنسبة للأقليات الطبقية المسيطرة التي تقف دائما ضد حركة التاريخ وتتميز دائما باستراتيجية فكرية وأيديولوجية محافظة ورجعية وذات طبيعة انتهازية واستغلالية متسلطة دائما ، كما أن الفئات والطبقات الشعبية عموما « الجماهير الشعبية المنتجة » هي دائما بما تعيشه من ظروف وأوضاع اجتماعية واقتصادية مختلفة تقدم بلا أدنى شك أو غموض التفسير الحقيقي والعلمي للواقع الاجتماعي القائم ، وتأكيد كينونته من جهة ، وهي من جهة أخرى قد قدمت بما مرت به من مراحل التطور التاريخي المختلفة للمجتمع البشري منذ المشاعية وحتى عهد الاشتراكية والامبريالية في الوقت الحاضر ، قدمت التفسير الحقيقي للتاريخ ، بل لقد صنعت بذلك التاريخ الانساني نفسه على هذا الكوكب

ابتداء من اكتشاف النار والتقاط الثمار حتى سفن الفضاء وازتياد الكواكب
الأخرى .

وهي بذلك لم تكن قد صنعتها وفسرته بطريقة صحيحة من خلال
وجودها وفاعليتها فيه وحسب ، ولكنها ما تزال كذلك هي التعبير الجدلي
الصحيح لمساره المتطور في الحاضر والمستقبل ، بلا توقف ، وتعبير عن أشد
جوانبه ثورية وتقدمية بلا كلل وبغير موارد ، ومن خلالها فحسب يتحقق
قانون الجدل والتطور التاريخي نفسه وفاعليته الحتمية في الطبيعة والمجتمع
أكثر فأكثر .

انها أيضا بنمط علاقاتها الانتاجية والاجتماعية ومضمون أيديولوجيتها
التقدمية والمتحررة تشكل التجسيد الفعلي للوجود الحقيقي للمجتمع الذي
ينسجم مع قوانين التحول والتطور الايجابي في التاريخ الاجتماعي
والاقتصادي والطبقي أيضا أزاء أيديولوجيات الأقليات الطبقية المستغلة
والمنحطة . فحيال أيديولوجيات الانحطاط - كما يقول روجيه جارودي -
تصعد هذه الطبقات لأنها دائما تقبل الواقع حكما لأفكارها كلها ، ابتداء
من ديكارت الى ديدرو في مواجهة الاقطاعية المتعفنة ، ومن ماركس وانجلز
الى لينين وستالين ، في مواجهة الرأسمالية السائرة خلال قرن نحو مرحلتها
« المتعفنة » (١) .

الطبقات المستغلة كظاهرة عرضية خاطئة

ومن هنا تتأكد حقيقة تاريخية واجتماعية أخرى لا تقل أهمية عن
الحقائق السابقة وهي أن كل أشكال الوجود الطبقي والاجتماعي الأخرى
التي تلاحظ دائما خارج اطار الطبقات الشعبية العاملة والمنتجة بصورة
مباشرة وغير مباشرة هي : اما فئات اجتماعية هامشية ملحقه ومكلة لها ،
كالمتقنين الوطنيين والثوريين أو الموظفين والاداريين والجنود والفنسانين
والصحفيين ممن ينتمون أساسا لهذه الطبقات العاملة ويتبنون أيديولوجيتها
بقناعة ويدافعون عنها بصديق من خلال منظماتها السياسية والجماعية
المختلفة ، أو متحالفة معها الى هذا الحد أو ذاك كالبرجوازية الوطنية الصغيرة
غير المستغلة . أما ما عدا ذلك من الفئات والطبقات الأخرى التي عرفت
في تاريخ المجتمعات وحتى اليوم من اقطاع وبرجوازية مستغلة ورأسمالية

(١) روجيه جارودي : النظرية المادية في المعرفة ، مرجع سابق ، ص ٤٣٦ و ٤٣٧ .

وغيرها من الجماعات الأولجاركية العسكرية والدكتاتوريات المستبدة والأرستقراطيات السياسية والاجتماعية والعشائرية بمختلف أشكالها وأيدولوجياتها المثالية والأسطورية المعادية للعلم والتاريخ من جهة والمفرقة في الرجعية والتخلف والاستغلال للطبقات المنتجة الأخرى من جهة ثانية ، فإنها جميعا لم تكن وفقا لهذا التفسير الجدلي مجرد أشياء خارج التساريخ والوجود الحقيقي للمجتمع وزائدة عليه فحسب ، ولكنها تشكل التجسيد الفعلي لواحد من أهم أخطاء المجتمع البشرى في نضاله عبر التاريخ ضد قهر الطبيعة وصولا الى تحقيق حريته وسيادته ورفاهيته وتقديمه عليها أكثر فأكثر ، الأمر الذي اضطره منذ وقت مبكر في النضال ضد شكلين رئيسيين من أشكال القهر وهما قهر الطبيعة من جهة وقهر المجتمع الناجم عن ذلك الخطأ من جهة ثانية حتى اليوم .

فلقد برز نظام تعدد الطبقات في بعض المراحل التاريخية وكما لو كان هو ممر العبور الأساسي الذي لا مناص من اجتيازه ، والضرورية المبرهنة التي توجب على المجتمع الانساني أن يدفعها من أجل الظفر بأعظم الانتصارات التاريخية الحاسمة في نضاله ضد الطبيعة ، الأمر الذي دفع هذه الفئات والطبقات الطفيلية المستفيدة من هذا الخطأ الفادح والتي هي ثمرة الى تكريس وجوده وتقديمه باعتباره الحقيقة المثل والوحيدة الصالحة لتنظيم هذا العالم وتدير شئونه وتفسير وجوده بغير بديل ، رغم أن كل الانتصارات التقدمية التي حققها المجتمع الانساني حتى اليوم في ظل ادعاء الملكية الخاصة للثروة والسلطة والقوة وبسبب هذا الادعاء نفسه قد اقترنت بالعديد من الكوارث الاقتصادية والاجتماعية والانسانية من حروب واستعمار وغيره ، الأمر الذي كاد يجعل من انتصارات المجتمع الانساني ضد الطبيعة تتحول الى أدوات قهر واستغلال اجتماعي وطبقي ضد المجتمع نفسه هي أكثر خطورة من قهر الطبيعة نفسها .

ففي جميع الأنظمة التي سبقت الاشتراكية - كما يقول روجيه جارودي - حدثت التنمية من خلال نظام الطبقات العاملة ، في شكل كوارث اقتصادية وسياسية ، لأن وسائل الانتاج كانت ملكية فردية ، سواء في النظام العبودي أو الاقطاعي أو البرجوازي (٢) . كما أن نظام الطبقات برمته لم يكن في حقيقته ودلالته العلمية والتاريخية أكثر من كونه - كما

(٢) روجيه جارودي : النظرية المادية في المعرفة ، مرجع سابق ، ص ٤٤٦ .

يقول لينين - هو ما يتيح لقسم من المجتمع أن يستأثر بعمل الآخرين (٣) .
فمن خلال تملك بعض الأفراد لفائض الانتاج - كما يقول الدكتور الجوهري
أيضا - ظهرت الملكية الخاصة لوسائل الانتاج وظهر معها استغلال الانسان
للانسان . لذلك يمثل تملك وسائل الانتاج ، وما يتبعه من استغلال يمثل
الأساس الموضوعى لقيام الطبقات والصراع الطبقي (٤) .

فالنظام الطبقي يستمد وجوده فى الأساس من وجود الملكية الخاصة
والاستيلاء على فائض الانتاج ويزول بزوالها ، أكثر مما يستمد وجوده
أو عدم وجوده من شروط تطور قوى الانتاج وتعالى المراحل التاريخية ،
أو مشروط وجوده بوجود المجتمع نفسه كنظام العمل والانتاج والأسرة
والسلطة والنفقة ... الخ . الأمر الذى أخطأ فيه ماركس حينما افترض
بحماس وتشدد بأن زوال النظام الطبقي وقيام الاشتراكية لن يتم الا فى ظل
المجتمع الصناعى واتساع نطاق طبقة العمال البروليتارية تحت سيطرة
الطبقة الرأسمالية ، وأن على كل المجتمعات التى ما تزال تعيش ما قبل
مرحلة الرأسمالية من اقطاعية وشبه اقطاعية أن تناضل أولا من أجل القضاء
على الطبقة الاقطاعية وخلق طبقة برجوازية ينجم عنها فيما بعد طبقة
بروليتارية من جهة ورأسمالية من جهة أخرى يختل معها التوازن لصالح
الأولى ضد الثانية التى هى آخر الطبقات ، وقد حان قطافها .

فلقد جاءت كل الوقائع اللاحقة لعهد ماركس وما بعده وحتى الآن
فى غير صالح هذه المقولة تماما ، وأعظم دليل على ذلك هو قيام أول نظام
اشتراكى فى الاتحاد السوفيتى وهى دولة غير صناعية وشبه اقطاعية .
ولقد حسم لينين هذه القضية بوضوح فى التأكيد على امكانية قيام الاشتراكية
فى بلد واحد وبتحالف العمال والفلاحين فى بناء الدولة والمجتمع الاشتراكى .

فنظام الطبقات الناجم عن نظام الملكية الخاصة والاستحواذ على فائض
انتاج الآخرين هو نظام زائد وعرضى فى وجوده ، سلبى معوق ومضر فى دوره
ووظيفته وليس مشروط قط بأية حالة من حالات التطور الاجتماعى ومراحله
التاريخية لأن المجتمع الانسانى قد عاش آلاف السنين فى مراحله المبكرة

(٣) لينين : فى الثورة والثورة الثقافية ، مرجع سابق ، ص ١٢١ .

(٤) د . محمد الجوهري : علم الاجتماع وقضايا التنمية فى العالم الثالث ، ص ٢١٨ .

وما يزال بعضها كذلك حتى الآن دون ملكية خاصة وبالتالي بلا طبقات (٥) .
كما أن أكثر من ثلثي سكان الكرة الأرضية يقيمون اليوم أبهى الحضارات
وأكثرها استقرارا وتحقيقا لسعادة الانسان وتقديره بفعل نفس الشيء
من خلال التنظيم الاشتراكي العلمى دون أن تكون كلها قد اضطرت للقبول
بالنظام الرأسمالى الكبير واقامة المجتمع الصناعى الرأسمالى أولا كشرط جدلى
لتحقيق الاشتراكية فى مجتمع لا طبقى .

ففى أى لحظة يستطيع فيها أى مجتمع من المجتمعات التى ما تزال
توزح تحت نير هذا النظام العرصى المعوق أن يتخلص منه نهائيا سواء كان
هذا المجتمع اقطاعيا أو شبه اقطاعى أو رأسمالى ، فانه بذلك يكون قد استعاد
توازن حركة تطوره التاريخى المنسجم وطبيعة وجوده من جهة وصحح أعظم
خطأ عرفه تاريخ الممارسة البشرية فى نطاق الطبيعة والمجتمع من جهة ثانية ،
وحقق أعظم انتصاراته التاريخية الحاسمة ضد أعظم تحدى ما يزال يهدد
حاضره ومستقبله من جهة ثالثة .

الخطوة الأولى

فلقد ارتكب أول خطأ اجتماعى فادح فى التاريخ بعد اكتشاف الزراعة
والنار واستئناس الحيوان بادعاء الملكية الفردية الخاصة أو العائلية للأرض
وموارد الطبيعة الأخرى ، ورغبت كل جماعة فى الاستحواذ على أكبر كمية
ممكنة من ذلك دون غيرها مما قاد الى حروب إبادة واسعة من قبل الجماعات
المنتصرة للجماعات المنهزمة ظنا منها بأن إبادة الجماعات المغلوبة هو الضمان
الوحيد لحصولها على موارد الأرض والطبيعة التى يعيشون عليها ، لأنهم
لو أبقوا على حياتهم فإن ذلك يعنى ضرورة اطعامهم مما يعنى أيضا استمرارهم
فى استهلاك موارد الأرض والطبيعة بصورة أو بأخرى ، وهذا هو أول
مفهوم منحرف فى التاريخ للعلاقات الاقتصادية بين قوى الانتاج وعلاقات
الانتاج ، وفى مرحلة لاحقة أدرك المجتمع أو اكتشفت الجماعات المنتصرة
امكانية ابقاء الجماعة المنهزمة على قيد الحياة مقابل تسخيرها للعمل والانتاج
بلا مقابل سوى ما يقيم الأود ويحافظ على البقاء من أجل استمرار العمل

(د) راجع الفصل الثالث من هذا البحث خصوصا فيما يتعلق بأساس التركيب الاجتماعى
والاقتصادى للمجتمعات التقليدية المعاصرة فى افريقيا غرب وجنوب الصحراء ، وبقايا المجتمعات
الهندية القديمة فى أمريكا اللاتينية والتى ما تزال جميعها تعيش علاقات اجتماعية واقتصادية
عشاعية بلا طبقات حقيقية الى حد ما .

لصالح الجماعة المنتصرة التي تحصل على الجزء الأكبر من الإنتاج ولا يعمل ، ضمن إطار من التنظيم الاجتماعي العبودي البحت بين الجماعات المنتصرة والجماعات المنهزمة .

ولقد قبل الطرفان بهذا التنظيم الجديد كخطوة أفضل مما قبلها بكل تأكيد ، حيث ما لبثت الملكية الخاصة أن اتسع نطاقها الفردي داخل الجماعات المنتصرة نفسها ، واتسع بالمقابل أيضا النظام العبودي وصارت الملكية الخاصة للأرض وللشخص هي التعبير السياسي والاقتصادي لوجود طبقة جديدة محدودة تملك وتسود ، في مقابل طبقة اجتماعية واسعة مستعبدة تنتج ولا تملك حتى نفسها ، وقبل المجتمع بهذا التنظيم الاقتصادي والاجتماعي والعبودي .

ولم يكن هذا القبول من المجتمع ليشكل الحل النهائي لواقعة بقدر ما أنه قد شكل الخطوة الأخيرة في تجاوز المرحلة السابقة الأكثر سوءا والبداية الأولى في النضال ضد هذا التنظيم الخاطيء نفسه ، وبنفس الطريقة والوتيرة الجدلية المستمرة ، كان قبول المجتمع بعد ذلك لنظام الاقطاع والقنانة هو آخر خطوة في النضال ضد العبودية والحصول على حق الفرد في امتلاكه لنفسه وجهده على الأقل ، والبداية الأولى في النضال ضد الطبقة الاقطاعية ووجودها العرضي الخاطيء ، وكان أيضا قبول المجتمع الانساني الحديث بنظام الطبقة البرجوازية في أوروبا وامتداداتها الدولية ، هو نقطة الحسم في القضاء على الطبقة الاقطاعية ونقطة البدء في النضال الحاسم ضد هذه البرجوازية والرأسمالية نفسها كنظام عرضي وخاطيء ومعوق أيضا لحركة التاريخ والتقدم الاجتماعي والاقتصادي الحق وغير منسجم معها ، وصولا الى المجتمع الاشتراكي اللاتطبقى الذي تتحقق فيه لأول مرة درجة عالية جدا من التوافق والانسجام بين قوانين حركة التاريخ والتطور التاريخي الحقيقي في وضع المجتمع من جهة ، وبين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج من جهة ثانية . وهو الأمر الذي تجهد هذه الطبقات الطفيلية نفسها لأن تجعل من هذه الوتيرة الحاطئة قاعدة عامة لتطور الحاضر والمستقبل الرأسمالي ، أو طريقا ملزما وثابت الأيقاع بالنسبة لمجتمعات ما قبل الرأسمالية في الوقت الحاضر على الأقل ، الأمر الذي لم يعد القبول به ممكنا ، ويجب رفضه .

الطبقات المستغلة تؤمن بالمادية من أجل الحصول على الثروة والسلطة ، وبالمثالية من أجل المحافظة عليهما

فلقد كان العامل الحاسم والجوهري في كل هذه الحركة التاريخية وتطورها الثوري بفعل السواد الأعظم من الناس في المجتمع وانجازاتهم المادية والاقتصادية في كل مراحل التاريخ ، سواء كانوا عبيدا أو أقنانا في الأرض أو عمالا في المصانع أو متخصصين في المعامل وليس بفعل طبقة الملاك الاقطاعيين أو البرجوازية أو الحاكمين منهم ، فقد كان الصراع الذي لا ينفك — كما يقول بوتومورو — بين الطبقة الحاكمة والطبقة أو الطبقات الخاضعة ، هو أن طبيعة هذا الصراع ومجرأه يتأثران أساسا بتطور القوى الانتاجية أو التغير الذي يطرأ على التكنولوجيا (٦) . ولقد كانت هذه الأقليات الطبقية التي اختلست لنفسها حق الملكية والسلطة هي العامل السلبي والمعوق الأول والأساسي للأداء المثالي المتناسق والمنسجم لهذا الانجاز والتطور التاريخي المستمر من خلال دعوى الملكية والانفراد بالسلطة والقوة والعيش على ممارسة القهر والاستغلال ومحاولة تثبيت الواقع حيث هو وجعل حركة التطور لا تتحرك الا في الاتجاه الذي ينسجم وطبيعة هذه الدعاوى الفاسدة والممارسات المشوهة لحياة الانسان وتاريخه والمحافظة عليها في اطار نزعة رجعية متخلفة حتى الآن .

وكان هذه الأقليات الطبقية المتطفلة تريد عبثا من حركة التاريخ والتطور أن تتحرك ضد نفسها أو ضد قوانينها على الأصح ، ذلك أن هذه الفئات والطبقات البرجوازية والرأسمالية المتطفلة لا تؤمن بالتقدم والعلم ولا تستعمله الا بصفته « ربحا » ، ذلك أن حدود الانتاج الاجتماعي الاجتماعي في المجتمع الرأسمالي المعاصر — كما يقول بليخانوف — تعينها امكانية اتفاق مربي للرأسمالية لا الحجم المطلق للقوى الانتاجية (٧) .

بل انها ترفض حقائق العلم والتاريخ وتحاربها وتنضم الى صف الشعوذات والخرافة وتدافع عنها اذا ما لاح لها أن في استخدام هذه مزيدا من الربح وفي تلك عائقا أو تهديدا لهذا الربح ولوجودها الطفيلي الغريب نفسه في مسار التقدم والتطور التاريخي الحق ، فمنذ الآن — كما يقول

(٦) بوتومورو : الصفوة والمجتمع ، الطبعة الثانية ١٩٧٨ ، ص ٤٣ .

(٧) جورج بليخانوف : العامل الاقتصادي في التاريخ ، ترجمة جورج طرايشي ، دار

الطليعة — بيروت — الطبعة الاولى ١٩٧٨ ، ص ٦٤ .

كارل ماركس - بدأت الأمور تسير لا على أن هذه النظرية أو تلك صحيحة أم خاطئة ، بل على أنها مفيدة أم مضرّة للرأسمال ، مناسبة أم غير مناسبة ، اتفق مع العقل البوليسى أم لا (٨) .

فلكى تهاجم البرجوازية الصاعدة فى القرن الثامن عشر المفهوم الاقطاعى للحق الالهى كانت تتسلح بالمادية ، وتطالب أن يتمسك الناس بالحقيقة العارية « دون أية اضافة غريبة » . فالبرجوازية اذن فى عصر شبابها لا تخاف الواقع ، ففلاسفتها الذين كانوا يمثلونها ، من أمثال « ديدرو » ، و « فيور باخ » ، و « هلفسيوس » ماديون مادية عميقة وعمل مفكرىها نشيد مجد على شرف العلم والتقدم والآلية الناشئة البشرية بمزيد من الربح ، الا أن هذه الطبقة ذاتها بعد أن أنجزت ثورتها صارت طبقة هرمة بسبب جرائمها وأخطائها الفادحة والتي صار فى مقدمتها استمرار وجود هذه الطبقة نفسها ، وعجزت عن حل المشكلات التى طرحها التقدم العلمى والتقنى الذى أنجزته الطبقات المنتجة فى صميم الواقع الاجتماعى والتاريخى والناجم عن انتصارها ذاته (٩) .

وفى هذه المرحلة التى لم يعد فى مقدور العلم أن يعكس الواقع عكسا صادقا دون أن يلوح بأخطار كثيرة على النظام القائم وينبئ عن نهايته ، أصبح منطق البرجوازية والرأسمالية - كما يقول جارودى - يقضى بأن يقذف رويدا رويدا بجميع أشكال الفكر العقلانى والموضوعية العلمية باعتبارها شهودا مزعجين (١٠) . فالبرجوازية منذ الآن تفقد ثقتها بالعلم وتعين للفلسفة مهمة اظهار أن العلم يمكننا من معرفة غور الأشياء وأن ليس للعلم سوى مغزى تقنى ، فليقدم العلم تعبيرا عن هذا المنطق المشوه ما يتيح القيام بتطبيقات تقنية ، هذا أمر حسن ، لأن الصناعة تطلب ذلك ، لكن يجب أن لا يسمح له بالإجابة على الاسئلة المتعلقة بالانسان ومصيره ، وخاصة يجب أن لا يتسلل الى أرض التاريخ ، وبكلمة واحدة يجب أن لا يمس الواقع الاجتماعى والعالم الواقعى ، فلم تعد الرأسمالية بحاجة الى الفلسفة من أجل تنميتها بل من أجل الدفاع عنها

(٨) س.ى. بوبوف : نقد علم الاجتماع البرجوازى ، ترجمة نزار عيون السود ، دار دمشق للطباعة والنشر ١٩٧٢ ، ص ١٦٧ .

(٩) راجع روجيه جارودى : النظرية المادية فى المعرفة ، ص ٣٩٨ الى ٤٠٠ .

(١٠) المرجع السابق ، ص ٣٩٦ .

وحسب (١١) . وما دامت ثقة البرجوازية والرأسمالية بالعلم وحقائق الواقع والتطور التاريخي قد انتهت للأسباب السابقة ، فهي لابد وأن تفسح المجال بدلا من ذلك لفلسفات الخرافة والشعوذات والأساطير الوجودية والبرجماتية والوظيفية وغيرها من الفلسفات المعاصرة التي تساعد على تثبيت الواقع حيث هو .

وعندما تهتم الفلسفة - كما يقول جارودي أيضا - بـ « اثبات » عجز الفكر البشري وعدم قدرته على معرفة العالم الواقعي واستحالة تبديل الواقع فتلك أبلغ دلالة على انحطاطها ، وذلك لأنها صارت خادمة طبقة لم تعد تقبل الواقع حكما لأفكارها . ومثل هذه الطبقة التي حكم عليها التاريخ بالموت لا تستطيع أن تحاول تخليد النظام القائم الا بمنعها للفكر من أن يعي فوضى الواقع العميق والتناقضات الداخلية التي تقودها الى حتفها (١٢) .

هذا في الوقت الذي كان المجتمع الانساني دائما ممثلا بأوسع قواعد من الطبقات والفئات العاملة والمنتجة يتحرك دائما في الاتجاه المضاد الذي ينسجم وطبيعة التطور التاريخي ، فيتصارع مع هذه الاقليات الطبقية اجتماعيا وسياسيا بلا هوادة بصورة مباشرة وغير مباشرة من جهة ويحقق من الانجازات الاقتصادية والتكنولوجية تحت سيطرتها ما يجعل من استمرار بقائها كما هي وكما ترغب دائما أمرا مستحيلا ، بينما تتيح هذه الانجازات للمجتمع وقطاعاته المنتجة في الوقت نفسه أسلحة أكثر قوة وحسما في مواجهة هذه الاقليات الطبقية وأهدافها غير المشروعة والمعيقة للتقدم وصولا الى القضاء على وجودها من خلال القضاء على الملكية والسلطة الرأسمالية ، وتحقيق الاشتراكية والمجتمع اللاتطبقى الأكثر انسجاما وطبيعة التطور الانساني والتاريخي بعامة (١٣) .

فصراع الطبقات داخل المجتمع الرأسمالي اليوم - كما يقول بوتومورو - سينتهي حتما بانتصار الطبقة العاملة ، وسيتبع هذا انتصار اقامة مجتمع لا طبقي . وهناك عدد من المبررات تبيند توقع حدوث المجتمع اللا طبقي ،

(١١) راجع المرجع السابق ، ص ٤٠١ .

(١٢) المرجع السابق ، ص ٤٣٦ .

(١٣) يمكن ملاحظة الامثلة على ذلك من خلال ما حدث للطبقات الاجتماعية في أوروبا التي نهات تحت ضربات طلائع البرجوازية الثورية وقتها ، والبرجوازية نفسها حينما قضت حتى العدم تقريبا في الوقت الحاضر تحت ظل أوسع الاجتكاكات الدولية .

أما المبرر الأول فهمو أن الرأسمالية الحديثة تميل الى خلق طبقة عاملة متجانسة قوية بحيث يصعب أن تظهر من خلالها في المستقبل تقسيمات اجتماعية جديدة ، والمبرر الثاني هو أن الكفاح الثوري للعمال يخلق بينهم تعاوناً قوياً وعاطفة أخوية شديدة ، وأن مثل هذه العاطفة تدعم وتقوى من خلال المذاهب الأخلاقية والاجتماعية التي تتبناها الحركة الثورية ، وهي مذاهب واضحة تماماً في فكر ماركس . أما المبرر الثالث فهو أن الرأسمالية ذاتها تخلق ظروفاً مادية وثقافية مهيئة للمجتمع اللاتطبقى ، فالظروف المادية تتمثل فيما تقدمه الرأسمالية من انتاج هائل يجعل من الممكن اشباع الحاجات الانسانية لكل الناس وما يترتب على ذلك من ازالة حدة الكفاح من أجل البقاء ، أما الظروف الثقافية فتتمثل فيما تسهم به الرأسمالية من نهوض للحياة الريفية وعلى الأخص في مجال التعليم وانتشار المعرفة العلمية واهتمام الجماهير بالحياة السياسية (١٤) .

مع ملاحظة أن صيغة كلمات بوتومورو تنسب الى الرأسمالية الحديثة فعل الأشياء وانجازها ، وربما كانت الصيغة الأقرب الى الموضوعية هي أن المجتمع نفسه تحت قيادة السلطة الرأسمالية وفي ظلها هو الذي يقوم بانجاز هذه الأشياء في نطاق الطبيعة والمجتمع ، والتي يتحقق من خلالها عدد من النتائج الايجابية بالنسبة للمجتمع وحركة التطور والتقدم التاريخي للإنسان بصفة عامة وعدد آخر من النتائج السلبية بالنسبة للرأسمالية كظاهرة اجتماعية « باثولوجية » وتنظيم اقتصادي خاطيء . وإذا ما جاز القول بأن الرأسمالية هي التي تخلق هذه الأشياء فهي لا تخلقها بمحض ارادتها ، لأنها على العكس من ذلك تقاوم الخلق والتقدم والتطور الحقيقي ما استطاعت الى ذلك سبيلا ، ولا يعقل أن تخلق شيء برغبتها سيكون هو سبب فنائها حتماً .

كما أننا غالباً ما نسمع — كما يقول لينين — أن الملاكين العقاريين والتجار « يعطون » الشعب « عملاً » ، « يعطون الفقراء مورداً للرزق » ،

يقال مثلا ، ان فلاحى تلك المحلة « يعتاشون » من المصنع المجاور ، أو من الاستثمار الزراعية المجاورة . غير أن العمال هم الذين ، فى الواقع ، يعتاشون من عملهم ، ويعيشون جميع الذين لا يشتغلون ، الا أنه لقاء الاذن بالعمل فى أرض السيد أو فى المصنع أو فى السكة الحديد يقوم العامل باعطاء المالك مجانا كل ما يصنع ، بينما لا يتلقى هو سوى أجر زهيد . وهكذا نرى فى الواقع أن ليس الملاكون العقاريون ولا التجار هم الذين يعطون العمال عملا ، وانما هم العمال الذين يعيلون بعملهم الجميع ، مقدمين مجانا قسما كبيرا من كدحهم (١٤) . وهذا هو ما يؤكد بأن الطبقات العاملة والمنتجة هى التى تصنع الحياة والتقدم ، وليس العكس .

وهنا لا تتأكد الحقيقة العلمية والتاريخية التى صاغها كارل ماركس بأن كل شكل من أشكال التطور والتنظيم الطبقي فى المجتمع ما كان ليبدأ بالظهور حتى كان قد تضمن فى تكوينه أيضا بذور افنائه وحسب بل وبصفته أيضا وجودا زائدا واستثنائيا شاذا خارج التاريخ والواقع الاجتماعى الحق ، ومجرد نموذج للخطأ النسبى الذى ظل يلزم الممارسة والفعل التاريخى للمجتمع الانسانى عبر تاريخه الطويل ، والسدى كان وما يزال يناضل من أجل ازالة هذا الخطأ وتخفيف حدته أولا بأول حتى الآن ، شأنه شأن غيره من الأخطاء والعوائق والصعاب الأخرى فى الطبيعة والمجتمع ، التى كان الانسان وما يزال يناضل ضدها بغير كلل وتعاظم انتصاراته عليها كل يوم أكثر وأكثر .

فالطبقات هى بأبسط دلالاتها ومحتواها استأثار فئة معينة فى المجتمع بالثروة والأرض دون الغالبية العظمى فيه وممارسة مختلف أشكال التسلط السياسى والقهر الاجتماعى لفرض هذه القضية والمحافظة عليها ، ان الطبقات بوجه عام - كما يقول لينين - هى ما يتيح لقسم من المجتمع أن يستأثر بعمل الآخرين ، فاذا استأثر قسم من المجتمع بكل الارض كانت طبقة الملاكين العقاريين وطبقة الفلاحين ، واذا امتلك قسم من المجتمع المصانع والمعامل والأسهم والرأسمال بينما القسم الآخر يشتغل فى هذه المصانع كانت طبقة

الرأسماليين وطبقة العمال والبروليتاريا (١٥) .

النظام الطبقي كظاهرة مفترية

إن نظام الطبقات المستقلة لم يكن كما سبقت الإشارة مجرد خطأ شائع في تاريخ الممارسة البشرية ، وأنه يكفر بالعلم ويعيق التقدم فحسب ، بل إن في هذا النظام ومن خلاله تتجسد قصة اغتراب المجتمع الانساني القديم والجديد ، فالنظام الطبقي - من وجهة النظر العلمية أيضا - هو أعظم تجسيد لحالة الاغتراب التي وقع فيها المجتمع الانساني منذ فجر تاريخه الحضاري وحتى اليوم ، وإن هذه الحالة قد وجدت في ظروف تاريخية معينة وترتبط بتوفر هذه الظروف ، وأن أساسها هو اغتراب العمل الذي يميز كل نظم الملكية الخاصة ابتداء من نظام الرق حتى النظام الرأسمالي (١٦) .

ومن هنا فقد اغترب - كما يقول الدكتور مراد وهبه - كل من العامل والرأسمالي في العملية الرأسمالية للانتاج ، على الرغم من أن كل منهما نقيض الآخر . فالرأسمالي مضطر الى المحافظة على وجوده وبالتالي المحافظة على وجود العامل ، أما العامل فهو مضطر الى ازالة وجوده وبالتالي ازالة وجود نقيضه الذي هو شرط وجوده كعامل « أي الرأسمالي » والفارق بين اغتراب كل منهما أن الرأسمالي يجد في اغترابه الذاتي قوته وخيره ، ويجد العامل في اغترابه الذاتي أنه لا حول له ولا قوة وأن وجوده لا انساني ، ومن ثم يحافظ الرأسمالي على هذا التناقض في حين يرغب العامل في تدميره (١٧) .

ومن هنا أيضا لا تتأكد حقيقة أن النظام الطبقي اناجم عن نظام الملكية الخاصة هو أساس اغتراب المجتمع الانساني فحسب بل واعتباره أيضا ظاهرة معوقة للتقدم في مقابل حقيقة المفهوم التقدمي والثوري للطبقات المنتجة الرامية الى مكافحة هذا الاغتراب والقضاء عليه .

وهكذا فإن الفرض الذي أصبح حقيقة واقعية حول امكانية اقامة

(١٥) لينين : في الثورة والثورة الثقافية ، دار التقدم موسكو ، ص ١٣١ .

(١٦) راجع مجلة عالم الفكر : المجلد العاشر ، العدد الأول ابريل - مايو - يونيو ١٩٧٩

عدد خاص عن الاغتراب ، ص ٦ .

(١٧) د - مراد وهبه : المرجع السابق ، ص ١٠٣ و ١٠٤ .

مجتمع اشتراكي ولا طبقي لم يكن ذلك قط خروجاً على قوانين الطبيعة والمجتمع ونذيراً بخروج الأرض على طاعة السماء كما تروج لذلك كل الفلسفات البرجوازية والرأسمالية القديمة والأفكار الرجعية والمتخلفة ، بقدر ما هو يمثل التوصل الى تحقيق الانسجام الكامل بين قوانين التطور التاريخي للمجتمع والمجتمع نفسه ، الانسجام بين قوى الانتاج وعلاقات الانتاج في مجتمع لا طبقي يخلو تماماً من الظلم والاعترا ب وعوائق التقدم واستغلال الانسان لأخيه الانسان ، وهو من جهة أخرى يشكل نقطة الحسم النهائية في تمكين المجتمع الانساني من أستأصال جذور اغترابه الناجم عن ارتكاب أول خطأ في تنظيم العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والذي ظل يتكرر زمناً طويلاً بصور وأشكال مختلفة وهو النظام الطبقي نفسه ، والذي برز في بعض مراحل التطور التاريخي وكما لو كان هو الممر الذي يتوجب المرور من خلاله وصولاً الى أكثر المراحل تطوراً ونضجاً في الوقت الحاضر والتي صار النظام الطبقي معها مسألة زائدة وغير ذات مدلول ايجابي على الإطلاق ، بل صار ذا مدلول معوق يجب تجاوزه .

ومسألة الوصول الى امكانية هذا الحسم التاريخي لنظام الطبقات في الوقت الحاضر لم تكن إلتأتى امكانيته من خلال عمليات مبارزة فروسية بين المجتمع والطبقات المستغلة والمسيطرة فيه في الماضي حينما كانت تسقط الطبقة فتظهر طبقة غيرها من العبودية الى الاقطاع فالبرجوازية ثم الرأسمالية والامبريالية العالمية التي تبدو الآن وكما لو كانت بالفعل هي آخر من يتقدم الى ساحة المبارزة ، أبدا ليست المسألة بهذه البساطة أو السذاجة على الأصح كما يظن البعض ، ولكن عملية الحسم هذه كانت تتم في الواقع المادي والاقتصادي أصلاً وما يطرأ عليه من تحول جذري في قوى الانتاج الذي يستلزم بالضرورة تحول موازي في علاقات الانتاج بحيث يتحقق الحد الأدنى على الأقل من التوافق والانسجام ، حتى اذا ما فشلت هذه العلاقات في مرحلة لاحقة تكون أكثر تقدماً وتطوراً في قوى الانتاج من خلال استمرار تنامي كدح وفعالية الطبقات المنتجة وحدها في المجتمع ، استلزم بالضرورة التخلي عن العلاقات القديمة واستبدالها بعلاقات جديدة أكثر تلاؤماً مع تطور قوى الانتاج في الطبيعة والمجتمع على السواء .

ان نظام الملكية الذي ولد النظام الطبقي في المجتمع قد ظل يشكل ظاهرة اختلال بارزة في توازن وتطابق هذه العلاقة بين قوى الانتاج وتطورها الذي يحققها المجتمع الانساني على نطاق الطبيعة والمجتمع بصفة مستمرة ، وبين علاقات الانتاج الاجتماعية في النطاق السياسي والاقتصادي ، خصوصاً

وان كل المحاولات التي ظلت تبذلها هذه الطبقات من أجل تحقيق الحد الأدنى على الأقل من هذا التوافق هي محاولات يائسة للتوفيق عينا بين وجودها هي كعامل سلبي معوق من جهة وبين قوى الانتاج الأخذة بالتطور والتقدم الأيجابي من جهة أخرى حيث كانت تنتهي كل هذه المحاولات « العيشية » الى عرقلة نسبية وحقيقية أحيانا لآلية وجدلية التطور والتقدم التاريخي لقوى الانتاج من جهة والدفاع عن مصالح ووجود هذه الطبقات نفسها لبعض الوقت من جهة أخرى ، حتى يحين موعد سقوطها حتما واحتلال طبقات جديدة محلها ، هي أقل تخلفا واعاقة لتطور قوى الانتاج بحدود نسبية على نحو ما تسمح المقارنة مثلا بين الطبقة الاقطاعية في العصور الوسطى في أوروبا كطبقة منتهية بعد أن استنفذت كل أسباب الدفاع عن وجودها والطبقة البرجوازية في القرن التاسع عشر كطبقة مبتدئة .

الآن أن أى من هذه الطبقات لم يستطع ولم يستطيع تقديم الحل النهائي والحاسم الذى يوفق بين نظام الملكية والطبقات المستغلة من جهة ، والطبقات الشعبية المستغلة (بفتح الفين) أو المجتمع على الأصح الذى يجسد قوى الانتاج وحتمية تطورها المضطرد من جهة أخرى . ذلك أن أساس الحل التاريخي الحاسم لهذه المشكلة والذى تؤكد عليه النظرية العلمية من أجل تحقيق التوافق والتطابق التام والمضطرد بين قوى الانتاج وعلاقات الانتاج لا يتمثل فى إزالة النظام الطبقي القديم بصفته خطأ وأحلال نظام طبقي جديد أقل خطأ منه على نحو ما حدث بالنسبة للاقطاع والبرجوازية فى أوروبا ، بل أن الحل يتمثل فى اجتثاث الخطأ من أساسه والمتمثل فى وجود أدعاء الملكية الخاصة ونظم الطبقات نفسها ، بوصفها كما سبقت الإشارة لم تكن مجرد أشياء معوقة خارج التاريخ والوجود الحقيقى للمجتمع وزائدة عليه فحسب بل أنها تشكل أيضا التجسيد الفعلي لواحد من أهم أخطاء المجتمع البشرى فى نضاله الطويل وتقدمه التاريخي حتى الآن ، حيث لم يعد المجتمع الانساني اليوم بفضل ما حققه من انتصارات حاسمة فى نطاق العلم والطبيعة والمجتمع ليعجز عن أدراك هذا الخطأ ولا يملك القدرة على إزالته ، بل لقد صار الادراك حقيقة علمية واجتماعية ، والإزالة واقعا مطبقا بالنسبة لأكثر من ثلثى سكان الكرة الأرضية فى المجتمعات الاشتراكية من جهة ، وحتميا بلا بديل بالنسبة لمن لا يزالون يعانون من وطأة هذا الخطأ فى المجتمعات الرأسمالية وتوابعها فى البلدان النامية والمتخلفة .

الطبقات الشعبية المنتجة هي دائما التعبير الثورى المنسجم بين قوانين الطبيعة والمجتمع

ان الغاء نظام الملكية الخاصة بأعتبره أول خطأ تاريخي بارز في علاقات أفراد المجتمع الانساني سيؤدى جدليا الى الغاء نظام الطبقات المستغلة كخطأ ثانى متطفل وزائد عن المتطلبات الموضوعية للتطور الاجتماعى والتاريخى الحق للمجتمع الانساني ، بل أنه يقوم بحكم كونه خطأ بأعساقه وتعطيل مقاييس أدائه المطلوب والمنسجم ، وتشويهه الى أبعد الحدود ، كما أن وجود ما نسميه اليوم بالطبقات الشعبية أو المنتجة الحقيقية على الأصح من عمال وفلاحين ومهنيين فى ظل علاقات جماعية متطابقة وما وصل اليه التقدم من انماط الانتاج الجماعى سيصبح وجودها بعد ذلك وجودا لا طبقي ، أى بلا أخطاء استراتيجية فى التنظيم والعلاقات الاجتماعية للانتاج وتطوره ، ووجودا ثوريا على الدوام بلا عوائق طبقية أو اجتماعية مقصودة لذاتها .

ويتحقق بذلك أعظم انتصار ثورى فى حياة المجتمع الانساني وتاريخه المتمثل فى وجود هذه الطبقات المنتجة وتاريخها فقط ، باعتبار أن وجود المجتمع الانساني ممثلا فى وجود هذه الطبقات العاملة والمنتجة ، هو الوجود المنسجم بطبيعته مع قوانين الطبيعة والتطور الشامل من جهة والذي لا يعيق أو يعرقل فاعليتها الثورية فى التطور والنمو والتحول ، على نطاق الطبيعة والمجتمع معا فحسب ، ولكنه يرتبط جدليا بهذه الفاعلية الثورية على الدوام ، ويناضل بلا كلل من أجل زيادة هذه الفاعلية وتطورها أكثر فأكثر ، وضد كل الاخطاء والصعوبات والعراقيل التى تعيق مسار هذا التطور التاريخى وفاعليته الثورية لصالح الانسان وتقدمه ويزيحها أولا بأول سواء كانت فى الطبيعة أو المجتمع ، ففى مثل هذا النظام - كما يقول جارودى - لا توجد طبقة مهمة بالمحافظة على ما هو قديم ، ولأول مرة فى التاريخ تتوافق مصالح كل فرد مع مصالح المجموع (١٨) . والذي يعتبر اليوم العمل على ازالة أقدم وأخطر خطاء تاريخى فى المجتمع والمتمثل فى نظام الملكية الخاصة والطبقات المستغلة وتحقيق مجتمع اشتراكى لا طبقي هو أعظم تحد معاصر للمجتمع الانساني فى هذه المرحلة بالذات .

ولقد أكد ماركس اضافة الى ما سبق بعدا آخر أكثر أهمية ، هو أن

المجتمع الا طبقي الذي سيتحقق ، لن يشهد تناقضا صارخا بين الخصائص الشخصية للفرد وظروف حياة الاجتماعية ، بل سيتمكن فيه كل فرد من تنمية قدراته الى ابعد مدى . ولن يواجه الفرد حينئذ حدودا أو قيودا الا تلك التي تفرضها عليه كينونته الطبيعية(١٩) فتصور ماركس - كما يقول بوتومورو - يعرض لنا قضية المساواة بشكل يلقا قبولا واسعا في عالمنا المعاصر(٢٠) .

الطبقات الشعبية المنتجة هي دائما التعبير الصحيح عن وجود المجتمع وتطوره التاريخي

ومن هنا وفي ضوء كل ما سبق تتأكد حقيقة ان الطبقات الشعبية العاملة والمنتجة في ظل المجتمع الرأسمالي أو الاقطاعي هي دائما طبقات ثورية بطبيعتها وبحكم وجودها وفعاليتها المنسجمة على الدوام مع قوانين التطور في الطبيعة والمجتمع وان وجودها هو التجسيد الحقيقي لوجود المجتمع الانساني نفسه وتاريخها هو تاريخه تماما ، وما عدا ذلك من التركيبات الاجتماعية المختلفة التي عرفها تاريخ المجتمع الانساني حتى اليوم هي اما أشكال اجتماعية مكمله لهذه الطبقات وملحقة بها ، كالسلطة السياسية للدولة والجيش والفئات الاجتماعية المختلفة بما في ذلك المثقفين الوطنيين والثوريين أنفسهم ، واما أشكال طفيلية وزائدة فرضت نفسها لبعض الوقت في ظل ظروف اجتماعية واقتصادية وتاريخية معينة لم يعد لها ما يبررها في الوقت الحاضر على الاطلاق كالطبقات الاقطاعية والرأسمالية والبرجوازية المستغلة وفئات السماسرة والوسطاء المحليين والدوليين .. الخ . والتي صار المنتهى منها كالعبودية والاقطاع يذكرنا بأفدح خطأ تم ارتكابه في تاريخ المجتمع الانساني ، الذي مضى وما تبقى منها من البرجوازية والرأسمالية والامبريالية ما يزال يذكرنا بأعظم الاخطاء والعوائق المهددة لحاضر المجتمع الانساني ومستقبله ما لم يبادر الى استئصال جذورها المحتضرة بسرعة .

وهكذا تتأكد أيضا حقيقة التناسب العكسي أو التناقض العكسي على الأصح بين الطبقات الشعبية المنتجة ببعدها الثوري والتقدمي والطبقات الطفيلية المستغلة ببعدها الانتهازي والرجعي المتخلف ، فكلما ازداد وعي هذه الطبقات الشعبية المنتجة وانجازها المادي والمعنوي في الواقع ازدادت ثورتها وايمانها بالعلم والتقدم واستجابتها لحركة التاريخ وقوانين تطوره

(١٩) بوتومورو : الصفوة والمجمع ، ص ١٤٦ .

(٢٠) نفس المرجع السابق ، ص ١٤٣ .

أكثر فأكثر ، والعكس صحيح بالنسبة للطبقات الاقطاعية والبرجوازية والرأسمالية التي ما تكاد تبدأ بجنى ثمار أنتصارها حتى تجد نفسها مضطرة بحكم وجودها الى الوقوف في وجه حركة التاريخ وقوانين التطور التي تسحقها بسرعة غير عابئة بصراخها . والعملة في كل ذلك أن الطبقات الأولى وهي أوسع طبقات المجتمع المنتجة هي التي تشكل الامتداد والتجسيد الحقيقي لوجود المجتمع المنسجم مع حركة التاريخ وقوانين التطور ، أما الثانية فبحكم أقليتها فهي مجرد نشاز عارض وأشبه بالميكروب الغريب الذي يلفظه الجسم ولا يستطيع التعايش معه مهما طال الوقت ورغم ما قد يسببه من أذا كبيرا لهذا الجسم حتى يتخلص منه .

فالهوية الثورية والتقدمية للطبقات العاملة والمنتجة هي قضية تاريخية وجدلية تستمد حقيقتها من عمق الطبيعة وقوانين المجتمع وليست مجرد مفهوم سياسي كما قد يظن البعض خطأ . ومن هنا أيضا ينبع التفسير العلمي والتاريخي لمداول المثقفين الوطنيين والثوريين كحلفاء أوفياء وطلائع قيادية لهذه الطبقات من منظور جدلي وليس سياسي فحسب .

نتائج واستخلاصات :

ومن خلال كل ما سبق نخلص الى مجموعة الحقائق التالية :

١ - أن الطبقات الشعبية المنتجة من عمال وفلاحين في ظل المجتمع الاقطاعي القديم والرأسمالي الحديث هي التي تشكل دائما بعلاقاتها وفاعليتها المادية والمعنوية العامل المستقل والثابت لوجود المجتمع الحقيقي وتاريخه ومقاييس أداء حركته الجدلية والتاريخية والثورية المنسجمة مع قوانين التطور والتقدم والنمو أكثر فأكثر في الطبيعة والمجتمع ، بينما تمثل كل الأشكال الاقتصادية والاجتماعية الأخرى المرافقة أو الموازية عوامل ثانوية تابعة في الأساس ، وهي تكون عادة اما ذات دلالة مساعدة ومكملة لدور العامل الأساسي الأول ، كالمنظمات والاحزاب السياسية التقدمية والمؤسسات العلمية والمنجزات التكنولوجية والصناعية ، وأما ذات دلالة عرضية ومعوقة بطبيعتها ، كالملكية العقارية والرأسمالية الخاصة وما ينجم عنها من وجود فئات وأقليات طبقية طفيلية مستغلة وغير منتجة وزائدة على الوجود الطبيعي للمجتمع نفسه ، وأما ذات دلالة وظيفية مزدوجة يمكنها أن تعمل لصالح أي من الاتجاهين السابقين وفقا لقدرة أي منهما على فرض سيطرته السياسية والاقتصادية ، وذلك كجهاز السلطة السياسية والادارية والقضاء والتشريع ، والتعليم والثقافة والصحافة ... الخ .

٢ - أن كل الأشكال الاقتصادية والاجتماعية ذات الدلالة العرضية

والسلبية المعوقة بطبيعتها لآلية التحو الجدلي والتاريخي المنسجم في المجتمع والزائدة على مكونات وجوده الطبيعي الحق كنظام الملكية والطبقات المستغلة وما ينجم عنها من أفكار وايدولوجيات وأدوات للاستغلال والقمع ، هي دائما وفي كل مراحل تطور المجتمع البشرى تشكل مقاييس الاخطاء الممكن حدوثها دائما في مسار الممارسة العملية والفعل الانساني في الطبيعة والمجتمع على حد سواء ، والتي يقوم هذا المجتمع بازاحتها والتخلص منها أولا بأول بمجرد أدراكه لها من خلال عملية الممارسة نفسها ، وهي لا تشكل قط شرطا من شروط وجود هذا المجتمع في أى مرحلة تاريخية أو أداة انتقاله « بالضرورة » من مرحلة تاريخية لأخرى ، الا باعتبارها خطأ نسبي قد يضطر المجتمع للقبول به لبعض الوقت ضمن ممارسته التاريخية . الا أن مثل هذه الاخطاء ذات الطابع الاجتماعي غالبا ما تميل بعد ذلك الى فرض نفسها على المجتمع بصفة دائمة بالقوة المباشرة وغير المباشرة ، وتحرص على ايقاف التحول التاريخي حرصها على وجودها نفسه المشروط كليا بعملية هذا التوقف الذي تستमित في سبيل جعل الاستثناء قاعدة. والخطأ حقيقة مطلقة ، وهي قد تنجح في أعاقه وتعطيل الأداء المثالي المنسجم للتطور الجدلي والتاريخي وتشويهه ، الا أنها لا تستطيع أن تثنيه أو تجعل محله أو حتى تضمن بقائه المشوهة والمنحط باعتبارها مقياسا للخطأ في تاريخ الممارسة البشرية للمجتمع الانساني .

٣ - ان تجاوز النظام الطبقي الناجم عن نظام الملكية الاقطاعية والرأسمالية والاستحواذ على فائض قيمة عمل الآخرين بأعباءه أكثر الاخطاء شيوعا في تاريخ الممارسة الاجتماعية حتى الآن ، لم يكن هذا التجاوز مشروطا قط بظرف تاريخي واجتماعي واقتصادي محدد ، كظروف المجتمع الرأسمالي ونضج التطور الصناعي في أى مجتمع كما يظن الكثيرون ، بقدر ما أن إمكانية تجاوز مثل هذا الخطأ مرتبهة أساسا باكتشاف وإدراك أى مجتمع لهذا الخطأ نفسه الذي يكون قد وقع فيه ومباشرة النضال ضده بطريقة صحيحة ، مهما كانت طبيعة الظروف والمراحل التاريخية التي يمر بها . كما أنه لا يستلزم بالضرورة أن تقع كل المجتمعات أثناء تطورها في مثل هذا الخطأ الفادح وتمر من خلاله بالضرورة أيضا ، أو تكرره في حياتها على الأقل بعد أن يكون قد ثبت خطأه في مجتمع آخر . فالمجتمع الانساني في ظل النظام العبودي والاقطاعي والرأسمالي يملك في كل الحالات فرصا شبه متكافئة لإمكانية تجاوز هذا الخطأ نهائيا في كل الحالات السابقة اذا ما استطاع اكتشافه وباشر النضال الحازم ضده ، لأن المقولة الحاطئة التي تنزع عن العبيد والاقنان والفلاحين في المجتمع العبودي والاقطاعي إمكانية

القدرة على تجاوز هذا الخطأ وصولاً إلى المجتمع الاشتراكي إلا طبقى ، هذه المقولة نفسها لا تقوى مطلقاً على وقف هذه الامكانية وحصرها على الطبقة العاملة فى ظل المجتمع الرأسمالى فقط ولا حتى ضمان تحقيقها من خلال الوجود الفعلى لهذه الطبقة بصفة آلية ، الأمر الذى تؤكد وقائع التاريخ انماصر . كما أن المجتمعات المشاعية القديمة التى ما تزال دلائلها قائمة فى أفريقيا وأمريكا اللاتينية والتى لم تعرف نظام الملكية الخاصة والطبقات بعد ليس مشروطاً عليها قط فى تطورها القادم أن تمر بهذا الخطأ أو تكرره فى حياتها بوعيتها واختيارها المحض ، ما لم يفرض عليها فرضاً بقوة القهر السياسى والاستعمارى القادم من الخارج والذى لم يكتفى بممارسة هذه العملية فى هذه المجتمعات من خلال وجوده المباشر فى القرون الماضية ولكنه يجتهد حتى الآن فى سبيل توليدها محلياً من خلال خلق طبقات وشرائع مستغلة على النمط الرأسمالى .

٤ - أن الطبقات الشعبية المنتجة من عمال وفلاحين لا تميل إلى تأكيد نفسها كطبقات حقيقية فى التكوين الاجتماعى والاقتصادى إلا فى حالة اندارجها تحت سيطرة الاقليات الطبقة الطفيلية والزائدة على التكوين الاجتماعى والاقتصادى السليم للمجتمع من الاقطاع والبرجوازية والرأسمالية الغير منتجة فى الأساس ، والتى تعيش دائماً على سرقة واغتصاب فائض القيمة والعمل المنتج لمجموع أفراد المجتمع المنتجين من عمال وفلاحين وغيرهم بدعوى حق الملكية العقارية والرأسمالية الخاصة ، وتستمد وجودها نفسه من خلال ذلك ، وأنه بمجرد أن يكتشف المجتمع وطبقاته الشعبية المنتجة ويدرك أمر هذا الادعاء الكاذب والسرقة المكشوفة ويناضل ضده بحزم فى أى لحظة من لحظات تطوره أو يحول دون وقوعه منذ البداية ، فإنه بذلك لا يكون قد قام بتصحيح أمدح خطأ اجتماعى فى تاريخ الممارسة البشرية بالقضاء على النظام الطبقي فحسب ولكنه يكون بذلك قد حقق أعلى درجات الانسجام والتطابق بين قوانين الطبيعة والمجتمع وبناء المجتمع الاشتراكي إلا طبقى الذى تتحقق فيه أعلا مقاييس الأداء الإيجابى للتقدم الإنسانى بلا عوائق ، وتزول معه كل أشكال الظلم واستغلال الإنسان لأخيه الإنسان .

٥ - أن الحقيقة الموضوعية التى غالباً ما غابت عن تقديرات معظم اندارسين والمحللين هى أن الحجم الفعلى لأفراد الطبقة الاقطاعية فى مجتمع تقليدى أو الرأسمالية والبرجوازية فى مجتمع صناعى لا يتجاوز عادة ٥٪ إلى ١٠٪ فى أحسن الأحوال ، انهم - كما يقول لينين - آلاف ضد ملايين (٢٠) . وأن هذه النسبة إذا ما قورنت بالحجم الحقيقى

للوجود الاجتماعي فانها تصبح غير ذات دلالة موضوعية يبنى عليها في تفسير المجتمع وتطوره وتكوينه الحقيقي الا باعتبارها شذوذاً واستثناءً سلبياً لا يختلف في حقيقته وكمه وكيفه وتأثيره عن بقية الشواذ الاجتماعية الأخرى في حياة أي مجتمع ، كجماعات اللصوص ومحترفي التزوير والسطو والجريمة .. الخ أو حتى المعتوهين والمصابين بالأمراض العقلية والنفسية ، والتي لا يبنى عليها أي اعتبار منطقي أو علمي في تفسير حقائق التاريخ والتطور وقوانينه الاجتماعية الا باعتبارها كذلك . شواذاً اجتماعية منجرفة وظواهر عرضية وباثولوجية مؤقتة ومشروط وجودها بوجود ظروف اقتصادية واجتماعية معينة وتزول بزوالها . ولو جاز لنا ان نحكم خطأ بضرورة قراءة التاريخ والتطور وننتظر استمرار صنعه وتقدمه من خلال هذه الجماعات الاقطاعية والبرجوازية والرأسمالية فان الأمر يستلزم وبالضرورة أن نضع في نفس المستوي جماعات الانحراف والنصب والسطو والقرصنة العادية .. الخ والتي لا تختلف عن جماعات المراهبين والمضاربين والاحتكاريين الذين تتكون منهم الجماعات الاقطاعية والبرجوازية والرأسمالية في شيء الا من حيث ان هذه الأخيرة قد استطاعت أن تتفوق على غيرها وتفرض نفسها وفكرها وسلطانها وسلوكها المنحرف على غيرها من الجماعات وعلى الحياة العامة بأسرها وارادات أن تجعل من كل ذلك قانوناً للطبيعة وشرعية للمجتمع وتوقف كل حركة في الطبيعة والمجتمع عند هذا الانحراف المشوه والاكذوبة السافرة بلا خجل .

٦ - أن فئة المثقفين الوطنيين والثوريين في ضوء كل ما سبق لا يمنحون المجتمع وطبقاته الشعبية المنتجة فكرها وأيديولوجيتها الثورية المنسجمة وقوانين الجدل والتطور التاريخي في الطبيعة والمجتمع ولكنهم على العكس من ذلك يستمدون هذا الفكر والأيديولوجية الثورية من هذه الطبقات نفسها باعتبارها سمة تاريخية ملازمة لها وجزء لا يتجزأ من وجودها الحقيقي الحر ، ويعبرون عن هذا الفكر الثوري ويعكسونه بصورة أكثر تنظيماً وارتقاءً وميلاً إلى التجريد النظري ، باعتبارهم طبقة مرتبطة بهذه الطبقات وجزء لا يتجزأ منها ، لا باعتبارهم صفوة أو طبقة مستقلة عنها ، فوجود مثل هذه الفئة الثورية المثقفة مرتين ومشروط بقائه واستمراره بوجود هذه الطبقات وارتباطه بها وليس العكس أبداً . وكل ذلك من أجل تحقيق المجتمع الاشتراكي الا طبقى الذي تتحقق فيه أعلا درجات التطابق والانسجام بين قوى الانتاج وعلاقات الانتاج من جهة ويزول معه ظلم واستغلال الانسان لأخيه الانسان كما سبقت الإشارة من جهة أخرى .

وبعد : الا يكون من الواضح الآن أننا قد أخذنا من الاستطرادات والتفاصيل في توضيح الهوية التاريخية الايجابية للطبقات الشعبية العاملة والمنتجة وعلاقاتها بالطبقات الأخرى أكثر مما ينبغي بالنسبة لهذه الدراسة التي تتركز أساسا حول فئة المثقفين في البلدان النامية والمتخلفة والمثقفين الوطنيين والثوريين منهم بالذات والذين يشكلون الطليعة والحليف الأول للطبقات الشعبية العاملة والمنتجة من عمال وفلاحين والمُعبرين عن مصالحها ، بل والجزء الذي لا يتجزأ منها . كما سبق وأن أوضحت ؟

أنا لا أخفي ذلك بل ولا أخفي أنني قد قصدت اليه قصدا رغم المشقة المضنية في الحديث عنه ، ألا أن دافعي في ذلك وعزائي فيه أيضا هو أنني حرصت بلا حدود بأن لا أكتفي بإطلاق الحكم والبديهة التاريخية وحدها بالنسبة للطبقات الشعبية العاملة والمنتجة باعتبارها المقياس الحقيقي لفاعلية التاريخ والتطور الايجابي فيه ورمز الوجود الفعلي للمجتمع نفسه ، وان ما عداها من التشكيلات الاجتماعية الأخرى التي عرفتھا المجتمعات البشرية حتى الآن هي اما كيانات هامشية ملحقة بها ومكملة لنشاطها ، واما أنها أشكال خارج التاريخ والتطور وزائدة عليه ، وعامل أعاقه وتعطيل نسبي لمقاييس أدائه الفعال .

الفصل التاسع

المثقفون الوطنيون : تركيبهم وطبيعة دورهم الطبقي

مدخل :

قد يتساءل البعض هنا عن سبب اختيارنا لهذا الطراز من المثقفين الوطنيين بالذات للحديث عنهم وعن طبيعة الأسس والمفاهيم الموضوعية والعلمية التي يركز عليها وجودهم في المجتمع ؟ ولماذا لم نتحدث بتفصيل أكثر عن أسس ومفاهيم المثقفين الرأسماليين أو الاقطاعيين أو الرجعيين مادام الواقع يؤكد بأن لكل طبقة من الطبقات الرئيسية في المجتمع مثقفيا ومنظريها المعبرين عن مصالحها والدفاع عنها ؟

والرد على هذا التساؤل يمكن الحصول عليه باختصار ومن خلال الملاحظات الآتية :

١ - أن المفهوم الذي كان وما يزال شائعا حول كلمة « مثقف » أو مثقفين في البلدان المتخلفة والتي نحن بصدد البحث عنها قد حظيت على الدوام بهالة من الاحترام والتقدير واقتترنت في أذهان الناس بالأمل في التغيير نحو الأفضل بلا نقاش ، بل لقد مالت كلمة « مثقف » أو متعلم حسب المفهوم الشائع لأن تكون مرادفة لكلمة « مرشد » أو منفذ أو مصلح تماما بصفة مطلقة ودونما أي تمييز بين مثقف وآخر أو متعلم وآخر .

٢ - أن كل المتعلمين والمثقفين في هذه المجتمعات بصفة عامة ومنذ نشأتهم الحديثة وحتى وقت قريب قد افترضوا في أنفسهم جميعا المفهوم السابق وساهموا بحدّة في تكوينه لدى الرأي العام في مجتمعاتهم رغم تناقضاتهم الطبقية وانتمائهم الفكرية والسياسية المختلفة ، وذلك على نحو ما سبق تحليله في أماكن سابقة من هذا البحث .

٣ - أن أهمية الحديث عن المثقفين الوطنيين والتقدميين تنبع من واقع كونهم يختلفون جذريا عن غيرهم من مثقفي الطبقات الاقطاعية والاولجاركية

المسيطرة والذين ما يزالون بنوع من التصرف والسلوك الانتهازي يصرون على اخفاء هويتهم الحقيقية تحت مظلة الشعارات الوطنية المألوفة ، مستفيدين بالمفهوم التقليدى الشائع في الأوساط العامة لمعنى « المثقف أو المتعلم » ويقفون منهم على طرفى نقيض .

٤ - أن الحديث عن هذه الفئة بالذات من المثقفين الوطنيين ومحاولة تحديد ماهيتها ودورها هو اضافة الى كونه تصحيح لكل الاخطاء السابقة يشكل التزاما أدبيا وعلميا بمبدأ البحث والعلم في خدمة المجتمع وتقدمه وحل مشاكله بطريقة مباشرة وغير مباشرة ، باعتبار أنهم هم الحلفاء الحقيقيون لحركة التحديث والتقدم الحقيقى للطبقات الشعبية والفقيرة في البلدان النامية في نضالها ضد القهر والظلم والاستغلال الطبقي في الداخل والتبعية الاقتصادية والسياسية للخارج من جهة ، وبناء مجتمع انساني حر ومتقدم خالى من الظلم واستغلال الانسان لاخته الانسان من جهة أخرى .

ذلك أن أحدث المناقشات في حقل علم الاجتماع المعاصر قد أثبتت - كما يقول الدكتور محمد الجوهري - أن دارس المجتمع لا يستطيع اليوم أن يتصدى لمعالجة أى جانب من جوانب الحياة في مجتمعه دون أن يتسلح بموقف نظري واضح يهديه ويرشده ويحفظه من الوقوع فريسة الزيف والتضليل الذى يمكن أن توقعه فيه نظريات أو مواقف سابقة في دراسة المجتمع (١) .

الأسس والمفاهيم الموضوعية للمثقفين الوطنيين

نحن لا ندعى هنا بأننا نبدع مفاهيم ومضامين جديدة أو نخلقها من العدم بالنسبة لفئة أو شريحة المثقفين الوطنيين في البلدان النامية والمتخلفة، كما أننا لسنا هنا بصدد اصدار تعاليم ونصائح أو مواعظ أدبية وأخلاقية لما يجب أن يتحلا به المثقف الوطنى من صفات ومميزات شخصية وأخلاقية على غرار ما يفعله المتصوفون في التعامل مع اتباعهم ومريديهم ، وأرباب العائلات في التعامل مع صغارهم ... الخ . بقدر ما أننا نحرض في فقرات هذا الفصل على بلورة الخصوصيات والمميزات الاجتماعية والموضوعية البحثية للمثقفين الوطنيين على وجه التحديد ، وطبيعة المهام التاريخية والاجتماعية

(١) د . محمد الجوهري ، علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث ، دراسة في علم الاجتماع السياسى ، مرجع سابق ، ص ٢٠٩ .

المنوطة بهم في نطاق المجتمع الذي ينتمون إليه على أسس علمية وفي ضوء كل التحليلات السابقة ومن خلال مجريات الأحداث ووقائعها العملية .

حيث يمكن تلخيص أهم هذه الأسس والمضامين المرتبطة جوهريا بالمدلول العلمى لمعنى المثقفين الوطنيين كأدوات تعبيرية وطليلية تقديمية واعية في فضال الطبقات الشعبية المؤمنة بالتحول نحو الأفضل ، وتمثل في أهمية الوعي بالذات وتقدير حدود مهامهم ودورهم فى سياق النضال الطبقي والتحويلات الاجتماعية والتاريخية فى مجتمع متخلف وصولا الى مجتمع متطور ومتقدم من جهة ، وفى العمل بالآخرين ومعهم بصدق وتواضع وليس العمل من أجلهم بفرور من جهة ثانية ، وفى الاختيار الوطنى والثورى الناجز بغير تسويف أو مغالطة من جهة ثالثة ، ثم الاعتماد على الواقع وخصوصياته وامكانياته الذاتية كعامل حاسم واستراتيجى بالدرجة الأولى من جهة رابعة ، وأخيرا التركيز على « ثقافة الوعي » بدلا من « وعى الثقافة » ونظرا لما لهذه الأسس والمفاهيم من أهمية بالغة فى تقديرنا فسنقوم بتناول كل منها بشئ من التفصيل والتحليل فى مجمل الصفحات التالية من هذا الفصل .

أولا : أهمية الوعي بالذات وطبيعة المهام

أقصد بأهمية الوعي بالذات بالنسبة للمثقفين الوطنيين فى البلدان النامية والمتخلفة هو ضرورة توفر الوعي بوضوح وموضوعية بطبيعة مهمتهم الاجتماعية والطبقية وحدودها تجاه الواقع المتخلف من جهة وتبلور الوعي والادراك الذاتى لهذه المهمة فى نفوسهم من جهة أخرى . فمهمة الوعي بالذات تتمثل بالنسبة للمثقفين الوطنيين فى أهمية أدراك كونهم مجرد فئة أو شريحة اجتماعية لا يتجاوز دورها ولا يختلف تركيبها عن أى فئة اجتماعية أخرى فى المجتمع ، بما فى ذلك فئات المثقفين غير الوطنيين ، الا من حيث طبيعة الدور ونوع المهمة التى سينتحدث عنها بعد قليل ، فهم ليسوا فئة مستقلة عن الطبقات ، وليسوا طبقة فوق كل الطبقات ، ولا يملكون تفويضا مطلقا للتحدث عن الطبقات والدفاع عنها أو الهجوم على طبقات أخرى بمفردهم ، كما أنهم عاجزون بطبيعتهم عن القيام بذلك مهما ظنوا فى أنفسهم أو خدعتهم الظروف المحيطة أحيانا ، وهم كذلك أيضا شأنهم شأن غيرهم من الفئات والجماعات الهامشية الأخرى لا يتجاوز حقيقة تكوينهم الذاتى كمجرد تعبير أولى واعى ومنظم الى هذا الحد أو ذاك عن مصالح اجتماعية وطبقية محددة هم جزء لا يتجزأ منها ، أما بحكم أصولهم الاجتماعية والطبقية ، أو انتمائهم وقناعاتهم الفكرية والسياسية الصادقة ، أو بكلا الأمرين معا ، بل أنهم

شأنهم شأن غيرهم من الفئات الأخرى وبالرغم مما يعلنونه من تشييعهم القوى لأصولهم وانتمايتهم الطبقية والسياسية والفكرية المعبرة عنها ، فإنهم هم أقل أجزاء هذه الطبقات التي ينتمون إليها ويعبرون عن مصالحها استقرارا وثباتا في مواقعهم وأكثر تعرضا للتغير والانحراف السريع الى مواقف وانتمايات طبقية وسياسية أخرى هامشية أو موازية بل ومضادة في كثير من الأحيان .

هذا من حيث الاطار النظري والاجتماعي الشامل لتكوينهم الذاتي الذي لا يختلف فيه واقعهم ودورهم عن أية فئة أو جماعة هامشية أخرى في المجتمع ، الا من حيث النسبة ودرجة الفاعلية والتأثير الذي يتمتعون به أكثر من غيرهم . أما من حيث نوعية وكيفية الدور والمهمة المنوطة بوجودهم كمتقنين وطنيين ، والذي يتميزون به دون غيرهم من الفئات والجماعات الأخرى ، فهي تنبع من طبيعة انتمايتهم للطبقات القاعدية في المجتمع ، من فلاحين وعمال وبرجوازية وطنية صغيرة ، وتمثلهم لمصالحها الطبقية ومفاهيمها الوطنية والايديولوجية في مواجهة الطبقات المسيطرة من الاقطاع والكبرادور المحلي والدولي في المجتمعات النامية والمتخلفة ، ويشكلون طبيعتها المتقدمة ونقاط التماس والتصادم الأولى بين هذه الطبقات القاعدية الوطنية والثورية التقدمية بطبيعتها مع غيرها من الطبقات الاقطاعية والرجعية القديمة أو البرجوازية والكبرادورية المستغلة المعاصرة .

أما وقد أعطينا لهذه الحقيقة التاريخية والعلمية كل أبعادها ومضامينها الضرورية اللازمة سلفا ، فإن ما يتبقى لنا في هذه النقطة بالذات بالنسبة للمتقنين الوطنيين والثوريين وطبيعة مهمتهم ودورهم بالنسبة لتلك الطبقات الشعبية العاملة والمنتجة والتي تملك وحدها مفاتيح حركة التاريخ والتطور باعتبارهم يشكلون دائما طبقة نضالها التاريخي وأدوات التعبير عن مصالحها السياسية والاقتصادية ، فهو التأكيد على مجمل الحقائق التاريخية والاجتماعية الآتية :

١ - ان المهمة الأساسية والمباشرة للمتقنين الوطنيين والثوريين بالنسبة للطبقات الشعبية من عمال وفلاحين ومنتجين والتي ينتمون إليها بحكم وجودهم الاجتماعي أو قناعاتهم الفكرية والسياسية الصادقة تتمثل في العمل على بلورة وعيها التاريخي بحقيقة وجودها وطبيعة دورها وما تملكه من إمكانيات هائلة في صنع التطور دون سواها في ضوء ما سبق تحليله ، وتبصيرها بكل التفسيرات والمفاهيم الفاسدة والمضللة الأخرى التي غالبا

ما تستغل ضد المصالح الحقيقية لهذه الطبقات وأحباط دورها التاريخي وعرقلته ، وصولا الى المزيد من قهرها واستغلال جهدها لصالح القلة من الطبقات والفئات الاقطاعية والرأسمالية الطفيلية القادمة من خارج التاريخ ، والتي كانت وما تزال فى جزء كبير من العالم تفرض نفسها عليه وتحاول أجباره على السير فى الاتجاه المضاد لحركته الطبيعية .

ومسئلة الترابط بين دور المثقفين الثوريين بالنسبة لطبقات الشغيلة والمنتجين على هذا النحو لم يكن مسئلة خيارية ، ولكنه ترابط جدلى بالضرورة . فالوعى الاشتراكى الديمقراطى - كما يقول لينين - لا يمكن للعمال أن يحصلوا عليه الا من خارجهم ولنا فى تاريخ جميع البلدان شاهد على أن الطبقة العاملة لا تستطيع أن تكتسب بقواها الخاصة غير الوعى « التردىونيونى » أى الاقتناع بضرورة الانضمام فى نقابات والنضال ضد أصحاب الأعمال ومطالبة الحكومة بأصدار هذه أو تلك من القوانين الضرورية للعمال ... الخ . أما التعاليم الاشتراكية فقد أنبثقت عن النظريات الفلسفية والتاريخية التى وضعها المتعلمون من ممثلى الطبقات المالكة ، وضعها المثقفون (٢) .

٢ - أن الطبقات الشعبية العاملة والمنتجة فى عموميتها قد فرض عليها عبر مراحل التاريخ ألوان من القهر والاستغلال السياسى والاقتصادى من جهة ، وأجبرت على تدفق أفكار ومفاهيم خرافية واسطورية وعنصرية وميتافيزيقية فاسدة منذ زمن طويل من قبل الفئات والطبقات المسيطرة من جهة أخرى ، أدت مجتمعة الى الانحطاط بقيمها الانسانية ودورها التاريخى ، وأفسدت وعيها المادى والعقلى وتماسكها الاجتماعى ووحدتها الطبقيّة الى هذا الحد أو ذاك .

فهذه الطبقات الشعبية فى المجتمعات الرأسمالية وتوابعها فى البلدان النامية والمتخلفة على وجه التحديد هى اليوم فى أمس الحاجة الى ادراك كل هذه الحقائق والوعى الكامل بها ، كمدخل ضرورى لا بديل عنه فى نضالها الحالى ضد الفئات والطبقات المستغلة لها وضد كل أشكال التخلف القائم ، ويجب أن لا نأخذ بوجهة النظر الطوباوية - كما يقول لينين - والتى تزعم أن الجماهير الكادحة مهيئة للمجتمع الاشتراكى (٣) . لأن طليعة المثقفين

(٢) لينين - ماركس - انجلز : الماركسية ، دار التقدم بموسكو ، ص ١٦٢ و ١٦٣ .

(٣) لينين : فى الثورة والثورة الثقافية ، ص ١٥٢ .

الوطنيين والثوريين هي المخولة جدليا وتاريخيا للقيام بهذا الدور المهيمن
للجماهير الكادحة لكي تقوم ببناء المجتمع الاشتراكي .

كما أن لينين قد أشار أيضا الى كلمات « كاوتسكي » التي قالها بصدد
مشروع البرنامج الجديد للحزب الاشتراكي الديمقراطي النمساوي في هذا
الصدد وصفها بالعمق والصدق والتي جاء فيها : ان العلم الاقتصادي الحديث
هو شرط من شروط الانتاج الاشتراكي ، شأنه مثلا ، شأن التكنيك الحديث
سواء بسواء ، وأن البروليتاريا بالرغم من كل رغبتها ، لا تستطيع أن تخلق
لا هذا ولا ذاك ، فكلاهما ينشأ عن التطور الاجتماعي الحديث ، فالعلم ليس
بيد البروليتاريا بل بيد المثقفين البرجوازيين ، فالاشتراكية الحديثة نفسها
قد أنبثقت هي أيضا في رؤوس بعض أعضاء هذه الفئة ، وقد نقلها هؤلاء
الى أكثر البروليتاريين تطورا من الناحية الفكرية ، الذين أخذوا بعد ذلك
يدخلونها في نضال البروليتاريا الطبقي حيث تسمح الظروف . وعلى ذلك
كان الوعي الاشتراكي عنصرا يؤخذ من الخارج وينقل الى نضال البروليتاريا
الطبقي ، لا شيئا ينبثق منه بصورة عفوية (٤) .

وبالرغم من وضوح هذا الطرح من قبل « كاوتسكي » واهتمام لينين
به الى هذا الحد الا أن نمط التحليل لا يخلو في تقديرنا من نزعة برجوازية
صغيرة لدى « كاوتسكي » ، وسوء فهم للعلاقة الجدلية بين الفكر والواقع الى
حد ما ، ففكرة أن البروليتاريا لا تستطيع أن تخلق العلم الاقتصادي ولا
التكنيك الحديث وأن من يملكون ذلك هم المثقفون البرجوازيون فقط ، بما في
ذلك الاشتراكية نفسها والذين يقومون بتقديم كل ذلك لنضال البروليتاريا
فيما يشبه « الهبات أو العطايا » فإن هذا هو الفهم البرجوازي الكبير والخطيء
لدى كاوتسكي ، ذلك أنه اذا كان كاوتسكي يعترف في نفس النص بأن التكنيك
الحديث والعلم الاقتصادي قد نشأ عن التطور الاجتماعي الحديث ، فمن الذي
أنجز هذا التطور نفسه ؟ هل هم المثقفون البرجوازيون أم البروليتاريا ؟ ،
فالبروليتاريين وكل الشغيلة هم الذين ينفذون التحول والتطور الحقيقي في
الواقع ، ومن واقع هذا التحول وممارساته وانجازاته اليومية ينبثق العلم
الاقتصادي والتكنولوجي وكل المفاهيم النظرية ، وانتي يضطلع بها المثقفون
سواء أن كانوا رأسماليين أو برجوازيين أو ثوريين كشرح ومنظرين
وموجهين ، كل وما يتناسب وخدمة مصالح طبقته التي ينتمي اليها ، واذا

(٤) لينين — ماركس ، انجلز : الماركسية ، دار التقدم بموسكو ، ص ١٧٣ و ١٧٤ .

كان البروليتاريون لا يستطيعون أن يتمتعون بمثل هذا الوعي أو الفهم النظري فذلك أمر لا يجردهم قط من حقهم في صنعة ومن كونهم وما يعملون هم الواقع الاجتماعي والمادى الذى يعكس كل الافكار النظرية ويشكل مصدرها الأول بما فيها كل افكار المثقفين على اختلاف مذاهبهم . وعلى ذلك فان الوعي الاشتراكي لم يكن عنصرا مأخوذا من الخارج وينقل الى نضال البروليتاريا الطبقي كما يقول كاوتسكى ، ولكنه انعكاسا له وتعبيرا عنه ، عن طريق المثقفين الثوريين والتقدميين الذين هم حلفاء لـكل البروليتاريين والكادحين والجزء الذى لا يتجاء من وجودهم الطبقي والتاريخي ، وليس المثقفين البرجوازيين والرأسماليين والاقطاعيين الذين يقومون بمهام معادية للبروليتاريا تعبيرا عن مصالح طبقاتهم القائمة على استغلال الطبقات المنتجة .

٣ - ان المثقفين الوطنيين والثوريين هم المخولون وحدهم تاريخيا للقيام بهذه المهمة الحيوية ، مهمة بلورة وتعميق الوعي الطبقي والتاريخي في الواقع الاجتماعي حتى يتسلح به ويناضل هو بالدرجة الأولى من خلاله وفي ضوءه ضد كل أشكال قهره وتخلفه السائد . وليس مجرد العلم به وتداول المفاهيم النظرية المجردة والمشوهة أحيانا بمعزل تام عن الواقع والطبقات الاجتماعية صاحبة الشأن وذات المصلحة الحقيقية في الوعي به ، وتلك هي النقطة الأساسية فيما قصدنا اليه في بداية هذه الفقرة من أهمية الوعي بالذات بالنسبة للمثقفين الثوريين وطبيعة مهمتهم الاجتماعية والتاريخية في نطاق الطبقات التي ينتمون اليها بحكم النشأة والقناعة ، والتي يمكن تلخيصها أيضا في عبارة العمل بالآخرين ومعهم أساسا وليس من أجلهم وبمعزل عنهم من خلال المقولات النظرية المجردة للاشتراكية .

ذلك أن الثقافة البروليتارية - كما يقول لينين - لم تنبثق من مكان مجهول ولم يخرعها الناس الذين يقولون عن أنفسهم أنهم اختصاصيون في ميدان الثقافة البروليتارية ، كل ذلك سخف وهراء ، ينبغى أن تكون الثقافة البروليتارية هي التطور المنطقي لجمل المعارف التي صاغتها الانسانية تحت نير المجتمع الرأسمالي ومجتمع الملاكين العقاريين ، والمجتمع الدواويني (٥) .

اضافة الى كون هؤلاء المثقفين ليسوا طبقة فوق الطبقات ولا هم مفوضون أو قادرون على القيام بأي مهمة بمفردهم نيابة عنها ، ولا هم بأقدر

(٥) لينين : في الثورة والثورة الثقافية ، دار التقدم بموسكو ، ص ١٢٢ .

منها على الصمود والنضال الحقيقي من أجل انتصارها الحاسم ، ذلك أنهم بالرغم من أهمية دورهم الطبيعي ألهم بالنسبة لهذه الطبقات فإنهم لا يعدون كونهم مجرد التغيير الهامشي عنها فحسب ، بل وأكثر حلقات تكوينها ضعفا وعرضة للخطأ والانحراف دائما .

ثانيا : الاختيارات الثورية الناجزة

إذا كنا قد أوضحنا في الفقرة السابقة طبيعة المهمة المنوطة بفئة المثقفين الوطنيين داخل طبقاتهم الاجتماعية ، والمتمثلة في بلورة وتعميق الوعي الطبقي والتاريخي بين صفوفها حتى تتسلح به وتناضل هي من خلاله وفي ضوئه ضد كل أشكال قهرها وتخلفها السائد ، وإن تناضل بالآخرين ومعهم أساسا وليس من أجلهم فحسب ، إلا أننا نود أن نتطرق في هذه الفقرة إلى « الكيفيات » التي ينبغي أن يتم من خلالها أداء هذه المهمة من قبل المثقفين الثوريين تجاه واقعهم الاجتماعي والطبقي في البلدان النامية والمتخلفة بالذات في الوقت الحاضر ، وإلى أي مدى هي متسجمة ومتطابقة مع موقفهم ونضالهم مع ما يتيح الواقع الاجتماعي والتاريخي الراهن من الامكانيات الحقيقية للنضال والتطور .

وحتى نتمكن من تحقيق رؤية حسنة وموضوعية لهذه القضية الهامة لا بد من العودة قليلا إلى مرحلة تاريخية معينة ، وهي مرحلة بداية ونشوء هذه الشريحة الجديدة من المثقفين الوطنيين والثوريين في البلدان النامية والمتخلفة وهي ما تزال قريبة العهد جدا وربما أنها لم تغادر وقتنا الحاضر بعد ، وهو الأمر الذي سبقت الإشارة إليه في مكان سابق من هذه الدراسة . وعلى ذلك فإنه بالرغم من صدق التوجهات المبدئية والنظرية لدى هذه الفئة من المثقفين الوطنيين والثوريين واختيارها الطبقي والثوري الناجز كأطار عام لمهمتها النظرية إلا أن الكيفيات والمواقف العملية لأداء هذه المهمة والتي لا مكان فيها للخيارات الشخصية والحلول الجزئية الوسيطة ، ما تزال عرضة لمثل هذه المحاكمات والخيارات الشخصية أو السياسية الجزئية والمراهنة على بعض الحلول الوسيطة والتكتيكية المريضة .

(أ) خطر الاستقطاب السياسي

فكثير من المثقفين الصادقين يتهيبون - بحكم خبرتهم التاريخية والنضالية المحدودة - الاختيار الثوري الناجز ويأهنون عادة على بعض الحلول الجزئية والهامشية للواقع الاجتماعي ، لا باعتبار ذلك أجراء تكتيكي

مشروع في سبيل الاختيار الثوري الناجز بل بأعتبارها مداخل استراتيجية في نظرهم للوصول الى الحل النهائي ، وذلك على نحو ما يحدث مثلا من عمليات الأستقطاب الاجتماعى والسياسى الواسع النطاق في صفوف الحركة الوطنية المنظمة لعناصر وفئات اجتماعية ذات مصالح وانتماءات وأصول طبقية واجتماعية مختلفة بل ومتناقضة ومعادية بطبيعتها للخط الوطنى ، لا كمجرد تكتيك مشروع بل كمدخل استراتيجى للوصول الى الحل الاجتماعى المطلوب من خلال هذه العناصر ، وذلك تحت وطئة بعض المشاعر التربوية الخاطئة أحيانا والمبالغة في دور قانون التحول أحيانا كثيرة ، كالتبرير الخاطيء مثلا لمحدودية وضعف الوعى الطبقي المطلوب في مجتمع متخلف لدى الفئات والطبقات الشعبية من أجل أنجاز حل اجتماعى وسياسى عاجل من جهة والمبالغة المسرفة لقانون التحول الاجتماعى لبعض العناصر الاجتماعية ذات المصالح والأصول الطبقية اللاوطنية واللاثورية ، والمراهنه من خلال هذه المبررات الخاطئة في التصور والمبالغات المسرفة في التحول على ورقة خاسرة من أجل تحقيق الحل الثورى الناجز .

فلقد حذر لينين من المراهنة على تحول متخفى الاقطاع والبرجوازية الرأسمالية القدامى حتى في عهد الاشتراكية ، وأشار الى امكانية الاستفادة منهم وليس الاعتماد عليهم، مؤكدا على حقيقة أن هؤلاء المثقفين ليسوا اشتراكيين الميل ولن يكونوا أبدا شيوعى الميل ، وان سير الأحداث هو الذى يحملهم على التزام موقف الحياد والمراوغة ، كما يؤكد قائلا : أننا لن نستند أبدا الى المثقفين بل سنستند فقط الى طليعة البروليتاريا التى تجر ورائها جميع البروليتاريين وجميع الفلاحين الفقراء (٦) .

فاذا صح الافتراض الاول القائل بمحدودية وضعف الوعى الطبقي المطلوب في مجتمع متخلف لانجاز حل سياسى واجتماعى عاجل ، وهو ما لا نختلف عليه كثيرا ، الا أن معالجة هذه القضية وحلها يتركز أساسا في النضال والكدح المضنى داخل صفوف الطبقات العاملة والمنتجة نفسها لتنمية وعيها والبحث عن عناصر طليعية ثورية صلبة من أوساطها مباشرة لمواجهة ذلك الضعف والمحدودية في الوعى الطبقي وسد نقصه كما وكيفا ، وليس في البحث عن محامين وأدعياء للقيام بهذه المهمة من أوساط طبقات وفئات معادية أخرى كقضية استراتيجية ، لأن ذلك لن يسهم قط في تنمية الوعى

الطبقي والحل الاجتماعي الناجز ، بقدر ما سيسهم في تنمية وعي وثقافة الطبقات والفئات الوطنية القديمة والمعادية ، ويمكنها من الاطلاع على خطط وطموحات القوى الثورية الجديدة وييسر لها ضربها وعرقلة مسيرتها التاريخية ، والدلائل الواقعية على هذا الأمر لا تخفى في كل المجتمعات (٧) .

كما أن المبالغة المسرفة في قانون التحول على نحو ما سبق تحت أي مبرر هو انحراف واضح بالقانون التاريخي والاجتماعي لتفسير الطبقات وعلاقاتها ببعضها ويحول القاعدة في هذا القانون الى استثناء والاستثناء الى قاعدة ، الأمر الذي تطبل له النظريات الامبريالية والرجعية في تفسير الطبقات على نحو ما ذكرنا في مكان سابق من هذه الدراسة ، مع اختلاف الصيغة لا أكثر .

(ب) العمل في نطق الطبقات المقهورة وليس السيطرة

هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن القوى الوطنية والثورية وبدافع من سوء فهمها للاختيار الثوري الناجز أيضا غالبا ما تميل الى تحديد مهامها النضالية وأهدافها الوطنية والتقدمية على أسس غير تاريخية وغير طبقية ناجزة ، حيث تقوم بدلا من ذلك بتحديد مهامها وأهدافها في ضوء الموازنات السياسية والدبلوماسية البحتة في الواقع الاجتماعي المتخلف ، وتبدوا وكما لو كانت مجرد طرف من الأطراف السياسية القائمة يتميز بوجهة نظر خاصة قد تختلف أو تتفق الى هذا الحد أو ذاك مع بقية الأطراف السياسية الأخرى ، حيث تبدو وهي أشبه ما تكون بأقلية سياسية أو طائفية داخل برلمان برجوازي متقدم أو على هامش مجتمع اقطاعي متخلف ، قانعة بمجرد الاعتراف بوجودها كأفراد يجوز لهم التفكير تجاه أنفسهم فقط كما يشاؤون ولا دخل لهم بمجريات الواقع اطلاقا ما داموا أقلية سياسية أو طائفية بمعنى ما ، وما داموا يحرصون على مجرد الابقاء على حياتهم كأشخاص ، خصوصا وأن الكثير من العناصر الوطنية والمثقفين الثوريين يقبلون بمثل هذا الاختيار الجايطي تحت تأثير قناعات خاطئة أيضا ، قوامها أنهم ما يزالون أقلية وطنية بالفعل في مقابل أغلبية رجعية من جهة ولأنهم ما يزالون في دور التكوين وفي مرحلة البداية من جهة أخرى ، وإن الحصول على مثل تلك

(٧) ان انقلاب الخامس من نوفمبر في شمال الوطن ومحاولة انقلاب الـ ٢٠ من مارس في جنوب الوطن خلال عامي ١٩٦٧ و ١٩٦٨ كما سبقت الإشارة في مكان سابق من هذا البحث يعدان أبرز دليل على ذلك .

المطالب المحدودة من الطبقات المسيطرة في مجتمع البرجوازي إلهي إقطاعي متخلف هو الخطوة الأولى نحو خطوات أكثر على هذا الطريق حتى النهاية .

وهم في سبيل ذلك يقبلون كثيرا ببعض الإجراءات الإصلاحية والتغييرات البرجوازية الشكلية التي تقدم عليها السلطة الإقطاعية أو البرجوازية من أجل تطوير مصالحها هي ، باعتبارها جزء من الانجاز الوطني الموهوم الذي يراهنون عليه ويدافعون عنه بحماسة ، ويكونون في هذه الحالة أشبه بمن يريد الوصول الى منطع القمة بالهبوط من أعلى بدلا من الصعود من أسفل ، وتبدوا مسألة اختيار الحل الثوري الناجز بالنسبة لهم وكما لو كانت غير ممكنة في الوقت الحاضر ولم يحن وقتها بعد ، بل ولا يدرون أو يتصورون متى سيحين وقتها بالضبط ، وإنما يتركون كل ذلك للظروف ، ان لم يكن لعلم الغيب ، مكثفين بالتضخيم والنفخ في بعض الإجراءات والإصلاحات الشكلية التي قد تتخذها الطبقات المستغلة المسيطرة من وقت لآخر دفاعا عن نفسها ومصالحها التي تتعرض للانحيار من وقت لآخر وليس حبا في إيجاد تحول حقيقي في المجتمع كما يتصور بعض أولئك المثقفين الطيبين خطأ .

مأساة هذا الفهم والاختيار الوطني الخاطيء للمثقفين الوطنيين والثوريين في نضالهم هو أنه أولا : يفصلهم عن أبعادهم الاجتماعية والطبقية الشعبية في صميم الواقع الاجتماعي ، ويعزلهم عنها كلية ، باعتبار أنها هي الأرضية الاجتماعية والتاريخية التي لا يستمدون منها كل مقومات نضالهم وقوتهم فحسب بل ووجودهم نفسه ، كمثقفين وطنيين وثوريين . وهو ثانيا : يجعلهم - بدلا من ذلك - يناضلون كأفراد أو كأقلية سياسية داخل الطبقات المسيطرة التي يسهل عليها محاصرتهم وإبتلاع فاعليتهم الحقيقية جماعات وأفرادا خلال وقت قصير ، حيث يصيرون في أحسن الأحوال مجرد طرف سياسي لبرالي متشدد ومحدود على هامش الحياة السياسية والاجتماعية القائمة ، تستفيد منه أكثر مما تخشاه ، لأنها (أي الطبقات البرجوازية والإقطاعية المسيطرة) تجد في وجوده ورقة رابحة في المناورات السياسية ، ومسحوق رائع لتجميل وجهها القبيح من وقت لآخر ، وذلك على نحو ما يفعل « سايس الأسود » حينما يستعرض مهارته وشطارته في القدرة على كسب مودتها وصدقتها له وهو يضع يده أو رأسه بين فكيفها دون أن توقع به أي إذا أمام جميع المشاهدين الذين لا يعلمون أنه قد قام باقتلاع أظافرهما وخلع أسنانهما قبل ذلك ، وقام بترويضها على القيام ببعض الحركات البهلوانية بوعي منها أو بدونه .

(ج) الفهم الدقيق للتناقضات الأولية والثانوية

وهناك نمط ثالث من الخيارات الحاطئة التي يقع فيها المثقفون الوطنيون في نضالهم الوطني والذي ثم يكن هو الخيار الأخير من هذا النوع الذي يضاف الى ما قبله ، بقدر ما أنه آخر نموذج نستدل به على نوع الخيارات الحاطئة في نضال المثقفين الوطنيين في البلدان النامية والمتخلفة بالذات ، وهو نموذج أكثر سوءا وأسواء حظا من مجرد الاستقطاب الكمي للمثقفين الوطنيين من خارج الطبقات العاملة والمنتجة ، أو مجرد النضال السياسي والدبلوماسي البحت للمثقفين الوطنيين وحدهم داخل انطبقات البرجوازية والاقطاعية المسيطرة بمعزل عن الواقع الاجتماعي والتاريخي على نحو ما سبق الحديث عنه ، لأن هذا النموذج يقتصر غالبا على بعض الفصائل السياسية للمثقفين الوطنيين وشبه الوطنيين ممن لا يزال تكوينهم الفكري والثقافي يطفح بالروح البرجوازية الصغيرة ومجرد الحماس القومي الفج .

حيث أنه بالرغم مما يتحلا به مثل هؤلاء المثقفين من تمثيل أفضل للواقع الاجتماعي والتعامل معه عن قرب ، إلا أنهم أسواء حظا من غيرهم في القدرة على فهمه على أسس جدلية وتاريخية صحيحة ، حيث لا يختارون أهدافهم وأسلوب نضالهم نتيجة لذلك على أسس مثالية فحسب بل أنهم يسيئون فهم التناقضات الطبقيّة والاجتماعية القائمة أسات قاتلة ، ويخلطون بينها خلطا مميتا الى حد العجز الصارخ عن تصور الشكل الهرمي للمجتمع المتخلف وعلاقاته الطبقيّة والتمييز بين ما هو أولى وثانوى فيها وما هو استراتيجي وتكتيكي في صراعاتها وتناقضاتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتاريخية أيضا .

الأمر الذي يجعلهم في كثير من الأحيان يظنون بل ويعتقدون بحزم بأن الطريق الى تحقيق الحل الاجتماعي الناجز - والمصاب لديهم هو أيضا بكثير من التشوهات البرجوازية - لا يأتي بالضرورة من خلال تقوية التحالف الاجتماعي والسياسي بين الطبقات والفئات ذات المصلحة الحقيقية في أنجاز مثل هذا الحل مجتمعة ، بل يكفي وجود اختلاف جزئي أو ثانوى داخل هذا التحالف في الاجتهادات أو وجهات النظر التفصيلية ليجيزوا لأنفسهم لا مجرد العمل بمفردهم والحكم الأحق المشيع بالجهالة على مثل هذا الاختلاف الاجرائي بأنه تناقض تاريخي لا رجعة فيه ويتوجب عليهم تصفية الحساب معه أولا فحسب ، بل أن هذا الفهم يدفعهم الى المراهنة الساذجة على اقامة تحالفات مع قوى متخلفة وشبه متخلفة من أجل الوصول الى ما يريدون بمفردهم ، فيما يشبه عملية اللعب بالورق أو تحريك قطع الشطرنج ، بين

طرفين غير متكافئين تماما ، يشكلون هم دائما الطرف الأضعف الذي يخسر النتيجة دائما وحتما ، والواقع العربي يستطيع أن يقدم لنا الكثير من الوقائع والأمثلة الخاصة بهذا الطراز من الاختيار الخاطئ لنضال بعض المثقفين الوطنيين وشبه الوطنيين (٨) .

وفي ضوء كل ما سبق نستطيع أن نستخلص أو نوكد على ثلاث نقاط رئيسية وهي :

١ - أن الاختيار الثورى والجذرى الناجز لحل المشكلة الاجتماعية والاقتصادية برمتها فى مجتمع متخلف كان وما يزال وسيظل حتما هو القضية التى لا خيار فيها ولا تقبل التجزئة أو المساومة إطلاقا بالنسبة للطبقات الشعبية العاملة والمنتجة فى مواجهة الطبقات المسيطرة والمستغلة وكل أشكال القهر والتخلف السائد ، وإن المثقفين الوطنيين والثوريين باعتبارهم طليعة قيادية فى نضال هذه الطبقات والمعبزين عن لسان حالها لا بد وأن يدركوا أبعاد هذه القضية التاريخية أساسا ولا يخرجوا عنها ، لأنهم هم أيضا لا يملكون الخيار فى ذلك ما داموا صادقين وجادين فى الانتماء لهذه الطبقات ومشاركتها فى الدفاع عن مصالحها ، وأنه بمقدار ما يتعمق وعيهم فى إدراك هذه القضية وغيرها من القضايا الجوهرية فى النضال الوطنى ويلتزمون بها بمقدار ما يقوون على المحافظة على وجودهم نفسه كمثقفين ثوريين منتمين لطبقات ثورية وتقدمية بطبيعتها ، وبقدر ما يقوون أيضا على تخليص أنفسهم من كل المفاهيم والرواسب المثالية والبرجوازية والاقطاعية القديمة التى ما تزال تسحب نفسها على الكثير من تصرفاتهم ومواقفهم بالطرق المباشرة وغير المباشرة ، وبوعى منهم أو بدونه على نحو ما سبقت الإشارة إليه . فإذا جاز اعتبار الحل الثورى الناجز مسألة خيار ممكنة بالنسبة للمثقفين كشريحة طبقية هامشية ، إلا أن مسألة القبول به من عدمه هو أمر مشروط جوهرى بمسألة وجودهم نفسه كمثقفين ثوريين أو العكس تماما ولا توسط فى ذلك ، أما بالنسبة للطبقات الشعبية العاملة والمنتجة فإن هذه القضية هى جزء لا يتجزأ من وجودها وتاريخها الذى لا خيار فيه على الإطلاق .

٢ - أما النقطة الثانية وهى مرتبطة بما قبلها ولا تقل أهمية عنها فإنها

(٨) والحركة الناصرية فى السنوات الأخيرة فى اليمن وخارج اليمن تقدم بكل مفاهيمها وضوحاتها وتصرفاتها أبرز دليل على ذلك .

تتعلق بالكيفيات الموصلة الى انجاز الحل الثورى للمشكلة الاجتماعية وتحقيقه، ذلك أن اختيار الحل الثورى الناجز والالتزام به هو بالنسبة للمثقفين الثوريين قضية نظرية وأيدولوجية ومسئلة ادراك وفهم علمى لقوانين الطبيعة والمجتمع فى المقام الأول ، أما مسألة تطبيقها والتوصل الى استفاد أقصى حدود فاعليتها الايجابية فى تحويل الواقع وتطويره تطويرا ثوريا فأنها تصبح مسألة نضال كيفية بحثه تخضع لمختلف الظروف والأوضاع وتتشكل بتشكيلها من مجتمع لآخر ومن مرحلة تاريخية لآخرى .

وبناء على ذلك فإن كل الامكانيات والوسائل بل والخصوصيات المتاحة فى الواقع والتي من شأنها أن تخدم الحل الاجتماعى الناجز وتقرب منه بصورة أو بأخرى لا يصبح من صميم الشرعية الثورية استخدامها والأخذ بها فحسب بل أنها ومهما كانت محدودة أو قليلة العائد السريع تشكل المدخل التاريخى الوحيد والحاسم لتحريك الواقع المتخلف ضد نفسه ، وفى ذلك يكمن جوهر التحول الاجتماعى وعوامل الانتصار التاريخى الحاسم بغير بديل .

٣ - وهنا وفى هذه النقطة بالذات تكمن أهمية الادراك الدقيق للخيطة الرفيع والشفاف الذى يفصل دائما فى مثل هذه الأمور بين القضايا النظرية العامة والخصوصيات الذاتية من جهة والقضايا المرحلية التكتيكية من جهة ثانية والقضايا الاستراتيجية من جهة ثالثة ، والذى ما يزال هذا الخيط الرفيع الشفاف بالنسبة لطلائع النظام الوطنى والثورى من منقضى البلدان النامية والمتخلفة بالذات اما متضخما بحجم الحائط السميك المعتم الذى يحجب الرؤية الحسنة تماما ، أو أنه غير موجود البتة ، وحتى لو وجد كمفهوم نظرى الا أنه يكون من الصعوبة بمكان أن يتمكن المثقفون الوطنيون فى بلد متخلف حتى الآن من تحديد موقعه الصحيح بالضبط وكيفية استخدامه من وقت لآخر ومن مرحلة لآخرى . وتلك هى أولى المهام الاستراتيجية العاجلة فى الوقت الحاضر والتي تقتضى منهم ادراك أن كل أدوات وكيفيات النضال ضد كل أشكال القهر والتخلف فى أوطانهم وصولا الى تحقيق الحل الثورى والتاريخى الناجز ، هى خصوصيات وسمات محلية ووطنية فى ٨٠٪ من مجموعها ويجب استقراؤها من الواقع الاجتماعى وطبيعة تكوينه من خلال التعامل معه والعيش فى صميمه والنوعى الناضج به ، كما أن القدرة على ترتيب أولويات أدوات النضال وكيفياته التى يفرزها الواقع وحسن استخدامها والتميز بين ما هو أولى وثانوى منها واستراتيجى وتكتيكى فيها ، فى ضوء رؤية جدلية وتاريخية ناضجة وبعيدة المدى ،

لهو أصعب ما فى الأمر كله ، ومع ذلك فإنه لا مفر منه ولا بديل غيره .

ثالثا : الاعتماد على الواقع وخصوصياته الذاتية

ربما يقودنا آخر تعبير فى الفقرة السابقة والخاص بأن ٨٠٪ من أدوات وكيفيات النضال هى ذات سمات وخصوصيات محلية ووطنية ويجب استقراؤها من الواقع الاجتماعى وطبيعة تكوينه ، وبما يقود هذا التعبير الى الحديث عن قضية بكاملها ، وهى ليست القدرة على ترتيب الأولويات المحلية فى النضال وحسن استخدامها تكتيكا واستراتيجية فحسب بل والقدرة على التعرف بدقة على هذه الأولويات نفسها فى صميم الواقع الذاتى والموضوعى ، واستخراج الحسابات الدقيقة لفاعلية العوامل والخصوصيات الذاتية والوطنية البحتة فى النضال من جهة ، وبقية العوامل الخارجية والدولية بل والامنية بصفة عامة من جهة أخرى . فهذه الحسبة أو المعادلة التاريخية الهامة قد كانت وما تزال حتى الآن تعيسة الحظ فى فهم وتصور طلائع المثقفين الوطنيين فى البلدان المتخلفة ، والتى بالرغم من تذكروهم لها جيدا فى الأدبيات النظرية البحتة الا أنه لا يوجد لها موضع قدم حقيقى تقريبا من الناحية العملية والموضوعية الا فيما ندر حتى الآن ، والنادر لا حكم له كما يقال .

نحن هنا لا نريد أن نقلل أو نتجاهل الحقائق التاريخية والاقتصادية والتكنولوجية الراهنة والتى تسير بخطى سريعة نحو تكامل المجتمعات الحديثة واخضاعها لتنظيم وتكامل دولى وأمى لا مفر منه كظاهرة تاريخية وفادية ، الا أن الأمر يجب أن لا يكون مجرد قضية تبسيطية هكذا الى حد السذاجة ، وليس مجرد امتداد سياسى واقتصادى ورغبة البعض فى التسلط على البعض الآخر ، على غرار ما كان يحدث فى الامبراطوريات القديمة . كما يجب ألا نغفل الحقيقة السياسية التى تدور من خلالها الصراعات المحلية والدولية بين القوى الامبريالية والاستعمارية الجديدة فى المجتمع الرأسمالى وحلفائها من الكمبرادورين والاقطاعيين وكل القوى الرجعية المتخلفة فى الشعوب النامية من جهة ، والقوى الوطنية والتقدمية فى هذه الشعوب وحلفائها التاريخيين فى المنظومة الاشتراكية من الجهة الأخرى ، وأنه اذا كان من المستحيل العثور على صيغة للتوفيق أو التعايش بين المصالح الاقتصادية والاجتماعية والتاريخية لكلا الطرفين فان نفس المصالح لكل طرف على حدة هى غير قابلة للتجزئة أو الانفصال تحت مختلف الظروف ، فتلك بديهيات اجتماعية وتاريخية عامة مفروغ منها وهى تؤكد نفسها بمرور الوقت أكثر فأكثر .

وما نحرص على تأكيده هنا هو أن هذه العموميات النظرية لم تكن لتكتسب أهميتها وصدقها العلمي والموضوعي الا من خلال تراكم جزئياتها العملية ، وأن هذه الجزئيات التي تتعبد وتتغير أشكالها ومميزاتها وخصوصياتها من مجتمع لآخر ومن مرحلة تاريخية لأخرى ، لهي المقياس الحقيقي لصدق الرؤية النظرية الشاملة ومصدر قوتها الأول وتجدد حيويتها بلا انقطاع . فالممارسات العملية المؤدية الى ادراك العوامل الذاتية والخصوصيات الاجتماعية والتاريخية لأي مجتمع ، لم تكن هي المنظار الذي يجب أن نقرأ من خلاله. وفي ضوء كل المفاهيم النظرية العامة فحسب بل ان فيها تكمن العوامل الجوهرية والاستراتيجية في التغيير ، وعلى أساسها يتوقف الانتصار الحاسم لارادة التحول التاريخي والثوري قبل أي شيء آخر ، ومن خلالها أيضا تستمد المفاهيم النظرية مضامين وأبعاد جديدة أكثر شمولاً ونقاوة وحيوية بلا انقطاع ، اننا نقرأ النظرية ونضيفها في ضوء الوقائع والخصوصيات الجزئية المتراكمة ومن خلالها وليس العكس ، وأن من يطمح في حل ثوري ناجز دون الانطلاق من المميزات والخصوصيات والعوامل الذاتية والاعتماد عليها بالدرجة الأولى هو أشبه بمن يحلم بقطف ثمار طيبة من شجرة ميتة لا جذور لها في الأرض ، وأنه اذا كان صدق المقولة التاريخية القائلة بأنه لا حركة ثورية بدون نظرية ثورية ما يزال حتميا فاننا نستطيع أن نضيف أيضا بأنه لا انتصار ثوري بدون منطلقات ذاتية وموضوعية .

ولهذا كان من فادح الخطأ - كما يقول لينين - الاقتصار على استيعاب ما هو وارد في الكتب ... فبدون عمل ، بدون نضال ليست ثمة أية قيمة للمعرفة التي تستقي عن الشيوعية والاشتراكية في الكتب والمؤلفات ، اذ أنها ليست سوى استمرار للقطيعة السابقة بين النظرية والتطبيق العملي ، هذه القطيعة التي هي أكره سمة من سمات المجتمع البرجوازي القديم^(٩) . واذا كانت مثل هذه القضية هي من الأمور التي قد لا نجد من يختلف عليها معنا في أوساط المثقفين الوطنيين من الناحية النظرية على الأقل ، الا أننا لا نذيع سرا ولا نتعدى محذورا اذا قلنا بأن هؤلاء المثقفين الوطنيين أيضا في البلدان النامية والمتخلفة - وهم قليلون - لا يتجاوز قبولهم وتأكيدهم على أهمية الممارسة العملية والعوامل والخصوصيات الذاتية في نضال مجتمعاتهم حدود الاقرار والفهم النظري وحده ، ولا يتعدى مكان

(٩) لينين : في الثورة والثورة الثقافية ، دار التقدم بموسكو ، ص ١١٨ .

هذه القضية في حياتهم في معظم الأحيان حدود المقولات والصيغ الأدبية أو المفاهيم المدرسية الساذجة ، وذلك على غرار ما لاحظناه بوضوح أكثر بالنسبة للمثقفين اليمنيين في فصل سابق من هذه الدراسة ، حيث لا يتجاوز فهم هذه القضية التاريخية والجدلية في أذهان الكثير منهم أو غيرهم في البلاد النامية بصفة عامة أكثر من القول أو العلم بأن الجزر البريطانية تقع في القارة الأوربية ، أو أن الأرض تدور حول نفسها مرة كل أربعة وعشرون ساعة أو أن النار تحرق الحطب، أو أن زيد ضرب عمرو . الخ .

رغم أن هذه القضية الهامة هي زاد الحياة النضالية ومنحها وطعامها اليومي الذي لا يتجزأ ولا ينفصل عن حياة الناس وهمومهم اليومية أيضا ، وهي من باب أولى لا بد وأن تكون كذلك بالنسبة لكل مثقف وطني وثوري ، لأن المثقف الوطني الجيد - كما يقول عبد الفتاح اسماعيل - هو المثقف الأمي الجيد (٩) . وذلك بدلا من التعامل معها كما يتعامل تلاميذ المدارس الأولية مع واجباتهم اليومية المقررة على نحو ما أشرنا آنفا ، حيث ما تزال هذه الثغرة الخطرة تتجسد في حياة هؤلاء المثقفين من خلال مظاهر عدة وتستمد وجودها ومقوماتها في حياتهم من خلال عوامل وأسباب اجتماعية وتاريخية مختلفة ما تزال تفرض نفسها عليهم بالطرق المباشرة وغير المباشرة ، والتي سنتناولها في فقرة لاحقة من هذا البحث .

رابعا - التأكيد على ثقافة الوعي بدلا من وعي الثقافة

والقضية الرابعة والأخيرة التي نود مناقشتها هنا كأداة من أدوات اكتساب المثقفين الوطنيين في البلدان النامية والمتخلفة لمضامين وأبعاد أكثر علمية وموضوعية وثورية هي ضرورة اهتمامهم وتركيزهم على ما نطلق عليه هنا أو نعرفه - ربما لأول مرة - « بثقافة الوعي ، بدلا من « وعي الثقافة » ، وحتى نتمكن من مناقشة هذين المصطلحين عن ثقافة الوعي ووعي الثقافة وأهمية المصطلح الأول بالنسبة للمثقفين الوطنيين وعمليات التحول الاجتماعي بصفة عامة ، بصورة أكثر وضوحا وموضوعية ، دعونا أولا نحدد ماهية وإطار كل من هذين المصطلحين ومضمونه وعلاقة كل منهما بالآخر وذلك على النحو الآتي :

(٩ مكرر) عبد الفتاح اسماعيل : كتابات مختارة حول الثورة الوطنية الديمقراطية وآفاقها الاشتراكية ، دار الفارابي بيروت ١٩٧٩ ، ص ١٧٥ .

أ - الفرق بين ثقافة الوعي وثقافة الثقافة

نستطيع القول بأن وعى الثقافة يتمثل فيما يكتسبه الفرد المتعلم والمثقف بالذات من مدارك ومعارف ثقافية مختلفة عن الحياة العامة في المجتمع سواء ما ينسجم منها مع حقيقة موقفه الاجتماعي والطبقي الخاص ويخدم هذا الموقف أم لا ، فالللمعرفة والثقافة الوطنية والثورى بثقافة الطبقة الاقطاعية والعناصر الرجعية وغيرها من النماذج المختلفة لثقافة المجتمع القومى الى جانب ادراكه لثقافته الوطنية أساسا يمكن تصور هذه العملية باعتبار أنها تشكل بالضبط « وعى الثقافة » ، أى تمكن الفرد المتعلم أو المثقف من معرفة وإدراك مجمل عناصر الثقافة السائدة فى المجتمع والوعى بها على اختلاف مضامينها وبحدود نسبية على الأقل ، الى جانب نموذج الثقافة الخاص بحكم انتمائه الطبقي والأيدىولوجى .

وهنا لابد وأن نلاحظ أن وعى الثقافة هو خاصية من خواص المثقفين على مختلف انتمائهم السياسية والطبقية ولم يكن خاصية طبقية شاملة فى المجتمع ، وعلى العكس من ذلك فيما يتعلق بمفهوم « ثقافة الوعي » الذى يتمثل فى ادراك الطبقة الاجتماعية (أى طبقة فى المجتمع) ووعىها بثقافتها الخاصة المعبرة عن مصالحها ومصومها وطموحاتها وعلاقتها الاجتماعية ، دون أن تتعداها كثيرا الى الالمام بثقافة الطبقات الأخرى الا فى حدود لا تذكر . ذلك أن وجود الطبقة ليس مشروطا حتى بوجود وعىها وثقافتها الخاصة ولا مقترنا به ، عوضا عن الماهية بثقافة الطبقات الأخرى . فكثير من الطبقات قد توجد على نطاق واسع فى كل مجتمع ، ووجود أى مجتمع مشروط بوجودها أصلا ، الا أنها قد لا تتمتع الا بحدود دنيا من الوعي بوجودها ، أو وعىها الطبقي على الأصح ، عوضا عن عدم تبلور وازدهار ثقافة هذا الوعي نفسه داخل هذه الطبقة وتعرضه للانحطاط الشديد فى كثير من الأحيان ، خصوصا فيما يتعلق بالطبقات الشعبية المسحوقة من عمال وفلاحين ومستخدمين وغيرهم فى المجتمعات الاقطاعية المتخلفة ، حيث يحول وضع الطبقة الاقطاعية المسيطرة القائم على أسس ومفاهيم ميتافيزيقية متخلفة دون تبلور الوعي الطبقي والثقافة الطبقية بصفة عامة على أسس منطقية وعقلية صحيحة ، بل ان هذه الطبقة تعمل بوعى تام على الحيلولة دون حدوث مثل هذا التبلور لثقافة الوعي الطبقي السليم وفرض ثقافتها ووعىها المشوه دائما .

وحتى فى ظل المجتمعات البرجوازية وشبه البرجوازية حيث تقوم هذه الطبقات المسيطرة بوعى كامل لمصالحها وثقافتها على الحيلولة دون تبلور

الوعي الطبقي لدى الطبقات الدنيا والخوف منه ، ولا تسمح بازدهار ثقافتها
الطبقية أيضا ، إلا ما يتم رغم إرادتها . فوعي الثقافة مسألة نظرية وجزئية
تخص المثقفين وحدهم أما ثقافة الوعي فهي مسألة اجتماعية و طبقية شاملة .

ب - ضمان التحول يكمن في ثقافة الوعي وليس في وعي الثقافة

ومن هنا تتأكد الأهمية المطلقة لبلورة وتنمية ثقافة الوعي الطبقي
في أوساط الطبقات العمالية والفلاحية في البلدان النامية والمتخلفة وحلفائهم
من برجوازية صغيرة وجنود ومستخدمين وصغار المواطنين والطلبة . . . الخ .
ذلك أن تبلور الوعي الطبقي أيضا لدى طبقات أوسع الجماهير في المجتمع
لهو أعظم دلالات التحول وأفضل ضمانات الانتصار التاريخي الحاسم
لقضيتها من جهة ، وهو أعظم ما يخيف ويزعج الطبقات والفئات المعادية
أكثر من أي شيء آخر . ذلك أن تخلف الوعي الطبقي لدى البروليتاريا
الزراعية - كما يقول مجموعة من الباحثين السوفييت المحدثين - يلقي
مسئولية ضخمة على عاتق القوى التقدمية المناضلة في سبيل التحولات
الديمقراطية في البلدان النامية ، وتطرح أمام الطليعة الثورية مهمة بالغة
الصعوبة والأهمية - مهمة تسليخ الفئات الريفية البروليتارية بالوعي
الطبقي الثوري - ذلك لأن هذه الفئات تشكل أكبر قاعدة جماهيرية لإعادة
بناء المجتمع اجتماعيا واقتصاديا على أسس غير رأسمالية (١٠) .

فالتبقات الرجعية والبرجوازية الكمبرادورية في البلدان النامية
والمتخلفة لا يخيفها وجود جماعات من المثقفين الوطنيين والثوريين وحتى
المتطرفين الذين يعون ويدركون ما تفعله هذه الطبقات من استغلال وتفريط
بالسيادة الوطنية لصالح الاحتكارات الدولية والامبريالية وإعلان معارضتها
لذلك في نطاق التعبير السياسي وأدبيات الثقافة النظرية العامة والخاصة ،
بقدر ما يخيفها ويقلقها جدا أن يتحول هذا الفعل الى ظاهرة اجتماعية ووعي
وثقافة طبقية شاملة يتجاوز حدود الجماعات المثقفة المحدودة الى أوساط
الطبقات الشعبية المستغلة (بفتح الفين) نفسها والقادرة وحدها على إيجاد
التحول الجذري والثوري العميق اذا ما امتلكت وعيها المعبر عن واقعها
الطبقي والاجتماعي بطريقة صحيحة .

فثقافة الوعي بهذا المعنى لا تشكل الضمان التاريخي الحاسم لتحقيق
التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التقدمية الناجزة فحسب

(١٠) عدد من الباحثين السوفييت : التركيب الطبقي في البلدان النامية ، ص ٤٩٦ .

فى أى مجتمع ، ولكنها تشكل من باب أولى التجسيد المادى والعمل لتطابق المفاهيم النظرية مع الممارسات العملية وتربط حركة الفكر بحركة الواقع بالمعنى الجدلى الواسع لهذه القضية فيما يتعلق بمسألة الصراعات والتناقضات الطبقية فى المجتمع وتصعيد أدائها وفعاليتها أكثر فأكثر كمدخل استراتيجى لتصعيد حركة التغيير والتطور الشامل .

أما وعى الثقافة بالمعنى الذى سبقت الإشارة اليه قبل قليل باعتبارها خاصية فردية أو فئوية مكتسبة فى الغالب ولم يكن خاصية طبقية شاملة وأصيلة ، فهو وإن كان من مهمته حقاً أن يلعب دور المهيء والمنشط والمثير الحقيقى لثقافة الوعى الطبقي وتبلوره إلا أنه لا يقوى مطلقاً بمفرده على القيام بمهمته كاملة أو تقديم نفسه كبديل عنه . وهنا تكمن أهمية ادراك المثقفين الوطنيين فى البلدان النامية والمتخلفة بالذات لهذه المعادلة العلمية الصعبة ومعرفة دورهم فيها ، باعتبار أن وجودهم يشكل تجسيدا لوعى الثقافة وليس لثقافة الوعى ، من جهة وأن نضالهم الثورى لا يتجسد من خلال وعيهم الثقافى بقدر ما يتجسد من خلال بلورتهم واثارتهم لثقافة الوعى الطبقي بين أوسع الجماهير الشعبية وتسليحها به وقيادتها من خلاله من جهة أخرى .

أسباب عجز المثقفين الوطنيين عن القيام بمهامهم السابقة حتى الآن

كانت تلك هى مجموعة الأسس والمبادئ العامة المتعلقة بأهمية الوعى بالذات ، والاختيار الثورى الناجز ، والاعتماد على الواقع وخصوصياته وامكانياته الذاتية ثم الاعتماد على ثقافة الوعى بدلا من وعى الثقافة لهى الأبعاد الاجتماعية والسياسية التى تحدد بدقة المهام التاريخية لفئة المثقفين الوطنيين والتقدميين فى المجتمعات النامية والمتخلفة، وكيف أن عدم قدرة هؤلاء المثقفين على القيام بهذه المهام حتى الآن ، ما يزال يشكل نقطة ضعف خطيرة ومميتة فى بعض الأحيان ، لا بالنسبة لهؤلاء المثقفين فحسب ، بل وبالنسبة لمسألة النضال الطبقي والتحرر الاجتماعى والاقتصادى بالنسبة لجماهير الشعب فى هذه المجتمعات بصفة عامة ، والذى ما يزال متعثرا وعاجزا عن الوقوف على قدميه لنفس السبب ولنفس العلة ، (عجز المثقفين عن ادراك مهامهم التاريخية وأدائها بطريقة صحيحة) .

وهنا سيتوجب علينا البحث عن الأسباب الكامنة وراء هذه القضية والكشف عنها حتى يمكننا تحديد امكانية التغلب عليها وتجاوزها كضرورة تاريخية ومسألة مصيرية لا محيد عنها ، حيث تتمثل أهم هذه الأسباب فى مجموعة من العوامل التى يأتى فى مقدمتها :

١ - قلة الخبرة النضالية والمراس العمل

إذا ما تذكرنا ما متبقت الإشارة إليه في مكان سابق من هذه الدراسة حول النشأة المتأخرة جدا لفئة المثقفين الوطنيين والثوريين في البلدان النامية والتي ما تزال كذلك في طور التكوين لأدركنا جيدا أن خبرة النضال والممارسة الثورية التقاعدية الحقبة ذات البعد الجدلي والتاريخي الناضج ما تزال متواضعة حقا بالقياس الى موروثة الكبار من الأفكار والممارسات الليبرالية والبرجوازية الصغيرة والمثالية والقومية ، والتي ما تزال تسحب نفسها عليهم بطريقة غير مباشرة ، بالرغم من صدق توجههم الجديد ورغبتهم في التخلص من كل الأفكار المعلقة القديمة .

فهذا الموروث المتراكم من الأفكار السياسية والاقتصادية المغترية عن الواقع لا يلغيها مجرد الاعلان عن صدق التوجه والفهم الجديد والرغبة في التخلص من القديم ، لأن المثقفين الوطنيين والثوريين سوف لن يتمكنوا من تخليص أنفسهم منها نهائيا الا عن طريق تصعيد النضال اليومي وتكثيف الممارسة العملية في صميم الواقع وتنمية الخبرات النضالية والتقدمية البديلة من خلال كل ذلك .

فتكثيف النضال الوطني في صميم الواقع وتراكمه من خلاله على أسس علمية وبصبر وتواضع وبلا غرور سوف لن يكون هو الحل الحاسم لتجاوز كل ما نرغب في تجاوزه من أفكار ومواقف تقليدية وتنمية مواقف وخبرات ثورية جديدة أكثر تقدما فحسب ، بل ان ذلك هو المدخل الأساسي لاكتشاف العوامل الذاتية والموضوعية في الواقع وامكانياتها الرهيبة والحاسمة المتساحة ، ويقضي الى الأبد على حالة الاغتراب والانقسام الدائم والخطير بين المفاهيم النظرية العامة والواقع العملي وخصوصياته ، الذي يعاني منه المثقفون الوطنيون والثوريون في البلدان النامية والمتخلفة وتفصل بينهم وبينه سحب كثيفة من الجهل المخيف للواقع والمقرون بالغرور والأنانية ازاءه أحيانا ، والافتقار الى صدق التضحية الوطنية والثورية الحقبة من أجله أحيانا كثيرة ، مكتفين بدلا من ذلك باجادة الصيغ والأدبيات النظرية العامة والدوران في محيطها ، الأمر الذي ينتهي بهم في كثير من الأحيان الى تصور المشاكل والحلول وكما لو كانت أمور نظرية بحتة وسياسية ودبلوماسية في أحسن الأحوال ، ولم تكن قضايا تاريخية واجتماعية في الأساس .

فلو كانت دراسة الاشتراكية والشيوعية - كما يقول لينين - تنحصر

فى استيعاب ما هو وارد فى الكتب والكراريس والمؤلفات الشيوعية لانتجنا
بفسائق السهولة شراحا سطحيين شيوعيين أو مدعين بمرورين شيوعيين ،
الأمر الذى يسوء الينا فى غالب الأحيان ويلحق بنا الأذى ، لأن هؤلاء القوم
الذين تعلموا وقرأوا ما فى الكتب والكراريس الشيوعية يظهرّون عاجزين عن
تنسيق جميع هذه المعارف ولا يستطيعون التصرف والعمل كما تقتضيه
الشيوعية فعلا (١١) .

وهذه الثغرة الخطرة هي التي — فى تقديرنا — جعلت من جهود كثير
من المثقفين التقدميين البارزين بل وبعض الأحزاب والمنظمات التقدمية أيضا
فى البلدان النامية تتحول الى مجرد قوالب وأدبيات نظرية جامدة ، لم تؤثر
فى واقعها الاجتماعى والقومى أو تغير منه شيئا ، رغم تقادها الطويل بالنسبة
لكثير من الحركات القومية والليبرالية التي ظلت تحرك الواقع ، بمفاهيمها
وأبعادها الخاصة وتنتقل به من مرحلة لأخرى ، كما تنتقل بنفسها أيضا
الى مواقع أكثر نضجا وتقدما فى كثير من الحالات ، بينما ظلت جهود المثقفين
اليساريين الأوائل وتنظيماتهم وأحزابهم وما زالت فى البلدان النامية
والمتخلفة مجرد دوائر سياسية ضيقة وحلقات مغلقة للقراءة والتداول
النظري ، وتبدو كما لو كانت غير ذات ارتباط حقيقى يذكر بواقعها
الاجتماعى ، أو ذات مسئولية محددة من أى نوع .

والأمثلة التي تؤكد هذه الوقائع كثيرة وماثلة للعيان فى أكثر من مكان
من العالم النامى والمتخلف ، فالحزب الشيوعى الهندى مثلا يعتبر من أقدم
الأحزاب اليسارية والتقدمية ، ولكن الحركة الليبرالية القومية «للمهاثما غاندى»
وجواهر لال نهرو لم تترك موضع قدم يذكر فى الواقع الاجتماعى لتيار
اليسار التقدمى السابق ، أو أن هذا التيار — على الأصح — لم يستطع أن
ينتزع لنفسه موضع قدم يذكر فى واقع الحياة الاجتماعية والسياسية
فى المجتمع الهندى حتى الآن للأسباب الآتفة انذكر ، رغم اخفاق الخط القومى
الليبرالى السابق فى حل المسألة الاقتصادية والاجتماعية فى المجتمع الهندى ،
بل وعجزه حتى عن المحافظة على السلطة السياسية التي ظل يمارسها بزهو
واعتماد قومى ومثالى بعد رحيل الاستعمار لفترة غير قصيرة ليجد نفسه
فى الأخير مجبرا بطريقة أو بأخرى على مفادرة السلطة السياسية ليفسح
المجال أمام الطبقات والفئات الرأسمالية والاقطاعية والأرستقراطيات

الاجتماعية والدينية التي تشكل الاطار السياسى المناسب للواقع الاقتصادى والاجتماعى والمتطابق معه فى الوقت الحاضر .

حيث صار « كلب ديساى » فوق سيارته هو التعبير الصحيح عن الواقع بدلا من « معزة غاندى » تحت الشجرة (١٢). كل هذا يحدث وما يزال بينما لم يكن يتجاوز دور اليسار التقدمى أو « الحزب الشيوعى الهندى على الأصح » أكثر من مجرد البحث عن الاعتراف به كطرف سياسى ومذهبى فى بعض الولايات الهندية ، ضمن مثالب الأطراف والمذاهب السياسية والاجتماعية والدينية التى تشتهر بها الهند منذ القدم وحتى الآن .

واذا راجعنا الصورة مرة أخرى فى مصر فسنبجدها تتكرر بشكل أوضح منذ بداية الخمسينات وحتى اليوم ، حيث أنه بالرغم من عراقية التنظيمات اليسارية فى مصر وعمق ثقافة أفرادها إلا أنها قد ظلت تسير فى تناسب شبه عكسى مع مجريات الأحداث القومية والبرجوازية الصغيرة التى شهدتها مصر فى ظل قيادة عبدالناصر وعكست نفسها على الوطن العربى وكثير من المجتمعات الافريقية والآسيوية الأخرى ، حيث تحول الشيوعيون فى مصر من منظمات سياسية الى مجرد أفراد مثقفين جيدا على المستوى النظرى .

وفى اليمن وجد نموذج من نماذج الامتداد القومى لمصر والوطن العربى ككل ، ووجدت عناصر يسارية وشيوعية منظمة ومحدودة فى نطاق بعض المثقفين منذ وقت مبكر فى بداية الأربعينات ، وهو زمن سباق بالنسبة للمنظمات القومية والليبرالية اللاحقة كحركة القوميين العرب وحزب البعث العربى الاشتراكى وتنظيم الضباط الأحرار الذى فجر أحداث ثورة ٢٦ سبتمبر عام ١٩٦٢ ، والحركة الناصرية التى تبلورت أكثر بعد وفاة عبدالناصر ، وغير ذلك من المنظمات السرية ، حيث نجد أن كل هذه المنظمات القومية والليبرالية والبرجوازية الصغيرة كانت تقف وراء كل الأحداث والتطورات الهامة التى شهدتها اليمن شمالا وجنوبا منذ أواخر الخمسينات

(١٢) ديساى هو رئيس حزب « جاناتا » الائتلاف اليميني المتطرف للاقطاع والبرجوازية الهندية ، والذي استولى على السلطة فى الخمس سنوات الأخيرة بعد اقضاء انديرا غاندى رئيسة حزب المؤتمر الليبرالى القومى الذى استعاد السلطة مرة أخرى فى الانتخابات الأخيرة فى يناير ١٩٨٠ وسط صراع سياسى دموى حاد .

وحتى اليوم وتجبر معها أوسع القطاعات الشعبية والنقابية وال جماهيرية ، كما أنها قد تعرضت لتغيرات وتحولات جوهرية ايجابية فى تكوينها السياسى والأيدولوجى الى حد كبير ، انتقل بالكثير منها من الموقف البرجوازى الصغير الى الموقف الوطنى والتقدمى الصريح ، فى الوقت الذى لم يطرأ أى تغيير يذكر على العناصر التقدمية والشيوعية التقليدية لا كما ولا كيفا ، ولم تستطع أن تشارك فى أى حدث من الأحداث التى شهدتها الساحة اليمنية حتى الآن بصورة مباشرة الا فى حدود ضيقة جدا وغير مباشرة (١٣) . ومع ذلك فان مجموع هذه العناصر فى اليمن وغير اليمن لا يمكن أن ينتزع منها حقها فى السبق التاريخى الأول فى تبنى الأفكار العلمية والتبشير بها .

ومن هنا تتأكد حقيقة النشأة المتأخرة للمثقفين التقدميين فى اليمن والبلاد النامية بصفة عامة كطليعة جماهيرية مناضلة ، وكافراز وتطور جديد لمنظمات وحركات لبرالية وقومية قديمة ، بغض النظر عن كل النواقص التى ما تزال تلازم العناصر التقدمية من المثقفين الوطنيين فى الوطن العربى والبلدان النامية بصفة عامة وما يزالون يعانون من قلة الخبرة وعمق التجربة فى النضال الوطنى والممارسة العملية على أسس علمية وتاريخية صحيحة ، سواء منهم من تبنى التوجه اليسارى منذ البداية أو من تطور نحو هذا التوجه عبر الاتجاهات القومية والبرالية والبرجوازية الصغيرة .

٢ - نوع الثقافة والتعليم التقليدى

لم تكن مسألة الحداث فى التوجه الثورى للمثقفين الوطنيين - على قلتهم حتى الآن - فى البلدان النامية والمتخلفة وتواضع خبراتهم ومراسهم النضالى فى هذا الصدد على أساس هذا التوجه هو انسبب الوحيد الذى يجعل منهم عرضة لأخطاء كثيرة ، والتى منها الانفصال عن الواقع الاجتماعى والجهل الملحوظ بخصوصياته وشئونه الجزئية والكلية الى حد كبير ، الأمر الذى ما يزال ينتهى بهم من الناحية العملية على الأقل الى سوء تقدير مخيف لحجم وامكانيات هذا العامل وأولوياته الاستراتيجية الحاسمة فى عملية النضال الوطنى .

فنوع الثقافية الاقطاعية القديمة والبرجوازية الجديدة التى تجرعتها

(١٣) راجع الفصل السابع من هذه الدراسة بصفة عامة .

هذه المجتمعات منذ زمن طويل وعبر أجيال متلاحقة والمتقفون منهم بالذات من خلال البرامج التعليمية التقليدية ووسائل الدعاية والاعلام المختلفة ، قد أسهمت الى حد كبير وما تزال في تكريس هذا الفهم الاغترابي والقطيعة بين المفاهيم النظرية والواقع العملي ، ليس بالنسبة لهذه الفئة الجديدة من المثقفين الوطنيين فحسب بل بالنسبة للمجتمع بأسره كجزء من عملية تكريس الفوارق بين الطبقات من جهة والتمكن من صياغة كل الأفكار والمفاهيم الاقطاعية والبرجوازية الخاطئة والمضللة التي تنسجم دائما ومصالح هذه الطبقات والدفاع عنها بمعزل تام عن كل حقائق الواقع والتاريخ وفوائده ، والتي تقف دائما على النقيض من ذلك تماما .

فأساس المبدأ الجوهري والفكرة المبدئية التي تقوم عليها برامج التعليم والثقافة الاقطاعية والبرجوازية والارستقراطية في أي مجتمع متخلف هو النظر الى برامج التعليم باعتبارها عملية كسب لامتيازات جديدة وعملية ارتقاء اجتماعي وطبقي من أسفل الى أعلى ، وتحرر من الفعل والممارسة العملية للأعمال والمهن اليدوية والحرفية ... الخ .

كما أن التعليم والثقافة الاقطاعية والارستقراطية في البلدان النامية والمتخلفة كانت منذ زمن طويل وما تزال تعيش فيها حتى اليوم هذه المفاهيم التي لا تشكل في جوهرها عملية اغتراب وارتحال محقق من عالم العقل والواقع الى عالم الوهم والخرافة فحسب بل انها بطبيعتها تميل الى احتقار الفعل والواقع نفسه ، وتعادي منطق العلم بلا حدود . فقد وجدت في كل المجتمعات الطبقية التي ظهرت في التاريخ - كما يقول علي باذيب - منذ العبودية وحتى الرأسمالية مرورا بالاقطاع ، ثقافتان لا ثقافة واحدة : ثقافة الطبقات المسيطرة وثقافة الطبقات المضطهدة (بفتح الهاء) ثقافة الطبقات المسيطرة لمصلحة النظام السائد : التعليم لمصلحة الطبقة الحاكمة ، والأفكار تمجد النظام القسائم ، والفنون والأدب مسخرة لخدمة القيم التي يزرعها النظام الحاكم وتنتشر الفلسفات والأفكار الرجعية المعادية للتطور وانتقدم ، وفي المقابل في ظل الصراع الطبقي تتكون ثقافة الطبقات المضطهدة بأفكارها الثورية وآدابها وفنونها الشعبية ، والقيم الثورية والانسانية الجديدة (١٤) .

(١٤) علي باذيب : في كتاب مناقشات حول الثقافة اليمنية ، دار ابن خلدون بيروت

وبهذه الطريقة بالذات ومن خلال هذه القنوات الثقافية والأيدئولوجية تتمكن الطبقات الاقطاعية والأرستقراطية والبرجوازية من افساد واضعاف الوعي الطبقي والتاريخي في المجتمع بين المتعلمين وأشباه المتعلمين أو أنصاف المتعلمين بطريقة أسوأ مما هي عليه بين أوسع الجماهير من العمال والفلاحين ممن تسيطر عليهم الأمية الأبجدية ولا يجيدون القراءة والكتابة ، لأن العامل أو الفلاح أو الحرفي الأمي ، هو الأكثر ارتباطا بواقعه الاقتصادي والطبقي ولا يلتزم الا بحدود دنيا وهامشية جدا ببعض الأفكار الاقطاعية والميتافيزيقية الشائعة ، وبطريقة ملؤها السذاجة والسطحية ، والذي بالرغم من تخلف وعيه الطبقي وقدرته على تحديد مصالحه الطبقية بدقة ، الا أنه رغم كل ذلك يظل أحسن حالا من المتعلمين وأنصاف المتعلمين في ظل النظم الأرستقراطية والاقطاعية ، لأن ذلك العامل أو الفلاح لا يحتاج الا مرة واحدة لمحو أميته الأبجدية والاجتماعية وذلك بتعليمهم القراءة والكتابة وبلورة وعيهم الطبقي والنتيجة مضمونة ، بينما يحتاج مثل أولئك المتعلمين وأشباه المتعلمين الى محو أميتهم مرتين ، لأنهم يحتاجون أولا : الا التخلص مما لصق في أذهانهم من أفكار ومفاهيم خاطئة ومشوهة يلتزمون بها الى درجة التقديس ، ويتعصبون لها الى حد الموت ، ويمارسونها بصورة مباشرة وغير مباشرة وشعورية ولا شعورية حتى حينما يعتقدون بأنهم قد تخلصوا منها شكليا ، وهم يحتاجون ثانيا : الى استعادة وعيهم بواقعهم الطبقي المفقود والنتيجة غير مضمونة .

ومن خلال هذا المحو المزدوج للأمية بين صفوف المتعلمين والكتبة تنبثق فئة المثقفين الوطنيين والثوريين في مجتمع اقطاعي وشبه برجوازي متخلف ، وهم الاستثناء الصعب الذي لا تحصى متاعبه ومعاناته في الوقت الحاضر داخل البلدان النامية والمتخلفة ، بالرغم من أنهم باعتبارهم طليعة ثورية لطبقات ثورية أيضا يشكلون المدخل الوحيد الى تغيير كل الحاضر وصنع المستقبل ، ولهذا السبب تزداد متاعب المثقفين الوطنيين ومعاناتهم في القدرة على فهم الواقع وخصوصياته المادية والتاريخية وسوء تقديرهم لدوره والرؤية الموضوعية اليه ، الأمر الذي يتحتم عليهم مواجهة هذه القضية الهامة بجدية وصبر وادراك دورهم فيها بوضوح وتواضع بلا غرور .

٣ - اختلال التوازن الحركي بين العوامل الناتية والعوامل الخارجية

وهناك سببا آخر يأتي في مقدمة الأسباب الرئيسية المؤدية الى سوء فهم المثقفين الوطنيين في البلدان النامية والمتخلفة للواقع الذي يعيشون فيه والاختفاق في تقدير امكانياته بدقة والاعتماد عليها كأساس جوهري لعملية

التحول ، وبالتالي العجز عن الوفاء بمهامهم التاريخية والطبقية الصحيحة ، ويتمثل في حالة التوازن المختل للمسار المتصاعد للثورة والفكر التقدمي في العالم بصفة عامة ، والذي لا تساهم فيه مجموعة الشعوب النامية والمتخلفة الا بنصيب متواضع جدا ، لا يتناسب مطلقا وحجمها البشري وامتدادها الجغرافي ونوع مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية والتاريخية والقومية المتميزة .

حيث لم تدرس كل هذه القضايا والمشاكل وتبحث جيدا حتى الآن ، بما يتناسب وحجمها وطبيعتها وظروفها المتميزة وعلى أسس علمية لا من جانب الباحثين الوطنيين والمثقفين الثوريين من أبناء هذه المجتمعات ولا من غيرهم من المتخصصين في المجتمعات الاشتراكية ذات النهج والتجارب الثورية الناجحة والمتقدمة والتي يأتي الاتحاد السوفيتي في طليعتها ، والذين أغنو تجاربهم الثورية بكل ما تحتاج اليه من الأبحاث والدراسات والأبعاد النظرية والعملية المختلفة ، ونقلوها بكثافة وغزارة الى غيرهم من أبناء الشعوب الأوروبية والرأسمالية وأبناء الشعوب النامية والمتخلفة على السواء ، والذين هم حقيقة في أمس الحاجة اليها لكي يسترشدوا بها في نضالهم ضد ألوان القهر الاجتماعي والطبقي من جهة وكل مظاهر التخلف الاجتماعي من جهة أخرى .

ان المد الغزير والنشط لمفاهيم الاشتراكية العلمية ونجاربها الثورية الناجحة في مجموعة البلدان الاشتراكية المتقدمة وبعض الدول المحدودة في آسيا وأمريكا اللاتينية كالفيتنام وكوبا قد أمد المفاهيم والأبعاد النظرية للاشتراكية العلمية وتطبيقاتها الناجحة والغنية بألوان التجارب والخصوصيات الذاتية المتميزة من بلد لآخر ، وزادها غنى وعمقا وخصوبة على كل المستويات النظرية والعملية والشمول .

وأمام كل هذا كان على المثقفين الوطنيين في كل بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية أن يجيدوا الامساك بدقة ومهارة بين خيارين اثنين لا ينفصل أحدهما عن الآخر أو يقوى على الاستمرار بدونه ، وهما خيار البحث في عمق الواقع الاقتصادي والاجتماعي والحضاري الذي يعيشون فيه بصبر وتواضع للكشف عن خصوصياته وامكانياته الذاتية في عملية النضال والتحول والانطلاق منها كبعد استراتيجي وذلك هو الخيار الأساسي الأول ، أما الخيار الثاني فهو يتمثل في الاستيعاب الجيد لكل المفاهيم العامة والأساسية والشمولية للنظرية الاشتراكية العلمية وتجاربيها التطبيقية

الناجحة والاسترشاد بها بذكاء وحسن تصرف كتقريب ثانى ، وبما يخدم فى الأساس قضية الخيار الأول وييسر مهمته من أقرب الطرق وبأقل التكاليف وفى أسرع وقت ممكن وبغير ضجيج .

لأن المثقفين الثوريين - كما يقول بوتومورو - يكتسبون مزيداً من القوة عن طريق تبني الماركسية كعقيدة سياسية وتكوين الأحزاب الشيوعية والمنظمات المشابهة التى تجعلهم على صلة وثيقة بالعمال الصناعيين وفقراء الفلاحين بصفة عامة (١٥) .

لقد كان ذلك وما يزال هو المفروض الا أننا اذا ما أردنا أن نراجع ما حدث وما يزال يحدث بالفعل فى موقف المثقفين الوطنيين فى البلدان النامية والمتخلفة ازاء هذه القضية الهامة لوجدنا من الوقائع والممارسات ما لا يبعث على التفاؤل تجاه هذه القضية حتى الآن ، فاذا ما تذكرنا أن عهد المثقفين الوطنيين والثوريين بالفكر العلمى والنظرية العلمية والتزامهم الناجز والحاسم بها كطريق للنضال والتحول نحو الأفضل ما يزال جديداً وغضاً ولم يتجاوز فى كثير من الحالات حدود التوجه الجاد وعلان الرغبة الصادقة ، وذاك هو أحد الخيارين السابق ذكرهما ، الا أن اقتدار هؤلاء المثقفين على استيعاب واقعهم الاجتماعى والتاريخى والقومى والثقافى على أسس علمية والكشف عن خصوصياته وامكانياته الذاتية فى عملية النضال والتحول - وهو الخيار الأساسى الأول المشار اليه سابقاً - ما يزال أمراً بعيد المنال ومن اختصاص المستقبل القريب فى أحسن الأحوال ، بالرغم من أن هذا الأمر هو مسألة مصرية لا بديل عنها ولا خيار فى سواها .

فلقد أكد لينين منذ البداية أن المسألة ليست هى « أن نخترع ثقافة بروليتارية جديدة » بل هى أن ننمى ونطور أبهى النماذج والتقاليد وخصيلة الثقافة الموجودة من وجهة النظر الماركسية عن العالم وأوضاع حياة البروليتاريا ونضالها (١٦) .

ذلك أن المثقفين الوطنيين فى البلدان النامية والمتخلفة وهم يناضلون ويتحركون بجسدية من أجل إثبات وتأكيد توجههم العلمى الجديد فانهم

(١٥) بوتومورو : الصفوة والمجتمع ، ص ١١٣ .

(١٦) راجع على باذيب : ثقافتنا الوطنية وآفاق تطورها : فى كتاب مناقشات حول الثقافة

اليمنية ، مرجع سابق ، ص ١١٧ .

يحاولون اثبات وتأكيـد كل ذلك من خلال اختيار بعد أحادي النزعة ، وهو التركيز على استيعاب المفاهيم النظرية العلمية العامة والالمام الجيد بتطبيقاتها العملية الناجحة هنا وهناك وحسب ، فيما يشبه عملية التعلم وتوسيع المدارك الثقافية والشخصية البحتة أو الجماعية الصغيرة (تجمعات سياسية صغيرة متعددة) واكتساب أدبيات ثقافية معينة في الفكر لا تختلف كثيرا في تأثيرها وفاعليتها في المجتمع عن أي أدبيات لغوية أو فنية أو أخلاقية أخرى ، في المجتمع الا من حيث المجال فحسب ،

وهم — أي هؤلاء المثقفون الوطنيون في هذه المرحلة بالذات — لا يدرون ظهورهم تجاه الواقع والعدول عن تحمل أعباء ومشاق البحث فيه باعتباره البعد الحقيقي والحاسم لصدق توجههم الجديد فحسب بل غالبا ما يميلون الى ازدرائه بالفعل واصدار أحكام مسبقة وسطحية جدا ومثقلة بالجهالة والانانية حيناً ، وسوء الرؤية والمراهقة الذهنية أحيانا كثيرة ، كالقول مثلا بأن الواقع المتخلف بكل أبعاده قضية سلبية ينبغي تجاوزها فوراً بعملية ثورية ناجزة ، وأن اللجوء الى مداراته حتى يتجاوز نفسه بنفسه ، هو نوع من السلبية وتضييع الوقت في ما لا طائل منه ، أو القول مثلا بأن الحاضر والماضي برمته هو تركيب رجعي متخلف بالكامل وأن التعامل معه أو البحث عن عوامل ايجابية فيه هو نوع من التراجع والخضوع له ، ان لم يكن سلوك رجعي في حد ذاته . . . الخ . متجاهلين أن المثقف الثوري — كما يقول لينين — يصبح مجرد دعوى سخيف إذا لم يتمثل وجدانه جميع المعارف التي كدسها العلم البشر . . . والتي لا يمكن للمرء بدون معرفتها أن يكون انسانا مثقفا (١٧) .

وحتى يقنع مثل هؤلاء المثقفين أنفسهم على الأقل بمثل تلك المقولات الشوهاء والأحكام المتعسفة ، فانهم يضيفون القول : بأنه ما دامت قد توفرت لدينا من المفاهيم والأبعاد النظرية والتجارب العملية الكثيرة لقوانين التحول الاجتماعي التي أثبتت نجاحها هنا وهناك ، فلماذا نضيع الوقت ونهدر الامكانيات في تجريب المجرب من باب تحصيل حاصل .

والحقيقة أن مثل هؤلاء المثقفين رغم صدق وطنيتهم لا يبحثون من خلال مثل هذه المبررات والتفسيرات اللاثورية واللاعلمية عن حقيقة معينة بقدر

ما أنهم يبحثون من خلالها عن مبرر مبخيف لعجزهم عن استيعاب واقعهم وظروفه الذاتية والموضوعية والتضحية الفعلية في سبيله ، ولقد كان لينين يجذر المثقفين الوطنيين والثوريين من مثل هذا الفهم والتصرف البرجوازي المشوب بالمثالية بالقول : انكم تقتربون خطأ جسيماً اذا ما شئتم أن تستنتجوا أنه بالإمكان أن يصبح المرء شيوعياً دون استيعاب المعارف التي كدسها العلم البشري ، ومن الخطأ التفكير بأنه يكفي استيعاب الشعارات الشيوعية (١٨) .

وعلى العكس من ذلك ففي معظم البلدان النامية - كما يقول بوتومورو - قد تكون الأفكار التقليدية أكثر قوة وأشد انسجاماً مع الماركسية . . . لكن تأثير المثقفين الثوريين قد يظل ضعيفاً ، أما لوجود سلطات حاكمة فعالة تقيم سياستها على المذاهب القومية أو الليبرالية ، وأما لأن المثقفين معزولين عن بقية السكان نتيجة ثقافتهم الغربية . وقد لا يمثل المثقفون في بعض المواقف جماعة سياسية فعالة على الإطلاق (١٩) . وهكذا تنقلب المقاييس العلمية والنضالية الحققة في أذهان مثل هؤلاء المثقفين رأساً على عقب رغم صدق توجههم الوطني ونواياهم الطيبة الى نزعة شوفينية خطيرة ، وتشوه اجتماعي وسياسي واضح ، ينتهي بكل قضيتهم وما يحلمون به الى ما يشبه الميكروب الغريب في الجسم الذي تعمل كل أعضاؤه على محاصرته والتخلص منه تلقائياً .

وهناك أكثر من سبب وأكثر من عامل حقيقي يكمن وراء هذا الموقف أو التقدير الخاطئ للواقع من قبل معظم المثقفين الوطنيين في البلدان النامية والمتخلفة وعدم قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم ازاء هذا الواقع حتى الآن ، يأتي في مقدمتها تعدد المصاعب والمشقات الحقيقية التي يصطدمون بها عند أول خطوة في التعامل مع واقعهم الاجتماعي والتاريخي والقومي وما يتطلبه منهم من صبر ومثابرة وتضحية غير محدودة في التنقيب والبحث والدراسة المستفيضة لواقعهم وخصوصياته وصولاً الى فهمه فهماً علمياً وتاريخياً ناضجاً وتأكيد توجههم الثوري والتقدمي الجديد من خلال ذلك ، حيث ما تزال مثل هذه المهمة هي أكبر من حدود طاقتهم وامكانياتهم الحقيقية واستعداداتهم الذاتية في الوقت الحاضر على الأقل ، رغم أن الوفاء بمثل

(١٨) المرجع السابق ، ص ١٢٠ .

(١٩) بوتومورو : الصفوة والمجتمع ، ص ١١٥ .

هذه المهمة لا يشكل البرهان الحقيقي على تأكيد وجودهم كطلائع ثورية جديدة لطبقات ثورية فحسب بل ان توفر مثل هذا الأمر يشكل المدخل التاريخي الأول والحاسم في عملية احداث تحول اقتصادي واجتماعي ثوري وتاريخي حاسم بغير بديل .

فلقد أكد لينين على هذه الحقيقة في المؤتمر الأول للمجالس الاقتصادية قائلا : يجب أن نفهم كياننا الإقتصادي خلال عملية العمل ذاتها مجربين للنظم المتنوعة مراقبين لعملها ، مختبرين أياها بالخبرة الجماعية العامة للشعب العامل ، وفوق ذلك كله بنتائج العمل ، يجب أن نفعل ذلك خلال عملية العمل ذاتها (٢٠) وفي كل مرة كانت الثورة تتقدم خطوة الى الأمام كان لينين يصرخ بفرح وتواضع : لقد بدأنا نتعلم أيها الرفاق وما يزال علينا أن نتعلم الكثير لأن تجربتنا هي الأولى من نوعها في التاريخ (٢١) .

الا أن المثقفين الوطنيين في المجتمعات المتخلفة يلجأون بدلا من ذلك وبدافع من العجز والشح في التضحية وانعدام الصبر والمثابرة المصرية ومغالطة الذات أحيانا في محاولة اثبات هويتهم الاجتماعية والسياسية كتقدميين ثوريين ، يلجأون الى الاسراف في التشيع لبعض العوامل الثانوية في النضال الوطني والتضخيم من حجمها أكثر من اللازم والتورط في طرحها وكما لو كانت هي جوهر المشكلة وجوهر الحل في الوقت نفسه ، كالجدل العميق حول بعض القضايا النظرية البحتة ووجهات النظر الفردية والجماعية المتباينة الى هذا الحد أو ذاك ... الخ .

ذلك أن قراءة كتابا معقدا في السياسة والفلسفة أو غير ذلك والمجادلة فيه ومن خلاله في قضايا نظرية بحتة بلا كلل ما يزال بالنسبة للمثقف الوطني في بلد متخلف هو أسير عليه وأقرب الى نفسه ألف مرة من أجل اثبات وطنيته من أن يقوى على مغادرة المدينة والوظيفة الناعمة والعودة الى أسرته وقريته من جديد والبحث فيما اذا كانت هناك عادة شعبية ما حسنة في حياة الفلاحين يمكن تطويرها والانطلاق منها في خدمة النضال والتحول ، وأخرى سيئة يمكن محاصرتها والتغلب عليها من خلال الناس أنفسهم والعمل

(٢٠) راجع مجلة الطليعة المصرية عدد ابريل ١٩٧٠ ص ٧٢ (عدد خاص عن لينين في الذكرى الخمسين لوفاته) .

(٢١) حمود العودي : المنظور العلمي للثقافة ، طبعة القاهرة ١٩٧٣ ، ص ٨٧ و ٨٨ .

فهم وإهم ؟ يعتبر وتواضع وبعيدا عن الغرور-والأفانية وفي كنهه، بغير ضجيج وبلا ترف ذهني .

ذلك أن الماركسية - كما يقول لينين لم تطرح جانبا على الإطلاق أثمن مكتسبات العهد البرجوازي ، بل بالعكس ، استوعبته وأعادت صياغة كل ما كان ذا قيمة في تطور الفكر البشري والثقافة البشرية خلال أكثر من ألف عام .. ويضيف مؤكدا : لا اختلاق لثقافة بروتارية جديدة ، بل تطوير خبرة نماذج وتقاليد ونتائج الثقافة الموجودة (٢٢) .

فوسائل التشقيف والاعلام والنشر والدراسات المكثفة عن المفاهيم النظرية العلمية والتجارب الاشتراكية والتقدمية الناجحة جملة وتفصيلا في المعسكر الاشتراكي بصفة عامة ، وفي مقابل الندرة ، ان لم يكن الانعدام شبه التام لمثل هذه الدراسات والوسائل بالنسبة لمجموعة الشعوب النامية والمتخلفة - على نحو ما سبقت الإشارة في مكان سابق من هذا البحث - قد ساعد الى حد كبير على اختلال التوازن بين العوامل الداخلية والذاتية والعوامل الخارجية بصفة عامة ، وبين ما هو رئيسي وثانوي في تركيب أولويات النظام الوطني في هذه الشعوب وبين مثقفها الوطنيين على وجه التحديد . حيث صارت كثير من القضايا الجوهرية تبدو وكأنها مقلوبة على رأسها ، وتحل القضايا التكتيكية محل القضايا الرئيسية والعوامل الثانوية محل العوامل الرئيسية في كثير من الأمور على نحو ما سبقت الإشارة ، ففي اليمن مثلا نجد الآن - كما يقول عبدالفتاح اسماعيل - أن أكثر مثقفينا ولما بالثقافة والأدب يفهمون جيدا ما يدور من جديد على الصعيد الثقافي في الوطن العربي والخارجي ، ويفهمون أيضا أدبيات الاشتراكية العلمية ، لكنهم لا يعطون اهتماما ولا يوجهون جهودهم الثقافية لمعرفة ثقافتهم الوطنية .. فغالبيتهم ما يزالوا يعانون من فقر في هذا الجانب ، بينما نجد أن كبار

المثقفين الاقطاعيين والرجعيين - وهم ضد كل تطور وتقدم ثقافى - هم حفظة للتراث الكلاسيكى اليمنى فى التاريخ والأدب (٢٣) .

وبعد ، فان البعض قد ينتظر منا أن نبدأ بتعداد أسباب النجاح وتحليلها كما فعلنا فى تحليل أسباب العجز والتعثر ، ونحن لا نرى ضرورة لذلك بأى حال لأن ادراك الخطأ والوعى به هو نصف الطريق الى الحل والنجاح ان لم يكن هو النجاح الحقيقى نفسه ، لأن ما بعد معرفة الطريق الصحيح وتحديد معالجه بدقة هو أمر يهم السائرين عليه أكثر من غيرهم والألف ميل يبدأ بخطوة واشعال شمعة خير من لعن الظلام .

(٢٣) عبد الفتاح اسماعيل : فى كتاب مناقشات حول الثقافة اليمنية ، دار ابن خلدون

المراجع

- لينين : فى الثورة والثورة الثقافية ، دار التقدم ، موسكو .
- حمود العودى : المنظور العلمى للثقافة ، دراسة خاصة عن المجتمع اليمنى ، طبعة القاهرة ١٩٧٧ .
- د. محمد الجوهري : علم الاجتماع وقضايا التنمية فى العالم الثالث ، دار المعارف بمصر ، الطبعة الأولى ١٩٧٨ .
- عدد من المثقفين اليمنيين : مناقشات حول الثقافة اليمنية ، دار ابن خلدون ، بيروت ، ١٩٧٥ .
- د. محمد على محمد وآخرون : دراسات فى التنمية الاجتماعية ، دار المعارف بمصر ، الطبعة الثانية ١٩٧٤ .
- د. دورسون : نظريات فى الفولكلور المعاصر ، ترجمة الدكتور محمد الجوهري والدكتور حسن الشامى ، دار الكتب الجامعية ، القاهرة ١٩٧٢ .
- د. محمد نيبيل السمالوطى : علم اجتماع التنمية ، دراسة فى اجتماعيات العالم الثالث ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٤ .
- حمود العودى : التراث الشعبى وعلاقته بالتنمية فى البلاد النامية . دراسة تطبيقية عن المجتمع اليمنى ، مركز الدراسات اليمنية ، ١٩٨٠ .
- مجموعة من العلماء السوفييت : التركيب الطبقي للبلدان النامية ، ترجمة الدكتور داود حيدو ومصطفى الدباس ، الطبعة الثانية ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ١٩٧٤ .
- بوتومورو : الصفوة والمجتمع ، ترجمة الدكتور محمد الجوهري وآخرون ، دار المعارف المصرية ، الطبعة الثانية ١٩٧٨ .
- لينين : المؤلفات ، المجلد السابع .

- روجيه جارودي : النظرية المادية في المعرفة ، تعريب ابراهيم قريط ، دار دمشق للطباعة والنشر .
- نيقولا تيماشيف : نظرية علم الاجتماع نشأتها وتطورها ، ترجمة الدكتور محمود عودة وزملاؤه ، دار المعارف بمصر ، الطبعة الخامسة ١٩٧٨ .
- س . ي . بوبوف : نقد علم الاجتماع البرجوازي المعاصر ، ترجمة نزار عيون السود ، دار دمشق للطباعة والنشر ١٩٧٣ .
- موريس دوفرجه : مدخل الى علم السياسة ، ترجمة جمال الأتاسي وسامي الدروبي ، دار دمشق للطباعة والنشر ١٩٦٧ .
- لينين : كتاب ما العمل ، دار التقدم ، موسكو .
- رودلفو استافنهاغن : الطبقات الاجتماعية في المجتمعات الزراعية ، نقله الى العربية ناجي أبو خليل ، دار الحقيقة للطباعة والنشر ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٧٢ .
- بول بايرونك : مأزق العالم الثالث ، ترجمة ونشر دار الحقيقة ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٧٣ .
- د . محمود الكردي : التخلف ومشكلات المجتمع المصري ، دار المعارف بمصر ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٩ .
- د . أحمد شلبي : الديانة الهندية واليهودية والمسيحية والاسلام ، سلسلة مقارنة الأديان من أربعة أجزاء ، دار نهضة مصر ، طبعة ١٩٧٧ .
- سلطان أحمد عمر : نظرة في تطور المجتمع اليمني ، دار الطليعة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٠ .
- عبد الفتاح اسماعيل : كتابات مختارة حول الثورة الوطنية الديمقراطية وآفاقها الاشتراكية ، دار الفارابي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٩ .
- الثورة الوطنية الديمقراطية في اليمن : سلسلة وثائق : دار بن خلدون ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٢ .

- د. سيد عويس ، حديث عن الثقافة ، مكتبة الأنجلو المصرية بالقاهرة ، ١٩٧٠ .
- فرد هوليد : الصراع السياسى فى الجزيرة العربية (اليمن - السعودية - عمان) دار ابن خلدون ، بيروت ، ترجمة حازم صاغية وسعد محينو ، ١٩٧٨ .
- حمود العودى : التنمية وتجربة العمل التعاونى فى اليمن ، طبعة القاهرة ، ١٩٧٧ .
- لجنة من تنظيم الضباط الأحرار : أسرار ووثائق الثورة اليمنية ، دار الكلمة ، صنعاء ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٨ .
- هارولد انجرمان : اليمن الحكام والثورات ، طبع فى بريطانيا بالعربية ، عام ١٩٦٢ .
- عبد الله جزيلان : التاريخ السرى للثورة اليمنية ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٩ .
- الجهاز المركزى للتخطيط صنعاء : كتاب الاحصاء لعام ١٩٧٦ .
- مجلة عالم الفكر الكويتية : عدد ابريل - مايو ١٩٧٩ (عن الاغتراب)
- محمد يحيى الحداد : تاريخ اليمن السياسى ، عالم الكتب المصرية ، الطبعة الثالثة ، ١٩٧٦ .
- عبد الله الكميم : مؤشرات المستقبل التعليمى واختلال توازنه فى الجمهورية العربية اليمنية ، مقال فى مجلة الغد اليمنية ، عدد يناير - فبراير ١٩٧٨ .
- حمود العودى : نحو رؤية وقراءة جديدة للتاريخ والتراث ، دراسة فى مجلة الغد اليمنية ، عدد مارس - ابريل ١٩٧٨ .
- د. محمود اسماعيل : الحركات السرية فى الاسلام ، مؤسسة روزاليوسف بمصر .
- عبد الله الأصنج : كتيب هذا موقفنا ، الصادر عن حزب الشعب الاشتراكى فى عدن عام ١٩٦٣ .
- عادل رضا : ثورة الجنوب تجربة النضال وقضايا المستقبل ، دار المعارف المصرية ١٩٦٩ .

- مقررات المؤتمر الرابع للجنة القومية ، مارس ١٩٦٨ •
- لينين : الى الفلاحين الفقراء ، دار التقدم ، موسكو •
- لينين - ماركس - أنجلز : الماركسية ، دار التقدم ، موسكو •
- مجلة الطبيعة المصرية عدد ابريل ١٩٧٠ (عن عدد خاص عن لينين في الذكرى الخمسين لوفاته) •

مؤامرات الكتاب

صفحة

٥

- الأهداء

٧

- المقدمة

القسم الأول

متقفوا البلدان النامية ، النشأة والتطور

الفصل الأول : الدلالات والمفاهيم النظرية

- ١٣ - معنى الثقافة
- ١٧ - المدلول العلمى للحضارة والثقافة والمدنية
- ١٨ أ - الحضارة
- ٢٠ ب - الثقافة
- ٢١ ج - المدنية
- ٢٢ - العلاقة الجدلية بين مدلول كل من الحضارة والثقافة والمدنية
- ٢٨ - المدلول العلمى والطبقى لفئة المثقفين
- ٣٤ - العلاقة الجدلية بين الفئات والطبقات الاجتماعية
- ٣٦ - التفسير التاريخى لوجود وتطور الفئات الاجتماعية
- ٣٨ - الرؤية اللاعلمية للفئات والطبقات الاجتماعية

الفصل الثانى : متقفوا البلدان النامية ، نشأتهم وتطورهم

- ٥١ - متقفوا البلدان النامية والبدائية الحاطئة
- طبيعة الظروف التى تكون ونشأ فى ظلها متقفوا البلدان النامية
- ٥٢
- ٥٥ - النشأة الانتقائية للمثقفين
- الاتفاق العلمى والتناقض الحقى بين الفئات والطبقات فى
- ٥٧ مرحلة التحرر السياسى

صفحة

- ٦١ - حقيقة الوضع الهامشي للمثقفين والمسألة القومية
- ٦٧ - رحلة المثقفين نحو العودة إلى الأصل
- عوامل تيسير اقتسام المثقفين بين مختلف الطبقات في المجتمع
- ٧١
- ٧٣ - الاغتراب والحقيقة في حياة المثقفين
- ٧٥ أ - الفهم المغترب كتصرف انتهازي
- ٧٨ ب - الفهم المغترب كجزء من البقاء والدفاع عن النفس
- ٨٠ ج - الحقيقة بدلا من الاغتراب

الفصل الثالث : أنماط التشوهات الاقتصادية والثقافية في البلدان النامية

- ٨٣
- ٨٤ - التشوهات الاقتصادية
- ٨٧ - التشوهات الطبقية والثقافية
- ٨٩ - نتائج التشوه في كل من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية
- ٨٩ - في آسيا وشرق وشمال أفريقيا
- ٩١ ● تشوه المثقفين في آسيا
- ٩٦ - في أفريقيا : غرب وجنوب الصحراء
- ١٠٤ ● تشوه فئة المثقفين في أفريقيا
- ١٠٨ - في أمريكا اللاتينية
- ١١٣ ● نمط المثقفين في أمريكا اللاتينية

القسم الثاني

المثقفون المعاصرون في المجتمع اليمني

الفصل الرابع : معالم البناء الطبقي في المجتمع اليمني

- ١١٩
- ١٢٠ - الطبقة الاقطاعية التقليدية
- ١٢١ - طبقة الفلاحين
- ١٢٤ - البرجوازية الطفيلية
- ١٢٧ - نشوء الطبقة العاملة الحديثة
- متغيرات البناء الطبقي في اليمن بعد عام ١٩٦٢

صفحة

- أولا : اتساع دائرة الطبقة الاقطاعية في الشمال
وتقلصها في الجنوب ١٣١
- ثانيا : انتقال نشاط البرجوازية التجارية من عدن الى
الحديدة وصنعاء وتعز ١٣٢
- ثالثا : تعاظم دور الطبقة العاملة في الجنوب وظهور
بواورها في الشمال ١٣٥
- رابعا : بروز طبقة الفلاحين وتعاظم دورها السياسي
والاجتماعي ١٣٨
- الأشكال الطبقيّة الهامشية ١٤٥

الفصل الخامس : المثقفون اليمنيون : النشأة والتطور

- ماذا نقصد بالمثقفين اليمنيين ؟ ١٥١
- ١ - العمل السياسي المنظم هو أفضل مقياس علمي
لتحديد ماهية المثقفين بصفة عامة ١٥٣
- ٢ - العمل السياسي المنظم هو المدرسة الوحيدة
للمثقفين اليمنيين ١٥٤
- ٣ - عن شمال الوطن بخاصة ١٥٥
- الاطار الزمني والتاريخي لتكون المثقفين اليمنيين المعاصرين ١٥٦
- ما قبل عام ١٩٤٨ ١٥٧
- النشأة المعاصرة للمثقفين اليمنيين ١٥٩
- ١ - مرحلة ما قبل الثورة ١٦١
- ٢ - مرحلة ما بعد الثورة ١٦٦
- الثورة كإنجاز قومي وطني برجوازي صغير ١٦٨
- الأساس الطبقي لنشأة المثقفين اليمنيين المعاصرين ١٧٤
- ما بعد عام ١٩٦٢ ١٧٨
- نتائج واستخلاصات عامة ١٨٢

الفصل السادس : اغتراب المثقفين اليمنيين

- مظاهر الاغتراب في حياة المثقفين اليمنيين ١٨٥
- أولا : اساءة فهم المسألة القومية وسوء استخدامها ١٨٦
- ثانيا : فقدان الرؤية التاريخية والعلمية للعلاقات
الاجتماعية والطبقية ١٨٩

صفحة

- ثالثا : البعد عن الواقع الاجتماعي والجهل بخصوصياته
١٩١ وامكانياته الذاتية
- المدلول الاجتماعي والتاريخي لمعنى الظروف الذاتية
١٩٦ والثقافة الوطنية

الفصل السابع : الدلالات الواقعية

- ٢٠٤ - نهاية الاغتراب والعودة الى الاصل
٢١١ - في الشطر الجنوبي من الوطن
٢٢٦ - في الشطر الشمالي من الوطن
٢٣٠ - نتائج وملاحظات عامة -

القسم الثالث

أبعاد التحالف الطبقي بين المثقفين الوطنيين
والعمال واللاحين

الفصل الثامن : أصالة وثورية الطبقات المنتجة وهامشية الطبقات
المستغلة

- ٢٣٧ - مدخل
٢٣٨ - الأسس الاجتماعية والتاريخية لثورية الطبقات المنتجة
٢٣٩ - الطبقات المستغلة كظاهرة عرضية خاطئة
- الطبقات المستغلة تؤمن بالمادية من أجل الحصول على
٢٤٤ الثروة والسلطة وبالمثالية من أجل المحافظة عليهما
٢٤٩ - النظام الطبقي كظاهرة مفترية
- الطبقات الشعبية المنتجة هي دائما التعبير الثوري
٢٥٢ المنسجم بين قوانين الطبيعة والمجتمع
- الطبقات الشعبية المنتجة هي دائما التعبير الصحيح عن
٢٥٣ وجود المجتمع وتطوره التاريخي
٢٥٤ - نتائج واستخلاصات

الفصل التاسع : المثقفون الوطنيون : تركيبهم وطبيعة دورهم الطبقي

- ٢٥٩ - مدخل

صفحة

- ٢٦٠ - الأسس والمفاهيم الموضوعية للمثقفين الوطنيين
- ٢٦١ أولا : أهمية الوعي بالذات وطبيعة المهام
- ٢٦٦ ثانيا : الاختيارات الثورية الناجزة
- ٢٦٦ أ - حذر الاستقطاب السياسي
- ب - العمل في نطاق الطبقات المقهورة وليس
المسيطرة.
- ٢٦٨ ج - الفهم الدقيق للتناقضات الأولية والثانوية
- ٢٧٠ ثالثا : الاعتماد على الواقع وخصوصياته الذاتية
- ٢٧٣ رابعا : التأكيد على ثقافة الوعي بدلا من وعي الثقافة
- ٢٧٥ أ - الفرق بين ثقافة الوعي ووعي الثقافة
- ٢٧٦ ب - ضمان التحول يكمن في ثقافة الوعي وليس
في وعي الثقافة
- ٢٧٧ - أسباب عجز المثقفين الوطنيين عن القيام بمهامهم السابقة
حتى الآن
- ٢٧٨ ١ - قلة الخبرة النضالية والمراس العمل
- ٢٧٩ ٢ - نوع الثقافة والتعليم التقليدي
- ٢٨٢ ٣ - اختلال التوازن الحركي بين العوامل الذاتية
والعوامل الخارجية
- ٢٨٤

بطاقة المؤلف :

* من مواليد اليمن عام ١٩٤٦ ، حصل على الثانوية العامة من صنعاء عام ١٩٦٦ وعلى درجة الليسانس في الآداب من قسم الدراسات الاجتماعية بجامعة القاهرة عام ١٩٧٠ . اشتغل في مجال الشباب والشئون الاجتماعية ما بين عامي ١٩٧١ الى ١٩٧٤ ، وشغل منصب وكيل وزارة الشئون الاجتماعية والعمل خلال عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٦ .

* ترك العمل بالوزارة والتحق بهيئة التدريس بجامعة صنعاء ، وحصل على درجة الماجستير في الاجتماع بلمتياز عام ١٩٧٩ من جامعة القاهرة ، ويعد لرسالة الدكتوراه .

* صدرت له مجموعة دراسات ومقالات في التراث والتنمية كان أولها كتاب المنطور العلمي للثقافة دراسة عن المجتمع اليمني ، عام ١٩٧٣ ، ثم كتيب عن التراث وعلاقته بالتنمية عام ١٩٧٦ ، ثم دراسة عن التنمية وتجربة العمل التعاوني في اليمن عام ١٩٧٧ وبحث صغير عن الديمقراطية والديمقراطية التعاونية في نفس العام .

* وصدر له أول عمل أكاديمي علمي متكامل عام ١٩٨٠ وهو كتاب التراث الشعبي وعلاقته بالتنمية في البلاد النامية دراسة تطبيقية عن المجتمع اليمني وهو البحث الذي حصل به على درجة الماجستير ، ثم هذا البحث الذي بين أيدينا ، وله بحث آخر تحت الطبع عن المدخل الاجتماعي في دراسة التاريخ والتراث العربي .

* تولى اصدار مجلة (الغد) وهي مجلة يمنية متخصصة ، في الفترة ما بين عام ١٩٧٥ و ١٩٧٨ وله فيها عدة مقالات وأبحاث مختلفة في التنمية وعلم الاجتماع . وصدرت عن هذه المجلة مجموعة كتب باسم سلسلة كتاب الغد رغم توقف المجلة عن الصدور مؤقتا لأسباب غير عادية .

الناشر : عالم الكتب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٨٠/٣٣٨٥

مطبعة أطلس

١١ ، ١٣ شارع سوق التوفيقية

تليفون : ٧٤٧٧٩٧ - القاهرة

*** في مرحلة الانعطاف الاجتماعي الشديد الذي يجري في عدد من البلدان المتحررة في آسيا وأفريقيا ، على المثقفين أن يختاروا ، اما الوقوف مع الشعب في سبيل الاشتراكية واما مناهضة المستقبل الاشتراكي .**

عدد من الباحثين السوفيت

*** ان سئدنا مكن ، ونحن لم يخامرنا الشك يوما في ميوعتكم ورخاوتكم ، اما أننا بحاجة اليكم فهذا ما لا ننكره ، لأنكم كنتم العنصر المثقف الوحيد .**

لينين

*** اننا لا نستطيع ان نتصور بصد المثقفين اليمنيين الوطنيين ان تكون هناك ثقافة أممية بدون ان يكون لها أساس ثقافي وطني .. فلكي يطل المثقف اليمني على رحاب الثقافة الأممية والانسانية عليه ان ينطلق من ثقافته الوطنية .. فالمثقف الوطني الجيد هو المثقف الأمي الجيد .**

عبد الفتاح اسماعيل